جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله–بوزريعة–

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم التاريخ

الاحتلال البريطاني لغرب إفريقيا (1860 م –1965 م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

عميـــري عبد القادر

إشراف الأستاذ:

أ.د منصف بكاي

اسم ولقب	الدرجة العلمية	الجامعة الاصلية	الصفة
أ.د سعدوني بشير	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر2أبوالقاسم سعد الله	رئيسا
أ.د منصف بكاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر2أبوالقاسم سعد الله	مقررا
د.سعودي يسمينة	أستاذة محاضرة	جامعة الجزائر2أبوالقاسم سعد الله	عضوا
د.بلقاسم محمد	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر2أبوالقاسم سعد الله	عضوا
أ.د نايت قاسي إلياس	أستاذ محاضر	المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة	عضوا
د.بن تركية عبد الحليم	أستاذ محاضر	المدرسة العليا للأساتذة-بوزريعة	عضوا

السنة الجامعية 2021/2020

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني في نهاية هذا العمل إلا أن أحمد الله سبحانه وتعالى ،على كريم فضله أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أقدم شكري الجزيل إلى أستاذي الفاضل ، أستاذ التعليم العالي الأستاذ الدكتور منصف بكـــــــاي لتوجيهاته ونصائحه القيمة في إثراء هذا الموضوع .

كما أوجه خالص شكري إلى لجنة المناقشة ،وعلى رأسهم أستاذ التعليم العالي بشير سعدوني،على التوجيهات القيمة والملاحظات الهامة المقدمة حول هذا العمل.

الإهداء

إلى كل العائلة الكريمة

إلى والدي المتوفي رحمة الله عليه

إلى والدتي وزوجة أبي أطال الله عمرهما

إلى كل إخوتي،وزوجتي رفيقة دربي

إلى قرة عيني زكرياء ومعاذ

إلى كل زملائي بقسم التاريخ وكل الأحبة.

قائمة المختصرات (Abbreviations)

D.E.O: Doctrine of Effective Occupation مبدأ الاحتلال الفعلي

U, A, C: United African Company شركة إفريقيا المتحدة

N.A.C: National African Company شركة إفريقيا الوطنية

C.F .A.E: Companies Francaise de l'Afrique Equatoriale الشركة الفرنسية لإفريقيا الاستوائية

R.N.C: The Royal Niger Company شركة النيجر الملكية

A.G.C: Ashanté Goldfields Corporation

A.R.P.S: Aborigine Rights Protection Society جمعية حماية حقوق السكان الأصليين

P.C.P: People's Convention Party حزب مؤتمر الشعب

A.Y.A : Asante Youth Association "رابطة شباب الأشانتي

U .G .C.C : United Gold Caost Convention حزب ساحل الذهب المتحد

P.P .P : Protectorte Peoplés Party حزب الشعب التقدمي

S.P.P: Sierreleone Peoples Party حزب شعب سيراليون

D.C.A: Democratic Congress Alliance تحالف الكونغرس الديمقراطي

A.P.C: All People Congres حزب كل الشعب

N.C.N.C: National Coumicil For Nigeria and The Camerons المجلس الوطني لنيجيريا والكمرون

G.P.M.B: The Gambia Produce Marketing Baord مجلس تسويق المنتجات الغامبية

مقدمـــــــ

مقدمـــــــ

ونتيجة لذلك ظهرت المقاومة في مناطق غرب إفريقيا، مثل مقاومة الملك أجاجا،وبي بوريه إلا أن تصفية الاستعمار البريطاني في غرب إفريقيا برزت من خلال دور الحركة الوطنية،ودور القيادات الوطنية في بناء نسيج الاستقلال الوطني، فقاد حزب الشعب بزعامة كوامي نكروما المقاومة في ساحل الذهب ،أما في سيراليون فبرز حزب جماعة الكريول CREOLES ، الحزب الوطني لسيراليون وحزب شعب سيراليون و الذي أسهم في استقلال سيراليون في أفريل، 1961 كما برز الحزب الديمقراطي في غامبيا ،والحزب الوطني لنيجيريا في مقاومة الاحتلال البريطاني للمنطقة.

وتم تحديد الفترة الزمنية لهذا الموضوع إنطلاقا من سنة 1860م،التي تمثل بداية التغلغل البريطاني في غرب إفريقيا،أماسنة 1965م فهي مرتبطة باستقلال غامبيا داخل الكومنولث البريطاني منذ 18 فيفري 1965م،وهذه الفترة شهدت الكثير من الأحداث الهامة في المنطقة،والتي تأثرت بالمتغيرات الدولية والإقليمية مثل مؤتمر برلين1884م،وبروز فكرة التضامن الأفروأسياوي في مؤتمر باندونغ 1955م ،ومؤتمر أكرا في 8ديسمبر 1958م

أسباب اختيار الموضوع:

جاء اختياري لهذا الموضوع لعدة دوافع يمكن ايجازها في:

1-المساهمة في إثراء الدراسات المتعلقة بتاريخ إفريقيا عامة ،وإفريقيا الغربية خاصة خلال فترة الاحتلال البريطاني ،حيث أن الكثير من الكتابات التاريخية تركز على شرق إفريقيا البريطانية.

2-المساهمة في تقديم صورة عن دور الاستعمار في تفكيك المجتمعات الإفريقية،بدءا من تفكيك القبيلة، وهنا ركزت عن القبائل في غرب افريقيا كقبائل الاشانتي ،الفولاني والتمنى.

الإشكالية:

إشكالية الموضوع هامة تتمحور حول **ما هي طبيعة الإحتلال البريطاني لغرب إفريقيا؟وماهي الكيفيات التي طبق بها ووفق لذلك يمكن أن نتساؤل**

كيف استغلت بريطانيا صراع القبائل للتغلغل في في المنطقة؟ ماهو مضمون المعاهدات الموقعة بين بريطانيا والحكام المحليين،و فيما اختلفت سياسة بريطانيا في المنطقة عنها في شرق إفريقيا

مقدمـــــــ

مقدمـــــــ

مقدمـــــــ

مقدمـــــــ

الفصل الأول: مدخل إلى غرب إفريقيا

تمهيد:

تعتبر دول غرب إفريقيا ذات أهمية جغرافية،وإقتصادية في القارة نظرا لما تتميز به من مقومات طبيعية،تتعلق بالثراء الإقتصادي،ولعل ذلك من بين أسباب الإهتمام الأوربي بالمنطقة،وهذا التنوع يبرز في دول المنطقة التي هي محور الموضوع غامبيا،وسيراليون،ونيجيريا،وساحل الذهب ويمكن التعرف على ذلك من خلال:

المبحث الأول: غرب إفريقيا بشريا

1-التركيبة القبلية:

يعتمد بعض العلماء على التقارب في الأصول اللغوية والكلمات المشتركة بين بعض اللغات كأدلة على وحدة أصل شعوب افريقيا الغربية، حتى أنهم ذهبوا إلى القول إن اللغات الإفريقية هي تطور للغات مصر القديمة، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم مواطني إفريقيا الغربية إلى المجموعات السكانية منها الزنوج،المور، الفولاني.[1] وقد نجد عدة قبائل في الدولة الواحدة، فعلى سبيل المثال يختلف السكان في نيجيريا اختلافا بينيا من حيث الجنس واللغة والدين وحتى العادات الاجتماعية ويبرز هذا الاختلاف بين شمالها وجنوبها.[2] نظرا لتعدد العرقيات.[3] ولا يزال مجموع عدد سكان غرب إفريقيا غير معروف بشكل أساسي، وتشير بعض الكتابات أن عددهم يفوق 200مليون نسمة بمستويات نمو سكاني متباين.[4] ونميز في غرب إفريقيا عدة قبائل منها:

1-1-الفولاني:

---

[1] – محمد فاضل باري، و سعيد إبراهيم كريدية: **المسلمون في غـرب إفريقيـا تـاريخ وحضـارة** ،ط1،دار الكتـب العلمية،بيروت،2007،ص24 .

[2] – محمود ،شاكر: **نيجيريا**،ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، لبنان، 1971 ،ص ص 44-45 ، ص47.

[3] – يبلغ عدد العرقيات في نيجيريا أكثر من 250 عرقية،حيث تشكل قبائل الفولاني أكثر مجموعة في الشمال على سبيل المثال أنظر:

Paul Udofia : **Nigeria in The United States Potentialities and Grises**. William Monore Trotter Institute,Boston,1996.p4.

[4] -Graham Chapman and Kathleen Baker : **The Changing Geography of Africa and The Middle East**. British Library Cotaloging, New York and London,1992.p63.

يبدو أن هناك اختلافا كبيرا بين أصل الفولانيين فيصف البعض أنهم من بطون قبيلة بني إسرائيل، ويرى أخرون أنهم من بقايا الإمبراطورية الرومانية في شمال إفريقيا،وهناك من يرى أنهم من أصل مصري وربما من بقايا الفينيقين أو الإثيوبين.[1]

ويطلق الشعب الفولاني على أنفسهم اسم بولو للفرد،وفوليي للجمع، ويعرفون عند المؤرخين الغرب بالفولاني أو الفولاتي للمفرد ، والفولانيين أو الفولاتيين أو الفلاتة للجمع ، ويعرفون عند المؤرخين الفرنسيين ب بيول للمفرد أو Peul و Peuls للجمع ويطلقون على لغتهم فولفولدى أو هالابولار، ومن المرجح أن أصل التسمية قد جاء من كلمة بول بمعنى كتلة جماعية، أو من كلمة فولادي أو فولتادي وترادف كلمة فردى، أو فرغول بمعنى الهجرة باللغة الفولانية،ومن الواضح أن الراي الثاني الذي ينطوي على كثرة التنقل من مكان إلى أخر هو الذي يتماشى وصفة أنشطة رعاة الأبقار ، ومزاولة تربية الحيوانات عموما التي إنطبقت على حياة الشعب الفولاني.[2]

كانت هذه المجموعة متفرقة في غرب إفريقيا من السنغال إلى دولة الهوسا،حيث كانوا من البدو الرحل،وقد عاشوا كشعب يتمتع بالحماية في المجتمعات الكثيرة القائمة في أقاليم السفانا الجنوبية والوسطى.[3] وتمثل قبائل الفولاني التي تنتشر بشكل واسع في الشمال مثالا جيدا عن هؤلاء الرعاة،ولو أن التزواج المتبادل اليوم بين المجموعتين يجعل من الصعب التمييز بين ماهو زنجي و غير زنجي، وتظهر العناصر الحامية بشكل واضح بين قبائل الهوسا في شمال نيجيريا ، وكذلك بين الولوف في السنغال.[4]

وفي أوائل القرن التاسع عشر ميلادي عين أمراء الفولاني حكاما لعدد من الولايات،وانبثقت إمبراطورية الفولاني، التي امتدت من غاندو في الغرب إلى أداماوا في الشرق باستثناء بورنو وفي أوائل القرن العشرين ميلادي أصبح القسم الأكبر من شمال نيجيريا تحت سيطرة الفولاني،وتعرف المجموعة الارستقراطية الحاكمة من الفولاني

---

[1]– عبد الرحمان أحمد،عثمان: "تنصير قبيلة الفولاني في غرب إفريقيا". **مجلة الأمة**،1986، ص29.

[2]– باري عثمان،برايما: **جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي**،ط1،دار الأمين للطباعة، جمهورية مصر العربية، 2000، ص327.

[3]– ويدنر،دونالد: **تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**، ج1،تر البراوى،دا رالجيل للطباعة،العجالة،2001، ص61.

[4]– أنور عبد الغني،العقاد : **الوجيز في إقليمية القارة الإفريقية**، دار المريخ للنشر،الرياض ،1998،ص274.

بفولاني المدن أما المجموعة الثانية، أي الفولاني المستقرون فتركوا عاداتهم البدوية منذ مدة طويلة، وتزاوجوا بالهوسا وأصبحوا يشبهونهم كثيرا في اللغة والمظهر، أما المجموعة الثالثة من الفولاني فهم مربوا الماشية الذين ظلوا يحتفظون بعاداتهم الأصلية وطباعهم ومظهرهم وعادة يكون أفراد هذه المجموعة الخالصة من الفولاني طوال القامة نحيفي الجسم ،ذوي بشرة فاتحة اللون وسيمي المظهر،وذوي شعر طويل داكن و أنوفة معتوقة ووجوه بيضاوية الشكل، ولا تزال هذه المجموعة تتكلم لغة الفولاني الأصلية.[1]

وبعد انتشار الإسلام في المنطقة بدأت قبائل الفولاني تقوم بدور كبير في نشره وصار دور الفولاني لا يقل أهمية عن دور الممالك السابقة التي عرفتها المنطقة،واختلف المؤرخون حول أصل قبائل الفولاني ، فيرى ديبوى أن الفولاني من البربر، وأنهم إنحدروا من منطقة أدرار شمال السنغال ،وإندفعوا إلى السودان الغربي بعد طرد المسلمين من الأندلس واشتغلوا بالزراعة والرعي،ويرى سلجمان أن الفولاني قد إنتشروا بالتدريج في السودان الغربي وأعالي السنغال خلال إزدهار إمبراطورية غانا على أنهم شقوا طريقهم إلى بلاد الهوسا في نهاية القرن الثالث عشر ميلادي،وصاروا قوة بعد نجاح حركة الجهاد الفولاني بزعامة الشيخ عثمان بن فودي.[2] عام 1804.[3]

ويذكر البعض أن لجماعة الفولاني أثر كبير في غرب إفريقيا على مدى عدة قرون عديدة،فهم من أوائل الجماعات الأفريقية التي اعتنقت الإسلام، ،وظهر من بينهم علماء،فقهاء،دعاة،وأصبح الفولاني في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين،هم حملة الإسلام إلى من لم يعتنقه من الجماعات المنعزلة،وقادة للإصلاح الديني في وسط الجماعات،التي أصبح إسلامها مشوبا بشيء من الجاهلية الأولى،وقد جاءوا في أول أمرهم من الشرق،وهم رعاة بقر أصلا، وإتخذوا وطنهم الثاني في أعالي النيجر،في أقصى

---

[1] – هاشم نعمة،فياض: **نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية** ، ط1،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،بيروت، 2016،ص97.

[2] – ولد عثمان دان فودي في مدينة ماراتا سنة 1754م ونشأ في أسرة متدينة، يشتغل عدد كبير من أفرادها في الوعظ، الإرشاد الديني و تدريس العلوم الدينية لمزيد من التفاصيل أنظر: زبادية ،عبد القادر: **دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء في مأثر ومؤلفات العرب والمسلمين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر. ص 79.

[3] – عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم:**المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا**،المجلس الوطني للثقافة الكويت،1989،ص30.

غرب إفريقيا،وبدأت عشائرهم تعود فتتجه شرقا مكونة الجماعات الفولانية المتعددة،التي استقرت في أنحاء مالي،غينيا،النيجر،نيجيريا،وقد عرفوا قديما باسم التكرور.[1]

تشكل الفولاني في نيجيريا المجموعة الثانية القوية في الإقليم الشمالي، وبلغ عددهم مليونان ونصف حسب إحصائيات عام 1952 م على وجه التقريب، إذ يتركزون في مناطق معينة وخاصة في منطقة سوكوتو، وكنو، وجوس والضفة الجنوبية للبنوى والهضاب الشرقية المؤدية إلى الكامرون، حيث تمتد مجموعات أخرى عديدة من الفولاني .[2] كما توجد جماعات منها في ماسة وتاجنت، وفوتاطورو وفوتاجالون ،وتوجد في الشرق والجنوب الشرقي من منطقة ثنية النيجر،والهوسا والأدمونا والبلاد المجاورة للتشاد.[3]كما تشكل هذه القبائل أكبر مجموعة عرقية في غامبيا،حيث نجد قبائل جولا Jola التي تتركز في الجنوب منها قرب الحدود مع منطقة كازاماس.[4]

2-1 الهوسا:

تنحصر المراجع التي تتكلم عن أصل الهوسا في القصص الشفهية والأساطير، وفي ثلاث مصادر تاريخية ، يفهم أنها كتبت في القرن التاسع ميلادي،وهذه المصادر من تاريخ كانو وتاريخ الهوسا وأغنية باغودا Bagauda، وقد استنتج المؤرخون من هذه المصادر أن شعب الهوسا لا ينحدر من دم واحد كالقبيلة ، بل هو مزيج ظل يحدث خلال عدة قرون.[5] وأن نواة المجتمع الهوسوي عبارة عن مزيج من العنصر الحامي وبالتحديد البربري مع العنصر الزنجي نتج عن هجرات للبربر من الصحراء الكبرى، حينما هاجرت نحو الجنوب والشرق ،واختلاطهم بالعناصر الزنجية القاطنة في إقليم السفانا الأوسط ،أو ما يعرف اليوم ببلاد الهوسا.[6] ومنذ العصور القديمة كان الهوسا يختلفون مع

---

[1]- جمال عبد الهادي،مسعود و ابن علي،محمد: **المجتمع الإسلامي المعاصر إفريقيا**،دار الوفاء للطباعة والنشر،القاهرة، 1994، ص 160.

[2]- محمد،رياض وكوثر عبد الرسول:**إفريقيا**،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،مصر،2012،ص 401.

[3]- نبيلة حسن،محمد: **في تاريخ الحضارة الإسلامية**. دار المعرفة الجامعية، السويس، دت ، ص234.

[4]- Emma Gregg, and Richard Trillo:**The Rough Guide To The Gambia**. New York,2006.p279.

[5]- محمد فاضل باري، و سعيد إبراهيم كريدية: المرجع السابق ،ص146.

[6]- الأمين،أبو المنقة : **كتاب تعريفي عن لغة الهوسا** ،ط1، جامعة الخرطوم، السودان ، 1998، ص 1.

بقية الشعوب السودانية،وذلك بتفوقهم في الصناعات اليدوية خاصة صناعة المنسوجات،وقاموا كذلك بنشاط تجاري مزدهر بمواطنهم مع الشعوب الأخرى ،ونتيجة علاقتهم التجارية فقد تركت حضارتهم طابعها المميز خارج مواطنهم،فأصبحت لغتهم هي اللغة السائدة والمستخدمة في التجارة والعلاقات الدبلوماسية بغرب إفريقيا.[1] بل أصبحت لغة مشتركة في غرب السودان.[2]

تعتبر إمارات الهوسا حالة خاصة مختلفة عن دول إفريقيا الغربية التي ظهرت في العصور الوسطى مثل ممالك غانا، مالي ، صنغاي، كانم برنو، فقد كانت عبارة عن عدد من الدولة المدينة كل منها محاط بسور، وتدعى بيرنى يرأسها ملك يسمى ساركي، وظلت جميعها منفصلة،وقد لعبت هذه الإمارات دورا بارزا في التجارة والسياسة وإنتشار الدين الاسلامي في منطقة غرب افريقيا و في تطور وبروز حضارتها التي تعد اليوم أهم ما تبقى من تراث تلك المنطقة.[3]

ينقسم شعب الهوسا إلى مجموعات فرعية أخرى، منها كاتسيناوا، كاناوا ،زازاغاوا، ويتميز المجتمع الذي يتكلم الهوسا باختلافات مهمة عبر المناطق، ويشمل مجموعات سكانية ذات أساليب حياة وتقاليد مختلفة، هذا التنوع أو عدم التجانس اختبر جيدا عبر التاريخ وقاد إلى وصف الهوساوية Hausaness بأنها ظاهرة أكثر مرونة،أي اقل ارتباطا بالعرف .[4] كما أنها قبائل تأثرت بمؤثرات زنجية عديدة.[5]

ومما تجدر الإشارة إليه،أقام شعب الهوسا في فترة ما قبل الإستعمار في شمال نيجيريا علاقات إجتماعية وتجارية تمتد غربا إلى وادي السنغال، وشرقا إلى الجزيرة العربية، وكانت لمملكة الهوسا ومملكة كانم، وبورنو علاقات تجارية متبادلة مدة طويلة بدول المغرب العربي عبر الصحراء من خلال الإتجار بالسلع وتنقل الناس ذهابا وإيابا ،

---

[1] – عطية مخزوم،الفيتوري : **دراسات في تاريخ شرق إفريقيا وجنوب الصحراء(مرحلة انتشار الإسلام)**، ط1،منشورات جامعة قان يونس. بنغازي. 1998،ص 26.

[2] – A,C Burns: **The Nigeria Handbook1922-1923**.Government Printer,Lagos,1922 .p17.

[3] – محمد فاضل باري: المرجع السابق،ص 145 .

[4] – هاشم نعمة،فياض: المرجع السابق ، ص 95 .

[5] – محمود شاكر: المرجع السابق، ص56.

وكان العصر الذهبي لهذه التجارة بين القرنيين الرابع عشر والسادس عشر،أما أكثر السلع أهمية في التجارة فكان الذهب والرقيق، الملح، الجلود، النسيج، ريش النعام.[1] ولكنه انتشر بين التجار والطبقة الحاكمة،أما عامة الشعب فقد ظلت الوثنية هي السائدة بينهم،وظل الأمر كذلك حتى ظهور الحركة الإصلاحية في نهاية القرن 18م،والتي قادها عثمان دان فودي زعيم الجهاد الإسلامي في غرب إفريقيا،حيث أرسل البعثات لمختلف المناطق في بلاد الهوسا عام 1786م لنشر أفكاره ،وتصحيح الدين الإسلامي والتخلص من السلوكيات والعادات الوثنية.[2]

وقد لعبت هذه القبائل الإسلامية دورا هاما في تاريخ نيجيريا فألفت عدة إمارات حول بعض المدن بين الحوض الأدنى للنيجر وبحيرة تشاد،وأشهر هذه الإمارات التي وحد الإسلام بينها من الغرب إلى الشرق كبي Kebbi و سوكوتو Sokoto وكاتسينا Katsina وكانو Kano في الوسط ،ثم زاريا في الشرق.[3]

للإشارة يؤلف أفراد شعب الهوسا معظم مزارعي الحبوب في شمال البلاد، فهم يزرعون القمح،الدخن،الفول السوداني،البازلاء،القطن،الذرة،الأرز،المحاصيل ذات الجذور،ويمارسون مهنة الغزل،الحياكة،الدباغة،صبغ الملابس،ويعملون في صناعة النحاس الأصفر، الأواني،وأعمال معدنية أخرى.[4] كما تشتهر بتربية الماشية.[5] ونتيجة لنشاطهم التجاري المزدهر وعلاقاتهم ،أصبحت لغتهم هي السائدة في المعاملات التجارية لغرب إفريقيا.[6]

3-1 قبائل الايبو:

---

[1] – هاشم نعمة فياض: المرجع السابق ، ص 92 .

[2]– جمال ،عبد الهادي: **المجتمع الإسلامي المعاصر إفريقيا**،ج2،ط1،دار الوفاء،1995،ص183.

[3]– نعيم،قداح: **إفريقيا الغربية في ظل الإسلام**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، كوناكري،1960، ص ص 80-81.

[4] – هاشم نعمة،فياض : المرجع السابق: ص96.

[5]– حسن عيسى،عبد الظاهر: **الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفولاني**، ط1،الزهراء للإعلام العربي،مصر،1991،ص60.

[6]– ج يدي ،فيج: **تاريخ غرب إفريقيا**، تر يوسف نصر،ط1، دار المعارف ،القاهرة ،1982 ،ص31.

كانت منطقة الإيبو مجموعات قبلية،تعيش وفقا لنظام النسب،ولم تشكل مؤسسات سياسية مركزية قبل الإستعمار،وكان النشاط الزراعي هو النشاط المهيمن عليها،ويتم إمتلاك الأراضي عن طريق الميراث،وتطورت بعد ظهور الحرف والتجارة حيث بدأ معه زيادة السكان، وإعتمد الإيبو على الكهنة لضمان النزاهة في تسوية النزاعات بين المجتمعات المحلية مثلما كان الحال بالنسبة لقبائل اليوروبا،رغم أن الالهة كانت عديدة،لكن إلهة الأرض الأم ،الخصوبة مثلت أهم الالهة في التنظيم الديني للقبيلة.[1]

ويشكل الإيبو في الإقليم الشمالي من نيجيريا حوالي ثماني مليون يتركزون فوق هضبة منخفضة،تحد شمالا بمدينة نسوكا Nsukka وجنوبا بمدينة أبا Aba وغربا بمدينة أونيتشا Onitsha وشرقا بمدينة أباكاليكي Abakaliki ،وأرض الهضبة أقل وأفقر تربة من الأرض المحيطة بها،ومع هذا فكثافة السكان عالية جدا في هذه المنطقة،الأمر الذي اضطرهم للهجرة إلى أرض القبائل الأخرى في شتى أنحاء نيجيريا،مما جعل هذه القبائل تتهمهم بمحاولة الإستيلاء على أرضها.[2]

للإشارة يمثل شعب الإيبو.[3] واحد من المجموعات العرقية الرئيسية الثلاث في نيجيريا، وهم يحتلون جزءا من جنوبها ، وتحيط بهم أقليات عرقية أخرى في الجنوب الغربي.[4]

لم يكن الإيبو موزعين في نطاقات جغرافية واسعة،كما كان الحال بالنسبة إلى اليوروبا، لكن بسبب وجود تباين جغرافي محلي كبير،استلزم ذلك تكيف أنماط استيطانهم، واضافة إلى ذلك كانت المجموعات الفرعية تتأثر بالشعوب المجاورة لها، ففي القرن

[1]- Chapain Metz, Helen: **Nigeria a Country Study**,Library of Congress, USA,1991.p8.

[2] - R.K Vdo : **The Migrant Tenant Fermer in Eastern Nigeria Africa**. Vol xxxlv,London,sd. pp 326-329.

[3] – هناك اختلاف حول أصل الإيغبو ،حيث يعتبر البعض أن موطنهم الأول كان النيجر،وتشير بعض التقاليد الشفوية أن أصل اسم الإغبو يعود إلى منطقة أورلو أفيجبو التي كانت مركزا رئيسيا لتوطين الإيبو،كما كانت لغة الإيغبو تستخدم كهوية ثقافية وتتكون من لهجات مختلفة غير مفهومة بسبب التأثير اللغوي لجيرانهم أنظر:

John Oriji: **Political Organization in Nigeria Since The Late Stone Age a History of The Igbo People**, Palgave MacMillan, New York, 2011 .pp5-6.

[4] – تذكر بعض المراجع أن عدد العرقيات في نيجيريا بلغ 250، وتشكل الفولاني أكثر القبائل عددا أنظر:

Paul Udofi : op.cit.p4.

التاسع عشر ميلادي كان الإيبو من ضحايا تجارة الرقيق، وكانت الحروب شائعة بين مجموعاتهم.[1]

وهم يشكلون مجتمع فيدراليا تظهر لهم عدة ثقافات سواء كانت ريفية أو حضرية، ولهذه الفئة نظام خاص.[2] كانوا يزرعون المحاصيل ذات الجذور، يجمعون منتجات النخيل، ويمارسون حرفا أخرى مثل الصياغة، وصناعة الفخار، والحصر،وتتمثل الميزة البارزة التي طبعت حياة الإيبو في أهمية حياة الريف وغياب أي ممالك قديمة، وكبيرة يسيطر عليها الأمراء مثلما هو حال ممالك الفولاني، بورنو، اليوروبا.[3]

1-4- قبائل اليوروبا

تعتبر هذه القبائل ثاني أكبر المجموعات الأثنية في نيجيريا بعد الهوسا، وأكبر المجموعات اللغوية في جنوب البلاد، حيث تقطن غرب نهر النيجر ، وجنوب نهر بينو في الجزء الجنوبي الغربي من نيجيريا ،الذي يضم ست ولايات هي إيدو، لاغوس،أوغون،أوندو، أوسون، أويو، ويذهب السلطان محمد بلو (1779-1837)إلى أن اليوروبا هم من سلالة كنعان وعشيرة نمرود، والسبب في استقرارهم في غرب إفريقيا كما سمع من أسلافه ،هو أن يعرب بن قحطان طردهم نحو الغرب فسافروا من مصر والحبشة حتى وصلوا إلى أراضي اليوروبا، وأن المؤسسين الرواد لهذه القبيلة أتوا من النيل الأوسط فيما بين القرنيين السابع والعاشر ميلادي، ويرجح أن هجرتهم كانت من أعالي الصعيد من اليمن، ويقال إن شعب اليوروبا نشأ أصلا في مملكة ميروي على ضفاف النيل ، وأن ديانتهم ترتبط بوثائق فريدة بديانة مصر القديمة في الألف الثالثة قبل الميلاد.[4]

---

[1]- هاشم نعمة،فياض: المرجع السابق:ص 102.

[2] -Ekpete Mbah, Dominick : Forgiveness Among The Igbo people of Nigeria at Theilogical and phychological Examination. **a Thesis Submitted of The Faculty of Regis** College and the department of the Toronto School of Theology,Tornto,2013.p34.

[3] - هاشم نعمة،فياض : المرجع السابق ، ص 102.

[4]- نفسه ، ص 100 .

كما قامت هذه المملكة في الجنوب،حيث إمتدت من مصب نهر النيجر حتى بلاد الداهومي،وانتشر الإسلام فيها نتيجة الإحتكاك مع الفولانيين.[1] وقد كانت لهم حضارات عظيمة مزدهرة،حيث بنوا مدنا عظيمة مثل إيفة والإيو وكانت تتميز بتنسيق عجيب وكان لكل حي منها طابعه الخاص المميز،وكانت منازل الزعماء هي أهم هذه المدن،كما أن أسواقها كانت تمتاز بالرواج،والإستمرار حتى في الأيام التي تكون فيها القبائل مشغولة بحروب مع غيرها من القبائل.[2]

1-5 قبائل الأشانتي:

نشأت دولة الأشانتي في القرن السابع عشر ميلادي.[3] في منطقة الغابات في وسط غانا حيث بدأت كمملكة صغيرة، تركزت عاصمتها في كوماسي وكسبت قوتها بفعل الذهب والتجارة، كما اعتمدت على السلاح في إخضاع قبائل الجنوب.[4]

يسود نظام الأشانتي نوع من الإتحاد الكونفدرالي العسكري .[5] حيث يجمع كل الرؤساء المحليين تحت السيادة العليا لملك الأشانتي الذي يتولى الدفاع عنهم ،مقابل دفع ضرائب معينة لهذا الملك، وكل رئيس مسؤول عن تطبيق العدالة في منطقته،ويباشر السيادة على القرى التابعة له، وليس ملك الأشانتي مطلق الحرية، حيث يوجد إلى جانبه مجلس خاص يتكون من المملكة ورؤساء المناطق الهامة، وقائد الجيش، ويعد هذا المجلس بمثابة مجلس الشورى في كل الأمور الخارجية للملكة. وقد توسعت هذه الدولة ودخلت تحت لوائها بعض القبائل الإفريقية الأخرى في غرب إفريقيا، حتى صارت في القرن التاسع عشر ميلادي تضم مناطق غانا الحديثة، وأجزاء من ساحل العاج، وتوجو، وظلت منطقة الفانتي وحدها تحافظ على استقلالها في جزء يمتد على طول الساحل الغربي من نهر برا Par إلى حدود مملكة جا Ga وعلى إمتداد مساحة عشرين ميلا في الداخل.

---

[1] – اسماعيل أحمد،ياغي ومحمود، شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقيا**،ج2 ،دار المريخ، الرياض،1993، ص243.

[2]–حسن، إبراهيم حسن: **انتشار الإسلام في القارة الإفريقية**،ط2،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، 1964، ص 125.

[3] – عوض محمد،محمد: **الشعوب والسلالات الإفريقية**،الدار المصرية للتأليف والترجمة،القاهرة،1965،ص 59.

[4]- Rachel Naylor **: Ghana**. An Oxfam Country Profile. Accra. 2003. p12.

[5] - George Padmore : **The Gold Coast Revolution The Struggle of an African People From Slavery To Freedom**.Dennis dobson Ltd.london.1953.p21.

تتكون مملكة الأشانتي من إقليمين كبيرين،لكل منهما نظامه الخاص في الإدارة ، ويشمل القسم الأول مقر الأشانتي الرئيسي في العاصمة وما حولها، بينما يضم القسم الثاني أقاليم الإمبراطورية الأخرى التي تدين بالولاء لحكام كوماسي،وبعبارة أخرى يتكون القسم الأول من العاصمة كوماسي وماحولها،وبعض الدويلات التي تقع داخل نصف قطرها ما بين ثلاثين وأربعين ميلا عن كوماسي الحديثة،ثم مجموعة من الدويلات التي دخلت في إتحاد مع الأشانتي،وصارت تشكل جزءا أساسيا من المملكة.[1] وتشتهر هذه القبائل بوجود الذهب.[2]

2-اللغات في غرب إفريقيا:

يوجد في إفريقيا الغربية أكثر من 150 لغة، ومع ذلك فان لغة المستعمر لا تزال طاغية في كثير من المجتمعات في المنطقة، إلا أن أكثر اللغات شيوعا فيها هي لغة الهوسا، التي يتكلمها حوالي 25مليون شخص منهم 20مليون في نيجيريا، والباقي موزعين في النيجر، وبعض المناطق في الكامرون، غانا.[3]

وينقسم سكان نيجيريا لغويا إلى عدة مجموعات تنتمي إلى العائلات اللغوية الرئيسية، منها عائلة كوا Kwa، وهي فرع مجموعة عائلات اللغات الزنجية الغربية، وتشمل على لغات القبائل الزنجية في الجنوب والوسط، ويمثلها الإيبو في الشرق، واليوروبا في الغرب،والجواري، والنبه والإيجيرا على النيجر الأوسط ، وجنوب كادونا، وعائلة تشاد الحامية، وهي جزء من مجموعة اللغات الحامية، وأهم ممثلين لها الهوسا في الشمال.[4] وتجدر الإشارة أن هناك لغات منعزلة غير متفق على تصنيفها في الماضي، أطلق عليها

---

[1] – عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم و شوقي،الجمل: **دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر**.مكتبة الإسكندرية،مصر،1998 ص 104.

[2]– تذكر بعض المصادر أن هذه القبائل كانت تتحصل على الذهب بناءا على الغزوات التي كانت تقوم بها وكانت تعتمد على العبيد في جمعه في الجبال، بحيث يجبر كل عبيد على جمع اثنان من الأوقية، كما أن هذه القبائل كانت تبحث عنه في عدة مناطق في السوكو والتلال القريبة من دانكاريا دانكاريا والتلال الموجودة بين أكيم وأسيان لمزيد من التفاصيل:
George Macdonald: **The Gold Coast Past and Présent**, longmas green .london,sd. p292.

[3] – محمد فاضل باري: المرجع السابق ،ص 26.

[4]–هاشم نعمة،رياض: المرجع السابق، ص 399.

شبه البانتوية وتنتشر أساسا في حوض البنوي النيف، الجوكون،الشامبا ومناطق من هضبة جوسمثل بيروم، جاراوا، أنجاس وفي جنوب شرق نيجيريا الإيبيو وفي دلتا النيجر الإيديو ومناطق أخرى شرق شلالات بوسا مثل كمبيري ودكاكيري .[1]

ونشير أن لغة الهوسا من ناحية الأصل،هي اسم لغة قبل أن تكون اسم قبيلة أو جماعة معينة، ثم أصبحت بعد ذلك علما على معظم سكان شمال نيجيريا، وما جاورها من النيجر، ومع ذلك لا يمكن فهم الإنتشار الواسع للغة الهوسا في غرب إفريقيا إلا بفهم طبيعة الهوسا أنفسهم، فهم يعيشون على الزراعة المعتمدة على المطر في المكان الأول، ولما يكون هناك فصل جفاف طويل، إتجه كثير منهم إلى طرق التجارة، وقطعوا لذلك مسافات طويلة حتى وصلوا سواحل غرب إفريقيا ، فنجدهم في غانا كما في داهومي، وساحل العاج وغيرها، ويعيشون كجماعات في أحياء خاصة بهم، يطلق عليها سابونجاري Sabongariفي أيبادان في جنوبي نيجيريا، وتخصصوا في تجارة سلع معينة كثمار الكولا، وتجارة الماشية، ومن هنا انتشرت لغتهم معهم أينما ساروا، وتعتبر لغتهم من أهم لغات غرب إفريقيا، فهي اللغة الأم لما تتراوح بين 15–20 مليون نسمة، بالإضافة إلى 15 مليون أخرى ليسوا من الهوسا، و مع ذلك يتكلمونها رغبة من الإدارة الإستعمارية في تنميتها كلغة تفاهم مشترك لكل الإقليم الشمالي من نيجيريا.وقد ترجمت هذه الرغبة إلى سياسة رسمية لهذا الجزء من البلاد، فقد جاء في التقرير السنوي عن التعليم 1934م بأن لغة التعليم هي الهوسا في معظم القسم الشمالي.[2]

و تعتبر لغة الهوسا غنية بالتراث غير المكتوب،أي بالتراث المخطوط، فهناك قصص الحيوان والأساطير العديدة التي تعطي تفسيرا لكثير من الأحداث التاريخية، أما الهوسا المكتوبة فقد بدأت مند نحو قرنين من مستعملة الحروف العربية، ويطلقون على هذا النوع أعجمي كما في روايات كتابات الحاج أبوبكر إمام، وهذه تميز عن الهوسا التي كتبت بالحروف اللاتينية، والتي استعملها بعض الكتاب المحدثين، ويطلق عليها بوكو، وتعرف لغة الهوسا شعرا واكا، ويطلق هذا اللفظ أيضا على الأغاني، وعادة ما يتغنى

[1] – نفسه، ص 400.

[2] – محمد عبد الغني،سعودي: **قضايا إفريقيا**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،الكويت،1990،ص 121.

بالشعر، فهذا أمر من تقاليد الهوسا، وتتعدد أبواب الشعر من المدح لمن يجزل العطاء أو الشعر الهزل، وقد يكون خاص بالصيد أو الزراعة أو حتى الشعر السياسي ،ويستعمل المنشد بعض الألات الموسيقية التي تصاحب الغناء كالطبل و الكمان، والتأثيرات الثقافية على الهوسا ولغتهم من جانب اللغة العربية والإسلام كبيرة للغاية ،وينعكس هذا بصورة خاصة في اللغة، ذلك أن العربية هي لغة القرأن ولغة الإسلام التي يدين بها الهوسا جميعا، ويتضح هذا في بعض الألفاظ منها .[1]

3-المدن:

يرجع تاريخ نشأة المدن في غرب إفريقيا إلى قرون عديدة،ولقد كانت حواضر الإمبراطوريات الكبرى في غانا ومالي وسونغاي مراكز مؤثرة ، تشد الأنظار،ولا تزال مدينتي تومبكتو ودجين كأطلال شاهدة على تلك العصور البعيدة، ويقدر عدد سكان كل عاصمة دولتي الهوسا واليوروبا خلال الألف العام الماضية، ما يقارب خمسين ألف نسمة،بيد أن هذه المراكز لم تكن مدنا بالمعنى الحقيقي للكلمة.[2]ومثال ذلك أن مراكز اليوروبا على الرغم من أنها كانت كثيفة السكان،إلا أنها كانت حشدا وتمركزا ضخما للتجمعات السكنية القائمة على أساس الجماعات السلالية،التي تؤلف في مجموعتها المدينة والتي يتركز تنظيمها الاجتماعي على معايير العرق والعمر،وكان أربعة أخماس سكان هذه المدن من الفلاحين،كما كانت المدن مكتفية بذاتها إلى حد كبير سواء من حيث الغذاء أو الحرف،وغلب على مدن الهوسا طابع مدن أوروبا في العصور الوسطى كحواضر إدارية وتجارية،لما يحيط بها من مناطق ريفية،ولكن القطاع الأكبر من سكانها يزيد عن النصف يتألف من الفلاحين،وينزل أبناء الجماعة السلالية الواحدة تجمعا سكانيا مشتركا.

---

[1] – سعودي: المرجع السابق،ص 122.

[2] – تشير بعض الكتابات أن مدن غرب إفريقيا كانت ذات أهمية محلية لأنها عبارة عن أسواق يؤمها الناس من القرى المجاورة في أيام السوق،وعلى طول الهوامش الشمالية نجد عددا من المدن القديمة جدا ،التي نمت واتسعت بسرعة نظرا لوقوعها عند نهاية الطرق العابرة للصحراء، مثل مدن تمبكتو قد انحط شأنها كثيرا أنظر: أنور عبد الغني،العقاد:المرجع السابق،ص277 .

لكن البحث في تاريخ المدن يثبت عكس ذلك فمدن مثل أكرا في غانا،ولاغوس، كانت على جانب كبير من التطور الحضاري ولعل كتابات الرحالة العرب وحتى الأوربيين ممن زاروا هذه المدن وغيرها يبين ذلك.

لقد نمت المدن الجديدة وكبرت سريعا، إذ نشأ أقدمها حول القلاع الساحلية للتجار الأوربيين مثل ساحل الذهب ،ومع إنشاء مناطق التجارة،بدأت المستوطنات الجديدة واستقر حول مدينة لاغوس القديمة الأسرى العائدون من سيراليون،والبرازيل إضافة إلى التجار الأوربيين،وبدأ التجار يتحركون صعودا مع نهر النيجر،ونشأت مع حركتهم سوق كبيرة في أونيتشا وهي مدينة جديدة تحيط أحياؤها الحديثة بالقرية القديمة التي يسكنها أهل وهي Onitshaالأصليين ،ووقع الاختيار على هذه المدن إبان الحقبة الاستعمارية لتكون مركزا رئيسيا للإدارة في شمال نيجيريا.[1] كما اشتهرت مدن غرب إفريقيا بالتجارة منها مدينة أكرا الغانية حيث كان سكانها أكثر تجارة مع الأشانتي وعرفت أسواقها حركية تجارية كبيرة،حيث كان يتبادل سكانها الحرير والتبغ بالعاج والذهب والخيول،التي يجلبها تجار الأشانتي.[2]

3-1- مدينة كانو:

تعتبر مدينة كانو من أقدم مدن غرب إفريقيا،حيث أسست قبل حوالي 950سنة.[3] وترجع أهمية ذلك إلى تجارتها،إذ كانت أكبر سوق في بلاد السودان،وكان لسوقها أهمية رئيسية ويوجد بها موظف لتنظيمها والإشراف عليها،وتم توفير أحياء مستقلة بها للأنواع المختلفة من البضائع فالماشية تباع في الضواحي،والأطعمة والخضروات في أحد الأحياء،والأقمشة سواء المنتجة محليا أو المستوردة في حي ثان،والسيوف والسكاكين والأصناف المماثلة في حي ثالث،والمرايا وأدوات الطعام،والأواني الفخارية في حي رابع وهناك سقائف مستقلة للرقيق بعضها للذكور وبعضها للإناث،وبعضها ثالث للأطفال،وثمن كل سقف يحدده موظف السوق الذي يحصل عن كل صفقة، تزيد قيمتها عن ثمانمائة كردي على عمولة مقدارها خمسون كرديا،ومن العادات الأخرى،التي سادت في سوق كانو أن يقوم البائع خصما مقداره إثنان في المئة من ثمن البيع مجلبة للحظ،وإذا تم البيع

---

[1]- ب. س لويد شوقي،جلال: **إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت،1990.ص ص 109-110.

[2] -Montgomery. R Martin: **History of The British Possessions in The India Atlantic Oceans**. Whittaker Co Ave Maria,London,sd.p257.

[3]- Henery Robinson, Charles : **Nigeria our Latest Protectorate** . Library of The University of California ,1900.p8

في بيت مستأجر يكون صاحب البيت هو المستفيد،وإذا لم يكن المشتري بعد وصوله إلى بيته راضيا عن السلعة" .[1]

وقد تدهورت أهميتها بسبب الحروب المستمرة،التي أفقدت القوافل أمنها والضرائب التي يفرضها الحكام، وانتقل التجار إلى كاتسينا وفي القرن التاسع عشر ميلادي حدثت حركة في الإتجاه الأخر،فلما أصبحت تحت حكم الفولاني أصبحت كانو العاصمة العظيمة لبلاد السودان، وكانت الميزة التي يتمتع بها كانو ذات وجهين،فقد كانت أعظم مدينة صناعية داخل إفريقيا،كما كانت مركزا تجاريا عظيما ونظرا لموقعها في أكثر مناطق غرب إفريقيا خصوبة،كان باستطاعتها أن تفي باحتياجاتها من الطعام،وكذلك باحتياجات صناعتها من المواد الأولية،كما أن أسوارها التي بلغ محيطها سبعة أميال،كانت تعطي مواطنيها شعورا بالأمن.[2]

2-3 كاتسينا:

ذكر عنها حسن الوزان[3] أن :"**كاتسينا مملكة مجاورة للسابقة كانو من جهة الشرق،مشتملة على عدة جبال،أراضيها وعرة لكنها جيدة للشعير،الدخن، وسكانها شديدو سواد البشرة،أنوفهم كبيرة شنيعة،وشفاههم غليظة،وجميع الأماكن المسكونة في هذه البلاد قرى من أخصاص قبيحة المنظر،لا يتعدى سكانها أي واحد منها ثلاثمائة كانون،وهنا يجتمع الفقر والدناءة،وكان لهؤلاء القوم في القديم،ملك يحكمهم،لكن أسكيا قبله،وأفنى نصف شعبه وتمكن من المملكة**".

---

[1]– بانيكار مادهور: **الثورة في إفريقية**، تر روفائيل جرجس، المؤسسة المصرية العامة للتأليف الطباعة والنشر،مصر، 1964م،ص 401.

[2] – كتب بارث عن المدينة فذكر:"**وفي هذا الأثناء وصل بارث إلى مدينة كانو وهو في حالة تعب شديد ولكن نزعته لخلق صدقات ولمعرفته باللغات جعلاه يستغيث بالأمير وعندما أنهى بارث زيارته للمدينة قدم له الامير هدية ،كانت عبارة عن ستين ألف كاوريزCowries وكانت عملة تستعمل في المنطقة،وتمكن بارث بهذه النقود أن يشتري جملا لتصله إلى بورنو** انظر :

جوزفين،كام: **المستكشفون في إفريقيا**،تر يوسف نصر،دار المعارف،القاهرة،1983م،ص178. وهذا القول يبين الرقي الاقتصادي الذي وصلته المدينة.

[3] – الحسن بن محمد،الوزان: **وصف افريقيا**،ج1،ط2،دار الغرب الإسلامي،لبنان،1983،ص173

كانت مملكة كاتسينا خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر ميلادي من المقاطعات المستقلة التي تتحدث لغة الهوسا.[1] وأهمها مقاطعة دوربي، وتاكوتشي،وقد تطورت مقاطعة دوربي وتحولت إلى مدينة مركزية بفضل حاكمها السركي محمد كوراو،الذي حكم بين 1445م-1495م ،ويعد المؤسس المحتمل للسلالة الحاكمة في كاتسينا.[2]

وكان السركي محمد كوراو ملكا مسلما،دخل الإسلام في القرن الرابع عشر على أحد علماء مالي.[3]

3-3 مدينة فريتاون

تقع فريتاون Freetown في الطرف الشمالي من شبه جزيرة فريتاون الذي يسمى باسمها،وتنحصر بين المرتفعات الغربية في الشرق،وساحل المحيط الأطلسي في الغرب والشمال،وأول ما بدأ التوطن البشري في هذه المدينة كان في الجزء المحصور بين خليج سوزانSusan Bay وخليج كروKroo Bay، وما بين قلعة ثورنتون،وفالكون بوينت Falcon Point في الشمال،وكان ذلك في عام 1794م.[4]ومع تزايد عدد السكان المهاجرين إليها والعائدين من أوربا وأمريكا توسع العمران حتى تشمل مساحة المستوطنة وقد بلغت حتى جنوب منطقة التور حيث امتد العمران في الفترة من 1914م حتى 1935م ليشمل المنطقة المحصورة بين خليج كرو وخليج الهوايت مان Whitc Mans Bay.[5]

---

[1] -الهوسوية لغة تشادية من العائلة الأفروأسياوي، تكتب بأحرف عربية،وأغلب متحدثيها موجودون في النيجر وشمال نيجيريا وغانا،التوغو والبنين بالاضافة الى السودان،تشاد والكمرون وبوركينافسو.

[1] – م،أدامو: الهوسا وجيرانهم بالسودان الأوسط،**تاريخ إفريقيا العام**،المجلد 4،المطبعة الكاثوليكية،بيروت،1988 ، ص 280.

[3] –محمود شاكر:**التاريخ الإسلامي** التاريخ المعاصر لغربي إفريقيا،ج 15، بيروت ،1997،ص275.

[4] – أنشئت المدينة بعد اتفاق بين إنجلترا والملك نيمبانا من قبيلة التمني فقد قررت بريطانيا أن تبني مدينة للرقيق في الضفة الجنوبية من منطقة روكيل Rokel وعلى الرغم من الخراب الذي ألحقه بها الفرنسيين عام 1794م فقد نمت وأصبحت تتألف من مئات البيوت لمزيد من التفاصيل أنظر :

الخوند ،مسعود : **الموسوعة التاريخية الجغرافية**،ج11،لبنان،1998،ص128.

[5] – العقيلي محمود بن سليمان:" **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي** ،السعودية،1999،ص 819.

وصفت هذه المدينة في الكثير من الكتابات فهي مدينة تقع في سطح تل منحدر إلى الخليج،وتم تقسيم المدينة إلى بلدة للمستوطنين والجنود ، وبنيت منازل للأوربيين بشكل جيد من الحجر الجيري والأعمدة الخشبية،كما كان يوجد بها فورت ثورنتون Fort Thornton مقر الحاكم ،وهو منزل أنيق بارتفاع طابق واحد إلى جانبه حصن،الذي وضع عليه تسع مدافع.[1] كما تمتاز بوجود مرسى والسفن الخشبية المحملة بالذهب حيث تحمل بعضها من أربعمائة إلى خمسمائة طن من الذهب، وأهم ما يميز النمط العمراني للمدينة هو اتساع شوارعها،وهي مدينة مفتوحة على النهر من الشمال، ومحاطة من الجنوب الشرقي والغربي بمجموعة جبال يصل ارتفاعها إلى 45000سم.[2]

للإشارة فقد عرفت دول غرب إفريقيا بروز الكثير من المدن الأخرى مثل باثورست Bathurst وهي مدينة بنيت على الجاني الشرقي من جزيرة ماري في غامبيا، والمدينة الجميلة في أكرا،ذات البيوت المنتظمة وهي مدينة تطورت واتسع مجالها حتى توسعت نحو نهر سوكومو River Sucomo ،كما اشتهرت بالتجارة خاصة مع الأشانتي.[3]

4-الحياة الاجتماعية:

كانت القواعد التي يقوم عليها التنظيم الإجتماعي في غرب إفريقيا هي السن،ودرجة القرابة،ثم تطورت إلى الأنظمة الإجتماعية الطبقية،التي تقوم على التمييز بين الناس على قدر ثرواتهم،وهذا التطور جاء نتيجة التأثير المتزايد للأسواق التي أتى بها الأوربيون قبل استعمار أوربا لإفريقيا،بمعنى أن الفروق الاجتماعية التي تميز جماعة عن جماعة داخل المجتمع التقليدي في غرب إفريقيا،إنما تقوم أساسا على وضع الشخص من ناحية أصالة نسبه وأصالة إنتمائه إلى أسرة تمارس الطقوس الدينية أو النشاط السياسي،وليس على أساس الثروة أو القدوة الاقتصادية.[4]

---

[1] -Whilaker Shereeve, William: **Sierraleone The Principal British Colony on The Western Africa Coast of Africa.** Sirmonds and Co Colonial Magazine Office,London,1817.pp21-22.

[2]- Montgomery Martin : op .cit.pp244-245.

[3]- Ibid.pp247-248.

[4]- أحمد،طاهر: **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**،دار المعارف، القاهرة، 1979،ص 95.

وعليه كان المجتمع في إفريقيا الغربية ينقسم إلى طبقتين رئيسيتين،تضم الأولى الأرستقراطية الملكية ،الحاشية والنبلاء، وتتألف الطبقة الثانية من عامة الشعب بمختلف فئاته،وتمارس الطبقة الأولى سلطة كبيرة بسبب استلامها القيادة،وتملكها للقوة ففرضت على الطبقة الثانية أنواعا من السخرة،وقد احتكرت هذه الطبقة التجارة وانفردت بأحياء خاصة في المدن،وتقوم هذه الإرستقراطية على نبل الأصل أو على الشجاعة في الحرب،أو العمل في حاشية السلطان،وقد ساعدت التطورات الإجتماعية والإقتصادية بعض أبناء الطبقة الثانية فشكلوا طبقة ثرية،تتألف من كبار التجار من أصحاب الحرف،الذين يعتمد عليهم المجتمع،ومن رجال الدين الذين يلاقون كل الإحترام.[1]

وإذا ما أضفنا إلى التنظيم الأسري العلاقات التعاونية بين الجيران بعضهم وبعض،نجد أن عملية توزيع الطعام،السكن،الأثاث،الملابس،والسلع الاستهلاكية،يقوم على نظام تعاوني جميل فهناك الأسواق التقليدية التي كانت تعمل كوسيلة لموازنة المواد الغذائية،أي إعادة توزيع الفائض منها من جديد،وصلة القرابى هامة في العمليات التنظيمية التقليدية بغربي إفريقيا،ولا سيما في الحياة الاجتماعية،فمثلا نجد الأسرة الموسعة،التي تتكون من رجل وزوجته أو زوجاته،وأولاده الذين يعتمدون عليه،وأولاده المتزوجون وزوجاتهم وأولادهم يعيشون في حوش عادة بالقرب من أفنية أي أحواش أخرى مماثلة لأسرات تجمعهم به صلة القرابى،وهم يعتمدون في صلة القرابى على الإنتساب إلى الأب أو العصب،لكن هناك جماعات في غرب إفريقيا خاصة الذين يسكنون منطقة الغابات تعتمد بالنسب عن طريق الرحم ،أي عن طريق الأم،وسواء كان هذا أوذاك،فان سلطة رئيس الأسرة من الذكور كانت ولا تزال قوية في غرب إفريقيا سواء من ناحية تنظيم أوجه النشاط داخل الأسرة أو دائرة الحياة الاجتماعية للمجتمع المحلي..[2]

للإشارة تتوزع المجتمعات القبلية في إفريقيا الغربية في الغابات،السهوب،الصحاري الشمالية حول باندا غارا إلى الجنوب من طومبوكتو وفي سواحل غينيا وغابات ساحل العاج،وأعالي سيراليون،وليبيريا الشمالية،وهذه التجمعات تعيش في قرى متقاربة،في كل

[1]- قداح نعيم : المرجع السابق، ص ص 100-101.

[2] -أحمد ،طاهر: المرجع السابق،ص94-95.

قرية أسرة كبيرة،ينظم شؤونها مجلس العائلة،ويعمل الجميع في حقول عامة،ثم يقسمون المحصول فيما بينهم،وأن لاسم العشيرة علاقة بأفرادها الذين يمارسون مهنة واحدة،وقد أدى ذلك إلى نشوء الطبقات المهنية الناتجة عن توزيع العمل بين مجموعات من الأسر أو القبائل،وقد بدأت تفتت النظام القبلي تدريجيا بعد دخول الإسلام إلى تلك البلاد،وتؤكد أقوال البكري وابن بطوطة على ذلك على الرغم من بقاء بعض الرواسب،فقد كان الإفريقي يحمل اسمه ثم اسم عائلة أمه أو قبيلتها،إذ كان النظام العائلي يقوم على سيطرة الأم،وقد أضيف إلى ذلك فيما بعد الاسم الإسلامي،ولم يك لأحد أن ينتسب إلى طبقة أو عائلة لا تمتهن أسرته مهنتها. ولا تزال المظاهر القبلية قائمة عند الوثنيين ،الذين يعيشون على الصيد والرعي في بعض الأنحاء،وقد يمتلك الأفراد قطعان الماشية لمصلحة الجميع،وفي أنظمتهم شيئ من العبودية،تبدو في تقسيم القبائل إلى قبائل الزعماء وقبائل التابعين.[1]

المبحث الثاني:غرب إفريقيا إقتصاديا

كان الذهب هو السلعة الأعلى قيمة بكثير من المنتجات الأخرى،وكان سلعة التصدير الرئيسية عبر البحار من ساحل الذهب في ذلك الوقت،حتى على الرغم من تحول الإقليم قد أصبح موردا رئيسيا للرقيق.[2]ولم يتغير هذا الوضع إلا في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي،عندما كان المصدرون في ساحل الذهب،يبيعون الرقيق للتجار الأوربيين مقابل الذهب،وأبعد إلى الغرب في سيراليون كانت صادرات مثل الخشب،الصمغي،العاج،شمع العسل لا تزال حتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي على الأقل تساوي أكثر من شحنات الرقيق،وهناك مثال بارز أخر لإقليم كانت فيه التجارة في المنتجات الصبغية ذات أهمية كبيرة هو سنغامبيا،الذي تطور في بادئ الأمر كمركز

[1]– قداح : المرجع السابق، ص ص 94–95.

[2]–جلبت تجارة العبيد إهتمام الأوربين لسواحل غرب إفريقيا وعليه قام ببناء الحصون للدفاع عن أنفسهم من هجوم الأفارقة ومع تزايد الإهتمام بتجارة الذهب إرتفع الطلب على العمالة الرقيق في المزارع التي أنشئت هناك لمزيد من التفاصيل أنظر:

Rachel Naylor **:** op.cit. p12.

لتجارة الذهب،وفيما بعد كان يتم تصدير الرقيق،ولكن كميات هامة من بضائع أخرى كان يجري التعامل فيها أيضا.[1]

يمكن القول إن النشاطات الاقتصادية في دول غرب إفريقيا كانت متعددة ومنها:

**1- الـــــــ

أول المناطق التي زرعت بها الشجرة في إفريقيا، ومناطق الشجرة الأصلية في أمريكا لكل من اسبانيا والبرتغال وعن طريق هذه الجزر، نقلت زراعة الكاكاو إلى مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية في غرب إفريقيا خلال القرن 19م فوصلت نيجيريا سنة 1878، ووصلت ساحل الذهب سنة 1879م عن طريق العمال الوطنيين العائدين من فرناندوبو.[1] ونجحت زراعته نجاحا باهرا في الجنوب الغربي في نيجيريا، أصبح يمثل نصف إنتاج غانا حيث احتلت المرتبة الثانية في العالم،وتعتبر منطقة أبيدان.[2] مركزا هاما لإنتاج الكاكاو،وتزرعه أيضا منطقتا نهر كروس وكمرون،وقد حالت ملوحة التربة دون زراعته في وسط السهول الساحلية و95% من الإنتاج يأتي من الإقليم الغربي.[3]

تقع معظم المساحة المزروعة للكاكاو في الإقليم الساحلي من المثلث المحصور بين تاكورادي،كوماسي،أكرا،ولكن مركز الثقل في الإنتاج تحرك إلى داخل هذا المثلث من الإقليم الشرقي نحو الشمال الغربي،أي نحو إقليم الأشانتي نظرا للخسائر العديدة التي لحقت بهذا المحصول في الأراضي القديمة من جراء انتشار الأوبئة بحيث أصبح الإقليم الشرقي لا يسهم إلا بأقل من 25 % من الإنتاج،بينما يسهم إقليم الأشانتي وحده بنحو نصف الإنتاج،والإقليم الغربي يسهم بحوالي 16 % وإقليم شرق الفولتا يسهم بحوالي 10%،ثم انتقلت زراعته من الشرق نحو الغرب والشمال.[4]ويتباين الإنتاج بين غانا ونيجيريا بسبب الظروف،فزراعته في نيجيريا أقل ملائمة منها في غانا،ويمتد النطاق الرئيسي لزراعته حوالي320كم إلى شرق الشمال الشرقي من أبيكوتا ولمسافة 65كم تقريبا من الشمال إلى الجنوب،ويبلغ نطاقه في مساحة 26 ألف كم مربع نصف مزارعها تقريبا هي مزارع الكاكاو،وتعرف باسم هلال الكاكاو Coco Crescent وتتراوح مساحة

---

[1] – تقع فرناندبو على بعد ست عشرة ميلا من الأراضي الرئيسية اكتشفت من قبل البرتغاليين الذين أسسوا بها حصنا،كما حاول الإسبان عام 1778م توسيع رقعتهم بها لمزيد من التفاصيل حول تاريخ المنطقة أنظر:
W,F ,W Owen:**Narrative of Voyages Africa ,Arabia,and Madagascar**.Vol2 ,Richard Bentey We Wbolington,London,1833.p337.

[2]– أبيدان هي عاصمة الإقليم الغربي وبها أكبر مركز صناعي هام لصناعة التبغ أنظر: السيد،محمود: المرجع السابق، ص 166.

[3]– محمود شاكر: المرجع السابق،ص ص 107–108.

[4]– محمد عبد الغني،سعودي: المرجع السابق، ص 108.

المزرعة فيها بين نصف الفدان،والستين فدانا،وان كان الأكثر شيوعا هو الفدائين أي أن المتوسط هنا أقل منه في غانا.[1] كما يزرع الكاكاو في جنوب نيجيريا.[2]

وتحتل غانا المرتبة الأولى في العالم إنتاجا وتصديرا لهذه الغلة منذ عام 1913،وأصبح أكبر صادراتها منذ عام 1924م،وظل هذا الوضع حتى ألان فهي منتجة في المتوسط 400ألف طن أو 40 % من الإنتاج الإفريقي بينما كانت مسئولة عن 32% من الصادرات العالمية وأقل من 50% من الصادرات الإفريقية.[3]

وقد اعتمدت زراعة الكاكاو على جمعيات تعاونية إفريقية يعنى معظمها أساسا بتصدير المحاصيل النقدية رغم أن نسيبها السنوي كنسبة مئوية من مجموع الإنتاج المحصولي في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وما بعدها كان صغيرا في أغلب الأحيان،ومن ذلك مثلا أن غانا التي كانت أكبر منتج للكاكاو في العالم بها بين عامي 1939م و1940م ما يقارب 395جمعية تعاونية،يبلغ مجموع أعضائها 10282 عضو،وبلغ مجموع ما صدرته الجمعية من الكاكاو في ذلك العام 3971طنا.[4]

1-2-زراعة القطن

انتشرت زراعته في مساحات واسعة من منطقة السفانا في نيجيريا، ويزيد الإنتاج عن 35 ألف طن، وينتج معظمه في منطقة زاريا.[5] كما يزرع في غامبيا موجها للاستهلاك المحلي.[6] حيث يوجد نبات القطن الأصلي في كومبوKombo في غامبيا وهو منتج يتم الاحتفاظ به لسنتين كما يوجد نوع ثاني في منطقة جولةJolah.[7] وقد أسست بريطانيا جمعية زراعة القطن في سيراليون محاولة منها لتصديره لكنها واجهت صعوبات عدة

---

[1]– نفسه: ص 109.

[2]– حمدان جمال: **إفريقيا الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م، ص 244.

[3]– سعودي: المرجع السابق، ص45.

[4]– أ.مزروعي و ك ووندجي: **تاريخ إفريقيا العام(إفريقيا منذ عام 1935م)، المجلد 8** ،اليونسكو، لبنان، 1998،ص360.

[5]– محمود شاكر: نيجيريا،المرجع السابق ،ص ص 107-108.

[6]– كامل:،مروة: المصدر السابق ، ص 108.

[7]- C. D Dudgeon and C Gerald : **The Agriculture and Forest Products of British West Africa** . Second Edition, Imperial Institute Handbooks London,1922,p11.

باعتبار أنه كان يزرع مع عدد من المحاصيل الزراعية الأخرى في حقل واحد،وكان يسمح بإنتاجه لموسمين وعادة يكون المحصول في العام الثاني لزراعته ذا مردود قليل.[1]

1-3-زراعة الفول السوداني

كان الفول السوداني وهو محصول سنوي يزرع من أجل التصدير في منطقة تمتد من السنغال إلى سيراليون،ورغم أنه يفضل تربة رملية وموسما جافا طويلا ،فإن سنغامبيا أصبحت المنطقة الأكثر تفوقا في إنتاجه ولكن تكاليف النقل جعلت من غير المجدي إقتصاديا زراعته من أجل التصدير في المناطق الداخلية،ولذلك كانت مناطق إنتاجه الرئيسية توجد بالقرب من الساحل شأنها في ذلك شأن زيت النخيل.[2]

و تم تصدير الفول السوداني لأول مرة في العقد الرابع من القرن التاسع عشر ميلادي وكان يمثل ثلثي جميع الصادرات،وكانت نسبة من الفول السوداني الذي يشحن من غامبيا يزرع في مناطق يمكن أن يستفيد من الموانئ الموجودة في الأراضي الفرنسية المجاورة لولا أنه كانت تفرض حتى عام 1855م رسوم تصدير على صادرات السنغال من المنتجات الزراعية ومع إلغاء هذه الرسوم، زادت الصادرات بدرجة كبيرة، وبحلول الربع الأخير من القرن كانت تجارة التصدير من سنغامبيا تعتمد على الفول السوداني بقدر ما كانت مثيلتها في منطقة الغابات، تعتمد على منتجات النخيل،وكانت المناطق الرئيسية للإنتاج هي كازامس جنوب غامبيا وكايور إلى الشمال، وقد شهدت تجارة زيت النخيل تحويل موانئ الرقيق السابقة إلى مراكز للتجارة المشروعة،من ذلك أن كاولاك أصبحت مركزا كبيرا لتجارة الفول السوداني.[3]

وتعتمد غامبيا بشكل كامل على زراعة الفول السوداني مما جعلها من أغنى مناطق غرب إفريقيا،وقد بلغ إنتاجه الوفير عام 1914م حيث أصبحت غامبيا تصدره بكثرة وفق للتقارير الأوربية.[4]

---

[1] -Ibid.p 33.

[2]- أ ،ج هوبكنز:المرجع السابق، ص285 .

[3]- نفسه: ص ص 285-286.

[4] -Supplement to Commerce Reports, **Annual Series N 67** British West Africa, Washington Government Printing Office,11october 1915.p1.

توسعت زراعة الفول السوداني في نيجيريا الشمالية،ولا يقل الإنتاج السنوي عن نصف مليون طن،كما اشتهرت غامبيا بإنتاجه حيث مثل أهم صادرات البلاد رغم أن زراعته كانت تقليدية،وقد بدأ تصديره عام 1837م حيث مثل ما يفوق 64 % من صادرات غامبيا عام 1844م،ونشير هنا أن فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا أهم مستوردي الفول السوداني الغامبي،وظل الوضع قائما على حاله حتى برزت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى.[1] وقد تطور إنتاجه خلال فترات عديدة فبين عامي 1911م و1937م كان يزرع في حوالي مليون أكر حول كانوKano،وجاء الكثير من المهاجرين من أجزاء من نيجيريا الشمالية لترتفع بهم الأعداد المشتغلة بالإنتاج الزراعي.[2]

1-4-النخيل الزيتي

تعد شجرة زيت النخيل من أهم الأشجار في غرب إفريقيا،لأنها لها عدة منتجات هامة، وتكثر هذه الشجرة في بقاع الجنوب الرطبة، ولو أنها قد تنمو في الأودية الرطبة شمالا حتى غامبيا،وأهم منتجات هذه الشجرة هو زيت النخيل و نواه، وكليها يستحصل عليه من ثمرة شجرة النخيل، ويستعمل الأول على نطاق واسع في الطبخ،إضافة إلى كونه من الصادرات الهامة، في حين تعد النوى بالدرجة الأولى للتصدير.[3] فالنخيل الذي ينمو بأعداد هائلة يشغل في نواح كثيرة منها الأخشاب الخاصة ببناء الأكواخ والحوض الذي تعمل منه الجدائل بشتى الأشكال من الحصر إلى الحبال، ولكن أهم فوائد هذا النخيل هو الثمر الذي يستخرج منه الزيوت التي يستفاد بها محليا منذ قديم الزمن في طهي الطعام كبديل للدهون الحيوانية القليلة نظرا لوجود ذبابة التسي تسي، ويماثل بذلك سكان المتوسط الذين يستخدمون زيت الزيتون بكثرة لقلة الحيوانات في الإقليم ، وتحويل مساحات الأراضي إلى الزراعة في هذاالإقليم نظرا للكثافة السكانية العالية، وإلى جانب استخدام زيت النخيل في غرب إفريقيا في الطعام فهو يستخدم في الإضاءة.[4]

---

[1] - Arnold Hughes and Perfec David t: **The Political History of The Gambia 18161994**. University of Rochester Press.U.S.A. 2006. p32.

[2]- أ ج،هوبكنز : المرجع السابق ، ص 441.

[3]– نجم الدين أحمد،فليجة: **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية ،د ت ،ص280.

[4] – رياض،محمد:المرجع السابق،ص405

تبين بعض السجلات أن تصدير زيت النخيل في غرب إفريقيا قد استمر لأكثر من مائة عام،وكانت تتم زراعته في المناطق الرطبة القريبة من الساحل، وتقل زراعته في المناطق الغابية،وغالبا ما تؤتي الشجرة ثمارها لما تصل إلى ارتفاع عشرة أقدام،وينتج زيتها خاصة في تلال كروبوKrobo في غانا.[1]

وحينما دخلت نيجيريا مجال الاقتصاد الحديث تحول محصول زيت النخيل إلى سلعة تجارية على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لتجارة الدولة، إذ تقدر صادراته بثلث قيمة مجموع صادرات نيجيريا، ويستهلك نصف إنتاج الزيت محليا والباقي يصدر، ولكن نواة الثمرة تصدر كلية، ولا تزال نيجيريا تتصدر العالم في صادرات زيت النخيل ونواة النخيل ويبلغ نصيبها حوالي 50 % من مجموع ما يدخل في التجارة العالمية من هذا الإنتاج. وفي عام 1979 بلغ الإنتاج العالمي لزيت النخيل 1،79 مليون طن ، وكان نصيب إفريقيا منها 59 % ،وقد كان إنتاج نيجيريا في تلك السنة 488الف طن أي 27،7 % وينافسها في الإنتاج من الدول الإفريقية زائير بنسبة 11 %، وتدل هذه الأرقام على صدارة نيجيريا خاصة، و أن زائير قد هبط إنتاجها من مائتي ألف طن عام 1963 إلى 197 ألف طن عام 1970، وكذلك تتصدر نيجيريا الدول الإفريقية في صادرات نواة النخيل ، وغالبية صادرات الزيت والنواة تتجه إلى بريطانيا، في الوقت الذي تتركز فيه أهم مصادر الخشب في الإقليم الغربي، وأن أهم منطقة تركز لنخيل الزيت يقع في الإقليم الشرقي بالإضافة إلى إقليم بنين، فظروف المطر والحرارة في هذين الإقليمين أصلح لنمو نخيل الزيت من الإقليم الغربي،وإلى جانب النخيل الذي ينمو طبيعيا،فإن هناك مزارع حديثة خاصة بنخيل الزيت،تتركز في سابيليه وكلابار،وهي تعطي أنواع ممتازة من الزيت.[2]

كما يوجد نخيل الزيت في سيراليون،حيث تتركز زراعته في المناطق الشمالية الغربية،والمناطق الجنوبية وخاصة في مناطق بورت لوكو،ومويامبا،وتقع هذه المنطقة بين نهري روكيل في الشمال ونهر ريبي في الجنوب، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة

---

[4]- C. D Dudgeon and C Gerald :op.cit,pp66-67.

[2]– رياض،محمد:المرجع السابق،ص ص 405–406.

بنخيل الزيت حوالي 3900كم2،أما المنطقة الشمالية فتتركز زراعته في منطقة بو ومنطقة وكيلاهون حيث تبلغ مساحته حوالي 6220كم 2.[1]

ومن المنتجات الزراعية نوى نخيل الزيت ،ويعد هذا المنتوج المحصول النقدي الهام في قائمة الصادرات في سيراليون.[2] كما يزرع بها النخيل المسمى البياساف ،ويستخرج منه ألياف يصنع منها الحبال والفرش، وهو المصدر الرئيسي للألياف في العالم.[3]

يستعمل لصناعة الصابون،الزبدة،وطعام محلي، وهو من نواة الثمرة،ويصدر الإقليم الغربي النوى فقط،لكن الاقليم الشرقي يصدر الزيت والنوى، وهو يختلف باختلاف تحضيره،ولاتزال تستعمل الطرق التقليدية اليدوية،وهناك الحبوب وتزرع في الشمال، ويعتمد عليها كالقطن،ويصدر إلى ميناء لاغوس،ومناطق الإنتاح الرئيسية هي كانو،بورنو، كاتسينا، وتستثمر بالآلات اليدوية.

1-5-زراعة الفستق

يوجد الفستق في غامبيا بكثرة،حيث يزرع العبيد ثلث المحصول، أما الثلث الثاني فيقوم بزراعته العبيد المهاجرين،والثلث الثالث يرد من السنغال ثم يعاد تصديره من غامبيا،وقد كان محصول الفستق قديما لا يكفي للاستهلاك المحلي،لكنه تزايد باستمرار وبدأ تصديره في النصف الأول من القرن الماضي،حيث كان الصادر منه في سنة 1848م قد بلغ 8637 طنا،وأصبح فيمابعد4952طن.[4] ويزرع الفستق بكثرة في المناطق الشمالية من نيجيريا،وخاصة في جوار كانو،وكانت الصادرات منه سنة 1913م حوالي20 ألف طن فقط،وارتفع عام 1925م إلى أكثر من 128ألف طن.[5]

1-6-زراعة الأرز

---

[1]- محمود بن سليمان،العقيلي:المرجع السابق، ص 838.

[2]- السيد، محمود،: **تاريخ إفريقيا القديم والحديث**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006. ص163.

[3]- نفسه.

[4]- كامل،مروة: **نحن في إفريقية الهجرة البنانية السورية إلى إفريقية الغربية ماضيها حاضرها، مستقبلها**، دار المكشوف،بيروت، 1938م،ص108.

[5]- أ ج،هوبكنز: المرجع السابق،ص 148.

يزرع الأرز في سيراليون في عدة أصناف على أن أجودها يوجد في بلدة تيمنيTimani بالقرب من ميناء لوكوLokko، وعادة يكون سعره منخفض بعد الحصاد،لكن يرتفع بعد عدة أشهر ليصل سعره إلى ثلاث أضعاف هذا المبلغ باعتبار أن الأرز المحلي في سيراليون هو أجود الأنواع.[1]

1-7-المطاط:

تتم زراعة المطاط بشكل ناجح في مختلف دول غرب إفريقيا،حيث ينتج في غامبيا خاصة في الأراضي الموجودة في فونيFoni ويوفر هذا المورد عائد غير ثابت من اللاتكس حيث يتم بواسطته تصدير شمع العسل سنويا.[2] كما يوجد في منطقة أبوري Aburi وتركواTarkwa في غانا خاصة لدى شعوب الأشانتي.[3]

1-8 -الكـــــــــــــــــــولا:

كانت قبائل الأشانتي تبيع جوزة الكولا.[4]وتشتري الماشية والرقيق،وقد ازداد الطلب عليها في ممالك الهوسا في أعقاب حروب الجهاد في بداية القرن التاسع عشر ميلادي لأن الكولا كانت منشطا،لا تحرمه المجتمعات الإسلامية،التي كانت المواد الكحولية محرمة لها،وكانت الزيادة في الإمدادات تتحقق جزئيا عن طريق جمع ثمار الكولا من الأشجار التي تنمو من إقامة مزارع تجارية يعمل فيها الرقيق.[5] وتكثر أشجار الكولا في جنوبي منطقتي كانوKano وموبامبا وفي فريتاون وتستهلك معظم الإنتاج محليا، والفائض يتم تصديره للدول الإفريقية المجاورة مثل غامبيا،مالي،وتعتبر نوعية الكولا السيراليونية من أجود الأنواع ،وقد احتكر اللبنانيون المقيمون في سيراليون تجارة ثمار الكولا.[6] ويستخدم جوز الكولا في إفريقيا نتيجة لمضغها في زيادة تدفق اللعاب،ويلجأ إليه السكان من أجل

---

[1] -C. D Dudgeon and C Gerald. :op .cit.p35.

[2]- C. D Dudgeon and C Gerald :op.cit.pp6-10.

[3] -Ibid.p63 .

[4]-جوزة الكولا هي منشط معتدل يحتوي على الكافيين، وقد كانت ولا تزال تمضغ لتخفف التعب وللتغلب على العطش، وكان النوع الأكثر إنتشارا هو كولانتيدا الذي كان يزرع في الغابات من غينيا شرقا إلى ساحل الذهب،وكانت مراكز الطلب الرئيسية موجوزدة في السودان الغربي، وهو منطقة جافة.

[5]- أ ،ج هوبكنز: المرجع السابق،ص291.

[6]- محمود بن سليمان،العقيلي: المرجع السابق، ص ص 842-843.

مواجهة العطش وحتى الجوع، لهذا كان الطلب عليها متزايدا خاصة من السودان حيث كان يحمل عبر القوافل التي تسافر من حدود غابة الأشانتي عبر الأقاليم الشمالية.[1]

2- الصناعات:

2-1-التعدين

وصلت الدراية بأشغال الحديد إلى إفريقيا الغربية خلال الألفية الأولى،وكان الحديد يصهر في نوك أي فيما هو نيجيريا الشمالية الآن حوالي العام 500 ق م،كما انتشرت تقنيات إنتاج الحديد على نطاق المنطقة حوالي القرن الرابع ميلادي، وكانت الأدوات الحديدية وأساسا المعازف،ورؤوس الحراب أي النصال ،السكاكين، والسيوف تمثل تقدما كبيرا على الأدوات الحجرية والخشبية،وأدت إلى تحسين كفاءة قناصة الحيوانات وتيسير إزالة أشجار الغابات، وكانت ركاز الحديد التي يسهل نسبيا الوصول إليها موزعة على نطاق واسع إلى حد ما في إفريقيا الغربية، وإن يكن في الأغلب على نطاق صغير،غير أنه كانت توجد بضعة مراكز كبيرة مثل أوم في جنوب ساحل العاج،حيث اكتشفت في العقد الثالث من القرن الحالي بقايا مئة فرن، و حوالي 10 ألاف طن من الخبث،وكذلك حول أيو في جنوب غرب نيجيريا،حيث ازدهر خلال حقبة ما قبل الاستعمار مجمع من القرى ذات التخصص العالي في التعدين.[2] وكانت شعوب غرب إفريقيا تعرف الذهب والنحاس، حيث تتم المبادلات التجارية الأولى عبر الصحراء،وتشمل تجارة الذهب ومبادلته بالنحاس في ليبيا، ويبدو من المحتمل أن سائقي العربات من الجرمانيين الليبيين كانوا يزاولون هذه التجارة المربحة، ويبدو أنهم وصلوا بعرباتهم عبر الصحراء إلى حوض النيجر حتى جاوا،وأن هذا الطريق الذي إتبعوه كان معروفا للعرب الأوائل،فكان العرب في سنة 950م يقولون أن الذهب كان يستبدل بالنحاس في فزان، وبالرغم من التأخر في انتشار صناعة الحديد فإن المعرفة بهذه الصناعة ربما تكون وصلت إلى غرب إفريقيا ووسطها في السنين الأخيرة قبل ظهور المسيح، ويعتقد الدارسون الفرنسيون أن شعوب البربر الليبية نقلتها قبل ذلك إلى الجنوب،ويؤسسون اعتقادهم هذا على حقيقة وجود

[1] -C. D Dudgeon and C Gerald : op.cit,p73.

[2]- أ ج ،هوبكنز: المرجع السابق، ص 86.

الحديد عموما في شمال إفريقيا التي نقبوا فيها،والتي تعود إلى فترة تبدأ في سنة500ق م،وأن الحديد حل محل البرونز بشكل واضح في أدوات الاستعمال اليومي منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وهذا الوقت يتفق تقريبا مع وقت إنتشار الحديد في كوش، وهؤلاء الدارسون لا ينكرون انتشار الحديد في كوش،ولكنهم يرجحون أن شعوب البربر الليبية كانت تستطيع الوصول إلى غرب افريقيا بسهولة أكثر من أبناء كوش أو الشعوب التي كانت ترتبط بهم تجاريا.[1]

وتعتبر التربة في سيراليون غنية بأكسيد الحديد مما يبين أن المنطقة غنية بهذه المادة.[2] ويتم إنتاجه باستخراج كتل من حجر الحديد من المحاجر،والحفر غير العميقة وتسخينها بمساعدة منفاخ من فرن الصلصال يوقد بالفحم النباتي،غير أن الأساليب المستخدمة لم تكن بسيطة ولا على نمط واحد.[3] ومنذ الحرب العالمية الثانية أخذت صادرات سيراليون تزداد أهمية ، وذلك بعد تصدير أول كمية صغيرة من خام الحديد عام 1933، ولقد تم العثور على توضعات كبيرة من خام الحديد في منطقتين، الأولى بالقرب من مارامبا Marampa والأخرى في تونكليليTonkolili، و تم استغلال مارامبا منذ عام 1933م، ولكن لم يجر استغلال خامات تونكليلي كما يجب بسبب صعوبة الوصول إليها، هذا وأن إمكانية استغلال الموقع الجديد لن تتحقق في المستقبل ما لم تمدد سكة الحديد التي تصل حاليا مارامبا إلى الموقع الجديد بسبب ما يكلفه إنشاء السكك الحديدية من مبالغ باهضة خاصة في بلاد جبلية صعبة من جهة، وبسبب دخول كل من موريتانيا وليبيريا حديثا سوق تصدير خامات الحديد،مما خلق منافسة حادة لصادرات سيراليون من الحديد.[4]

ظهرت عملية صهر الحديد قديما في غرب إفريقيا،ويعتقد أنها تعود إلى القرن الرابع قبل الميلاد،حيث كشفت عمليات التنقيب عن وجود الحديد في سد كينجي Kainji،وأنها صناعة قد انتقلت من البحر الأبيض المتوسط من قبل البربر.[5]

---

[1]-بازل،دافيدسون:**إفريقيا القديمة تكتشف من جديد** ، ترجمة نبيل بدر ، وسعد زغلول ،الدار القومية للطباعة والنشر ،ص ص،38-39.

[2]- Montgomery. R Martin: op.cit,p259.

[3]– أ ج ،هوبكنز: المرجع السابق ،ص 87.

[4] – أنور عبد الغني،العقاد: المرجع السابق ، ص 285.

[5]- Arnold Hughes and Perfect David: op.cit .pp 4-5

وتحتوي منطقة الغابات في صخورها القديمة والترسبات الغرينيية في وادي الفولتا معظم المعادن الاقتصادية،ومن أهمها الذهب الذي كان يستخرج لمدة طويلة بالطرق البدائية من الرواسب الغرينيية،وتأتي غانا في المرتبة السادسة بين دول العالم في إنتاج هذا المعدن، الذي يكون 47 % من قيمة إنتاج المعادن، ويأتي بعدها الألماس29 %،ثم المنغنيز 21% والبوكسيت 3%،وقد استولت الحكومة الغانية على أعمال شركات تعدين الذهب،كان أخرها عام 1968م حيث يوجد منجم أشانتي عند مدينة أبواسي الذي كان ملكا لشركة بريطانية، وقد انخفض إنتاج الذهب من 921ألف أوقية عام 1963 إلى 707الف أوقية عام 1969.[1] وبعد الاستقلال حاولت دول غرب إفريقيا تخفيض السيطرة الأجنبية بزيادة مشاركة الحكومة حيث بدأ الانخفاض في الستينات ،وانخفض معه إنتاج الذهب بنحو 70% وأدت الإصلاحات التي باشرتها هذه الدولة في الثمانينات من زيادة الإنتاج والتصدير.[2]

2-3-الصناعات الحرفية

تعتبر الصناعات الحرفية قديمة في غرب إفريقيا،حيث تطورت حرف عديدة خاصة النحت بعد جلب النحاس والقصدير والزنك من شمال إفريقيا أو من المناجم الموجودة في الصحراء وشمال نيجيريا.[3]

وكانت هذه الصناعات أكثر تطورا منها في بقية مناطق القارة على الرغم من بساطة التكنولوجيا هناك أيضا،ولوحظ عشية الحقبة الاستعمارية أن جل شعوب المنطقة تستخدم أدوات حديدية،بينما كانت صناعة السلال،الأواني الفخارية عامة وشائعة،وانتشرت زراعة القطن في مساحات واسعة من أقاليم السفانا،وعلى حواف الغابات،واعتاد سكان المنطقة غزل خيوطه على أنوال أفقية ورأسية، ليصنع الحائكون من نسيجه ملابس ذات تصميم معقد في الغالب الأهم مثل رداء الريجا Rigaفي منطقة الهوسا،أو رداء الأجبادا Agbada والسكوتو Sokoto في اليوروبا، وعمد البلاط الملكي إلى توظيف عاملين متخصصين في القصر لإنتاج الملابس والأوشحة الملكية،وغير ذلك من النياشين أو

[1]- فليجة: المرجع السابق،ص319.

[2]- Aryeetey :op.cit.p251.

[3]- Arnold Hughes and Perfect David: op.cit . p6.

الزخارف الفاخرة اللازمة للملابس،أو الأقمشة المزركشة المستخدمة للمزارات.[1] وتستعمل شعوب الماندينغو والجولاه في غامبيا القطن لصنع الغزل،حيث ينسجون شرائط من القماش تسمى Pagms التي يتم تحويلها إلى ثياب فاخرة.[2]

وانتشرت في منطقة الغابات صناعة خشبية،ذات مستوى فني رفيع وبخاصة في مجال صناعة الأقنعة المستخدمة في الاحتفالات الدينية،ولعل أقدم الأمثلة على هذا الفن رؤوس أيفIfe النحاسية في جنوب غرب نيجيريا،والبنين وغيرها من المراكز الواقعة في الحوض الأدنى من نهر النيجر،ويرجع تاريخها الى القرن الرابع عشر الميلادي،وتعتبر اليوم من الأعمال الشهيرة في العالم الغربي.[3]

3-تربية الماشية:

تنتشر في نيجيريا الشمالية حيث تزال بعض القبائل ترتحل مع مواشيها،ويقدر عدد قطيع الماعز بنحو 15مليون رأس ،وعدد الغنم بنحو 15مليون رأس كذلك، وتعتبر جلود الماعز من الصادرات الرئيسية إضافة إلى الماشية .[4] وتبلغ الثروة الحيوانية في سيراليون أكثر من 400ألف بقرة ،350ألف ضأن أما الماعز فوصل عددهم إلى190الف رأس وفق تقديرات عام 2002.[5]

[1] - ب س،لويد و شوقي،جلال: المرجع السابق ،ص 33.

[2] -C. D Dudgeon and C Gerald. :op.cit.p11.

[3]– ب س،لويد و شوقي،جلال: المرجع السابق ،ص 33.

[4]– كامل،مروة:المصدر السابق، ص ص 108–109.

[5] – عتريس محمد : **معجم بلدان العالم**،ط1،الدار الثقافية للنشر، مصر،2002،ص284.

الفصل الثاني:أوضاع غرب إفريقيا قبل الاستعمار البريطاني

تمهيد:

تمكن المستكشفون البرتغاليون والأسبان الأوائل،الذين يعتبرون روادا لتجارة الرقيق من الاتصال بسكان السواحل في غرب إفريقيا،والتودد إليهم لإقامة محطات أو مستودعات للمؤن،تأخذ منها السفن المبحرة جنوبا حول إفريقيا في طريقها إلى مراكز التجارة الغنية في جزر الهند الشرقية وأسيا ما تحتاج إليه من مؤن ،وبعد هؤلاء المكتشفون وصل الإرساليون ثم تبعهم السياسيون،وكان كثير من حكام غرب إفريقيا يتبادلون التمثيل السياسي مع بعض البلاد الأوربية مثل لاشبونة،مدريد والفاتيكان في روما. [1] وقد كتب كثير من المستكشفين عن ثروات دول غرب إفريقيا خاصة ما تعلق بالذهب،الكاكاو،والفول السوداني،وعن الحياة السياسية والاجتماعية لها،الأمر الذي فتح المجال فيما بعد بين الدول الأوربية للتنافس حول مستعمرات غرب إفريقيا خاصة بين بريطانيا وفرنسا.

المبحث الأول :أوضاع نيجيريا قبل الاستعمار البريطاني

1-صراع الممالك القديمة:

يرتبط اسم نيجيريا باسم نهر النيجر.[2] وقد أطلق المستعمرون الأوائل من البرتغاليين وغيرهم على هذا النهر،والأنهار المجاورة اسم أنهار الزيت،لأن هذه المنطقة اشتهرت بإنتاج أحسن أنواع زيت النخيل،وأضخمها كمية،كما يرتبط اسمها بأرض الزنوج، ولم تكن تسكن هذه المنطقة مجرد قبائل،بل ضمت عددا كبيرا من الممالك،التي كانت لها نظمها الحكومية وتاريخها المعروف منذ زمن بعيد،فقد ضمت ممالك كانم، برنو،

---

[1] – أحمد،طاهر:المرجع السابق،ص99.

[2] – أخذ اسم نيجيريا من اسم نهر النيجر الذي سمي به ذلك النهر العظيم الذي كان يسمى عند العرب بالنيل، أما النيجر تسمية أوربية قديمة مأخوذة من نيجرو الذي معناه زنجي أو الرجل الأسود القصير، وكلمة زنجي في الاصطلاح العربي القديم تدل على الواحد من الزنوج أو الزنج وهم أمة من ذوي البشرة السوداء يسكنون شرق إفريقيا أنظر:؛ محمد بن ناصر،العبودي: **قصة سفر في نيجيريا**، ج1،ط1،مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1995، ص ص 11-12. أنظر أيضا:
Board : **How Nigeria is Governed.**Research Publications in Social Siences,India,sd.p12

وإمبراطورية اليوروبا وممالك بنين بالإضافة إلى قبائل الهوسا القوية المنتشرة في شمال نيجيريا،خاصة في مناطق سوكوتو وكانو،وقبائل الإيمبو في الشرق. [1]

وكانت نيجيريا هي مملكة سونغي التي بلغت أوجها في منتصف القرن الحادي عشر ميلادي،والتي وصف عظمتها الرحالة المسلمين،الذين كانوا يجوبون العالم الإسلامي، ويؤرخون أحداثه وأعقبتها مملكة بورنو،وقد قامت المملكتان في وقت كانت أوروبا تعيش فترة العصور الوسطى،وامتد ملكها إلى حدود النيل على بعد1400ميل تقريبا،ومع انتشار الإسلام أقبلت إلى نيجيريا قبائل الهوسا والفولاني،واحتلت هذه القبائل الصدارة في نيجيريا.[2]

عرفت نيجيريا صراع قبليا قبل الاستعمار،فكانت قبائل الألافانسAlafans. [3] يختلفون عن سلوك الأشانتي والداهومي.[4] ولم ينجحوا في السيطرة على الحكومة حتى يحققوا لإمبراطوريتهم السلطان القوي،ومن المحتمل أن الألافانس انحدروا من أودودوا Oduduwa، واعتمدوا على ولاء ملوك اليوروبا التابعين لهم،وتوسعوا على حساب الإيبو، كما اعتمدوا في ذلك على التعاون مع الشيوخ التقليديين،ولم تكن فترة الإيبو في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي فترة ملائمة لنمو تجارة الساحل،فقد

---

[1]– عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم ، و شوقي الجمل: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط2،دار الزهراء،الرياض،2002، ص 304.

[2]– صلاح،صبري: **إفريقيا وراء الصحراء**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960، ص 163.

[3]– الأ لافين اسم يطلق على الملك الذي يحظى بالإحترام على غرار الإمبراطور الروماني المقدس، له حرسه الخاص ولدى قبائل الإيبو كانت سلطته تحددها الإيوميسي وهي هيئة الرؤساء الذين يتوارثون رئاسة عشائر الإيو،وفي المقاطعات يحكم البال أو الأوبا كأمير إقطاعي أنظر:

بانيكار مادهو: المرجع السابق، ص 242،

والألافين هو الرئيس الأعلى لجميع الملوك والأمراء في أمة اليوروبا أنظر:

Samuel Johnson : **The History of Yorubas From The Earliest Times To The Beginning of The British Protectorate**. Nigeria Bookshops,Lagos,1921.p41.

[4] –تقع عاصمة الداهومي على بعد 150ميلا إلى الشمال الغربي من أبيوكوتا أنظر:

Leighton Wilson **: The Destruction of Lagos.**James Ridgway Piccadilly,London,1852.p16.

أصبحت مجتمعات اليوروبا الجنوبية غنية،وكانوا يرغبون في الاستقلال بأنفسهم من تحت سيطرة الإيو Oyo.[1] القاطنين في أقصى الشمال، والذين كانوا يتميزون بالخشونة. [2]

وقد عرفت هذه الممالك نظاما فيدراليا وصراعات مستمرة مع عدة قبائل مثل قبائل ألدا Allada،وداهومي Dahomey وصراعات مستمرة بين سلطة الملوك وقد نمت بشكل كبير في القرن التاسع عشر ميلادي.[3]

وحدث تمرد ضد الألافانس التابعين للإيو حوالي عام 1817م،وقام بهذا التمرد قائد في جيش الإيو الذي يدعى أفونجا Afonja الذي استغل مركزه القوي إلى جانب مساعدة الفولانيين له.[4] لكنه فشل لأنه طعن بسرعة من جانب الفولانيين،وأصبحت مدينة إلورين Ilorin عاصمة لدولة الفولانيين الجديدة،وفي ذلك الوقت كانت أراضي اليوروبا الشمالية مفتوحة أمام الضغوط الفولانية حيث تحولت إلى الإسلام.

وفي عام 1835م هزم الألالفين أولوو،وقتل في المعركة وهدمت عاصمته،وأجبر سكانها على اللجوء إلى الجنوب،ومن بعده أسس خلفه مدينة أيو الجديدة،وكان من المحتمل تجنب هذه الكارثة العنيفة لو أيدت اليوروبا الإيو ضد الفولانيين، ولكن سكان اليوروبا لم يكونوا في مركز يسمح لهم بالقيام بهذا العمل لأنهم كانوا منشغلين بحروب عديدة مريرة. [5]

كما تميزت أوضاع نيجيريا قبيل الإستعمار البريطاني ببروز قبائل اليوروبا،وهي قبائل تأسست في القرن 12م.[6] وتضم قبائل اليوروبا قبائل النوبي Noby وقبائل المنشي Munchi،ويتميز شعب اليوروبا بتنظيمه المتقدم إلى حد ما ،ويعتبر بعض المؤرخين أن شعب اليوروبا أكثر شعوب غرب إفريقيا تقدما بحيث يسود الأمن والطمأنينة في الأرواح

---

[1] – توسعت هذه القبائل في منطقة الغابات إلى الجنوب،والجنوب الشرقي لتصبح أكبر الإمبراطوريات في نيجيريا،حيث امتدت من نهر موشي River Moshi في الشمال أسفل نهر النيجر إلى أوغدي Ogudu حيث كان يحدها أراضي أكيتي Ekiti وولاية إيف Ife وهي إحدى ولايات اليوروبا أنظر:

Toyin Falola. Matthew Heaton: op.cit.p49.

[2] – جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص 293–294.

[3] - Toby Green : **African Kingdoms a Guide of The Kingdoms of Songhay ,Kongo,Benin ,Oyo and Dahomey C1400-C1800**.Adivision of Combridge Assessement. London.2015.p29.

[4] -Toyin Falola. Matthew Heaton:op.cit.p74.

[5] – جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص 293–294.

[6] – بولم،دنيس: **الحضارات الإفريقية**، تر علي شاهين، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1974، ص 64.

والممتلكات،زد على ذلك فإن الفرد يتمتع في سلوكه بقسط كبير من الحرية ولديهم قيم إجتماعية أسمى بكثير عما هو سائد لدى جيرانهم من القبائل الأخرى، وتظهر قراهم ومدنهم أكثر اتساعا وعمرانا .[1]

وكانت مدينة إيفي عاصمة ضخمة للمملكة اليوروبا .[2]والتي تأسست في القرن الثالث عشر ميلادي في غرب نيجيريا وهي العاصمة الدينية والثقافية لجميع قبائل اليوروبا حيث يوجد فيها مقر لمدينة غريقة في النحت .[3] وقد نافستها مدينة أخرى تدعى أويو Oyo في منطقة السفانا التي كانت العاصمة الثانية للممالك اليوروبا .[4]

اعتبر نظام الحكم السائد في مملكة اليوروبا ملكي والملك الذي يتولى العرش،يطلق عليه لقب أوني ويعيش في مدينة إيفي والحكومة تتبع نظام الطبقية في تنظيم مدن اليوروبا، حيث كان الموقع وحده يعطي لكل منزل أو لكل حي طبيعته المميزة .[5] ومنذ أواخر القرن القرن 18م بدأ نجمها يفل عندما وصلتها القبائل الإسلامية من الشمال،ويعود تأخر التأثير الإسلامي في حضارة اليوروبا،أولا إلى وجود حاجز كثيف من الغابات الاستوائية الذي أوقف الزحف الإسلامي من الشمال،وثانيا إلى انشغال الدول الإفريقية الإسلامية بالحروب فيما بينها، بينما كانت تمزقها من الداخل الفتن الداخلية والتنازع عن السلطة بين أمرائها.[6]

أمرائها.[6]

عرفت بلاد اليوروبا حروب بسبب الفتن الداخلية والتنازع على السلطة،أدت إلى تدمير المدن التي كانت موجودة من قبل،وإقامة عدد كبير من المدن الجديدة،وأدى هذا الأمر إلى بروز ظاهرة أطلال المدن التي لاحظها الرحالة في بلاد اليوروبا،وحدثت حركة نزوح عامة للسكان في إتجاه الجنوب هروبا من الاضطرابات،ونشأت منها

---

[1]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص93.

[2]– نعيم قداح: **حضارة الإسلام وحضارة أوربا في إفريقية الغربية**، ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، ص 51.

[3] - Hubert Deshamps : **Peuples et Nations d outre Mer(Afrique,Islam,Aiase du Sud)** . Librairie Dalloz,Paris,1954 .p151.

[4]– نفسه، ص51.

[5]– نفسه: ص53

[6]– بولم،دنيس: المرجع السابق، ص 64

مستوطنات جديدة منها أبيادان،إيبوكوتا،سغامو،أوكي،أودان،إيبدى،وفي نهاية القرن 19م أصبح الساحل منطقة مكتظة بالسكان.[1]

2- بروز مملكة الفولاني في الشمال 1808م-1903م

برزت هذه المملكة على أساس فكرة الجهاد.[2] لنشر الإسلام ومحاربة الوثنية وتصحيح العقيدة الإسلامية التي طمست بالطقوس الوثنية بقيادة الشيخ عثمان دان فودي.[3] الذي درس على يد أستاذ شهير في أغاديس Agades عاصمة دولة الطوارق في إيرAir في الصحراء شمال موطنه،واتصل هناك بالأفكار المنتشرة آنذاك في العالم الإسلامي. [4] وقد بدأ الشيخ دعوته وأفكاره في عام 1786م حيث أرسل البعثات إلى زمفارة.[5]

ساعد عثمان دان فودي في دعوته إلى أنه ينتمي إلى الفولاني،الذين استقروا في المنطقة منذ فترة طويلة فكانوا عونا له كما أنه قام بأداء فريضة الحج إلى مكة المكرمة،وتأثر بأتباع الدعوة الوهابية ومبادئهم في محاربة البدع والخرافات،فعاد إلى بلاده وهو مصمم على نشر الإسلام والتخلص من البدع التي انتشرت في المنطقة.[6] وعليه راسل الكثير من من قادة الفولاني يشرح لهم أفكاره الدينية،وبدأ أنصاره في التسلح لتكوين جيش قوي.[7] والجدير بالذكر أن قدوم الفولاني إلى شمال نيجيريا ونمو تأثيرهم في القرن التاسع عشر ميلادي ،كان نقطة تحول في إنتشار الإسلام في المنطقة خصوصا بعد حصولهم على

---

[1]- أدي،أداي : **تاريخ إفريقيا العام**، مجلد 6، اليونسكو، باريس، 1996، ص803.

[2]- بامبا،أدم: "**الهجرة في واقع الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا**"، مجلة قراءات إفريقية. العدد 7، جانفي 2011. ص 26.

[3] - ولد الشيخ عثمان بن فودي في مكان يدعى مارتا Marta في أرض جالمى بإمارة جوبير في 15ديسمبر 1754م،واشتهر والده باسم فوديو أو فودي التي تعني بلغة الفولاني المتعلم،ثم انتقلت اسرته إلى ديجل حيث حفظ القرآن الكريم. أنظر: عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم:المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا،المرجع السابق ص 32.

[4]- رونالد،أوليفر و أنتوني،أتمور: **إفريقيا منذ عام 1800**،ط1، تر جورج جوري، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 86.

[5] - Anderson John : **West Africa East Africa in The Nineteenth and Twentieth Centuries**.London.1972.p58.

[6]- إلهام محمد علي،ذهني: **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914م**، دار المريخ للنشر،الرياض، 1988، ص 39.

[7] - Anderson John :op.cit. p58.

حقوق الرعي والحماية في حال هجوم الهوسا،ومع إزدياد نشاطهم ونفوذهم السياسي نشبت عدة أزمات مع الهوسا.[1]

وقد كثر أتباع الشيخ ومريديه الذين إلتفوا حوله مما أوغر صدور الحكام في إمارات الهوسا،إذ خافوا على ملكهم من الضياع خاصة أن الشيخ فضح تصرفاتهم التي تتعارض مع تعاليم الإسلام،وتعرض الشيخ وأتباعه لكثير من الأذى،مما أدى به لدعوة أتباعه للهجرة إلى جودو.[2]وقد كانت الهجرة إلى مدينة جودو بداية تأسيس إمبراطورية الفولاني التي اتخذت من سوكوتوSokotoعاصمة لها،وأخذ الشيخ معه الأنصار والأتباع إلى أطراف الصحراء،وهناك أقروا له بالطاعة والولاء،وحلفوا اليمين على طاعته على الكتاب والسنة،وحمل الشيخ لقب أمير المؤمنين.[3]

وتشير بعض المراجع أنه بعد تمام البيعة،عمد الشيخ إلى تشكيل الدولة على النظام الإسلامي،فعين أخاه عبد الله وزيره الأول،وصديقه عمر الكموني وزيره الثاني،وصديقه محمد ثنبو بن عبد الرحمان إمامهم في الصلاة وقاضيهم في الخصومات،وجعل محمد بن الحسن الملقب سعدار صاحب اللواء وقائد الجيش.[4]

وفي عام 1808م استولى عثمان على مدينة كلوة عاصمة الجوبير،فأرسل جيشا بقيادة ابنه محمد بلو،الذي نجح في قتل حاكمها يونفه[5]. واحتلال المدينة وقد كان لهذا الحدث أثر كبير فقويت شوكة الفولاني،وضاع صيتهم وفي عام 1809م سقطت كانو،وتحرك عثمان نحو سوكوتوSokoto،وبذلك نجح في الاستيلاء على المراكز الهامة في أراضي

---

[1] - ,John Clarke and Leszek A Kosinski: **Redistribution of Population in Afric**a. Heinemann Educational,London,1982.p117.

[2]– عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم و عطا الله،شوقي: **تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم**، دار الثقافة للنشر والتوزيع.القاهرة.1996،ص 97.

[3]– عبد الله عبد الرزاق ،إبراهيم: المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا، المرجع السابق، ص 35.

[4]– أدم عبد الله،الإلوري: **الإسلام في نيجيريا والشيخ بن عثمان فوديو الفلاني**، ط1،دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، القاهرة بيروت، 2014، ص 156.

[5]– في عام 1807م أصبح يونفا تلميذ فوديو حاكما عند وفاة والده لكنه كان خيبة أمل كبيرة لأستاذه السابق حيث سرعان ما إنضم إليه أعضاء من الحزب الإصلاحي وزادت اعدادهم لدرجة أن يونفا هدد بإتخاذ إجراء عسكري ضده لمزيد من التفاصيل أنظر: رونالد،أوليفر و أنتوني،أتمور: المرجع السابق، ص87.

الهوسا،ثم اتخذ منها عاصمة لدولته.[1] و نجحت قوات الشيخ في أن توقع الهزيمة بأمير جوبير،وأن تضم عدة مدن هامة تحت سلطانه،منها كاتسينة،كانو،زارية،هادية،إدماوا وجزء من برنو،وقد استعصت العاصمة الكلوة على الفولاني لفترة لكنها سقطت أخيرا على يد محمد بلو بن الشيخ عثمان.[2]

ومن أهم المناطق التي ضمها عثمان إلى تلك المدن منطقة إيلورين Ilorin،التي كانت تعتبر فيما سبق الإقليم الشمالي لإمبراطورية الإيو التي أنشأتها قبائل اليوروبا،والتي ما إن فقدت هذا الإقليم حتى انهارت تماما،ولم يعد متبقيا منها سوى إحدى الممالك التي كانت تابعة لها وهي مملكة الداهومي Dahomey،التي اعتبرت المملكة الوحيدة التي تفصل بين الهوسا وسواحل البحر.[3]

وقد استنجد حكام برنو بمحمد الأمين الكانمي .[4] الذي نجح في إقامة دولة إسلامية في كانم متخذا من كوكة عاصمة له،وسيطر على باجرامي ووادي أي،كما تحالف مع حاكم فزان ووصل بنفوذه حتى غرب بورنو.[5] كما أمدهم بقوة عسكرية كبيرة نجحت في وقف تقدم قوات الشيخ عثمان،لكن لم يأت عام 1810م حتى كان الشيخ قد أخضع معظم بلاد الهوسا ووحدها تحت سلطانه، وقد قسم هذه المناطق التي خضعت له لقسمين،قسم شرقي وضعه تحت حكم إبنه محمد بلو،وقسم غربي وضع تحت حكم شقيقه عبد الله.[6]

---

[1]– إلهام محمد علي،ذهني :المرجع السابق،ص43.

[2]– عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم،المرجع السابق، ص 98.

أنظر أيضا:

Crowder, Michael: **A Short History of Nigeria**. Frederick Praeger .London,1966

[3]– كولين،ماكيفيدي: **أطلس التاريخ الإفريقي**،تر مختار السويقي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1987، ص 162.

[4]– ولد محمد الأمين الكانمي في فزان الليبية،وقد تمكن من استرجاع عاصمة بورنو بعد فشل الزعيم غواني مختار،وبذلك أفلتت من قبضة دولة سوكوتو،وبذلك كان أول مؤسس لدولة بورنو،وأول من تقلد لقب شيهو بورنو أي شيخ بورنو،وقد توفي عام 1835م وتولى ابنه عمر الأمين الحكم خلفا له،أنظر: باري عثمان،برايما: المرجع السابق، ص 113.

[5] - Anderson John :op.cit. p63.

[6]– عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم: تاريخ المسلمين في إفريقيا ومشكلاتهم،المرجع السابق، ص 99.

وفي سنة 1817م مات عثمان دان فوديو في المدينة الجديدة سوكوتو،التي أنشأها لتكون عاصمة لدولته وخلفه على العرش ابنه محمد بيلو الذي حافظ على الدولة ثم خلفه على العرش أحد مريديه المخلصين وهو أحمد لوبو.[1] Ahmedo Loboالذي سعى إلى نشر دعوة الجهاد في مناطق النيجر الأوسط وخصوصا في دويلة ماسينا Masina التابعة لقبائل الفولاني،وقد نجح أحمد لوبو في ذلك حتى أصبح خلال سنوات قليلة يسيطر على المناطق الواقعة على ضفاف النيجر بين مدينتي جيني وتمبوكتو.[2]

ويرجع سبب العداء بين الكانمي ومحمد بلو بن عثمان،أن الكانمي لم يعتنق فكرة الجهاد كما أنه كان على صلة وثيقة ببعض الدول الوثنية في المنطقة،ولم يحاول إعلان الجهاد ضدها أو محاربتها،ولكن بعد سلسلة من الحروب إتفق الطرفان على تحديد الحدود بينهما.[3]

المبحث الثـــاني: أوضاع ساحل الذهب

1-بروز إمبراطورية غانا:

تقع أرض غانا بعيدا عن المحيط الأطلسي ساحل غرب إفريقيا،وحوالي 100ميلا شمال نهر النيجر،وهي واحدة من أقدم ممالك العصور الوسطى في إفريقيا،وتقع غانا القديمة مئات الأميال إلى الجنوب الشرقي،وتم اختيار اسم غانا الحديث تكريما للمملكة القديمة.[4] ونظرا لندرة الوثائق الخاصة بغانة فإن المعلومات المتداولة عن فجر تاريخها، ليست من الدقة بحيث يمكن الاعتماد عليها غير أن هذه المعلومات تبدأ في الوضوح والدقة منذ القرن الثامن ميلادي فصاعدا،فقد ذكر محمود كعت.[5] عن ملوك غانا الأوائل: "**وقد بعد زمانهم ومكانهم علينا،ولا يتأتى لمؤرخ في هذا اليوم أن يأتي بصحة شيء من أمورهم**

---

[1]– هو الشيخ أحمد بن محمد يوبو بن أبي بكر بن سعيد الماسيني الفولاني ويعرف بالشيخ أحمد لوبو أو أحمد بوبو أو أحمد باري ولد حوالي عام 1776 في مالانغال كان تعليمه وثقافته الإسلامية مثل سائر أبناء جيله من الفولاني، أنظر: محمود كعت،التنبكتي: المصدر السابق، ص 48.

[2]– كولين ماكيفيدي: المرجع السابق، ص162.

[3]– إلهام محمد علي، ذهني:المرجع السابق، ص 43.

[4] - David Conrad: **Empires of Medieval West Africa Ghana Mali and Songhay**.Library of Congress,New York,2005,p17.

[5]– لمزيد من التفاصيل أنظر: محمود كعت:المصدر السابق، طبعة باريس،1913، ص 42.

بقطع بها،ولم يتقدم لهم تاريخ فيعتمد عليه." وتذكر بعض المراجع أن غانا تعود إلى فترات قديمة أكثر من 500 بعد الميلاد.[1] واستمرت حتى أواخر القرن الثاني عشر ميلادي،كما سكنت قبائل السوننك المنطقة وعلى الأرجح أنهم كانوا مزارعين،اشتهروا بزراعة الذرة،الدخن في مزارع الساحل حوالي 300 إلى 1000ق م،ثم بدأ اسلافهم في إنشاء مستوطنة صغيرة،وكانت هذه القبائل على اتصال مع البدو الرحل في الصحراء.[2] وهم قسم من الماندي إلى جانب البانتو حيث عملوا كوسطاء بين تمرير الملح الصحراوي إلى منتجي الذهب في غانا.[3] وقد استقروا في جنوب وسط موريتانيا.[4]ويذكر البكري.[5] :" **وغانة سمة لملوكهم،واسم البلد أوكار.**" أما ياقوت الحموي.[6] فيقول: "**غانة كلمة أعجمية أعجمية لا أعرف لها مشاركا في العربية.**" أما القلقشندي.[7] فيذكر:"**وقد حكى ابن سعيد أن لغانة نيلا شقيق نيل مصر،يصب في البحر المحيط الغربي يمتد دول عشر درج ونصف،وعرض أربع عشرة،وإليها تسير التجار المغاربة من سجلماسة في بر مقفر ومفاوز عظيمة في جنوب الغرب نحو خمسين يوما،فيكون بين غانا وبين مصبه نحو أربع درج،وهي مدينة مبنية على ضفتي نيلها.**" حيث كانت هناك علاقات متينة بين سلجماسة وأودغست كما أشرفت غانا على حركة الذهب في بامبوك في الجنوب الغربي.[8]

الغربي.[8]

---

[1] – تذكر بعض المراجع أن إمبراطورية غانا قد وجدت حوالي 790م في جنوب شرق موريتانيا وغرب مالي،ويأتي أول ذكر لغانا في القرن الثامن ميلادي أنظر:

Miller,Frederic .Vandome Agens.Mcbrewster,John :**History Of Ghana**.Alphascript Publishing,USA,2009.p25.

[2] - David Conrad : **op.cit**.p18.

[3]- Kevin Shillington : **History of Africa**.StMartins Press,New York,1989.p83.

[4]- Michael Gomez : **African Dominion** . University Press Oxford,New York,2008 .p32.

[5]– أبو عبد الله بن عبد العزير،البكري**المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**،نشرهراندون،الجزائر،1857، ص 147. .147

[6]– أبو عبد الله ياقوت،الحموي: **معجم البلدان**، ج3، مصر، 1906، ص 770.

[7]– أبو العباس أحمد بن علي،القلقشندي: **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**،ج 5 ،المطبعة الأميرية،القاهرة، ،1915، ص284.

[8] -Michael Gomez : **African Dominion** . University Press Oxford,New York,2008 .pp31-32.

أما ابن الفقيه.[1] فيذكر عنها:" **ومن طرقلة إلى مدينة غانة مسيرة ثلاثة أشهر مفاوز وقفار وبلاد غانا ينبت فيها الذهب نباتا في الرمل كما ينبت الجزر ويقطف عند بزوغ الشمس،وطعاهم الذرة واللوبياء،ويسمون الذرة الدخن ولباسهم جلود النمور ومعدن الفضة والذهب بموضع يقال لها تدمير بينه وبين قرطبة عشرة أيام،ومعدن الفضة في أعلى مدينة يقال لها جيان.**" كما ذكر ملوكها فذكر البكري[2] :"**واسم ملكهم اليوم وهي سنة ستين وأربعمائة تنكامينين وولي سنة خمسة وخمسين وكان اسم ملكهم قبله بسي ووليهم وهو ابن خمس وثمانين سنة،وكان محمود السيرة محبا للعدل مؤثرا للمسلمين، وتنكامين هذا شديد الشوكة عظيم المملكة مهيب السلطان**".

ونشير هنا أن إمبراطورية غانا لم تسيطر على المصادر الرئيسية للذهب في منطقة وانقارا،ولكنها كانت تتحكم في الطرق المؤدية إليها،كما أنها استطاعت أن تضم إليها بعض هذه المناجم خاصة غيارو.[3]ويذكر ابن الوردي.[4] :"**أن بها مدينتان على ضفتي النيل، ويقصدها التجار من سائر البلاد**"." وموقع مدينة غانة القديمة موضوع نقاش وجدل،ولكن أطلالها تقع اليوم بالقرب من الحدود الجنوبية لجمهورية موريتانيا الحديثة،وتقع ضمن أراضي جمهورية مالي الحديثة.[5]

ويمكن تقسيم مرحلة الحكم في غانا إلى مرحلتين،و أن أول حكومة حكمت غانا كانت من البيض.[6]ويذكر السعدي.[7] أن أصولهم من العرب المغاربة في قوله:"**ولا نعلم أصلهم**

---

[1]– أبوبكر، أحمد بن محمد الهمداني المعروف بابن الفقيه(ت عام 902م): **مختصر كتاب البلدان** ، مطبعة بريل، مدينة ليدن، 1885، ص 87.

[2] – عبيد الله ،البكري **كتاب المسالك والممالك**،جزءان، تحقيق أدريان فان ليوقن وأندري قيري، دار الغرب الإسلامي الدار العربية للكتاب، 1992، ص 871.

[3]– دنرش، عصمت عبد اللطيف،درنش: **دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا 430-515ه 1038م-1121م**،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت ، 1988، ص112.

[4]– زين الدين أبو حفص عمر، ابن الوردي: **تاريخ ابن الوردي**،تر هيلاندر،لندن، 1823، ص258.

[5]– إبراهيم علي،طرخان: **إمبراطورية غانا الإسلامية**. الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر، مصر، 1970، ص 33

[6] – الدوري تقي الدين خولة و الدجيلي شاكر: **تاريخ المسلمين في إفريقية**،هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، 2014، ص249.

[7]– عبد الرحمان،السعدي: **تاريخ السودان**،نشره هوراس وبنوه،1964،ص9 .

والراجح أنهم من العرب المغاربة الذين اختلطوا بالزنوج،وصلة العرب المغاربة بقبائل السودان قديمة،ثم أن أهل غانا أنفسهم يقولون ان أسرة عربية مغربية كانت تحكم بلادهم منذ زمن بعيد." ثم تمكنت أسرة من السوننك وهي أسرة سيسي من طرد أسرة البيض الحاكمة في نهاية القرن الثامن ميلادي، وذكر ابن خلدون.[1] عنهم:"**كان الحكام الجدد أقوى من أسلافهم البيض فاستطاعوا ضم بعض الأماكن العامة منها أودغست الاسلامية 990م التي كان سكانها من العرب المغاربة وجعلوها عاصمة لهم،وفرضوا على القادمين إليها إتاوة وضموا ولاته وأنبار،وكوغة،والوكن وسامة.**"

لقد اكتسبت غانا شهرة عظيمة بسبب وجود الذهب في أراضيها حتى أن ملك غانا كان يدعى كايا ماغانKaya Maghan أي ملك الذهب،ذلك لأنه يجلس على عرش ذهبي.[2]

وقد اختفت إمبراطورية غانة عن مسرح التاريخ السياسي في غرب إفريقيا في مطلع القرن الثالث عشر ميلادي،غير أن عوامل الانهيار قد بدأت قبل ذلك بأمد طويل،أولها عامل طبيعي بدأ قبل القرن الحادي عشر ميلادي وهو الجفاف التدريجي الذي حل بالمناطق الواقعة شمالي حوض السنغال مما حمل الناس على الهجرة والتفرق،وجاء العامل الأخر وهو الغزو الحربي لبلاد غانة وما يعقبه عادة من انفلات زمام السلطة واختلال الأمن في الداخل،وخروج الإمارات أو الممالك الخاضعة لغانا وتطلعها إلى السلطة والسيادة.[3] وقد ظهرت إمبراطورية جديدة هي إمبراطورية مالي بعد سقوط غانا التي تعرضت لغزو الملك صوصو عام 1203م.[4]

وفضلا عن أهمية قيام إمبراطورية غانا في السودان الغربي بالنسبة للتاريخ القومي الإفريقي،فإن سقوطها لم يقل أهمية في تاريخ غربي إفريقيا،من حيث ازدياد انتشار الإسلام والحضارة العربية وقيام نظم أقوى وأعظم بتلك الأرجاء،وقد يبدو هذا غريبا،ولكن زوال غانا على يد قبائل وثنية في ذلك الوقت أدى إلى ازدياد الحماس عند المسلمين في

---

[1]– عبد الرحمان،بن خلدون: **العبر وديوان المبتدأ والخبر**،مؤسسة جمال الدين للطباعة والنشر،بيروت ج2،1979،ص199.

[2] –نعيم قداح: حضارة الإسلام وحضارة أوربا في إفريقية الغربية ،المرجع السابق ، ص38.

[3]– إبراهيم علي،طرخان: المرجع السابق، ص 51 .

[4] -Frederic Miller and others:op.cit.p26.

غرب إفريقيا وإلى إضعاف القيم الوثنية،حيث فتحت صفحة جديدة في تاريخ هذه البلاد ونعني بها إمبراطورية مالي."[1]

2- الاستعمار البرتغالي في ساحل الذهب

عرفت ساحل الذهب بعد اكتشاف البرتغاليين في القرن15م،ويبدو أن غياب أثار مستوطنات قديمة يثبت أن السكان الحاليين للمنطقة هم نتيجة لسلسلة من الهجرات،التي حدثت في الأزمنة التاريخية الأخيرة،ومن بين الشعوب المهاجرة هي الأكان Akans الذين جاءوا من الشمال أو الشمال الغربي بحثا عن الغابات،وعلى ما يبدو أن هذه الهجرات قد جاءت عبر مراحل،الأولى كانت من شعوب الغوان، ووادي الفولتا وقد قدمت في وقت مبكر منذ 1200م أما الموجات الثانية،فقد قدمت حوالي 1300م من قبائل الفونتي Fantes أما الموجة الثالثة فقد قدمت من قبائل القوى.[2]

كان البرتغاليون من أوائل الأوربيين الذين وصلوا إلى هذه المنطقة،وأطلقوا عليها اسم ساحل الذهب باعتبار أن الذهب كان أهم المواد،التي تتاجر بها القبائل التي تشكل هذه المنطقة، وبعد البرتغاليين جاء الهولنديون والفرنسيون ليشاركوا في هذا النشاط التجاري.[3]

وللإشارة كانت ساحل الذهب ذات أهمية بالغة بالنسبة للبرتغاليين،ويعني كشف المنطقة بالنسبة لهم،أنهم وصلوا إلى المنطقة التي مكنتهم من تنفيذ غرضهم الاقتصادي الذي جاءوا من أجله إلى غرب إفريقيا،وهو الحصول على الذهب من ساحل الذهب ومن منطقة الأكانيAkany،والتويفوTuifu،ومن المناطق المجاورة للغابة الإفريقية التي كانت أحد مصادر الإمداد بالذهب بالنسبة للتجارة السودانية،وتجارة ما وراء الصحراء، وكان البرتغاليون قد أدركوا أنهم لو أسسوا شركة في ساحل غرب إفريقيا لملكوا كل تجارة هذه المنطقة، بل وتمكنوا من وضع أيديهم على جزء كبير من الذهب،الذي كان يتجه إلى مسلمي شمال إفريقيا. [4]

---

[1]- إبراهيم علي،طرخان: المرجع السابق، ص ص 13-14.

[2] - Annual Report Gold Coast 1938-1939.op.cit.p2.

[3] - عبد الله عبد الرزاق ،إبراهيم و شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ص303.

[4]- جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 114 .

وقد اهتم البرتغاليون بهذه التجارة حيث إن أوروبا الغربية كانت تعاني نقصا فادحا في المعادن الثمينة،وخاصة أن الحروب قد كلفتها كثيرا،وأدى ذلك إلى أن دولا حديثة النشأة في أوربا الغربية واجهت صعوبات متزايدة في الحصول على المال،في الوقت الذي اتسعت فيها تجارتها الخارجية،وكانت السلعة الوسيطة التي يمكن مبادلتها بسلعة أخرى،تتمثل في الذهب والفضة،وكانت هذه التجارة الأوربية تتم مع تجارة شرق أسيا صاحبة التاريخ العريق في التجارة،خاصة أن الأسيويين في هذه الفترة صاروا يتذوقون إلى حد ما صادرات أوروبا، أضف إلى ذلك أن أوروبا كان في إمكانها الحصول على معدن الذهب من ساحل غرب إفريقيا،وبخاصة في منطقة ساحل الذهب،التي تميزت بالإمدادات الضخمة والمنتظمة،فقد كانت المناطق الأخرى المنتجة للذهب توجد في مناطق بعيدة في الداخل،حيث أن كميات ضئيلة من الذهب كانت تصل إلى الساحل بعيدا عن تجارة السودان والصحراء،ومن هذا المنطلق قرر الملك جون الثاني ملك البرتغال أنه من الضروري أن يكون للبرتغال قاعدة دائمة في ساحل الذهب،وعليه عقد اجتماعا لمجلسه وأقر بناء حصن في ساحل المينا،ثم أصدر أوامره إلى ديوجو دازامبوجا Diogo Dazambuja الذي أبحر في 12ديسمبر1481م رفقة خمسمائة جندي،ونزل هناك في 19جانفي 1482م ليشرع في بناء قلعة.[1]

وكان الغرض من هذه القلعة أن تكون مستودعا أكثر تحصينا للبضائع،حيث كان التجار البرتغاليون يحفظون فيها بضائعهم التجارية ومشترياتهم من الذهب وبخاصة في أثناء الفترات التي لا يوجد فيها سفن للبرتغاليين في عرض البحر، أضف إلى ذلك أن قلعة المينا كانت مركزا للحاكم الملكي والحاشية الخاصة به،وكان من واجب هذه الحامية أن تكفل إلى حد بعيد للتجار البرتغاليين حرية التجارة في منطقة غرب إفريقيا وبخاصة في منطقة ساحل الذهب. [2]

اهتم البرتغاليون بالحصول على الذهب،العاج والتوابل،ولكن مع انفتاح العالم الجديد زاد الطلب على العمالة الرخيصة للمزارع،وهكذا بدأت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

[1] -Williams Blake,John :**Europeans in West Africa1450-1560**.Vol2,Hakluyt Society,London,1942.p41.

[2]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 117.

حتى إلغائها في القرن 19م،وكان لذلك أن هذه التجارة قد جذبت اهتمام الدول الأوربية.[1] حيث استولى البرتغاليون على المينا عام 1637م.[2] ومنذ عام 1642م تخلوا عن جميع ممتلكاتهم في ساحل الذهب للقادمين الجدد من بريطانيا، وبحلول عام 1750م أسست الشركة الإفريقية للتجار The African Company of Merchants التي دعمتها الحكومة الإمبريالية بمبلغ 13000 جنيه إسترليني سنويا.[3]

واستطاع البريطانيون قبل القرن 18م أن يسهموا بنصيب وافر في تجارة المنطقة وبالأخص في تجارة الذهب،وكانت بريطانيا تمارس نشاطها عن طريق الشركات التجارية وكانت شركة إفريقيا الملكية Royal Africa أكبر هذه الشركات على أن الإنجليز اصطدموا بمملكة الأشانتي،التي كانت تتخذ من مدينة كوماسي عاصمة لها،خاصة أن بريطانيا لجأت لمساندة قبائل الفانتي في حربها ضد الأشانتي عملا بمبدأ فرق تسد. [4]

ازدادت المنافسة بين الأوربيين،وازداد معها التنافس الحاد بين شركاتهم في غرب إفريقيا والدليل على ذلك،انتقال حصون ساحل الذهب من دولة إلى أخرى.[5] واشتد الصراع على المراكز المهمة بين الهولنديين والإنجليز بين عامي 1644-1665،وكانت خلافاتهم ذات طبيعة تجارية، وليست نزاعا إقليميا أو سياسيا.[6] وكذلك حاولت فرنسا إنشاء محطة لها هناك في عام 1688م،لكنها تركتها حينما رفض المشترون قبول عبيد ساحل الذهب،ومع بداية القرن الثامن عشر ميلادي كان حوالي نصف تجارة الذهب والرقيق بأيدي الهولنديين،أما نصيب بريطانيا فكان أقل من ذلك،و في عام 1785 م استولت بريطانيا على الأراضي التي كانت تحت سيطرة هولندا وبصفة مستمرة، وأصبح حينذاك أكثر من نصف تجارة عبيد ساحل الذهب المصدر إلى العالم الجديد بأيديهم، في حين قل نصيب

---

[1] -Annual Report Gold Coast 1938-1939. op.cit. p3.

[2] -Williams Blake,John :op.cit.p44.

[3] - Annual Report Gold Coast 1938-1939. op.cit. p3.

[4]– عبد الله عبد الرزاق ، إبراهيم وشوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق،ص303.

[5]-J.D Fage: **A History of West Africa an Introductory Survey**. Cambridge University Press,1969. p74.

[6]– مطلك الفهد،عبد الرزاق : **تاريخ العالم الثالث** ، طبعت بمطابع الموصل ، مديرية دار الكتب ، بغداد ، 1989، ، ص 143.

هولندا عنهم بكثير.[1] ومع ذلك فقد تم تداول المحطات من يد لأخرى مرات متعددة بفعل الغزو،أو الشراء،أو التبادل.[2]

3-الصراع بين مملكة الأشانتي والفانتي(1697م-1825م)

برز دور العامل الاقتصادي والسياسي لقبائل الأشانتي،حينما بدأت تتطلع للوصول إلى الشاطئ من أجل التعامل مباشرة مع البريطانيين،وأدركت بوضوح أنها دولة داخلية لا تملك شريطا ساحليا،في حين كانت الممالك الواقعة على الساحل وعلى رأسها مملكة الفانتي.[3] تتعامل مع التجار الأوربيين،وتتمتع بمزايا تجارية،وتحتكر تجارة الرقيق،وما كان يقدمه الأوربيين من بنادق وبارود لهذه الممالك الإفريقية كان من أجل الحصول على الرقيق مما دعم قوتها العسكرية،وجعلها تتعامل معهم مباشرة، وبهذا الأسلوب تمكنوا من الإخلال بميزان القوى المتواجدة على الساحل بسبب ازدياد قوة دول الساحل على حساب قوة الممالك الداخلية.[4]

وبسبب الاهتمام المحدود والمضمون لتجارة الرقيق،لم تتمكن قبائل الساحل من تأسيس إمبراطورية كبيرة في المنطقة،ولكن هذا لم يمنع مملكة الأشانتي من الحيلولة دون وصول الممالك الداخلية إلى الساحل من أجل إقامة علاقات مباشرة مع الأوربيين،والتمكن من الحصول على البنادق والبارود وبيع الرقيق دون وسيط إفريقي ساحلي،وعليه شنت مملكة الأشانتي حربا على الممالك الصغيرة الواقعة على الساحل، شمل ممالك ألبانا،والدنكيرا Dankira.[5] وهذا ما دفع إلى الصدام مع قبائل الفانتي للقضاء على قوتهم والسيطرة على المنطقة بأكملها،وهنا توجس البريطانيون من قوة الأشانتي فسارعوا إلى

---

[1]- J.D Fage:op.cit.pp75 – 76.

[2]– ويدنر،دونالد: المرجع السابق، ص 84.

[3] - يعيش شعب الفانتي في ساحل العاج،على ساحل الرأس في منطقة ألمينا–سيكوندي، ويتحدث لغة قريبة من لغة الأشانتي أنظر: بانيكار:المرجع السابق، ص257.

[4]– جاسم،ظاهر : **إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال**،المكتب المصري لتوزيع المطبوعات،القاهرة،2003، ص ص 151–152

[5] – تقع الدانكيرا شمال شرق البلاد بين واسو والأشانتي، وتحمل عاصمتها نفس الاسم وقد كان أوسو توتو أول ملك من كوماسي يقوم بغزوها لمزيد من التفاصيل أنظر:
Macdonald,George :op.cit.p149.

تجنب المواجهة معهم،وكسب صداقتهم عن طريق الاعتراف بسيادتهم على المنطقة،وهنا يتضح دور السياسة البريطانية في الوقوف مع القوي لتأمين مصالحها.[1]

ويذكر أن إتحاد الاشانتي بدأ يتشكل بشكل محدود في الثلث الثاني من القرن السابع عشر ميلادي تحت اسم مملكة أبومي Aboumy مع زعيم الأشانتي أوتي أكنتن Oti Akente الذي نظم مقاومة شعبية بالقرب من كوماسي الحالية ضد الدروما Drouma الذين يسكنون في شمال المنطقة،وكان واحد من أبناء أخته يدعى أوسو توتو Oso Toutou والذي كان يعيش عند الأكوامو Akwamo والذين يتمركزون في الجنوب الغربي للغابة،حيث تعلم هناك الفنون الحربية [2].

حكم الملك أوسو توتو:

تمتع أوسو توتو بسلطة قضائية وتشريعية كبيرة،جعلته يسطير على رؤساء القبائل.[3] وعندما وصل إلى الحكم قام بتجديد الجيش،حيث أتى بسبعمائة محارب مسلحين بالبنادق،وفي سنة 1697م نقل عاصمة الأشانتي من كوامنغ إلى كوماسي،وألحق هزيمة بالدوروما كما قرر غزو الدانكيرا Dankira التي كانت سيدة على الأشانتي،وعدد كبير من مجموعات صغيرة من الأكان،المنتشرين في الغابة،ويبدو أن فشل التواصل بين هذه القبائل صعب إنشاء دولة قوية بمقدورها هزيمة الدنكيرا،وبين سنتي 1699م و1701م تمكن من هزمهم مما أدى إلى سيطرته المطلقة على السوق الكبير التافو.[4]

وكانت التافو تمثل نقطة التقاء الطريقين التجاريين،اللذين يتجهان نحو الشمال، وكان أولهما يمثل الطريق الذي يتجه إلى الشمال الغربي،ويمر عبر البونو والباندا،وأخير يصل إلى جين،أما الطريق الثاني هو الطريق الذي يتجه إلى الشمال الشرقي للغونجا Gonja، ويصل إلى أرض الهوسا،وقام التافو بتزويد الأشانتي بمختلف وسائل الرخاء مما أدى إلى زيادة عددهم، وكان من نتيجة توسعهم أنهم سيطروا على أراضي ومستوطنات للشعوب

[1]– جاسم،ظاهر: المرجع السابق،ص 152 .

[2] - Cornevin, Robert : **Histoire De L'Afrique Prècoloniale 1500-1900**.Tome 2, Payot, Paris, 1960. pp 293-294 .

[3] - Edward T Bowdic: **Mission From Cape Coast Castle To Ashantee**. Glibert And Rivington Printers,London, 1819. p184.

[4] - Cornevin, Robert : op.cit . pp 293-294 .

المجاورة لهم،كما تتميز أقاليم الأشانتي بكونها صغيرة وكل إقليم مستقل بحد ذاته بحيث كانت تابعة للدنكيرا.[1] ومكنت هذه القوة العسكرية الأشانتي من مواجهات التحالفات التي كانت ضدها مثل تحالف الدنكيرا وقبائل أكيم.[2]

ومهما كان الحال،فقد أصبح الأشانتي الأول تابعين للدانكيرا، وفي حوالي عام 1680م أو 1690م أدرك ملك الكوماسي المدعو أوسو توتو،أن التعاون الذي يقوم بينهم وبين الدولة المستقلة أصبح مهما لهم،وقد تأثر أوسو توتو بالمساعدة التي قدمها له كاهن من الكوامو،كما تأثر لكل ملوك الأشانتي ،بل وشعب الأشانتي نفسه الذي كان له تصوراته العديدة عن الوحدة القومية التي من أهمها الجولدن أتسول Golden Stool،الذين زعموا أن روح دولة الأشانتي تكمن فيه،وبهذه الطريقة أصبح الكوماسي بالنسبة للأشانتي يمثل ملك ملوك الأشانتي،وفي عام 1698م طلبت الدنكيرا من الرعايا التابعين لها جزية باهضة،ولهذا استخدمت الجيش في الحرب التي أدت إلى استقلال الأشانتي،والتي استمرت حتى عام 1701م،وقد تلقت الأشانتي أثناء هذه الحرب المساعدات من الكوامو،تلك المساعدات التي تضمنت البنادق والبارود،وعندما انتصرت الأشانتي في حربها ضد الدنكيرا، هزمت معظم الدول الخاضعة للدنكيرا في الحرب.[3]وعلى الرغم من هزيمة الدانكيرا فإن أوسو توتو كان عليه أن يحارب أخر حلفائهم ومن من بينهم الأكيم التي كانت تابعة لها، ولكن سرعان ما نشأت صعوبات بخصوص دفع الجزية،وعليه قرر أوسوتوتو عام 1731م غزو ممتلكاتهم،الأمر الذي سمح للأشانتي بعبور نهر برا Pra.[4]

---

[1]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 219.

[2]– ظهر هذا التحالف ضد قبائل الأشانتي بعد بروزها في غرب إفريقيا وقد تحالفت مع الهولنديين بهدف إضعافها ولكن الملك أوسي توتو هزمهم في عدو معارك لكن قبائل أكيم عاودت التمرد مرة أخرى عام 1730م لمزيذ من التفاصيل أنظر:

Hay. Bart Dalrymple: **Ashanti and the Gold Coast and what we know of it**. Edward Stanford Charing Gross,London, 1874.p21.

[3]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 216

[4]– عمر حمد محمود السعداوي: **مملكة الأشانتي في غرب إفريقيا 1800م–1900م**، رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة، إشراف عبد الله عبد الرزاق إبراهيم. 2002، ص 16.

وفي عام 1724م كان في مقدرة الأشانتي هزيمة مملكة البونو Bono التابعة للتكيمان Techiman وهذه المملكة هي التي جلبت الشهرة للأشانتي في الشمال الغربي، وسيطرت البونو على تجارة الذهب،العاج،العبيد،وكان في إمكانها إمداد الأشانتي بكل احتياجاتها من خلال الأراضي الغربية الواقعة في أقصى الجنوب،الذي كان خاضعا لسيطرة الدنكيرا.[1]

ومقابل ذلك،وفي عام 1742م لم تتمكن الأشانتي من السيطرة على جزء من الأراضي الساحلية،الذي كان يتبع حلف الفانتي Fante Confederacy في ذلك إلى خوف الأشانتي من الغزو،وبخاصة بعد أن حاول الفانتي توحيد قيادتهم المتبقية من دول كثيرة مبكرة، وكانت قد هزمت بواسطة الأشانتي،وقد تمثلت الدول المتبقية في الدنكيرا والواسا Wassa.[2] ولم تقم الأشانتي بهجوم مباشر ضد الفانتي في نهاية هذا القرن إلا في عام 1765م فقط،وتفسير ذلك هو أن قوات الأشانتي العسكرية كانت مخصصة لتقوية السيطرة في الشمال،حيث أصبحت كل من مملكتي الجوني والداجومبا تابعين لها،وفضلا عن ذلك فإن النجاح المبكر الذي حققته الأشانتي واجه صعوبات خاصة بالتنظيم الداخلي،الذي أصبح مسألة اهتمام متزايد في هذا الوقت للأشانتهيين.[3]

وتشير بعض المراجع أن الصراع بين الفانتي والأشانتي، قد ظهر بعد بروز مملكة الأشانتي التي امتلكت القوة العسكرية بعد عملية تبادل منتظمة للذهب مقابل أسلحة نارية مع الهولنديين في ألمينا،وأدى هذا الأمر إلى استنفار البريطانيين وحلفائهم الفانتي.[4]وفي عام 1809 عاد جيش الأشانتي إلى كوماسي لمواجهة الفانتي،وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة

---

[1]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 218 .

[2] - تشكل هذه القبائل أي الواسا الولايات الأصلية للفانتي إضافة إلى أهانتا Ahanta ،أنسيما Insima،جا Ga لمزيد من التفاصيل حول العادات والتقاليد حول هذه القبائل أنظر:

Casely Hayford : **Gold Coast Native Institutions**. Sweet and Maxwell Limited.London.1903.p36

[3]–جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص 218–219.

[4]– رونالد أوليفر، و أنتوني أتمور: المرجع السابق، ص94.

بعد أن ترك رئيس الأشانتي في أكرا تعليمات من الملك للتواصل مع السير وايت Mr White الذي حاول إبرام معاهدة صلح.[1]

وعندما تولى الملك أوسى بونسو Osai Bonsu السلطة،اتبع سياسة جديدة بين عام 1815م حتى عام 1824م،وكان لهذه السياسة أثارها العميقة على المنطقة بأسرها فقد بدأ بسياسة الإصلاحات المركزية التي كان قد انتهجها أسلافه،بل وحافظ على وحدة الأشانتي،كما حاول بعد ذلك توسيع حدودها إلى أقصى درجة ممكنة،وواصل سياسة التغيرات الدستورية التي أرساها الحكام السابقون.[2]

قد أسس هذا الملك مناصب وزارية،وعين بعض المتعلمين المسلمين في الوظائف الهامة،وطور النظم المالية وجعل المناصب الوراثية حسبما تسمح به طبيعة العمل،وعين وكلاء في كل من ساحل الذهب والمينا،وقد ساعدت هذه التطورات الدستورية على إزدياد نفوذ ملوك الأشانتي في كل من كوماسي العاصمة والمديريات التابعة لها،وكان ملك الأشانتي يحكم دون منازع ويتولى كل رئيس سلطاته عن طرق التعيين،وقد أصبحت الكفاءة أساس نظام الحكم وليس العامل الوراثي،ولذا ضم الجهاز الإداري موظفين على قدر كبير من الكفاءة مما ساعد على إستباب الأمن وتطبيق العدالة في كل أرجاء المملكة.

وكانت الخطوة الهامة لأوسو بونسو هي تحقيق وحدة الإمبراطورية التي ورثها عن أجداده،وكان هذا يعني القضاء على كل أنواع التمرد التي انتشرت في منطقة أبرون Abronفي أجزاء الشمال الغربي،وأيضا في منطقة جونجاGonja التي تحدى ملكها سلطات الأشانتي وقتل مبعوثه وهرب متجها إلى قبائل الفانتي،كما ثارت منطقة جيامان Giamen في عام 1817م، وتمردت واسا Wassa وأسين Asin ودانكيراDankyira في عام 1823م، وعلى الرغم من هذا فقد نجح أوسى بونسو في تنفيذ سياسته لتقوية قبضته على المملكة وبناء وحدتها،فقضى على المناطق الثائرة وحارب الفانتي بسبب

[1]A .B - Ellis: **History of The Gold Coast of West Africa** .Champan and Hall Ld, London,1893.p121.

[2]–عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ص ص 104–105.

تقديمهم المساعدات لإقليم أسين وهزمهم كما هزم القوات البريطانية التي جاءت بقيادة تشارلز مكارتيCharles Macarthy .[1]

لقد دفعت انتصارات الأشانتي بريطانيا للعمل من أجل تحسين علاقاتها معها،فعقدت الشركة البريطانية للتجار المغامرين اتفاقا معهم في 17 سبتمبر عام 1817م،اعترفت فيه بملكية الأشانتي للأرض التي تقوم عليها الحصون البريطانية مع دفع الإيجار لهم،وعينت قنصلا لها في كوماسي، لكن تكررت شكوى الأشانتي فعقدت بريطانيا اتفاقا جديدا معها في عام 1820،تضمن نصوص الاتفاق السابق مع اعتراف ملك الأشانتي أنه وجميع سكان المملكة يعدون رعايا لبريطانيا وأن الفانتي جزء من مملكتهم،وكان هذا الاتفاق بداية النفوذ البريطاني هناك.[2]و في عام 1821م تولت الحكومة البريطانية السيطرة على ساحل الذهب بفعل الشركة الإفريقية التي تأسست بهدف السيطرة على التجارة وتقسيم الساحل.[3] حيث تم الاستيلاء على ممتلكاتها في التاج بموجب قانون صادر عن البرلمان والحكومة.[4]ووضعها تحت حكومة سيراليون.[5]

وبذلك انتهى النفوذ السياسي للشركات وسحبت الحكومة البريطانية إجازاتها.[6] ووضعت الحصون تحت يد تشارلز مكارتي Charles Macarthy حاكم سيراليون Sierraleone الذي أصبح لقبه حاكم سيراليون وساحل الذهب.[7]

وشهد العام 1850م فصل الحصون البريطانية والمستوطنات لساحل الذهب من سيراليون والتنازل عن الممتلكات الدانمركية لبريطانيا وخلق مجالس تنفيذية وتشريعية.[8]ووافقت حكومتا بريطانيا وهولندا عام 1867م على تبادل الحصون بينهما لاختلاط محطاتهما على

---

[1]– نفسه: ص105.

[2]– رياض زاهر: **تاريخ غانة الحديث** ، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1961، ص ص 101– 104.

[3]-Bury Bracken and Huyshe : **Fanti and Ashanti**.William Blackwood and sons, Edinburg and London,1873.p3.

[4]- Winwood Reade : **The Story of The Ashantée Campaign**.Carnell University Library,London,1874.p54.

[5]- Annual Report Gold Coast 1938-1939. op.cit.p4.

[6]- J,D,Anderson . Obaro, Ikime : **West Africa and East Africa in the Nineteenth and Twentieth Centuries**. London, Heine Mann Educational Books , 1978. p133.

[7] -Carl ,Christian. Reindorf:**The History of the Gold Coast and Asante**, **Accra Ghana.** University Press, London,1966. p339.

[8]. Annual Report Gold Coast 1938-1939. op.cit.p4.

طول الساحل،وأبلغت بريطانيا الفانتي أنها بصدد الانسحاب إلى المحطات التابعة لها،ولن تحاول الدفاع عنهم أو أن تكون الحكم في منازعاتهم، فرأى الفانتي أن هذا العمل يحلهم من التعاون مع البريطانيين،وأعلن أخر زعمائهم أن المحاكم البريطانية لم تعد لها الولاية على شعبه.[1] ورفضوا السماح للهولنديين احتلال الحصن البريطاني الموجود في بلادهم،وهاجموا سكان المينا الخاضعين للنفوذ الهولندي.[2]

لقد برز أثر البريطانيين أكثر في الاستفادة من قبائل الفانتي الساحلية كعملاء لهم واستفاد هذه القبائل بالمقابل من مساعدة البريطانيين لهم،ومارسوا التجارة واحتكروا المواصلات الشمالية.[3] وأسهمت الحروب التي شعر البريطانيين بأنهم ملزمون فيها بمساندة الفانتي ضد قبائل الأشانتي الجيدة التنظيم إلى إعادة النظر في السياسة البريطانية تجاه ساحل الذهب.[4]

ما يمكن قوله أن التوسع المستمر لقبائل الأشانتي كان له أثره في قيام نوع من العداء بينهم وبين جماعات الفانتي،الذين سيطروا على المناطق الساحلية وكان ملوك ورؤساء الفانتي قد وضعوا دستورا لإتحاد كونفدرالي من أجل تحقيق الرخاء والرفاهية لكل شعوب الفانتي، وقد وافق الملوك على تشكيل هيئة عرفت بإتحاد الفانتي. [5]

وقضت المادة الثامنة منه على تطوير العلاقات الودية بين الملوك ورؤساء الفانتي،وتدعيم الوحدة بينهم من أجل الأغراض الدفاعية للإتحاد،بالإضافة لبناء المدارس و خلق الإطارات المتعلمة،وتنمية المشروعات الصناعية والزراعية،وإدخال محاصيل جديدة،وتطوير الموارد المعدنية في الإتحاد.

وتميزت العلاقات بين الفانتي والأشانتي بالعداء ويرجع ذلك إلى:

---

[1]– ويدنر دونالد: المرجع السابق ، ص121.

[2]- J.D Fage: op. cit . p143.

[3]– مطلك الفهد عبد الرزاق: المرجع السابق ، ص 144.

[4]-K.G,"**The Gold Coast Background** To The Coussey Report The World Today.Vol3, 1950. 1950. p111.

[5] –وافق هذا الإتحاد على وضع دستور لتوحيد الدول الساحلية في تحالف قوي للدفاع المتبادل،حيث انتخب زعماء الفانتي الملك الإفريقي وزعيم القبائل غارتي الرابع The King Ghartey 4رئيسا له أنظر:

-Padmore ,George :op.cit.p32.

– كان الفانتي يرفضون السماح للتجار من الأشانتي بالاتصال مع القلاع الأوربية على الساحل حتى يتأكد دورهم في الوساطة بين الأوربيين والأشانتي.

– كان الأشانتي في حاجة ماسة إلى السلاح للدفاع عن إتحادهم،ولكن جماعات الفانتي منعوا تجارة الأسلحة والبارود عن تجار الأشانتي.

– تدخل الفانتي كثيرا في الأمور الداخلية للأشانتي،وتحريض الفانتي جماعات الواساWassa،والتيفوTwifo،والأكيمAkyem على الثورة ضد سيادة الأشانتي ناهيك عن تحالف الفانتي مع الواسا من أجل محاربة الأشانتي.

– كانت جماعات الفانتي تسمح بإيواء المجرمين من الأشانتي،وخصوصا من ثوار جماعات التسيبوTsibu،والإيبوتيا Aputai . [1]

وعليه كانت هذه الأسباب أساس الاصطدام بين الفانتي والأشانتي،واستمر الصراع بينهما في أوائل القرن التاسع عشر،وقد ترتب على هذه الصراعات إغلاق ممرات التجارة عدة شهور،بل وصل الأمر إلى حد قيام الفانتي بوضع العراقيل أمام الأشانتي بقصد منع اتصالهم مع الأوربيين.[2]خاصة بعد سيطرة الفانتي في الجنوب على تجارة الرقيق،حيث كان مصدرا لاقتصادها رغم بروز منافسة تجار الهوسا في الشمال.[3]

لقد حاولت بريطانيا تحسين علاقاتها بالأشانتي وإعادة فتح الطرق التجارية،لكن الأشانتي كانوا يتطلعون إلى حسم الخلاف معها فاتخذت بريطانيا وسائل دفاعية ،ومنعت الفانتي من القيام بأي عمل استفزازي للمحافظة على السلم،لكي لا تدخل حربا إلا في حالة الدفاع عن حصونها.[4]

4-الحروب بين الأشانتي وبريطانيا:

---

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق ، ص 107.

[2]–نفسه.

[3]- Gareth Austin **: Labour,Land and Capital in Ghana from Slavery to Free Labour in Asante 1809-1956**. University of Rochester Press.USA .2005 .p41 .

[4]– رياض زاهر: تاريخ غانة الحديث ، المرجع السابق، ص ص119–120.

لم تتمكن بريطانيا من إقامة علاقات ودية وسلمية مع مملكة الأشانتي،ويرجع ذلك إلى أن بريطانيا بعد إلغاء الرق في عام 1807م تولت مسؤولية القضاء على هذه التجارة وصار من المستحيل إقامة علاقات ودية مع الأشانتي .[1] وأدت الحروب بينهما إلى عدم الاستقرار وتعطيل التجارة، وخلال هذه الفترة برزت قبائل الأشانتي،التي شكلت دولة قوية سيطرت على تجارة الذهب،الأخشاب،وزيت النخيل،بل وهددت أمن الحصون البريطانية المحلية.[2]وصاروا بعد عام 1820م المصدر الرئيسي للرق في ساحل الذهب،وبدأ البريطانيون يستخدمون أسلوبهم التقليدي لمساعدة سكان الساحل ضد الأشانتي،ومن ثم صار الاحتكاك بين القوتين أمرا متوقعا.[3] وفي عام 1823م غزت قبائل الأشانتي مناطق واسا Wassa،وانتقلوا إلى الضفة اليمنى من أبارا Porah .[4]

وعلى هذا الأساس وضع تشارلز مكارتي خطة لمواجهتهم ففي 22جويلية عام 1824م التقى الطرفان بالقرب من قرية بونساسو،وكان جيش الأشانتي يضم أكثر من عشرة ألاف جندي وهو ما يفوق القوة البريطانية عددا وعتادا،فبدأت الاشتباكات الأولى حيث طوق الأشانتي البريطانيين في معركة قوية،منيت فيها بريطانيا بخسائر فاضحة،واستمر القتال حتى شهر مارس.[5] وبدأت هذه الحروب بحرب 1824م،ويعود سببها إلى قيام مديري المستوطنات الإنجليزية الصغيرة بالتدخل في نزاعات بين المواطنين بعد أن انتهك ملك الأشانتي بنود معاهدة 1817م.[6] وكانت هذه المعاهدة وقعت بعد أن غزا الأشانتي قبائل الفانتي وحاصروهم فأرسلت بريطانيا السير بوديش M r .Bowidich إلى كوماسي لمحاولة التفاوض وتوقيع سلام بين القبائل،وكان يهدف

---

[1]– وصل جيش الأشانتي عام 1807 إلى ساحل غرب إفريقيا مما أدى إلى تخوف الحكومة البريطانية على مستعمراتها على طول الساحل أنظر:

Macdonald, George : op.cit.p 296.

[2]Frederic -Miller. Mc Johnm Brewster **: History of Ghana** . Alphascript Publishing , New York, 2009.p2.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق ، ص 107.

[4]- Macdonald, George : op.cit. p301.

[5]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق ، ص 109.

[6] - Hum David : **Histoire dAngleterre** . Tome 2.Libraires Lurne .Paris.p360 .

إلى توسيع التجارة بعد أن أصبحت في يد الأشانتي،حيث كانت تفرض رسوم على جميع الشركات الأوربية في الساحل فوقعت المعاهدة التي إعترف فيها بمطالب ملك الأشانتي،لكنه استغل فرصة مطالب القبائل التي كانت ضد ملك الأشانتي مثل قبائل الدانكيرا،الذين طالبوا بريطانيا برفع تسلط الملك.[1]

وقد عرفت العلاقات بين بريطانيا والأشانتي سلسلة من الحروب.[2]حيث سعت بريطانيا إلى السيطرة على المناطق التابعة لإمبراطورية الأشانتي،وتشجيع شعوب الساحل على معارضة حكم كوماسي،وإغلاق الطرق المؤدية إلى الساحل.[3] إلا أن هذه الأخيرة شنت هجوم على الإنجليز عام 1826م في المناطق التي يقع في سهل أكاتمنسو Akatamanso القريبة من دودوا Dodowa وفي المقابل نجد أن القوات البريطانية كانت بالمرصاد عن طريق الصواريخ الفتاكة مما أدى إلى انسحاب الأشانتي إلى كوماسي.[4]

ورغم ذلك اضطرت الحكومة البريطانية إلى تسليم مستعمراتها في ساحل الذهب إلى لجنة من كبار تجار لندن .[5] حيث منحتهم إعانة سنوية قدرها أربعة ألاف جنيه استرليني من أجل الحفاظ على هذه الحصون والقلاع،وتشكل في أكتوبر 1829م مجلس لإدارة هذه الحصون برئاسة الكابتن جورج ماكلين George Macleen،الذي وصل إلى ساحل الذهب في 19 فيفري 1830م،وأدرك أن النشاط التجاري لن يزدهر في ظل الخلافات والنزاعات،ولذا بدأ بسياسة جديدة،وأخذ يسعى لعقد إتفاق سلام مع الأشانتي وتحقق هذا الهدف فعلا،ووقع معاهدة مع ملك الأشانتي في 27أفريل 1831م.[6] وبحضور قبائل

---

[1] - Bury Bracken, and Huyshe : op.cit.p3.

[2]– تشير بعض المراجع لسلسلة من الحروب الأولى كانت بين عامي 1863–1864 والثانية بين عامي 1873–1874والثالثة بين 1893–1894م ولمزيد من التفاصيل أنظر:

Miller, Frederic . Mc brewster Johnm:op.cit.p2.

[3]- Berry,Laverle : **Ghana a Country Study**,Library of Congress,U.S .A,1994.p14.

[4]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ص 110 .

[5] -Laverle Berry :op.cit.p14.

[6]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق ص 113.

المنطقة مثل الفانتي،أسيم،الواسا،دانكيرا حيث تم الاتفاق على إبقاء السلام بين الأطراف المذكورة،ويقدم ملك الأشانتي 600 أوقية لضمان سلوكه في المستقبل،وأن لا يتعدى على القبائل المجاورة.[1] وبمقتضاها تمكن من توسيع نفوذه على مسافة 150ميلا داخليا تضمن تجارة الرقيق ،وبذلك يكون أسس لمحمية ساحل الذهب،حيث أصبحت محصورة بين الساحل ومملكة الأشانتي.[2]

وقد اضطر ملك الأشانتي للاعتراف باستقلال دويلات الساحل،كما وافق الملك على إحالة كل ما يحدث من خلافات وصراعات مع الدويلات السابقة إلى حاكم ساحل الذهب من أجل تسويتها،كما تعهدت الدويلات الجنوبية بفتح طرق التجارة الحرة لكل من يعمل في التجارة المشروعة،كما وافق على إيقاف التجارة في الرقيق،وبهذا الاتفاق استطاع جورج ماكلين تحقيق الاستقرار،وحصل على تأييد الولايات الجنوبية،وتوغل بشكل أكبر في الصراعات السياسية والقضائية بين الأفارقة،لكن حقيقة الأمر هي أن جورج ماكلين تمكن من تحويل شعوب الساحل إلى دويلات تحت الحماية البريطانية.[3]

ولم يكن لدى ماكلين القوة الكافية كحاكم للمستعمرة البريطانية،فقد كان فقط يشغل رئيس مجلس التجار البريطانيين،وقد أدى ذلك إلى إنتقاد البعض لسياسته وأساليبه،ولم يكن ماكلين يملك إلا القوات المحلية الصغيرة،التي لم يكن لها تأثير يذكر حتى أنه لم يكن له أيضا قوة بوليسية،يمكن بها تدعيم نفوذه،وكانت سلطة حكومته الشرعية قاصرة على الرعب البريطاني،والأفراد الخاضعين للحماية البريطانية،الذين كانوا يعيشون في الواقع داخل الحصون البريطانية،وكان من نتائج هزيمة الأشانتي في كتامنسو أن دمر وجودهم في الأراضي التي أنشئت عليها الحصون البريطانية،وليس من الواضح أن مجلس ماكلين كان مفوضا لإدارة الحصون الواقعة في ساحل الرأس وأكرا،ذلك أن تجار بريطانيا كانوا

[1] - Bury Bracken and Huyshe : op.cit.p 14.

[2] -B .A Lucas: **Historical Geography of West Africa**.Vol 3,Charendon Press,London,1894.p121.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق ص 113.

لا يزالون يعيشون في حصون أنومابو Anomabu ودكسوف Dixcove،ولم تكن علاقات بريطانيا مع الدول الأوربية الأخرى على ساحل غرب إفريقيا علاقات طيبة للغاية.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه، فقد تعرضت أنشطة ماكلين في ساحل الذهب للنقد،فقد قيل إنه كان قد مد الإدارة البريطانية على كل السكان في ساحل الذهب بدون موافقة هؤلاء السكان،لذا فقد تمكن التجار البريطانيين من تحقيق مكاسب كبيرة،والسبب في ذلك يرجع إلى أن إدارته كانت غير شرعية،كذلك لم يكن ماكلين نشيطا في القضاء على الرق وتجارة الرقيق،إضافة إلى ذلك فإن زيادة الواردات من البضائع البريطانية إلى ساحل الذهب ساهمت في ممارسة تجارة الرقيق غير الشرعية.[2]

وعليه فإن الأعمال التي قام بها جورج ماكلين لم تستند إلى قاعدة قانونية فقد شكل البرلمان البريطاني لجنة في عام 1842م للنظر في شأن هذه المناطق،ووضع تقرير عنها.[3]وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور مادين Madden في مهمة تحقيق.[4] وهو أحد المتحمسين لمحاربة تجارة الرقيق.[5] حيث أوصت اللجنة بضرورة الاحتفاظ بالمستعمرات في ساحل الذهب،واحتلال جميع الحصون،وتعيين لجنة مجلس العموم للنظر في حالة البريطانيين في الساحل الغربي لإفريقيا. مع إيقاف التبعية لسيراليون[6]

ويمكن القول بعد تقديم تقرير هذه اللجنة اتضحت براءة ماكلين من التهم الموجهة له من مادين والآخرين،وفي الواقع أن اللجنة شكرته على الطريقة التي اتبعها في نشر النفوذ البريطاني في غرب إفريقيا على نطاق واسع،وبالطريقة السلمية رغم المصادر المادية الضئيلة،ورغم العدد القليل من الرجال،لهذا أوصى تقرير اللجنة بالاستمرار في السياسة التي إتبعها ماكلين بعد تدعيمها بالأموال الباقية،كما ينبغي على الحكومة البريطانية أن

---

[1]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص 266–267 .

[2]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص 268–269.

[3] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق ص ص113–114.

[4]- B .A Lucas:op.cit. p122.

[5]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر ،المرجع السابق، ص ص 113–114.

[6] - Bury Bracken and Huyshe : op.cit.p 16.

تحتل حصون ساحل الذهب،وتزودهم بالعدد الكافي من الرجال،وذلك بهدف تحسين الإدارة فيها،ومع ذلك فإن اللجنة قد استقرت على أن سياسة ماكلين في الحكم خارج الحصون البريطانية،وعلى الناس من غير البريطانيين كانت سياسة غير شرعية،لذلك أوصت اللجنة أن تتفاوض الحكومة البريطانية مع القبائل الساحلية لإبرام معاهدات رسمية،وتحدد شكل العلاقات معها.[1]وشهد العام 1850م فصل الحصون البريطانية والمستوطنات لساحل الذهب من سيراليون والتنازل عن الممتلكات الدانماركية لبريطانيا وخلق مجالس تنفيذية وتشريعية .[2]

وفي نفس العام باعت الدانمارك حصونها إلى إنجلترا مقابل عشرة ألاف جنيه لأنها وجدت نفسها لا تملك الأسواق التي تستطيع تصريف المحاصيل الاستوائية كالقطن،البن السكر،والمطاط فيها.[3]وتعود رغبة بريطانيا في شراء الحصون لأن هذا يمثل زيادة الضرائب المفروضة على التجارة بدلا من التعاون المستمر مع هولندا.[4]

وعليه لم يستطع حلفاء ماكلين تطبيق سياسته السلمية فعادت الصراعات من جديد بين الأشانتي والتجار البريطانيين،وكانت النتيجة الطبيعة أن دخلت المنطقة في جولة جديدة من الصراعات الإقليمية،وعندما وصل الحاكم الجديد ريتشارد بين Richard Pine إلى ساحل الذهب في 18أكتوبر 1862م،وجد أن قلاع أكرا قد دمرها زلازل عنيف كما أن قوة المدفعية المسؤولة عن ساحل الذهب في حالة من الفوضى،وكان من الطبيعي أن تتجدد الإشتباكات وأن تندلع الحرب من جديد بين الأشانتي والبريطانيين،ووجد الحاكم ريتشارد أنه من الصعب فهم عادات الأشانتي وقوانينهم،وكان ذلك سببا في تدهور الموقف من جديد في عام 1863م بعد أن عثر أحد الأشانتيين ويدعى كويس جياني Kwesi Gyan على كتلة من الذهب وبدلا من أن يسلمها إلى ملك الأشانتي حسب القانون،فإنه هرب بها إلى قلعة بريطانيا على الساحل،وكتب ملك الأشانتي كواكو ديو الأول Kwaku Dua إلى الحاكم البريطاني في التاسع من فيفري عام 1863م بأن هناك إتفاق في عهد

[1]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص270.

[2] - Annual Report Gold Coast 1938-1939. Op.cit .p4.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا،المرجع السابق، ص 114.

[4]– جي دي فيج: المرجع السابق، ص 273 .

جورج ماكلين الحاكم البريطاني السابق،يقضي بأن يقوم الملك بتسليم أي هارب من بلاد الفانتي إلى ساحل الذهب، وأنه إذا هرب أي عبد من رجال الأشانتي إلى ساحل الذهب،يقوم الحاكم بإعادته إليه وحسب هذا الاتفاق طلب ملك الأشانتي من الحاكم،أن يسلم إليه كويس جياني وألقى المسؤولية على الحاكم إذا وقعت أي اضطرابات لأن هذا خرق لشروط الإتفاق.[1]

وجمع الحاكم بين مجلسه التنفيذي مع مبعوثي الملك،وتدارس المجلس الموقف بشكل شمولي،وبعد هذه الدراسات الطويلة لم يجد الحاكم في كل الوثائق الموقعة بين ملك الأشانتي والبريطانيين ما يفيد إعادة رعاياه إليه دون شرط،وبالتالي اعتبر الحاكم تسليم جياني أمرا مستحيلا،وبناءا على مجلس الحاكم ريتشارد باين،أعتبر كويس جياني مجرد لاجئ وليس مجرم حرب وأعطاه الأمان رغم أن ملك الأشانتي كان مسالما ،إلا أنه أحس بضرورة فرض نفوذه وسيطرته على رعاياه،ولذا قرر إرسال قوة عسكرية إلى الساحل وتمكنت هذه القوة من هزيمة الفانتي،ودمر الأشانتي عددا كبيرا من قراهم وقلاعهم،ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد،بل حاصر جيش الأشانتي القلاع البريطانية التي كانت تنتظر الإمدادت العسكرية،ولولا إصابة عدد كبير من جيش الأشانتي بمرض الدوسنتاريا الوبائي،لحقق هذا الجيش مزيدا من الانتصارات على البريطانيين وأعوانهم،وأمام هذا الوضع اضطر جيش الأشانتي للانسحاب إلى الداخل،وجمع الحاكم مجلسا تنفيذيا لدراسة الوضع،وتم الإتفاق بشكل جماعي بأن ينزل الميجور كوشرين Cochrane إلى ميدان القتال ليس بقصد الهجوم على الأشانتي،ولكن من أجل مراقبة تحركاتهم،وكان السبب في ذلك أن القوة البريطانية النظامية لم تزد على 400رجل،وهي قوة ضئيلة إذا قورنت بجيش الأشانتي الضخم،وكانت تقديرات البريطانيين للموقف أن تصل قوات الحلفاء إلى حوالي 20ألف جندي بالإضافة إلى المساعدات من حكام سيراليون وغامبيا.[2]

ولما وصلت قوات الإنقاذ البريطانية لم تستطع التوغل هي الأخرى في الداخل لإصابة أفرادها بنفس المرض، الذي تعرض إليه جيش الأشانتي،وبالتالي لم تحسم الحرب

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا،المرجع السابق، ص 114.

[2]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا،المرجع السابق.ص115.

بين الطرفين طوال عامي 1863م وم1864،وكانت الحملة التي قادها الحاكم ريتشارد باين إلى نهر برا،قد قضت وقتا طويلا في بناء الجسور والمخازن،ولما جاء فصل الأمطار إنتشرت الحمى بين أفرادها،ومات عدد كبير منهم،وبعد خمسة أشهر عادت الحملة دون أن تطلق رصاصة واحدة،وعلق الأشانتي على هذا الوضع بقولهم: " **الغابة أقوى من مدافع الرجل الأبيض.**"[1]

لجنة عام 1865م:

أرسلت وزارة المستعمرات إلى ساحل الذهب مندوبها الكولونيل أورد Ord في عام 1864 ليعمل على تقليل النفقات في أفريقيا الغربية، ويقدم تقريرا عن مستوطني المستعمرات الأربع لأفريقيا الغربية البريطانية،فاقترح توحيد الإدارة البريطانية مع مستعمرة سيراليون.[2] وقدمت لجنة بريطانية في عام 1865 توصياتها بعد دراسة تقريره بضرورة التخلي عن كل مستعمراتها في غرب أفريقيا،ماعدا سيراليون،وأوضحت اللجنة أن الالتزامات البريطانية ترجع إلى الاهتمام بحماية تجارها وبعض الأقاليم الإفريقية،وهو الأمر الذي جعل من المستحيل على بريطانيا الانسحاب.[3] أضف إلى ذلك ضغط المجموعات السياسية،التجارية،والدينية البريطانية المؤيدة لهذا القرار.[4]

إلا أن صانعي السياسة البريطانية تجاهلوا توصيات هذه اللجنة البرلمانية،وواصلوا سياستهم التوسعية[5]. وقررت اللجنة أن الهدف من سياستها تشجيع المواطنين على ممارسة إدارتهم،فقد أصبحت إفريقيا أرضا عظيمة للمواد الخام وبدلا من التخلي عن المستعمرات الإفريقية فقد تدافعت فيما بينها بهدف استغلالها.[6]

---

[1]– نفسه.

[2]– رياض،زاهر : المرجع السابق، ص 116.

[3]- Johnson Graft: **Towards Nationhood in West Africa.** 2nd , Frank Cass and Co. Ltd.,London, 1971.p19.

[4]– مطلك الفهد عبد الرزاق: المرجع السابق ، ص147.

[5]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا،المرجع السابق، ص 115

[6]- Gates Henry, Louis: **Africa Its Geography people and products Africa its place in Modern History**,The Oxford University Press,2007.p48

حاول بعض من جماعات النخبة في غانا إجبار الحكومة البريطانية على إدراج بند حول الحكم الذاتي للشعوب المستعمرة في التقرير البرلماني لهذه اللجنة.[1] ومن التوصيات التي خرجت بها اللجنة المختارة أن المحميات في ساحل الذهب أصبحت مسؤولية غير محددة لبريطانيا دون تقديم أي ميزة للشعب.[2] وما يمكن فهم أن الهدف من هذه اللجنة هو إضعاف الزعماء ومنحهم الرغبة في الاعتماد على بريطانيا،وقد أقرت اللجنة أن أهم ما يمكن تقديمه هو تمديد إضافي للأراضي،وتولي الحكومة في غرب إفريقيا.[3] كما أقرت أن هدف السياسة البريطانية يجب أن يكون لتشجيع السكان على ممارسة مختلف الوظائف،وأن تضمن بريطانيا نقل إدارة الوظائف الحكومية إليهم بهدف الانسحاب النهائي لبريطانيا.[4]

وفي أكتوبر عام 1873م وصل إلى ساحل الذهب واحد من قادة الجنود البريطانيين يدعى السير جانت وولسلى General Sir Garnet Wolseley وكان الهدف من مجيئه إلى ساحل الذهب أن يعمل كمدير وقائد عام لقوة بريطانية قوامها 2500جندي بريطاني،وعدد كبير من القوات الإفريقية المساعدة.[5] وكانت هذه القوات قد أعدت بعناية في هذا الوقت كان ولسلى مستعدا للتقدم عبر نهر برا.[6] ودارت المعارك بين قوات وولسلى وقوات الأشانتي في 20جانفي 1874م ودخلت القوات البريطانية إلى كوماسي في4فيفري من نفس العام.[7]وقد حاربت قبائل الأشانتي بقوة لكن لم يكن في مقدور جيشها جيشها الصمود أمام الجيش البريطاني المسلح بالأسلحة المتطورة،وفي5 فيفري عام 1874م دخل ولسلى كوماسي عاصمة الأشانتي،وهرب قائد الأشانتي والقادة الآخرين،ورغم ذلك لم يوافق الطرفان على توقيع معاهدة سلام،مع أن قوات ولسلى لم

[1] -Kimble David: **A Political History of Ghana The Rise of Gold Coast Nationalisme1850-1928**. Oxford University Press,1963.p202.

[2] **-**Ibid.

[3]- G.E, Metcalfe: **Great Brirain and Ghana** , Documents of Ghana History 1807-1957, Ispwich Book, London,1964. p305.

[4] - Ibid.p311.

[5]- Berry,Laverle :op.cit,p15.

[6] – جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 277.

[7] -W ,H Mercer and A,E Collins:**The Colonial Office List For 1901 Colonial Dependencies of Great Britain**. Ordinary To Hertate Majesty,London.1901.

تكن مستعدة لحرب بعيدة المدى،وبعد إشعال النيران في المدينة بدأ البريطانيون في الانسحاب إلى الساحل،وعند هذا الحد وصل مبعوثون من قبل كوفي كاريكاري،وقابل هذا الوفد وولسلى عند بلدة فومينا Fomena لتوقيع معاهدة هامة،هي معاهدة فومينا 14مارس 1874.[1]

5-معاهدة فومينا وإعلان المستعمرة

في السادس من فيفري 1874م بدأ السير جارنت ولسلى مسيرته نحو الساحل،وفي 12فيفري التقى مبعوث الأشانتي مع القائد ولسلى في فومينا،عرض عليه شروطهم،وفي 14مارس تم توقيع المعاهدة التي نصت على:

المادة الأولى: قيام سلام دائم بين ملكة إنجلترا وملك الأشانتي وكل شعوبه.

المادة الثانية: يتعهد ملك الأشانتي بدفع مبلغ خمسين ألف أوقية من الذهب كتعويض عن المصاريف التي صرفتها جلالة الملكة في الحرب الأخيرة،كما يتعهد بدفع ألف أوقية من الذهب بعد ذلك.[2]

المادة الثالثة: يقر ملك الأشانتي بعدم فرض سيطرته على رؤساء دنكيرا، واسين،وأكيم.

المادة الرابعة: يقر ملك الأشانتي من جانبه،ووريثه بعدم إدعاء حقوق سيادة على ألمينا،أو أية سيطرة على أي من القبائل التي إرتبطت من قبل بالحكومة الهولندية،كما يقر بعدم فرض أية ضرائب على قلعة المينا،أو أية قلاع بريطانية أخرى على ساحل الذهب.

المادة الخامسة: يقوم ملك الأشانتي بسحب كل قواته من منطقة أبولينا Appolonia والمناطق المجاورة،وكذلك من المناطق القريبة من دكسكوف Dixcove وسكوندى Secondee.

المادة السادسة: حرية التجارة بين الأشانتي وقلاع جلالة ملكة بريطانيا على الساحل،وحرية الأفراد في نقل متاجرهم من الساحل إلى كوماسي،أو من هناك لأي جزء من ممتلكات الملكة على الساحل.

---

[1]- جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 277 .

[2] - Joseph E. Harris: **Africans and Their History**. The NewEnglish Library Limited,London, 1979. p148.

المادة السابعة: يتعهد ملك الأشانتي بضمان فتح الطريق بين كوماسي ونهر برا،وأن يقوم بإزالة الأعشاب،والحشائش من الطرق بعرض 15 قدم.

المادة الثامنة: يتعد ملك الأشانتي بإيقاف كل عمليات التضحية البشرية لأن هذا العمل مثير لمشاعر المسيحين.

المادة التاسعة: يوقع الملك على نسخة من هذه المعاهدة،ويرسلها إلى حاكم جلالة الملكة في ساحل الذهب في خلال 14 يوم من هذا التاريخ.

المادة العاشرة: تعرف هذه المعاهدة باسم معاهدة فومينا.[1]

وإذا حللنا هذه المعاهدة نجد أنها كانت إنتصارا لبريطانيا على مملكة الأشانتي ،ويتضح ذلك مما يلي:

– أن هذه المعاهدة فرضت على ملك الأشانتي دفع مصارف الحرب التي دارت بينه وبين البريطانيين،بالإضافة إلى دفع مبلغ سنوي للبريطانين،وهذا يعني أنهم فرضوا عليه نوعا من الحماية،يتم بموجبه تقديم كميات من الذهب إلى بريطانيا.

– استطاعت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة أن تلغي كل إدعاءات ومطالب ملك الأشانتي على الساحل خصوصا قلعة المينا،أهم مصدر له لتوريد الساحل،وهذا يعني في المقام الأول أن بريطانيا قلصت نفوذ هذا الملك على الساحل،الذي صار تابعا للسيادة البريطانية،وبالطبع أدى هذا إلى حرمان الأشانتي من الوصول للساحل،وانحسار نفوذهم في الداخل.

– لم تقف بريطانيا عند حد حرمان ملك الأشانتي من أية حقوق سيادة على الساحل،بل أجبرته على النزول على كثير من المناطق التي كانت تابعة له،وكان يحصل منها على ضرائب سنوية مقابل الحماية،ويعني هذا أن بريطانيا قد عزلت الأشانتي،وحرمتهم من كل المناطق التي دانت لهم عدة قرون.

– فتحت هذه المعاهدة الطريق أمام التجارة البريطانية نحو الداخل،فأمن التجار على بضاعتهم وتجولوا هنا وهناك في مناطق،كان من الصعب الوصول إليها،وبالطبع أدى هذا

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا ،المرجع السابق، ص ص 117–118 أنظر أيضا:

W,H Mercer and A,E Collins:op.cit.p172.

التوسع التجاري إلى مرحلة جديدة من مراحل الإستعمار البريطاني،حيث حاولت بريطانيا حماية تجارتها في الداخل أمام المنافسة من جانب الشركات الأوربية الأخرى،وبالتالي كانت هذه المعاهدة مع الأشانتي مقدمة للحماية على هذه المناطق الداخلية،ورسم حدودها حسب المصالح البريطانية هناك.

– أجبرت بريطانيا ملك الأشانتي ليس فقط على فتح الطرق التجارية وتأمينها،بل أيضا ألزمته بإزالة الأعشاب على طول هذه الطرق،حتى تكون صالحة للانتقال ونقل البضائع بسهولة،وهكذا قلصت بريطانيا نفوذ ملك الأشانتي على الساحل بعد أن استقلت الولايات الجنوبية،والتي كون منها البريطانيون نواة مستعمرة ساحل الذهب.[1]

يمكن القول أن أسباب الصراع بين بريطانيا والأشانتي متعددة ومنها:

–تركز اهتمام الأشانتي بعد عام 1824م في الحفاظ على دولتهم العظيمة،ولكن الملك أوسي ياو أكونو Osai Yew Akoto الذي خلف أوسي بونسو كان فقد سيطرته على كل الولايات الجنوبية عدا قلعة المينا،وحاول خلفاؤه استرجاع هذه المناط،فكتب الملك كوفي كريكاري إلى البريطانيين يطالبهم بضم مناطق أسين،دانكيرا،وأسيم،كما أن ملوك الأشانتي كانوا مصرين على الحفاظ على قلعة المينا بإعتبارها الميناء الذي يضمن لهم موارد مستمرة من أسلحة الساحل،وهذا ماجعل الأشانتي يشنون الغارات على الساحل في أكتوبر في الفترة 1867م–1873م،وبالطبع كان ذلك دافعا إلى الاحتكاك بالبريطانيين الذين انزعجوا من وجود دولة قوية في الساحل تتحكم في التجارة هناك.

– كان العامل الاقتصادي من أهم الأسباب فقد اعتقد التجار البريطانيون أنه إذا تحطمت قوة الأشانتي،فإن هذا سيفتح المجال أمامهم للتجارة مع الداخل،وكان وجود هذه الدولة الإفريقية القوية عاملا لعدم قدرة البريطانيين على توسيع مجال نفوذهم،كما أن وجود دولة الأشانتي يعني أيضا استمرار تجارة الرقيق التي صارت عصب الحياة لدى الأشانتي،ويضاف إلى ذلك أن التجار البريطانيين كانوا مضطرين لدفع ضرائب للأشانتي على الحصون والقلاع التي استولوا عليها في أراضي الفانتي.

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق، ص ص 118–119.

– اتجهت بريطانيا لإدخال المسيحية ونشر الحضارة الغربية في تلك المناطق،التي اكتشفتها في غانا،لكنها أدركت أن ذلك لن يتحقق طالما ظلت مملكة الأشانتي قوة سياسية موحدة،فكان لابد من السعي لتدميرها والقضاء عليها.

– تجاهل البريطانيين لعادات الأشانتي وتقاليدهم،جعل شعب الأشانتي عام 1863م يفكر في غزو رأس الساحل والتخلص من الإنجليز الدخلاء.[1]

المبحث الثالث: أوضاع سيراليون

1-تجارة الرقيق في سيراليون

وصل البرتغاليون إلى سواحل سيراليون عام 1462م، وأطلق الرحالة البرتغالي داسنترا هذا الاسم عليها،لأنه حين وصل إلى تلك الجهات كثرت الغيوم، وإرتفعت أصوات الرعد التي تشبه زئير الأسد.[2] فأطلق عليها هذا الاسم ويعني جبال الأسد.[3] ولم تمض مدة حتى أصبح لهم مراكز على تلك السواحل،كما جاء الإنجليز إلى تلك الجهات،وامتهنوا تجارة العبيد ووضعوا قدما هناك،ثم اشتروا في بداية القرن الثالث عشر ميلادي قطعة أرض من أحد زعماء البلاد لتكون حصنا لهم، يسكن فيها الزنوج المسرحين من الجيش والبحرية بعد انتهاء حرب الاستقلال الأمريكية،وينقل إليها الزنوج الذين لجأوا إلى لندن وأقاموا في ضواحيها، وكانوا نواة سكان هذه المستعمرة التي تشمل شبه جزيرة فريتاون الحالية،أربعمائة زنجي وستين أوروبي.[4]

ومع بداية القرن 7م بدأ التجار البريطانيون في الظهور على السواحل الغربية لإفريقيا وخاصة عند مصب نهر روكيلRokel وسكارسيز الكبيرScorsese،وكانوا أكثر حرصا من غيرهم في هذا المجال،إذ استطاعوا أن يقيموا علاقات ودية مع سكان المناطق الداخلية ثم عقدوا معهم اتفاقيات صداقة وقاموا بتقديم الهدايا للملوك دلالة على حسن

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل:المرجع السابق، ص ص107–108.

[2] - نفسه.

[3] -G. A Lethbridge Banburg: **Sierralone Or The White Man"s Grave**.Swan Sonnenschein Co Paternoster,London,1889.p52.

[4] - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق، ص ص 32–33.

النية،التي توجت بالسماح لهم ببناء مراكز تجارية في مناطق متفرقة،وتأسست بذلك الشركة الملكية البريطانية الإفريقية،التي قامت بإنشاء مركزين تجاريين أحدهما على جزيرة بوسي Buci في مملكة التمني،والأخر على جزيرة يورك York في منطقة البلوم Bullom وتم بناء هذين الموقعين عام 1672م،وبعد النجاح الذي حققه التجار البريطانيون على الساحل،وجهوا أنظارهم إلى المناطق الداخلية ليتاح لهم السيطرة والتحكم في الطرق التجارية،والوصول إلى المصادر الرئيسية للسلع،والبضائع في الأجزاء الداخلية للقارة الإفريقية والحصول عليها دون الحاجة إلى الوسيط الإفريقي،وقد تم لهم ذلك بعد تقديمهم للكثير من الإغراءات لحكام هذه المناطق بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث قاموا بالزواج من النساء الوطنيات،وأصبحوا بذلك مواطنين في سيراليون.[1]

وبرز اهتمام بريطانيا بالمنطقة أيضا حين زارها جون هوكنز فأصبحت السفن الإنجليزية ترسو على الساحل في هذه المنطقة،في انتظار وصول الرقيق الذين يجلبهم متعهدو جمع الرقيق من داخل القارة ليرسلوا لمناطق العمل في العالم الجديد،أو للأسواق للاتجار بهم.[2] وفي 8 أفريل أبحرت السفينة نوتيلوسNautilus بقيادة الكابتن طومسون بولدين Bouldin Thompson على متنها 411 إلى مستعمرة الحرية،والذي أمر بنقل المستوطنين إليها والاستحواذ عليها.[3] أما الرقيق المحررون في بريطانيا وممتلكاتها فقد أنشئت لهم أول مستوطنة إفريقية في سيراليون،وهي مستوطنة ترتبط ارتباطا وثيقا بقصة الرق في بريطانيا في فترة حكم القاضي مانسفيلد في عام 1772م.[4] وأن عددا كبيرا من الخدم الزنوج تجاوز أربعة عشر ألفا كانوا في طرقات وشوارع لندن دون عمل،مما ترتب عليه بطالة وجوع ومرض،وبذلك ظهرت مشكلة تحتاج إلى حل،وهنا أحس جرانفل شارب بمسؤوليته فسارع لينظم إلى لجنة تكونت بعد ذلك من رجال الأعمال في لندن عام 1786م،وعرفت هذه اللجنة باسم لجنة إغاثة السود The Committee For

[1]– محمود عبد الغني،سعودي: **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**،المجلد الثاني،جامعة الأمير محمد بن سعود،السعودية ،1999،ص ص732 –733.

[2]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق،ص 301.

[3] - Mbaimba Caulker,Tcho: **The African British Long Eighteenth Century**. Lexington Books,New York,2009.p40.

[4]-.G. A Lethbridge Banburg,:op.cit.p56.

Relieving The Black Poor، ونشرت نداء في الصحف لجمع التبرعات لتحسين أحوال السود،ونجم عن هذا النداء جمع مبلغ ثمانمائة جنيه في شهور قلائل،وفي نفس السنة تقدم دكتور هنري سميثيان Henry Smeathman بمشروع لإقامة مستوطنة في شبه جزيرة سيراليون لإيواء الزنوج في بريطانيا،واقتنعت لجنة السود بهذا الاقتراح،وعرضته على وزارة الخزانة البريطانية،التي وافقت عليه وتكفلت بدفع الأموال اللازمة لنقل الرقيق إلى سيراليون، وتم جمع كل العبيد المتسولين من الطرقات والشوارع وأمكن شحن سفينتين،وقد وصلت القافلة إلى تناريف Teneriffe إحدى جزر كناريا في العاشر من ماي عام 1787م،وبعد أسبوع قضته هناك واصلت سيرها إلى خليج فرنشمانز Fernchman Bay عند مصب سيراليون.[1]

2- معاهدات بريطانيا الأولى مع ملوك سيراليون

وقعت بريطانيا معاهدة مع نيمبانا حاكم سيراليون في 11جوان 1788م وتولى الكابتن جون تايلورJohn Taylor توقيع اتفاقية أخرى في 22أوت 1788م خلفا للمعاهدة الأولى ومما جاء فيها:"**أنا الملك نيمبانا رئيس سيراليون وبموافقة الملوك والأمراء الآخرين والمكتتبون لهذه الوثيقة التي ضمنها الكابتن جون تايلور نيابة عن جلالة الملك منحت للحكومة البريطانية،وإلى الأبد التخلي عن المطالبة في أي منطقة من الأرض في هذه المنطقة خاصة تلك الأراضي التي توجد في سانت جورج باتجاه الساحل ونهر سيراليون إلى جزيرة غامبيا،وأصرح للجميع أنا الملك نيمبانا قاسما بأمانة كبار السادة والناس أني سأحمل ولاءا حقيقا لجلالة الملك جورج الثالث ملك بريطانيا وايرلندا العظمى،وأن تكون الجمارك للسفن الراسية في خليج سانت جورج تدفع للملك نيمبانا أو من ينوب عنه،وهذا ما قيمته 15بارا اعتياديا.**"[2] وقد اضطرت شركة سيراليون أن تحول أملاكها

[1] - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق، ص ص32-3.

[2] - بمقتضى هذه المعاهدة قدمت مجموعة من الهدايا للملك منها معطف،خاتم من الماس،قطعة من القطن،10 أرطال من الخزر ،وجبن يزن 28رطل وفي الأخير تم التوقيع على المعاهدة حيث تم شراء الأراضي لمزيد من التفاصيل حول محتوى المعاهدة أنظر:

Tcho. Mbaimba Caulker: op.cit.p167.

إلى التاج البريطاني، بعد ذلك ورفض أصحاب الشركة توقيع معاهدة جديدة مع باري فارما خليفة نيمبانا والذى سعى لإلغاء معاهدة 1788م.[1]

لقد بينت هذه القضية أن الشروط المتنازع عنها في معاهدة 1788م،تم طرحها بعد 12سنة مما يبين أنها لم تكن مقبولة من السكان الأصليين.[2] وفي عام 1789م حصل جرانفيل شارب على ميثاق ملكي لإرسال مستوطنين إلى سيراليون .[3] وفي عام 1790م طرح فكرة تأسيس شركة عرفت باسم رابطة سان جورج The St.George s Bay Association لتنشيط التجارة المشروعة مع ساحل غرب إفريقيا وكونت جزءا من ميناء فريتاون.[4] وزاد عدد مؤسسي الجمعية،حتى بلغوا مائة عضو وطالبوا البرلمان بإصدار قرار تأسيس الشركة، وعرض المشروع على مجلس العموم،وصدر القانون بتأسيس شركة سيراليون في السادس من جوان 1791م،وحلت محل الشركة السابقة.[5] وأرسلت وكيلا لها هو السير فالكونبريجوFalconbridge إلى المستعمرة وعلى بعد أميال منها أسس مدينة أطلق عليها جرانفيل تاون Granville Town.[6] وهي التسمية الأولى للمستوطنة البريطانية في سيراليون.[7] وذلك في 15جانفي عام 1792م حيث حملت السفن المهاجرين تباعا في الفترة من 28فيفيري إلى 19مارس عام 1792م،وبلغ عدد المهاجرين حوالي 1131 فردا ومات أثناء الرحلة 56 رجلا،واستمرت الشركة تباشر عملها،ولكن بسبب الخسائر الفادحة بدأت المحاولات في عام 1803م لإقناع الحكومة بتولي أمور سيراليون،وأرسلت لجنة برلمانية للتحقيق في خسائر الشركة،وأوصت هذه اللجنة بنقل إدارة المستوطنة إلى الحكومة.[8]

---

[1] -Joe,A .D Alie: **Anew History of Sierraleone**. Macmillan Publishers Ltd,London,1990 .p62

[2] -Fyle, Christopher: **A History of Sierraleone** .Oxford University Press,1962.p96.

[3] -Banburg,Lethbridge.G.A :op.cit.p58.

[4] -A.B Lucas: op.cit.p176.

[5] - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق، ص ص32-3.

[6]- A.B Lucas:op.cit.p177.

[7] -تعرضت المدينة لمحاولة حرق من قبل الملك جيمي وكان الحاكم الأول لمدينة جرانفيل هو ريشارد ويفر Richard Weaver وكان ذلك في الفترة 1791-1807أنظر:

David Harris : **Sierraleone a political History**.Oxford University Press,New York,2014.p10.

[8] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق،ص ص 32-3.

.3

وفي عام 1803م وافق البرلمان الإنجليزي على إلغاء الرق في بريطانيا فعاد جانب من الرقيق المحرر إلى سيراليون.[1]ونشير هنا أن إنجلترا كانت تستخدم إلغاء الرقيق لخلق المصاعب أمام الدول التي تعتمد على الأيدي العاملة،وهم العبيد في الزراعة ثم الإنتاج الصناعي فيما بعد،وقد أعطت بريطانيا نفسها الحق في زيارة وتفتيش السفن الأجنبية ومصادرة ماعليها من شحنات بشرية يحرم حقول القطن وقصب السكر الأمريكية من الأيدي العاملة القوية اللازمة للإنتاج،خصوصا أن هذا الإنتاج كان ينافس إنجلترا ومستعمراتها في البحر الكاريبي بعد استغلال الولايات المتحدة الأمريكية،وكان هذا الإجراء يجبر كلا من الفرنسيين،الهولنديين،الأسبانيين،والبرتغاليين على تقليل إنتاجهم الاقتصادي بمعنى تقليل منافستهم للإنتاج البريطاني.[2]

لقد أدرك شارب بأن مشروعه الخاص بمستعمرة العبيد المحررين القادمين إلى إفريقيا لابد له من تنظيم ولابد له من حكومة لكي ينجح،والسبب في ذلك يرجع إلى عدم رغبة الحكومة البريطانية في إنفاق أموال على إنشاء مستعمرات جديدة،لذا قرر شارب وأصدقاؤه من أنصار إلغاء الرقيق توجيه نداء من أجل العمل،والمساعدة الإنسانية الخاصة بهؤلاء العبيد المحررين،واقترحوا تأسيس شركة لتطوير التجارة الشرعية في داخل غرب إفريقيا، تستخدم أرباحها التجارية في الإنفاق على إدارة مستعمرة العبيد المحررين،وقد تأخر هذا الإقتراح بعض الوقت بسبب المعارضة من جانب شركة التجار،التي كانت لا تزال تمتلك الحق الشرعي في السيطرة على التجارة البريطانية في غرب إفريقيا.[3]

ونشير أنه قبل وضع مستعمرة سيراليون تحت الإدارة البريطانية،تم نقل الملكية من الشركة البريطانية لسيراليون إلى التاج البريطاني وفقا لمعاهدة 1807م،والتي اعتبرت أن الشركة السابقة ليس من مهامها بناء إدارة في المنطقة فوقعت هذه المعاهدة تمهيدا للسيطرة البريطانية والتي تجسدت في معاهدة 1جانفي 1808م.[4]

---

[1]– س،هوارد : **أشهر الرحلات إلى غرب إفريقيا**، ج 1،تر عبد الرحمان عبد الله الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1996، ص 19.

[2]– جلال،يحي : **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999، ص 198.

[3]– جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص 238–239.

[4]- Tcho. Mbaimba Caulker: op.cit.p46.

كما نفهم من ذلك أن بريطانيا اعتمدت على فكرة التفاوض مع السكان المحليين وتوقيع المعاهدات من أجل التجارة،وهذه المعاهدة عززت بها الرقابة الإدارية،وتحويل ملكية السكان الأصليين لتسهيل الاستيطان.[1]وعليه وقعت معاهدة استلام بين محافظ سيراليون والملك فيراما king Firama والملك توم King Tom وهي معاهدة وقعت في 10جويلية عام 1807م وتضمنت ما يلي:

المادة الأولى: من المتفق عليه أن يكون من الآن فصاعدا سلام وصداقة بين المستعمرة البريطانية في سيراليون والملكين فيراما وتوم.

المادة الثانية: يمنح الملك فيراما والملك توم وبموافقة جميع الرؤساء بموجب هذا الاتفاق السلطة لشركة سيراليون وحيازة الأراضي.

المادة الثالثة: لا يجوز حيازة أي جزء من جزيرة سيراليون أو جزء منها بما فيها جزيرة بانس ولا يجوز لأهلها حيازة أي أرض.

المادة الرابعة: يمنع بناء أي بلدة بالقرب من المستعمرة البريطانية في روبيس Robiss وسالتاتوى Salttowa وروكيبرىRo-Cupra

المادة الخامسة: تدفع للملك فيراما حقوق حسب الاتفاق بينه وبين حاكم سيراليون في 7مارس 1794م.

المادة السادسة: يلتزم حاكم سيراليون بأن المياه في خليج سانت جورج يستفيد منها أيضا الملك فيراما.

المادة السابعة:لمنع المنازعات يعترف بموجب هذا الرسوم واجبة الدفع لاستغلال المياه 15بارا كل شريط بقيمة ثلاث شلنات، وأربعة بنسات لكل سفينة تجارية تأخذ المال، ويستثنى من ذلك التجار المقيمون على ساحل إفريقيا والسفن التابعة لشركة سيراليون،أو لمالك جزيرة بانس.

المادة الثامنة: على حاكم سيراليون ونوابه حل مشكل الحدود بين مستعمرة روسين وروبكوبرا بطريقة ودية.[2]

[1] -Bonny Ibhawoh :" Cultural Negotiations and Colonial Treaty Making in Uppe Canada and British West Africa1840-1900" **.Ife Journal of History**,Vol6,N1,2013.p4.

[2]- Tcho .Mbaimba Caulker: opcit.pp168-169

لقد بينت هذه المعاهدة بشكل أساسي أنه سيتم التخلي عن جميع الأراضي الواقعة إلى الغرب من المستعمرة وأثبتت مدى توظيف بريطانيا لشركة سيراليون من أجل حيازة جزء من الإقليم لصالحها،وعليه سارعت الحكومة البريطانية لتوقيعها،كما وقعت معاهدة أخرى بين الكابتن والحاكم العام مكارتي مع زعماء سيراليون،وهو الملك كونكوConkoفي عام 1819م ويتعلق الأمر بنقل ملكية الأراضي الموجودة على ضفتي نهر سيراليون خاصة تلك الأراضي الواقعة في ماربتوMarPoto،وروبومبا RoBompehوجاءت هذه المعاهدة لتعزيز المعاهدات السابقة التي قدمها أسلافه ولمنع حدوث أي سوء فهم قد ينشأ بخصوص حدود المستعمرة مع ملك سيراليون،وقد منحت للحاكم مكارتي بصفته نائب عن جلالة ملك بريطانيا،حرية وسيادة الأراضي المذكورة سابقا الواقعة على ضفاف نهر بانش مع جميع حقوق الملاحة والملكية على النهر،كما يحق للمواطنين البريطانيين استغلال أراضي المقاطعة،ونقل ملكية الأرض مقابل أن يقوم ملك بريطانيا بالوعود والموافقة على الدفع السنوي ما مجموعه 50بارا،ويتعهد بعدم إزعاج السكان الأصليين،كما اتفق الطرفان على أن الإيجار يصبح مستحقا وواجب الدفع في اليوم الرابع من شهر جوان من نفس العام حتى سنة 1820م وفق الإيجار السابق،وتكون غير خاضعة لأي تغيير وأن أي خطأ في الدفع والإيجار السنوي يعتبر هذه المعاهدة لاغيه.[1]

المبحث الرابع: أوضاع غامبيا

1-الاهتمام الأوربي بغامبيا:

كانت بدايات اتصالات الأوربيين بغامبيا،حين وصل المستكشف البرتغالي ديجوميزDugomis إلى ساحل غامبيا عام 1450م،واستطلع من القبائل الإفريقية المقيمة في المنطقة القريبة من مملكة مالي،حيث علم منهم أنهم يتبعون سلطانهم.[2]وفي عام 1455م صعد البرتغاليون إلى نهر غامبيا،وهم أول الأوربيين الذين وصلوا إلى المنطقة،ولكنهم اضطروا لإلغاء الرحلة نظرا للروح العدائية التي قوبلوا بها من أهالي المنطقة،ثم أعادوا الكرة في العام التالي، وتمكنوا من إقامة علاقات تجارية بينهم وبين

[1]- Tcho .Mbaimba Caulker: opcit.pp171-172.

[2]- سعد بدير، الحلواني: **التاريخ الإفريقي الحديث**،ط1،دار الكتب المصرية،القاهرة،1999،ص69.

الأهالي، حيث استقروا على ضفتي نهر غامبيا لكنهم لم يعثروا على الثروات المعدنية،التي كانوا يصبون إليها والتي سمعوا بها من خلال ما كتب عن سلطنة مالي الغنية بالذهب،واكتفوا بشراء صمغ النخل والجلود،وكميات صغيرة من الذهب والعاج ، وبعد ذلك تحول اهتمامهم إلى تجارة الرقيق.[1]

وللإشارة فقد مكن وصول البرتغاليين إلى أعالي نهر غامبيا من خلق طرق جديدة لتصبح وولي Wuli وكانتورا Kantura محطات أساسية لاستقبال ذهب مناجم بامبوك وبوري،الذي كان يأخذ سابقا نحو مراكز الحوض الأوسط لنهر النيجر،ومنها ينقل إلى المراكز التجارية في شمال الصحراء،كما يعتبر وصولهم إلى أعالي غامبيا منعطفا تاريخيا بالنسبة لذهب السودان وكان هذا النبأ مذهلا،حيث استقطب التجار من كل صوب،وتوافد على كانتورا تجار تنبكت،فوتاجالون،وكانو،ونستنتج من ذلك الأهمية الكبيرة التي كانت تتمتع بها غامبيا في تسويق الذهب الإفريقي قبل أن يتراجع لصالح تجارة الرقيق.[2]

كما كانت هناك عدة محاولات لإنشاء قاعدة على شاطئ غامبيا،ففي عام 1618 م منح الملك جيمس الأول King Games ميثاق لهيئة من التجار يدعون شركة مغامرون لندن للتجارة في إفريقيا The Company of Adventures of London Truding Into Africa للبحث عن الذهب في الساحل وغامبيا،وفي سيراليون ولما وصلت هذه الشركة إلى غامبيا،قامت ببناء حصون على شكل حاميات،وفي سبتمبر 1618م أبحر جونستون من لندن إلى غامبيا وقد رست سفينته في المرسى ،وانطلق طاقمه لاستكشاف نهر غامبيا. [3]

---

[1]– محمد ،بن ناصر العبودي: **شهر في غرب إفريقية مشاهدات وأحاديث عن المسلمين**، ط1. المطابع الأهلية للأوفست، الرياض، 1984.ص94.

[2]– عبد الله،عيسى: "المحطات التجارية الأوربية على ساحل إفريقيا الغربية وتأثيراتها". **مجلة قراءات إفريقية**، السنة 16،العدد 44،أفريل 2020، ص21.

[3] - Lang, john : **The Land ofT he Golden Trade(West Africa)**. R,Clark Limited, Edinburgh .pp 92-93 .

و أنشأت هذه الشركة حصن في جزيرة جيمس، واستعادت اسميا السيطرة عليها ولكنها لم تبذل أي محاولة لإعادة احتلال القلعة لعدم وجود قوات بريطانية تسيطر على النهر،وعليه أرسل السير غرانت حاكم سيراليون تشارلز مكارتي Charles Maccarthy لبناء حصن جديد،لكن بريطانيا خلصت إلى أن استعادة فورت جيمس كان غير عملي،وحصلت على الحق في احتلال جزيرة بانجول بدفع سنوي للملك كومبو The King of Kombo يقدرب 103 قضبان من الحديد. [1]وقد برز الاهتمام بهذه الجزيرة التي تقع على بعد 150ميلا عن باثورهست،من أجل أن تكون مستودعا للمنتجات وحماية التجارة.[2] وبقيت هذه المدينة لفترة دون إدارة منظمة،إي اعتراف واضح بالحماية البريطانية وبموجب قانون البرلمان الذي ألغى صلاحيات الشركة الإفريقية في جميع الممتلكات البريطانية في غرب إفريقيا،وضعت تحت الحكومة المركزية لسيراليون إلى غاية وصول مكارتي إلى المنطقة لتكون بمثابة مستودعا للمنتجات.[3]

لقد كثر اهتمام الأوربيين بغامبيا،وبالأخص بريطانيا بعد المعلومات التي قدمها الأمير ليبارت Liupert بخصوص وجود مناجم الذهب في الروافد العليا من نهر غامبيا،وعليه انتزع الفرنسيون جزيرة جورج من هولندا،وبقيت المنطقة في صراع طويل بين بريطانيا وفرنسا من أجل السيادة التجارية في مقاطعة السنغال وغامبيا.[4]

ونشير هنا أن غامبيا عرفت تنافس أوربي واهتمام بالغ من لدن الفرنسيين،حيث يظهر ذلك من خلال النشاط التجاري المتزايد في المنطقة.[5] في حين كان النشاط التجاري البريطاني ضعيف،وقد يعود ذلك لاهتمام بريطانيا بمناطق أخرى مثل السنغال، السودان ،وعلى هذا الأساس،بدأ الاهتمام البريطاني بغامبيا بعد أن وصلت أول رحلة من الشركة الملكية الإفريقية إلى المنطقة بقيادة ستيبو بارثولون Stibbs Bartholomew، الذي

[1] - Arnold Hughes and Perfect David:op.cit . p42.
[2] - B .A Lucas: op.cit. p157.
[3] -A B . Lucas: op.cit. p158.
[4] - D .C Dorward,:op.cit. p3.
[5] –بدأ الفرنسيون يتطلعون ويشقون طريقهم إلى السنغال،كما اتخذ الإنجليز موقفا من خلال محاولة الحصول على الحصون البريطانية في غامبيا خاصة عام 1692م من أجل استعادة سان لويس،واستقر الفرنسيون في فورت جيمس عام 1695م أنظر :.A B . Lucas: op.cit.p104

وصل إلى قلعة جيمس عام 1723م،ومنذ تلك الفترة عملت الشركة على تطوير التجارة خاصة تجارة الذهب والعبيد، وتطورت رغبة البريطانيين بتطور الرغبة في اكتشاف موارد إفريقيا الوسطى، وعليه توجه عدد من البريطانيين مع السير جوزيف بانكس Sir Joseph Banksبعد تكوين جمعية الأفارقة عام 1788م للوصول إلى واد النيجر،و كان لابد من الدخول عن طريق غامبيا وعليه أرسلت أول بعثة بقيادة جون لوديارد John Ledyard إلى مصر للوصول إلى غرب إفريقيا،لكنه توفي في القاهرة ليخلفه ليكاس Mr Lucas الذي وصل إلى طرابلس وذلك عام 1789م لكن الرحلة فشلت بعد عجزه في ربط علاقات صداقة مع القبائل العربية للمرور إلى الداخل.[1]

وتوالت الرحلات إلى غامبيا حتى ظهر على الساحة المستكشف مانجو بارك Mungo Park.[2] الذي بدأت رحلاته من غامبيا عام 1795م .[3]وانتهت في بوسه Boussa وسط النيجر سنة 1805م،لكن في هذه الفترة أرسلت الجمعية الإفريقية هورمان Hormemann ونيكولاس Nicholls من الجنوب للوصول إلى النيجر ويبدو أن هذه الجمعية اعتبرت غامبيا كوسيلة اتصال مع النيجر تومبوكتو،وأصبحت ملكية بريطانية حتى سنة 1807م ووضعت تحت حكومة سيراليون.[4] وقد اشتد التنافس البريطاني الفرنسي منذ عام 1817م حيث كان نهر غامبيا معترف به كحيازة بريطانية بموجب معاهدة باريس،ومقابل ذلك سعت فرنسا للتوسع في النهر حيث اعتبرت ذلك امتدادا لأراضيها.[5] وعلى هذا الأساس تمكنت بريطانيا من توقيع معاهدة مع ملك بارا Barra عام

[1] - Augustus Ferryman. Mockler Ferryman: **Imperial Africa The Rise Progress and Future of The British Possessions in Africa**.Vol1,The Imperial Press Limted,London,1898. pp16-7

[2] –رحالة اسكتلندي 1711–1806م ولد في فولشتيلFawlshiels في شالكير كشيرSelkirkshire درس الطب،وكان مولعا بالرحلات وصل إلى مدينة سيغو قرب نهر النيجر أنظر:

مسعودة،قاسي: تجارة زيت النخيل والتنافس البريطاني الفرنسي في خليج غينيا في ق19.رسالة ماجستير،دراسات افريقية،جامعة الجزائر،2010،ص53.

[3] - Henry. Fenwick Reeve: **The Gambia Its History Ancient Medieval and Modern**. Delhi University Library.London,1912.p85.

[4]- Augustus Ferryman. Mockler Ferryman:op.cit .p18.

[5] -Lethbridge Banbury :op.cit.p40.

عام 1826م يتنازل فيها عن أراضيه مقابل 1000جنيه إسترليني،وكانت بريطانيا تسعى لإحباط أي محاولة من الفرنسيين للسيطرة على المنطقة الحصول على رسوم جمركية.[1]

2-مقاطعة السنغال وغامبيا1765-1783م

ضمت منطقة سنغامبيا ممالك مستقلة وشبه مستقلة،وقد شملت منطقة السنغال،غامبيا،غينيا بيساو،وأجزاء من مالي،موريتانيا،وغينيا،وقد بينت الدراسات التاريخية التي كتبت عن المنطقة أن اسم سنغامبيا أطلق من قبل التجار والعرب المسلمين خلال الفترة من القرن التاسع ميلادي إلى القرن الحادي عشر ميلادي، وهي الفترة التي تزامنت مع ظهور الإسلام في المنطقة،وذلك بفضل الطرق التجارية العابرة للصحراء،وكانت سنغامبيا جزءا من الغرب الكبير للإمبراطوريات الإفريقية المتعاقبة مثل غانا،مالي،سونغاي،وكانت هناك ممالك صغيرة مثل جولوف Jollof .[2]تبعهم المبشرون المسيحيون،وفشلت مهمتهم لأن معظم السكان من المسلمين المتمسكين بدينهم،وفي القرن السادس عشر بدأــت السفن الفرنسية والإنجليزية في الوصول إلى المنطقة،حيث قاموا ببعض الصفقات التجارية مع رؤساء القبائل دون أن يتمكنوا من إقامة مراكز تجارية في نهر غامبيا،وجاء دور ولاية كورلاند،وهي من منطقة البلطيق لإرسال حملة عام 1651،وتمكنت بواسطتها من شراء حق امتلاك بنغول من رئيس كومبو،وتلتها بجزيرة أخرى على مسافة 26كم، أطلق عليها اسم جزيرة القديس أندريه.

أسس شارل الثاني ملك إنجلترا شركة المستكشفين الملكية لتجارة إفريقيا،وهدفها الرئيس شراء العبيد لترحيلهم إلى مزارع جزر الإنتل في البحر الكاريبي،وفي سنة 1661 استولت الشركة على جزيرة القديس أندريه،وأطلقت عليها اسم جزيرة القديس جيمس وأقامت حصنا وكذلك أول مركز تجاري بريطاني على الساحل الغربي لإفريقيا،ثم انتقل احتكارها لتجارة العبيد على نهر غامبيا إلى شركة أخرى هي الشركة الملكية الإفريقية.

[1]- A B . Lucas: op.cit. p158

[2] -Cajetan. Ifemyi Nnaocha:**Impect Assessment of British Colonial Economic Activities in The Gambia1816-1994**.London,2015.p18.

وبناء على قانون صدر عام 1750م حلت محلها شركة جديدة أطلق عليها اسم شركة التجار مع إفريقيا،و اقتصر نشاطها على وضع القواعد اللازمة لتجارة الأفراد في المنطقة وفي تلك الفترة، وصلت تجارة العبيد إلى ألف عبد في العام.

وقد احتل الانجليز أهم المراكز التجارية خلال عام 1758م في كل من السنغال وجزيرة قوري قرب مدينة داكار في الوقت الحاضر،ولكن الفرنسيين قاموا بغارات مستمرة عليهم،مما جعل البرلمان الإنجليزي يصدر قرار يجعل إدارة المنطقة الجديدة سنغال وغامبيا تحت سلطة كل من انجلترا وفرنسا. [1] وبذلك عاد الفرنسيون إلى ممارسة تجارتهم على شواطئ النهر،ثم احتلت قوة فرنسية سانت لويس،وهدمت قلعة جيمس،وانتهت دولة سنغامبيا عام 1783 بعد عودة الفرنسيين إلى سانت لويس بناءا على معاهدة فرساي،التي اعترفت بحق بريطانيا في ضم غامبيا إليها.[2] ثم ضمت فرنسا جزيرة فورت جيمس ونهر غامبيا بعد معاهدة فرساي عام 1783م.[3]وللإشارة، تشكلت مقاطعة السنغال وغامبيا بين عام 1765م وعام 1783م ولم تك غامبيا مستعمرة التاج جنبا إلى جنب مع الحصون البريطانية في ساحل الذهب،ووضعت تحت الولاية العامة للحاكم العام لسيراليون،حيث كانت السلطة المحلية في بادئ الأمر من قبل قائد الحامية.[4] و كانت المستوطنة الجديدة نظريا ذات مسؤولية مزدوجة،بين البرلمان وشركة التجار حتى عام 1821م عندما قام البرلمان بتجريد الشركة من كل صلاحياته في كل من غامبيا وساحل الذهب، وكانت السلطة المحلية من قبل قائد الحامية،ثم وضعت تحت سيطرة المحافظ،وانفصلت غامبيا عن سيراليون منذ عام 1843م، وأصبحت مستعمرة تاج مستقلة مع حاكمها الخاص،الذي كان مسؤولا أمام وزير خارجية المستعمرات،والمجلس التنفيذي والمجلس التشريعي.[5]وفي فيفري 1866م كانت إدارة المستوطنات في غرب إفريقيا

[1]– محمد بن ناصر،العبودي: المرجع السابق، ص ص 95–96 .

[2]– محمد بن ناصر،العبودي: المرجع السابق، ص 96 .

[3] - A B . Lucas: op.cit .p159.

[4] - Cajetan. Ifemyi Nnaocha:op.cit . p42.

[5] - Arnold Hughes and Perfect David: op.cit.p42.

مركزية وأصبح حاكم سيراليون حاكما رئيسيا للمستوطنات،واستمرت غامبيا كملحقة لسيراليون.[1]

[1] - A B . Lucas: op.cit .p160.

تمهيد:

حاول الأوربيين في بادئ الأمر إقامة علاقات ودية مع سكان غرب إفريقيا خدمة لمصالحهم،أي لحماية طرق التجارة البحرية،وتأمين محطات التموين لإنقاذ أرواح البحارة التي تغرق سفنهم في هذه المناطق،ولكن الجشع الاقتصادي والسياسي وحاجتهم إلى العمال لزراعة الأراضي الواسعة عبر الأطلسي كانت ملحة جدا،فبعثوا الإرساليات التبشيرية وكانت مهمتها في بادئ الأمر تعزيز قبول الذين اعتنقوا المسيحية لعبودية الرجل الأبيض،ومن ثمة كانت تجارة الأجساد البشرية في غرب إفريقيا قائمة على أساس تقريب الرجل الأسود إلى الرجل الأبيض،وتقبل سيادته و تحويل الزنوج إلى عبيد يخدمون الرجل الأبيض في العالم الجديد.[1]

أصبحت تجارة الرقيق خلال القرن الثامن عشر ميلادي مصدر التنافس الشديد بين الدول الأوربية،وأساس الحروب الكثيرة القائمة بينها على طول المحيط الأطلسي،وقبل نهاية النصف الأول من هذا القرن استطاعت بريطانيا أن تتغلب على أطماع فرنسا،وتحتل مركز الزعامة على جميع الدول الأوربية،وقد كف الأوربيون عن تجارة الرقيق فيما بعد لكنهم استمروا في الحفاظ على الكثير من المستودعات والمخازن الساحلية القديمة،أما بريطانيا فقد وعدت بمجرد أــن يتحقق السلام المأمول،والتجارة المشروعة لدى القبائل التي سبق لها أن عقدت معها اتفاقيات.[2] وقد زادت تجارة العبيد موازة مع ازدياد قوة الدول العسكرية كالأشانتي والداهومي،ولذلك سعت بريطانيا لمحاولة شراء الحصون الموجودة في المنطقة.[3]

حرص الاستعمار الأوربي والهيئات التشريعية على إزاحة العناصر العربية،واعتبرها عائقا على الإنفراد بإفريقيا خاصة بعد أن توطدت الصلات الاجتماعية عبر التجارة بين العرب والأفارقة وعمل على إضعاف الصلات القوية عن طريق الإيحاء الدائم للأفارقة أن العرب هم أرباب النخاسة وهم تجار الرقيق،وترسيخها في ذاكرة

---

[1] – علي تسن هريدي فرغلي: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،مراجعة ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة،1997،ص84.

[2] – ويدنر دونالد:المرجع السابق،ج2،ص 257.

[3] – رونالد أوليفر ،و أنتوني أتمور:المرجع السابق،ص98.

الأفارقة ولا يزال بعض منهم يحمل العرب مسؤولية تجارة الرقيق،ولعل ما تجدر الإشارة إليه في هذا المجال أن الدول الاستعمارية وعلى الأخص بريطانيا استغلت تجارة العرب في الرقيق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي لكي تتغلغل استعماريا في القارة الإفريقية بدعوى القضاء على تلك التجارة في مصادرها الداخلية،ومن ثمة أخذ الرحالة الأوربيون يحولون من تجارة العرب في الرقيق،ويثنون على الجهود الأوربية التي حولت الرق الفردي إلى جماعي متمثل في استغلال الإفريقيين في المزارع والمناجم والغابات تحت وطأة العمل الإجباري بالسخرة الذي هو الاسترقاق بعينه.[1]

وحتى عام 1804م لم تقم بريطانيا بأي إجراء إيجابي لأجل مقاومة هذه التجارة،بينما كانت الدانمرك قد سبقتها وأصدرت مرسوما ملكيا في 16ماي 1792م بإبطال تجارة الرقيق على رعاياها،ولكنها جعلت عام 1802م نهاية هذه التجارة ،أي أنها منحت فرصة عشرين سنة للدانمركيين الذين يباشرون هذه التجارة،والتحول إلى تجارة أخرى وأخيرا نجحت الحركة حين أثارها من جديد اللورد جرانفيل شارب Granville Sharp .[2] عام 1806م،ونجح في حمل المجلس على إصدار قرار بإنهاء تجارة الرقيق في جميع الأراضي البريطانية،ولكن مجلس اللوردات لم يوافق على هذا القرار إلا في سنة 1807،ونص المرسوم على تحريم نقل العبيد على جميع السفن التي ترفع العلم البريطاني،ولم يكن صدور هذا المرسوم يعني إنهاء هذه التجارة،بل انتهى ما كان شرعيا منها فقط،فقد ظلت بعد ذلك موجودة وبقي البريطانيون يمارسونها ولكن بطريق التهريب مادام القانون لم يفرض عقوبة على من يمارسها،ولم ينته الأمر إلى في سنة 1811م حين صدر المرسوم الذي نص على عقوبات صارمة لكل من يعمل في هذه التجارة،سواء بالنقل أو أي وسيلة أخرى وكان هذا المرسوم هو الذي وضع حدا لهذه التجارة في

---

[1]– العزب موسى،عايدة: **تجارة العبيد في إفريقيا**،ط1،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2007،ص ص240–241.

[2]– ولد في 10نوفمبر 1735م ابن توماس شارب، اشتغل بتجارة الأقمشة،وكان مهتما بالموسيقى،كان ناشطا في إلغاء تجارة الرقيق أسس شركة جورج باي وشركة شارب Sharp توفي في فولهام في 6 جويلية عام 1813 أنظر:
Wallace Daniel : **Granville Sharp**. a Model of Evangelical Scholar Ship and Social Activism.Jets41 /4 December1998,pp592-593.

الأملاك البريطانية.[1] ويمكن تفسير سعي بريطانيا إلى إلغائها حتى تفقد الدول الأوربية اهتمامها بالغرب الإفريقي.[2]

ما يمكن قوله أن حركة إلغاء تجارة الرقيق التي قامت في بريطانيا في هذه الفترة أخذت في الازدياد في صورة تدخل عسكري،فقد أنشأت المعسكرات الحربية في أماكن كثيرة على طول الشواطئ،كما كانت تبعث الفرق العسكرية الجوالة لحمل الحكام المحليين على تنفيذ قانون منع تجارة الرقيق،وعقد العلاقات التجارية معها ثم أخذت ترسل البعثات التجارية والإرساليات التنصيرية،وبذلك بدأ تجارها ومبشروها في التوغل داخل غرب إفريقيا وبدأ التفكير في تأسيس مستعمرات بها.

الفصل الأول : تأسيس مستعمرات غرب إفريقيا

بدأ الاهتمام الاوربي قديما بدول غرب إفريقيا،وبرز الإهتمام البرتغالي قبل بريطانيا نظرا لعوامل عديدة.

المبحث الأول: مستعمرة لاغوس1851-1906م

1-الاهتمام البريطاني بلاغوس

كانت مستعمرة لاغوس تحت سيطرة بنين قبل وصول سكويرا أول مكتشف برتغالي سنة 1472م،إذ نجدها في الخرائط الباكرة تابعة لأراضي البنين،ومن المستبعد أن يقع البرتغاليون في مثل هذه الأخطاء فهم يعرفون جيدا نهر لاغوس، وما حوله معرفة جيدة وكانت لاغوس والمنطقة المحيطة بها متغيرة السكان،وربما كان هؤلاء جزءا من يوروبا وقبيلة أووري Awori .[3]

بدأ الاهتمام البريطاني بلاغوس منذ فترة طويلة ففي 25جوان 1830م تم إرسال السير ريتشارد المسؤول الثاني في السفينة البريطانية برون إلى أبيوكوتا ليتفقد فتح الطريق إلى لاغوس،وذكر في تقرير له أن الطرق مغلقة لسبب رئيسي عائد إلى مدينة إيجنين في أبيوكوتا حيث توجد الشركات التجارية الأساسية العائدة لأهل البلاد،والتي تعارض إقامة

[1] – رياض،زاهر: **استعمار إفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة،1965،ص ص 79-80.

[2] – جي دي،فيج:المرجع السابق،ص235.

[3]– أموري. ب،تالبوت : **شعوب نيجيريا الجنوبية**، مج2، ط1، تر عبد الرحمان عبد الله الشيخ،المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص117 .

التجار الأوربيين في أبيوكوتا،وطلب المقيمون الأوربيون مددا من الذخيرة وأشياء أخرى.[1]

ثم أخذت ترسل البعثات التجارية والإرساليات التبشيرية إلى هذه البلاد منذ هذا التاريخ،وبدأ تجارها،ومبشروها في التوغل داخل المناطق المطلة على نهر النيجر،فكثرت شركاتها التجارية والإرساليات التبشيرية من جميع الفرق المسيحية،حتى اضطرت كما زعمت إلى تعيين مندوب لها كسفير مفاوض لإصلاح الأمور بين التجار البريطانيين والحكام المحليين حول الشؤون التجارية ،وعينت جون بيغروفت Beecroft .[2] سنة 1849م كأول مندوب لها في هذه المنطقة .

للإشارة فقد حاولت بريطانيا استغلال النزاع العائلي بين الأسرة الحاكمة في لاغوس من أجل السيطرة عليها،وقد برز هذا النزاع العائلي بين أكيتويAkitoye وابن شقيقه كوسوكوKosoko ،وكان أكيتوى قد نجح في تولي الحكم عام 1841م وفي عام 1845م طرد بواسطة كوسوكو ومعه مؤيدوه من تجار العبيد البرازيليين الذين توقفت تجارتهم في ألويدا بواسطة دوريات الأسطول البريطاني ضد تجارة الرقيق،وعلى هذا فقد كان هؤلاء حريصين على تنمية تجارتهم في لاغوس وفي البداية هرب أكيتوى إلى أبيوكوتاAbeokuta .[3]حيث كانت توجد هناك البعثات التبشيرية البريطانية،وقد قام أهل أبيوكوتا بحماية أكيتوى من كوسوكو،ولكنهم لم يكونوا أقوياء بدرجة كافية لكي يساعدوا أكيتوى في استرداد لاغوس،عندئذ ذهب أكيتوى إلى باداجريBadagri.[4]المدينة التي

---

[1] – أموري. ب،تالبوت: **شعوب نيجيريا الجنوبية**، مج1، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015، ص 108.

[2] –كان جون بيكروفت حاكم جزيرة فرناندبو تم تعيينه قنصلا ومفوضا لخليجي بنين وبيافرا بقصد تنظيم التجارة المشروعة بين موانئ بنين ،براس، كالابار القديمة والجديدة عين رفقة جون دنكان بإعتباره نائبا للقنصل في داهومي أنظر: أموري. ب تالبوت: المرجع السابق ، مج1، ص 79.

[3] - تقع أبيوكوتا في الجزء الغربي من بلاد اليوروبا وبالقرب من نهر أوجيOgu ،وقد عرفت هجرة كبيرة من الزنوج المحررين من سيراليون قبل عام 1842م أنظر:

Tucker : **Abbeokuta or Sunrise Within The Tropics**. Robert Carter Brothers,New York,1855.p39.

[4] -هناك اختلاف حول اسم المدينة،هناك من يقول أنها مشتقة من كلمة بادغ وتعني المرأة،بينما يذكر البعض أنها تعني الزئير،ويرى أخرون أنها مأخوذة من رجل يدعى أغبيدي الذي كان رئيسا للفلاحين،وهي مدينة تقع على الساحل الجنوبي الغربي لنيجيريا في منتصف الطريق بين لاغوس إلى الشرق وبورتونوفو،تأسست في النصف الأول من القرن الثامن عشر ميلادي ،اشتهر أهلها بصناعة الملح والتجارة فيه أنظر:

تتميز بأهمية إستراتيجية لأنها تمثل قناة إتصال بين أبيوكوتا والعالم الخارجي،كما أنها تقع بين دولتان هامتان في تجارة الرقيق هما داهومي ولاغوس.[1]

وكان يوجد في باداجري عدد من التجار البريطانيين،الذين سعوا إلى تأسيس تجارة شرعية،وقد تمتع أكيتوى بإمكانية الإتصال ببكروفت الموجود أنذاك في جزيرة فرناندوبو لأنه كان يرغب في استرداد مملكته،ومن ناحية أخرى كان بيكروفت يرغب في وقف تجارة الرقيق في لاغوس،وفي نفس الوقت أدرك كوسوكو الخطر الذي يتعرض له نتيجة للتحالف بين أكيتوى وبيكروفت،فاضطر إلى استمالة داهومي لكي تقوم بهجوم على أبيوكوتا،هذا إلى جانب قيام كوسوكو بتحريض باداجرى على القيام بمظاهرة مسلحة ضد أكيتوى والبريطانيين،لكن أكيتوى كان قد غادر من قبل جزيرة فرناندوبو وبخاصة بعد أن كان قد وعد بيكروفت أنه إذا استطاعت بريطانيا أن تسترد له لاغوس فإنه سيسهل تجارة الرقيق غير الشرعية،وفي 1851م استولى الأسطول البريطاني في محاولته الثانية على لاجوس،وهرب كوسوكو وتولى أكيتوى الحكم،وحافظ على الكلمة التي قطعها على نفسه والخاصة بالعمل على وقف تجارة الرقيق،وبعد ذلك استقر البريطانيون في لاغوس ليمارسوا التجارة المشروعة.[2]

إن الملك كوسوكو المناوئ لبريطانيا لم يكن يقبل الخضوع المذل لصالح الأوربيين على حساب بلاده المستقلة،وقد لاحظ خطر أعمال المبشرين في مدينة أبيوكوتا.[3]المجاورة فضغط عليهم ضغطا شديدا حتى باءت جهودهم بالفشل،واضطروا لرفع شكوى إلى المكتب البريطاني للشؤون الخارجية،فأصدر المكتب أوامره إلى المندوب البريطاني باتخاذ موقف حاسم نحو مشكلة هذا الملك،وقد وجد المبشرون ما أرادوا في شخصية الملك أكيتويى Akitoye المنازع للملك كوسوكو فوقفوا إلى جانبه،وادعوا أنه محب للسلام

Caroline.Sorenson Gilmour: **Badagry 1783-1863 The Political and Commercial History of a Pre-Colonial Lagooside Community in South West Nigeria**.Doctora of Philosophy,University of Stirling,February 1995,p41.

[1] – جي دي،فيج: المرجع السابق، ص 275.

[2] – نفسه: ص ص 275–276.

[3] – كان عدد الرعايا البريطانيين كير في أبيوكوتا خاصة بعد زيادة نشاط الجمعيات التبشيرية مثل جمعية الكنيسة التبشيرية Church Missionary Society والتي كان لها فروع في كامل اليوروبا

Leighton Wilson : **The Destruction of Lagos**. James Ridgway Piccadilly,London,1852.p13.

ومعاد للاسترقاق فوضعوا القوة البحرية البريطانية لخدمته،واستطاع أن يتغلب على عدوه،واعتلى عرش المدينة سنة 1851م .[1] وقد استقر أكيتوى في لاغوس مستفيدا من التجارة المربحة اللازمة لتمويل طموحاته،وكان يرغب في استعادة التاج في لاغوس وعليه قام بنشر المبشرين فيها وتعزيز علاقاته مع ملك إيجباEgba،كما اعتقد أنه الحاكم الشرعي للاغوس وأن ذلك كان بموافقة من ملك البنين.[2]و اقترح وضع قنصليات في لاغوس ومدنها مثل أوتشو،وتعيين وكلاء لبريطانيا.[3]

كما استفاد إكيتوى من دعم الملك القوي في المنطقة وهو مويMewu.[4] وعزز الولاء ضد كوسوكو وبحلول عام 1851م قرر بالمرستون البريطاني Palmerston أن الوقت قد حان لإبرام معاهدة مع ملك كوسوكو.[5] واعتبرها تعليمات من بيكروفت لإبلاغ الملك أن التجارة المشروعة هي أكبر تجارة مفيدة لإفريقيا من تجارة الرقيق،وكان يسعى من خلال ذلك لاستمالة الملك كوسوكو،وعليه قام بزيارته وتبليغ رسالة بالمرستون لكن الملك رفض توقيع هذه المعاهدة،وبعد فشل هذا الأخير خلفه اللورد جرانفيل كوزير خارجية الذي هاجم الملك كوسوكو ودفعه للهرب إلى مدينة أيبEpe.[6] وعليه وقع بيكروفت معاهدة مع ملك كوسوكو في 5فيفري 1851م واعتبر أن التجارة المشروعة أكثر فائدة لدول إفريقيا من تجارة الرقيق.[7]

---

[1]-Michael Crowder**:** op.cit.p168.

[2] -Kristin Mann: **Slavery and The Birth of an African City ,Lagos1760-1900** .Indian University Press.Usa.2007.p93.

[3]- C.W Newbury: **The Western Slave Coast and Its Rulers**.The Clarendon Press,Oxford Studies in African Affaies,1961,p55

[4]-Tucker :op.cit.p260

[5] –تلقى بالمرستون رسالة من التاجر توماس هوتونThomas Hutton شدد فيها على ضرورة الاتصال مع أبيوكوتا ونقل بالمرستون هذه الأراء إلى بيكروفت من خلال رسالة جاء فيها:" سيدي أقدم التعليمات الخاصة إلى أبيوكوتا لأبين لكم ضرورة إقامة علاقات تجارية مع المناطق الداخلية في إفريقيا انطلاقا من قبيلة اليوروبا أيضا واستغلالهم في القمع الفعلي لتجارة الرقيق،ويمكن هذا من تحقيق التجارة الحرة في النيجر." أنظر:

Adekoya Preye: "The Succession Dispute To Thone of Lagos and The British Conquest and Occupation of Lagos**".African Research Review**.Vol10,Serial N42,Isnn 2070-0083,June 2016,University of Nigeria,pp213-214.

[6]-Kristin Mann:op.cit. p94.

[7]- C.W Newbury:op.cit. p53.

إن كل ما أرادته بريطانيا من وراء هذه العملية هو التخلص من الملك كوسوكو بأي وسيلة لأنه وقف ضد مصالحها في هذه البلاد ،ولما تزايدت أطماع بريطانيا في خيرات هذه البلاد، اقترح القنصل برند Brand على وزارة الخارجية البريطانية ضرورة فرض حمايتها على المدينة وادعت الوزارة أنها لم تكن لتوافق على هذا الاقتراح لولا خوفها من خطر غزو فرنسا،التي تحاول أن تسبقها إلى احتلال المدينة بإرسالها الوفد إلى الملك دوسومو King Docemo .[1] هذا ما قالته الوزارة البريطانية ولكننا عرفنا ملامح استعداد بريطانيا لاحتلال المدينة منذ أمد بعيد فقد ازداد ذلك وضوحا عندما وصلت الفرقة العسكرية البريطانية إلى مدينة لاغوس،فقد ذكرت أنها جاءت لتدريب أهالي منطقة أبياEgba على الفنون العسكرية.[2]

كانت بريطانيا تسعى من خلال ذلك إلى القضاء على كوسكو لهدف اقتصادي فبعد احتلال المدينة بدأت السفن القدوم إلى لاغوس لشراء زيت النخيل ووقع رؤساء أويا اتفاق مع مجموعة من التجار الأوربيين،التي منحتهم الحق في التجارة واختيار أماكن إقامتهم كما حددت الوثيقة المبرمة في لاغوس في فيفري عام 1952م أحكاما لتنظيم التجارة في لاغوس وألزمت الملك بإنقاذ التجارة المشروعة،وفي مقابل ذلك كان على التجار الأوربيين دفع 3 % على الواردات،و2 % على الصادرات،وهو الأمر الذي جذب التجار البريطانيين بل حتى الفرنسيين.[3] كما عقد التجار الأجانب في فيفري عام 1853م اتفاقية مع ملك لاغوس جاء فيها:

1-وافق التجار الأجانب على دفع رأسين من الكواري حوالي 35 عن كل برميل من زيت النخيل،وحوالي 100جالون تم تصديره.

2-لا يسمح لأي واحد من أهل البلاد ببناء بيت له على الجانب الشرقي من مدخل النهر،الذي توجد فيه مخازن التجار الأجانب.

3-لا يمنع أي تاجر من التجارة مادام دفع الرسوم.

4-لا يسمح لتاجر من أهل البلاد بالتجارة،إلا إذا دفع ما عليه من ديون للتجار الأخرين.

[1]- Michael Crowder : op.cit. p168.
[2]- Ibid
[3]- Kristin Mann : op.cit. p96.

5-لا يسمح للتجار بشغل أي مكان غير مشغول،أو في أي مكان يشترونه.
6-يبذل الملك قصارى جهده لمنع السرقات.
7-على الملك أن يعاقب رجال القوارب،الذين لا يلتزمون بعقود العمل.[1]

وبعد فشل الحملات العسكرية التي قام بها البريطانيون ضد ملك كوسكو،تحولت السياسة البريطانية فجأة إلى محاولة التوسط معه على أساس حل النزاع بينهما، وعليه اقترحت عليه السماح له باستخدام ألمينا ومعاملته وديا في حال عدم مضايقته لأنصار إكيتوى،ولكنها فشلت في ذلك، لذلك قرر وزير الخارجية ورئيس الوزراء اللورد بالمرستون الإستيلاء على لاغوس،وضمها لبريطانيا بهدف دعم التنمية المشروعة والقضاء على تجارة الرقيق.[2] وقد قام وليام ماكوسكيWilliam McCosky وهو تاجر بريطاني وبصفته قنصل بالنيابة،ون. بيدنجفليدBedingfield قائد السفينة الملكية بروميثيوسPrometheus حيث أمرا الملك دوسومو بعقد اجتماع على متن السفينة وأخبروه أن بريطانيا لديها قرار لضم لاغوس،الذي وعدهم بطرح الأمر على مسؤوليه و بالرد في الفاتح من شهر أوت عام 1861م أي بعد شهر من هذا الحادث،وجاء رده بعدم التنازل وعدم توقيع أي اتفاقية،حيث ذكر بيدنجلفيد أنه لن يستطيع الصمود أمام القوة العسكرية لبريطانيا،وأن مصيره سيكون مصير من سبقه.[3]

وفي 6أوت1861م وقعت بريطانيا معاهدة مع ملك لاجوس دوسومو Docemoبعد السماح له بالعودة من المنفى،حيث وافق فيها على تسليم ميناء وجزيرة لاجوس إلى بريطانيا،وقد نصت المادة الأولى من المعاهدة بأن الملك دوسومو وأولاده من بعده يتعهدون بإعطاء ملكة بريطانيا جزيرة وميناء لاجوس،ولبريطانيا الحق في الانتفاع بها،ولها كل الحقوق في المنطقة. [4]

---

[1] – أموري. ب،تالبوت: المرجع السابق، المجلد1،ص160.

[2]- Kristin Mann : op.cit.p 98.

[3] -Ibid. p101.

[4] -كانت هذه المعاهدة ذات أهمية بالنسبة للبريطانيين فبمقتضاها طالبت اللجنة التي أرسلت إلى لاغوس عام 1921م أن الحكومة البريطانية تطالب بموجبها ملكية الأراضي في كامل لاغوس،وعليه واجهت هذه المعاهدة رفض من قبل السكان لأنهم كانوا يعتبرون دوسومو ليس له السلطة العرفية والقانونية على جميع لاغوس أنظر:

المادة الثانية: يسمح للملك دوسومو بالاحتفاظ بلقبه،ويسمح له بالبث في النزاعات بين سكان لاغوس الأصليين مع مراعاة استئناف القوانين البريطانية.[1]

المادة الثالثة: يوضع ختم الملك على المعاهدة اعترافا منه بها.

المادة الرابعة:يتلقى كوسكو مبلغا سنويا من المال من الحكومة البريطانية.[2]

وقد ذهب الملك دوسومو والعديد من الرؤساء لتوقيع المعاهدة في القنصلية،حيث قدم وليام ماكوسكي وبيدنجفليد المعاهدة ومحتواها التي رفض توقيعها،ونشير هنا أن المكتب الاستعماري قد بقي متناقضا للغاية حول قضية هذه المستعمرة،حيث كان هناك بعض الوكلاء البريطانيين يرون أن تلك الأماكن مثل لاغوس تظهر دائما ميلا للمقاومة،وأنه من الخطأ الاستيلاء عليها لأن ذلك سيجلب مشاكل أخرى لبريطانيا خارج الساحل.[3]

وبعد احتلال لاغوس مدت بريطانيا سيطرتها بسرعة على طول الساحل الشرقي والغربي،ورغم ذلك لم تتمكن من ممارسة التجارة في هذه البلاد،ومن إقامة علاقات بين لاغوس الواقعة في الساحل والداخل بسبب قيام الحرب المستمرة في بلاد اليوروبا،فكانت هناك منافسة بين أبيادان وأبيوكوتا بسبب رغبة هذه الأخيرة في استخدام قوتها العسكرية لتأسيس طرق للتجارة تربط بين الداخل والساحل.[4]

ومنذ 25مارس 1862م تم إطلاق مسمى جديد على لاغوس،هو مستوطنة لاغوس وتم تعيين سنتهوب فريمانHenry .S .Freeman حاكما لها،وأصبحت أراضي لاغوس بناءا على خطابات متبادلة والمراسلات على أن كل القوانين التي كان معمولا بها في بريطانيا من قبل لا تتعارض مع الأحكام والقوانين الجديدة.[5]

Ibhawoh Bonny:" Cultural Neogtiations and Colonial Trraty Making in Upper and British West Africa 1840-1900". **Ife Journal History**,Vol6,N1,2013.p1.

[1]- Emile Baillaud: **La Politique Antigène de L'Angleterre en Afrique Occidentale**.Hachett C,Paris,1912,p167.

[2] - Edward Hertslet: **The Map of Africa by Treaty**.Vol3,Majastys Stationery Office,London,1896.pp 409-410.

[3]- Kristin Mann: op.cit.p 98.

[4] - جي دي فيج: المرجع السابق، ص323.

[5] – أموري. ب،تالبوت: المرجع السابق، المجلد1، ص95.

وفي الأخير،أعلن كل من نورمان بدنجفليدNorman Bedingfieldقائد المحطة البحرية في بنين،والقنصل البريطاني William Mc Coskryاحتلال حكومة صاحبة الجلالة لاجوس،التي أصبحت ضمن ممتلكات الملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا واضطر الملك دوسومو على توقيع معاهدة 7فيفري 1863م،يتعهد فيها باحترام حدود ممتلكاته وعدم التدخل في أي قاعدة تجارية.[1] ونشير أنه من أثر هذه المعاهدة أن امتنع الزعماء المعارضون عن تسيير تجارتهم إلى لاغوس فكسدت التجارة،و شعر بعداء الأهالي مبعوثو البعثات التبشيرية.[2]

وكان لضم لاجوس عدة مزايا وفوائد لبريطانيا منها:

-أن بريطانيا سوف تتولى حماية أبيوكوتاAbeokuta الواقعة في الأراضي الداخلية، وذلك ضد هجمات مملكة داهومي القوية،وبذلك يتاح للبعثات التنصيرية فيها العمل بأمان وحرية.

-تنمية تجارة النخيل بدلا من تجارة الرقيق .

-سوف تتمكن بريطانيا من مراقبة نشاط فرنسا في بورتونوفو.[3]حيث ظهر الصراع بين البريطانيين والفرنسيين حول مملكة بورتونوفو.[4] إذ أراد البريطانيون الحفاظ على التدفق الحر للسلع التجارية بين المناطق الداخلية والمستعمرة والذين أعلنوا الحرب بين إيادان وهيجاي،وقد ظهر هذا الصراع بعد تشكيل التحالفات حيث تحالفت إيادان مع أيو،إيجيبو ريمو Ljebu Remo .[5] وتم التنازل عنها بموجب معاهدة إلى التاج البريطاني والمطالبة بتوسيع الحماية على الولايات الأخرى مثل أدو،بوكرا،أوكودان.[6]

---

[1]- Edward Hertslet: op.cit. p411.

[2] – رياض،زاهر: استعمار إفريقيا، المرجع السابق،ص212.

[3] -Ronald Robinson:**Africa and The Victorins**.London,1973. p304.

[4] - تقع بورتو نوفو بين توغو ونيجيريا،على بعد 30كم من كوتونو و120كم عن لاغوس،تعتبر من المدن القديمة في إفريقيا،اشتهرت المدينة بتجارة الرقيق وزيت النخيل أنظر:

Simon Alain, Oloude Bachir : **Porto Novo Ville Afrique Noire**.Parenthéses Orston,Benin,sd,p13.

[5]- Kristin Mann: opcit.p 98

[6] -A.B Lucas:op.cit.p219.

وقد تبع احتلال لاجوس إعلان الحماية البريطانية على كل من أدوAddo في 27جوان 1863م،ووضعها تحت الحماية.[1] وبوكراPocrah في 29 جوان 1863م .[2] وأوكيودن Okeoden في 4جويلية 1863م [3]. وفي 17جويلية 1863م وقع زعماء باداجرى اتفاقا مع الحكومة البريطانية سلموا بمقتضاه أراضيهم لها.[4] في حين بقيت المنطقة الشرقية من المستعمرة في أراضي ماهينMahin التي تم التنازل عنها فيما بعد.[5] وفي عام 1866م أصبحت لاغوس جزء من مستوطنات الغرب الإفريقي تحت حكم مقيم في سيراليون.[6]

وجدير بالذكر،أنه رغم نشاط بريطانيا في دلتا النيجر ولاجوس،إلا أنه ظهرت أصوات في مجلس العموم البريطاني،نادت بهجر المراكز البريطانية في غرب إفريقيا،خوفا من تورط بريطانيا في عمليات عسكرية جديدة،وفي السبعينات من القرن التاسع عشر أصبح الاتجاه العام في بريطانيا هو إما هجر هذه المراكز،أو السيطرة الكاملة على المنطقة وفرض النفوذ البريطاني عليها.[7] ولكن بريطانيا لم تنسحب من مراكزها في غرب إفريقيا، وإنما توسعت في المنطقة توسعا كبيرا،وذلك تحت تأثير ثلاث قوى التجار،الحكومة،البعثات الاستكشافية والتنصيرية حتى تم الغزو الفعلي للمنطقة بعد مؤتمر برلين.[8]

2-التنافس الفرنسي البريطاني في حدود لاغوس(بورتونوفو)

عرفت لاغوس تنافسا بريطانيا فرنسيا فقد تطلعت بريطانيا في المنطقة لمد نفوذها صوب بورتونوفو.[9]وحاولت فرنسا بدورها التغلغل في الأراضي الداخلية لمستعمرة لاجوس،واستمر التنافس بين الدولتين،حتى تم عقد عدة اتفاقيات لتحديد الحدود بينهما،ومنذ

---

[1] -Edward Hertslet: op.cit. p412.

[2] -Ibid. p413.

[3] – تزامن هذا التاريخ مع توقيع عقد شرفي بين عدة مقاطعات مثل أجو Ago،كمبي kembi،أوليسي Olucie،أوجو Ojoe وغيرها لاستقبال ممثل الملكة فيكتوريا وتوفير إقامة للقنصل البريطاني أنظر: Edward Hertslet: op.citp415.

[4] - Edward Hertslet: op.cit.pp 412-413

[5]-A.B Lucas:op.cit.p219

[6]–A,C Burns: op.cit.p11.

[7]- Michael Crowder :**West Africa Resistance**,London ,1973. p 47.

[8]- Ibid.

فترة والحكومة البريطانية تحاول الوصول إلى منطقة بورتونوفو،التي ترجع أهميتها بأنها همزة وصل بين لاجوس ومنطقة اليوروبا.[1] وعليه سعت السلطات البريطانية في لاغوس لاغوس للسيطرة عليها،فقام جون دنكانJohn Duncan.[2] بزيارة ميناء ويده،وكانت لديه تعليمات من الحكومة البريطانية ببحث إمكانية عقد معاهدة حماية مع زعماء بورتو نوفو،وقد أفادت هذه الزيارة في إعطاء بريطانيا معلومات قيمة عن مملكة داهومي،ثم تبعت بعثة دنكان بعثة أخرى قام بها القنصل البريطاني بيروكروفت فزار ملك داهومي جيزوGuezo.[3] وكان يصطحب معه القائد البحري فوريز،وفي 2فيفري 1852وقع هذا الأخير معاهدة مع زعماء منطقة أجوية لإلغاء تجارة الرقيق في أراضيهم.[4] وجاء فيها:

المادة الأولى: على إلغاء تجارة الرقيق في أراضي أجوية،ومنع التجارة فيه،أو بيعه،ومعاقبة كل من يخالف ذلك.

المادة الثانية: لا يحق لأي أوربي أن يتجول في أراضي زعماء أجوية من أجل الاستمرار في تجارة الرقيق، كذلك لا يتم تشييد أي مبنى لهذا الغرض، وإلا سيقوم الضابط البريطاني بهدمه.

المادة الثالثة: نصت على أن تقوم البحرية البريطانية باعتراض طريق أي سفينة تحمل الرقيق، وسوف توقع بريطانيا عقوبات مشددة على زعماء أجوية الذين يثبت تواطؤهم في هذه التجارة.

المادة الرابعة: سيتم نقل العبيد المحررين إلى مستعمرات إنجلترا.

المادة الخامسة: يغادر البلاد أي أوربي يتورط في تجارة الرقيق.

---

[1] - G Hanotaux: **Histoire Des Colonies Francaise et De Léxpansion De L France Dans Le Monde**,Paris,1929 .p201.

[2] –عين جون دنكان مساعدا لقنصل داهومي بيكروفت،حيث توجه إلى أبومي في 7أوت وكان هدفه هو محاربة تجارة الرقيق أنظر: أموري. ب تالبوت: المرجع السابق، المجلد1، ص131.

[3] –كان الملك جيزو مهتما بالتجارة مع الأوربيين خاصة تجارة زيت النخيل كما أنه فرض ضريبة على التجار الأجانب الأجانب تعرف بKouzou،كما أنه كان يأمل في الحصول على الدعم البريطاني أنظر:

David Ross: **The Autonomous Kingdom of Dahomey 1818-1894**. Doctora at The University of London, August1967,p141.

[4] - R Cornevin: **Histoire Du Dahomey**.Paris,1962. p 276.

المادة السادسة: على رعايا ملكة بريطانيا التجارة مع سكان أجوية، والقيام بمختلف العمليات التجارية، وفي كافة أنواع البضائع.

المادة السابعة: يتعهد زعماء أجوية بعدم تقديم القرابين البشرية، وعدم قطع رقاب الأسرى.

ونصت المادة الثامنة على أن يسمح للبعثات التنصيرية بالعمل لنشر الثقافة والديانة المسيحية، من أجل تقدم ومصلحة البلاد، ويجب أن لا يتخوف سكان أجوية من هذه البعثات، وعليهم مساعدتها في أداء رسالتها.

كما نصت المادة التاسعة على جمهورية فرنسا الاعتراف بهذه المادة،لأنها اعترفت من قبل بالغاء تجارة الرقيق.[1]

ويلاحظ أن هذه المعاهدة كان الغرض منها إلغاء تجارة الرقيق،ومحاربتها في أراضي أجوية لكنها تناولت بنودا أخرى غير التجارة، فنصت على السماح للبعثات التنصيرية بالعمل في المناطق، وعلى السكان تقديم كافة التسهيلات لها،ونلاحظ في معظم المعاهدات التي وقعتها بريطانيا في المنطقة من أجل الغاء تجارة الرقيق،سرعان ما تضيف إليها بندا خاصا بحرية العمل للبعثات التنصيرية،وذلك تمهيدا لبسط النفوذ البريطاني السياسي على هذه المناطق فيما بعد.

لقد حاولت بريطانيا الاتصال بملك أبومي الملك جيزو بسبب إصراره على ممارسة تجارة الرقيق،وعندما فشلت ورفض الملك الاتصال بها فرض القائد البحري البريطاني بروسBruce حصارا على سواحل الداهومي لإجبار كل من أبومي وبورتونوفو على توقيع معاهدة تجارية معه لمنع تجارة الرقيق،وكان لهذا الحصار رد فعل لدى وكالة ريجي الفرنسية، فأسرعت بتقديم احتجاج لدى وزير الخارجية في 24جانفي 1852م بأن بروس فرض الحصار على ميناء ويده وبورتونوفو، حيث يعمل التجار الفرنسيون، بينما لم يفرض هذا الحصار على منطقة باداجرى،وكانت منطقة تجارية يعمل فيها التجار البريطانيون ورد وزير الخارجية الفرنسية بضرورة مهادنة السلطات البريطانية في لاغوس من أجل التعاون على القضاء على تجارة الرقيق. .[2]

---

[1]- Ibid.pp277-278.

[2] -H Brunschwig:**Histoire Génerale de L'Afrique Noire** .Tome 2 ,Paris, 1971.p121.

ويلاحظ أنه رغم فرض الحصار على سواحل داهومي ومحاولة بروس وإدارة لاجوس التقرب من الملك جيزو،إلا أنه رفض توقيع أي معاهدة مع البريطانيين،الذين حاولوا بشتى الطرق كسب صداقته نظرا لتزايد قوته وقوة مملكة أبومي خلال هذه الفترة،فزار أبومي القائد البحري ويلموت Wilmot عام 1862م كما زار القنصل برتون Burton ميناء ويده عام 1863،وكتب تقريرا مفصلا عن نشاط الفرنسيين في سواحل داهومي.[1]واقترح برتون أن يتم إنشاء قنصلية في لاغوس وباداجري،ولم يتردد وليام وايلدWilliam Wylde المشرف على إدارة تجارة الرقيق بوزارة الخارجية البريطانية في الاعتراف بوجوب الإبقاء على لاغوس لقيمتها التجارية،وامتلاكها المنافذ البحرية،كما أوضح أن منتجات النخيل لم تأت من أبيوكوتا وحدها،ولكن أيضا من ضفاف البحيرة الممتدة خلف باداجري وبورتونوفو حتى أبيوكوتا،وأن لا يترك المجال للفرنسيين.[2]

أما عن فرنسا فقد تزايد نشاطها في منطقة بورتونوفو،وخاصة بعد أن وافق ملكها سودجى Sodjiقبول الحماية الفرنسية على أراضيه في 23فيفري1863م،حيث وعد بأن جميع الرسوم الجمركية في بورتونوفو ستنقل إلى القنصل،كما وافق على منحة سنوية تقدر ب 320جنيه إسترليني.[3] وتبع إعلان الحماية الفرنسية على بورتونوفو ضرورة تحديد الحدود بينها ،وبين مستعمرة لاجوس البريطانية المجاورة لها فعقد اتفاق بريطاني فرنسي في 1أوت 1863م تنازلت بمقتضاها فرنسا لمستعمرة لاغوس عن الأراضي الممتدة من بحيرة أدو حتى كرودرCorodou ووقع الاتفاق ديدلوDidelot رئيس البحرية الفرنسية والملازم الحاكم في لاجوس جلوفرGlover،وجاء في صيغة الاتفاق بأنه من أجل تطوير العلاقات بين لاجوس وبورتونوفو اعتبرت الأراضي الواقعة على الضفة اليسرى لبحيرة أدو،هي خط الحدود الغربي للأراضي الإنجليزية في لاجوس،أما الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى للبحيرة،فهي تمثل الحدود الشرقية،وتتبع بورتونوفو.[4] وبرز هذا التغير في العلاقات بين لاغوس وبورتونوفو بعد أن وافق جلوفر على السماح

[1] - Edward Hertslet: **The Map of Africa by Treaty**.**Vol1**,Majastys Stationery Office,London,1896.p 249.
[2]-C .W Newbury:op.cit,p75.
[3]- Ibid.
[4] -G Hanotaux: op.cit .p 121.

للبضائع المستوردة عبر لاغوس العبور إلى بورتونوفو برسوم جمركية قدرت ب50%،ووعد الالتزام بهذا الأمر حتى النصف الأول من عام 1865م،كما سمح للتجار الفرنسيين من الاستفادة من مرافق الميناء.[1]

وعلى الرغم من توقيع الإتفاق السابق بين الدولتين لتحديد حدود مستعمراتها،إلا أن فرنسا سرعان ما انسحبت من منطقة ساحل غينيا بعد الحرب السبعينية،وهجرت مراكزها ومنشأتها فيها، ولذلك سنحت الفرصة لبريطانيا مرة أخرى لمد نفوذها من لاجوس صوب سواحل داهومي،وكان هدفها خلال هذه الفترة هو التوسع من لاجوس وضم بورتونوفو إليها.[2] ولكن ملك بورتونوفو في ذلك الوقت توفا Toffa.[3] رفض محاولات الإدارة البريطانية للتقرب منه، واقترحت عليه التنازل عن جميع حقوقه في الجمارك مقابل منحة سنوية.[4]فحاولت إرهابه وأرسلت عام 1872 م سفينة حربية أمام مياه بورتونوفو بحجة وضع حد لتجارة الرقيق،ومحاصرة سواحل المنطقة،وأرسل التجار الفرنسيون العاملون في الساحل احتجاجا إلى حاكم لاجوس الذي أجابهم بأن ملك بورتونوفو لا يتبع لنفوذ أي دولة أوربية،وأن السفن البريطانية لن تتراجع عن مياه بورتونوفو إلا بعد إقرار الوضع،وضمان حرية التجارة للبريطانيين،ومنع تجارة الرقيق.[5]

والملفت للانتباه أن عدم ضم بورتونوفو كان ضارا بإيرادات لاغوس،أضف إلى ذلك أن هذه المنطقة كانت تجلب للاغوس ماقيمته 200جنيه إسترليني من الرسوم الجمركية،وكانت تجعل من لاغوس نفسها ليفربول الساحل.[6] وكان معنى رد حاكم لاجوس لاجوس بأنه لا يعترف بحماية فرنسا على بورتونوفو،ذلك لأنه ما دامت فرنسا قد سحبت فرقها،وهجرت منشائتها في ساحل غينيا بعد الحرب السبعينية،فلا حق لها أو لتجارها في إدعاء أي حقوق لها في المنطقة .[7]

---

[1]- C.W Newbury:op.cit.p72

[2] -R Cornevin: op. cit. p291.

[3]–حكم الملك توفا الأول خلال الفترة 1850–1908 في بورتونوفو وكان الملك معروفا بعلاقاته الطيبة مع فرنسا أنظر:

Latimer,Dwaune : The People Products of Colonization,Expedition,Vol57,N1,London,p25.

[4] -C .W Newbury :op.cit.p92

[5] - R Cornevin: op. cit. p291.

[6]- C .W Newbury :op.cit.pp93-94.

[7]- G Hageraves: **Prelude To The Partition of West Africa** .London,1968.p168.

ونشير هنا إلى نقطة هامة تتعلق بالغموض الذي عرفته حدود لاغوس خلال فترة حكم جلوفر وخلفائه،فقد بقيت حتى عام 1876م ملحقا لساحل الذهب،حيث بذلت بريطانيا جهودا كبيرة من أجل توضيحها بمحاولة الاستفادة من المعاهدات السابقة،واستبدال المعايير الجغرافية والعرقية بمعايير قانونية ووفقا لعدة مراسيم،وعليه في سبتمبر عام1979م تم توسيع المنطقة الغربية للاغوس لتشمل كاتانوKatanu،كما تم دمج لاغوس بنهر أدو على بعد 15ميلا شمال بحيرة أوساOssaفي المقاطعات الغربية والشمالية من المستعمرة،ثم أضيفت لها باداجري فيما بعد،وخلال هذه الفترة كانت الوظيفة الأساسية لمسؤولي لاغوس هي حماية التجارة الأوربية،والشروع في جمع الرسوم الجمركية وفرض الضرائب.[1]لكن فرنسا بعد انتهاء الحرب السبعينية،سعت مرة أخرى لاستعادة نفوذها ونشاطها في ساحل غينيا،وسعت لتأكيد معاهداتها السابقة مع حكام بورتونوفو، كما عملت على تجديدها فوقعت معاهدة مع الملك توفا معاهدة جديدة في 14أفريل1882م معاهدة حماية،ثم وقعت معه معاهدة صداقة في 25جوان 1883.[2] وتجدد الخلاف بين فرنسا وبريطانيا عام 1883م بسبب الخلافات الحدودية.[3]

لم تكتف الحكومة البريطانية بإعلان حمايتها على أجيجية،فسرعان ما نشبت مشكلة أخرى من أجل منطقة أبا Appa، إذ اعلنت بريطانيا الحماية عليها في 15مارس1884م. وقد وقع المعاهدة روبرت رمزىRobert Rumsey قائد البحرية الملكية نيابة عن حاكم ساحل الذهب، وقد نصت المعاهدة على:

المادة الأولى: يعترف زعماء أبا بالحماية البريطانية على ممتلكاتهم،التي تمتد من البحر جنوبا حتى بحيرة لاجوس شمالا،وفي الشرق يمتد خط يفصل أبا عن المقاطعة الغربية من لاجوس،والتي تعرف باسم باداجرى،ومن الغرب يرسم خط الحدود من قرية تاكيتي Takity Towe حتى قرية كراكي Kraykeyعلى الساحل.

المادة الثانية:يرفع أي نزاع بين القبائل الى حاكم لاجوس.

المادة الثالثة: يرفع العلم البريطاني فوق أبا.

---

[1] -C .W Newbury :op.cit.pp77-78.
[2]- R Cornevin: op. cit. p294.
[3] -A B Lucas:op.cit.p220.

المادة الرابعة: يتعهد ملك،وأمراء وزعماء أبا بعدم الدخول في أي مفاوضات مع أي دولة أجنبية، الا بعد موافقة الحكومة البريطانية.

المادة الخامسة: يجب أن تتم أي تسوية عن طريق الخكومة البريطانية.

المادة السادسة: تمنع عادة تقديم القرابين البشرية، وتجارة الرقيق.[1]

وبتاريخ 16جويلية 1884م وضعت مقاطعة جاكري Jakri تحت الحماية البريطانية ومن خلال هذه الإتفاقية تعهد رؤساء وولاة مقاطعة جاكري بعدم إمضاء أي إتفاقية مع دول أوربية أخرى إلا بعلم وموافقة الحكومة البريطانية،وتتعهد المملكة البريطانية بتوفير الحماية الشاملة لسكان وممتلكاتهم.[2]

وقد كتب الكولونيل الفرنسي دورا Dorat تقريرا علل فيه تصرفات الحكومة البريطانية بأنها تهدف إلى ربط ممتلكاتها في لاغوس بتلك في ساحل الذهب،خاصة بعد أن دعمت سلطتها في خليج بنين ومصب النيجر،ولذلك فهي تقوم بفرض حمايتها على المدن الصغيرة التابعة لبورتونوفو فرفعت العلم البريطاني عليها،وأعلنت الحماية على أوكراه Opcrah،وأوكادا Okedan وأوامOueme، وكيتنوKetonou،وهي كلها مناطق تابعة لنفوذ ملك بورتونوفو الذي يتبع بالتالي الحكومة الفرنسية،كما نبه إلى خطورة الموقف،وطالب الحكومة الفرنسية بإتخاذ إجراء فعال لحماية مصالحها التجارية،وحقوقها في هذه المناطق.[3]

للإشارة وقعت معاهدة بين الشركة الوطنية الإفريقية وملك سوكوتو أمورو Umoro في 1جوان 1885 تضمنت مايلي:

1-أنا ملك السودان وملك سوكوتو أتعهد بمنح كل حقوقي في البلاد على جانبي نهر بينو والأنهار التي تتدفق إلية إلى هذه الشركة.

2-أمنح كذلك للشركة المذكورة أعلاه الحق الوحيد بين الأجانب في التجارة في أراضينا وامتلاك حق العمل، واستخراج المواد مثل الرصاص.

3-لايتم عقد أي اتفاق مع الأجانب القادمين إلينا إلا من خلال الشركة المذكورة.

[1] - Edward Hertslet: The Map of Africa by Treaty,Vol3,op.cit.p417.
[2] - Edward Hertslet: The Map of Africa by Treaty,Vol3,op.cit.p417.
[3] - R Cornevin: op.cit. p295.

4- تقدم هذه المنح سنويا دون رجوع في ذلك.

5-توافق الشركة الإفريقية الوطنية على جعل أمورو سلطان سوكوتو وتمنح له هدية سنوية من البضائع قيمة ثلاثة ألاف كيس من الجبن مقابل المنح المذكورة سابقا.[1]

وفي 5 جوان 1885م أعلنت الحكومة البريطانية حمايتها على المنطقة الممتدة من حدود لاغوس إلى الساحل الأيمن لنهر ريودل ومنه إلى شلالات كروس،التي تشكل الحدود الألمانية والأراضي على جانبي النيجر من البحر إلى مركز التقاء البنوى حتى إبي Iba ولم يكن وضع القنصل البريطاني سويا من حيث طريقة ممارسة الإشراف العام على العلاقات بين التجار، وأهل البلاد ومن حيث إمكانية فضه للنزاعات.[2]

لقد كثرت النزاعات الحدودية بين فرنسا وبريطانيا وتم تعديل الاتفاقيات بين الدولتين بشأن بورتو نوفو بعد اتفاق عام 1889م وتم وضع حدود المحميتين في منتصف نهر أجيرا Agiera River وتم الفصل بين بورتونوفو وبوكرا،حيث تركت بورتونوفو لفرنسا وبوكرا لبريطانيا،وبهذا أصبحت لاغوس محاطة غربا بمحمية فرنسية،أما من الشمال والشرق فحدت بمحميات بريطانية،ومن الجنوب البحر،وبمقتضى ذلك أصبح للمستعمرة توغل داخلي كبير حيث تمتد إلى أكثر من 20إلى 30ميلا من الساحل،وعليه سعت بريطانيا فيما بعد إلى عقد معاهدات أخرى مع إيجبا،أبيوكوتا ومناطق أخرى لتوسيع مساحة المستعمرة لأكثر من 1100ميلا. [3]

كان لابد من اتفاق بين الدولتين لوضع حد للتنافس بينهما،فكان إتفاق أوت 1889م الذي وافقت فيه فرنسا على التخلي عن بوكره مقابل تخلي بريطانيا عن أجيجية،أفوتونو،وكيتونو.[4]أما المناطق الداخلية،فقد تم تحديد الحدود نهائيا بين الدولتين في اتفاق أخر عقد في 14جوان1898م،حيث تكونت لجنة لتحديد الحدود بين مستعمرة لاجوس ومستعمرة داهومي،وبذلك انتهت المنافسة البريطانية الفرنسية في منطقة لاجوس،ولم تحقق بريطانيا هدفها في مد نفوذها من لاجوس صوب ساحل الذهب،وذلك بسبب سيطرة فرنسا على سواحل داهومي،وتدعيم نفوذها في بورتونوفو،واذا كانت

[1]- Edward Hertslet: The Map of Africa by Treaty, Vol3,op.cit.p972.

[2] – أموري. ب،تالبوت: المرجع السابق، مج1، ص 100.

[3]- A B Lucas: op.cit.p220.

[4]-Ibid .p310.

بريطانيا قد دعمت سيطرتها على لاجوس ومنطقة النيجر فإنها عملت أيضا على الاستيلاء على مملكة بنين.[1] في جنوب نيجيريا،وذلك لاستكمال سيطرتها على المنطقة بأسرها،وتقع هذه المملكة غربى المجرى الأوسط لنهر النيجر،وقد أهملت فترة نظرا لإنتشار الحروب الأهلية،ولكن عندما اعترف مؤتمر برلين بالحماية البريطانية على الأراضي الساحلية الواقعة بين محمية لاجوس والشاطئ الأيمن لنهر ريودل رى،ترتب عن ذلك الاعتراف ضمنيا بخضوع الأراضي الداخلية الواقعة أمام لاجوس لبريطانيا،وأصبح الاستيلاء على مملكة بنين مسألة وقت فقط، وفي عام 1896م عين مورو قنصلا عاما للمنطقة،فصمم على إخضاعها للنفوذ البريطاني و استولى عليها عام 1898م.[2]

3-إخضاع سوكوتو

لقد وقعت المعاهدة السابقة.[3] بين الشركة الإفريقية وملك سوكوتو،وتضمنت في ختام توقيعها التأكيد عليها بموجب معاهدة أخرى هي معاهدة 15 أفريل 1890م والتي وقعت بين ملك السودان وسوكوتو وهو أمورو وتشارلرد Chalteredممثلا عن شركة النيجر الملكية،وجاء في هذه المعاهدة:"إن رغبة سلطان أمورو في إدخال التجارة الأوربية في جميع أنحاء بلاده،وازدهار شعبه لا يتحقق إلا من خلال تأمين وحماية الأجانب وممارسة سلطاتهم القضائية كما هي العادة مع فرض الضرائب على الأجانب،أنا أمورو ملك المسلمين في السودان وبموافقة ومشورة مجلسي أوافق على منح شركة النيجر الملكية ممثلة في تشارلر والمعروفة باسم الشركة الوطنية الإفريقية،السلطة والولاية القضائية الشاملة للأجانب الزائرين وكذلك سلطة رفع الضرائب عن الأجانب،وإني أؤكد في هذه المعاهدة التي أبرمتها اليوم والتي أقدمها عن نفسي وعن ورثتي وفقا للمعاهدة عام 1885.[4]

---

[1] – يحد مملكة بنين من الشمال منطقة تلال تفصلها عن شـــعب أقالـــة Agala، وهـــو مـــن الجنـــوب المســـتنقعات الساحلية،حيث يضم شعب Igo ومن الغرب اليوروبا.

[2]– لمزيدا من التفاصيل حول إخضاع مملكة البنين أنظر: زغلول عبد ربه ،سعد :مجلة الدراسات الإفريقية،العدد 6، 1977، ص ص 74-84.

[3] – المعاهدة المقصودة هي معاهدة 1جوان 1885

[4]- Edward Hertslet: The Map of Africa by Treaty, Vol3.op.cit.p984.

ما يمكن قوله أن بريطانيا حاولت من خلال إخضاع سوكوتو إبعاد الفرنسيين والألمان عن شمال نيجيريا،وعليه كانت اتفاقيات شركة النيجر الملكية مع سوكوتو في الأقاليم الشمالية الأخرى هي الأساس الذي قام عليه الاتفاق الفرنسي البريطاني الذي وقع في عام 1890م،والذي وافق بمقتضاه الفرنسيين على أن إمارات الفولانيين،تكون قاصرة على الشركة،وتقع هذه الإمارات في جنوب الخط الفاصل بين ساي الواقعة على النيجر،وبارووا Barrwwa الواقعة على بحيرة التشاد،ومن ناحية أخرى رفض الفرنسيون الاقتراح البريطاني الخاص بعدم توغل الفرنسيين في شرق الخط المرسوم في الجنوب بدءا من ساي وحتى البحر،وفي عام 1894م بدأ الفرنسيون يتقدمون من داهومي إلى البورجو،وكان من نتائج ذلك أرسلت الشركة فيما بعد لوغارد لتوقيع معاهدة مع الفرنسيين.[1]

ثم كان الدور على إمارة زاريا التي زارها الكولونيل كمبل Kemball في أوائل عام 1900م في محاولة لتحسين العلاقة في هذه الإمارة،ولما عارضت بعض القوى قام بإحراقها،وبالتالي ضيع فرصة الصداقة مع تقدم كمبل عبر زاريا أرسل لوغارد بقيادة الكابتن بورتر Porter،الذي دخل الإمارة وفرض السلطة البريطانية عليها وأقام في زاريا،وصار المقيم أبادي هو حاكم زاريا،وبدأ قلق الأمير وشعبه من التواجد البريطاني لكنه لم يستطع فعل أي شئ لطردهم،وأرسل الأمير خطابا إلى الخليفة في سوكوتو يشرح له ما أصابه،كما أرسل خطابا إلى أمير كانو لكن لم يتحرك أحد لإنقاذه ،واستمر الأمر على عصيانه للمقيم وعندما طلب منه التوجه إلى لوكوجا لمقابلة لوغارد،أعلن أنه لن يعترف بالأوربيين وحكومتهم،وكان رد المقيم إيجابيا حيث أغلق بوابات المدينة،ووضعها تحت الحراسة وبدأ القناصة الإنجليز يجوبون الشوارع بحثا عن الأمير حتى قبض عليه فأخذوه أسيرا وصار سقوط زاريا أمرا واقعيا.[2]

4- دمج المستعمرة والمحمية في نيجيريا.

سعت الإدارة البريطانية في لاغوس عام 1900 لتنظيم الأمور،حيث قررت الحكومة سحب ميثاق شركة النيجر الملكية وإجراء تحقيق في إدارة النفقات،إذ كانت هناك عدة

[1] – جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص 329-330.

[2] – عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم:المسلمون والاستعمار الأوربي لإفريقيا،المرجع السابق، ص 45.

مراسلات بين وزارة الخارجية،المالية،والمكتب الاستعماري وفي جويلية عام 1898م عينت لجنة من ممثلين و تم الاتفاق حول تعيين مستعمرة لاغوس ومحمية لاغوس، ومحمية ساحل النيجر،ووضع أقاليم النيجر تحت حكم شركة النيجر الملكية،أما المحمية والمستعمرة تحت حكم مسؤول لوزارة المستعمرات، وتم تشكيل محمية جديدة في 27ديسمبر 1899م،وأطلق عليها محمية جنوب نيجيريا،وبالمثل شكلت محمية نيجيريا الشمالية،وكانت عائدات ممتلكات الساحل الممتدة من الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات والإيرادات بأمر مجلس صادر عام 1899م وتم تمديد حدود لاغوس إلى الشمال.[1]

4-1-محمية نيجيريا الشمالية.

كانت لها حدود مع بحيرة التشاد،وامتدت داخل النفوذ الفرنسي في الداهومي والسودان،حيث قسمت البلاد إلى مقاطعات إيلورين،بورغو،بيدا Bida،كونتاغورا Kontagora،زاريا Zaria، إلا إنها كانت تتكون من ثلاث مراكز رئيسية هي غاندو Gando، سوكوتو Sokoto، وكانو Kano.[2]

وفي عام 1906 تم دمج مستعمرة ومحمية نيجيريا ،وكان الشمال يدار كإقليم منفصل،وكان هذا التقسيم يهدف إلى السيطرة الإدارية بين المقاطعات التي تشمل مقاطعات الشمال وهي وكوتو،كانو،كاتسينا،بورنو،باواتشي،زاريا،بولو، كونتاجور،لورين،نصراوة،مونشي،والمقاطعات الجنوبية ضمت أبيوكوتا،بنين،أوندو، أويو، ووري،أما الغرب فيضم،أوبري،أونيتشا،أوجوجا،كل هذه المقاطعات وضعت تحت إدارة المقيم البريطاني .[3]

---

[1] -C.W .J.Orr : **The Making of Northern Nigeria** .Macmillan ad Co Limited,London,1911.pp74-75.

[2]- Augustus Ferryman. Mockler Ferryman: **British Nigeria A Geographical and Historial Description of The British Possessions Adjacen To The Niger River and West Africa**. Cassell and Company Limited, London,sd.p127.

[3] -Fiong Isaac Utuk :Britains Colonial Adminstrations And Dévelopments1861-1960. **An Analyseis of Britains Colonial administration and Developments in Nigeria**..Portland State University.1975.p13.

وفي هذه المحمية كان ينقص لوغارد.[1] العدد الكافي من المديرين المدربين،والأموال الكافية اللازمة للإدارة المباشرة لهذه المقاطعة الكبيرة الأهلة بالسكان،وكان الموظفون البريطانيون يتولون إدارة هذه المحمية التي ضمها لوغارد في الفترة مابين 1900م و1906م، مع أنه ساهم من قبل في الحكم غير المباشر في شرق إفريقيا وأوغندة،لكنه وجد صعوبات في تطبيقه أيضا في هذه المحمية،وقد تمثلت الصعوبة الرئيسية في كيفية الحصول على الأموال الكافية لتتمكن من تطوير وسائل النقل،والخدمات الأخرى التي تتطلبها البلاد،وكان هناك حد للضرائب المباشرة التي يمكن أن تفرض دون إحداث أي ضرر على الاقتصاد المحلي،كما واجه لوغارد صعوبة عدم وجود دخل من الرسوم الجمركية لديه،فمنذ الاحتلال البريطاني كانت تجارة نيجيريا الشمالية تمر من خلال لاغوس،أومن خلال محمية نيجيريا الجنوبية،وقد احتفظت الإدارتان الجنوبيتان بغالبية داخل الجمارك المحصل عليها من مرور البضائع التجارية من أراضيها تجاه الشمال.[2]

وقد أنشأ اللورد لوغارد مجلس نيجيريا عام 1913،ضم31 عضوا منهم المحافظ،أعضاء المجلس التنفيذي،كبير المقيمين،وعدد من الأعضاء غير الرسميين من الإوربيين والأفارقة،وكان الرئيس دوري نوماDore Numa أحد الأعضاء الإفريقيين في المجلس،وفي عام 1914م تم إنشاء مجلس تشريعي صغير من أربعة أعضاء غير رسميين مرشحين،إثنان من الأفارقة،وإثنان من البريطانيين وكان الرئيس نوما عضو لأنه كان العميل السياسي الأكثر جدارة بالثقة في المنطقة،ويتمتع هذا المجلس بسلطة تشريعية،لكن هذا المجلس تم إلغاءه عام 1922م.[3]

---

[1] – فريديرك لوغارد تولى منصب المفوض السامي لمحمية نيجيريا الشمالية عام 1906م حيث كان ضابط بالجيش وعمل في الهند،مصر، وشرق إفريقيا وفي عام 1897م كان مسؤولا عن القوات الملكية في الحدود الإفريقية العربية. لمزيد من التفاصيل أنظر:

Helen Chapin.Metz : op.cit. p37.

[2] – جي دي،فيج:المرجع السابق،ص ص345-347.

[3] -Fiong Isaac Utuk:op.cit.p14.

وعلى المستوى المحلي حاول لوغارد تنظيم السلطة في ولايتي سوكوتو،وبورنو بين المسؤول ومنحه صلاحيات واسعة مثل تسوية القضايا دون تدخل في ممارسة الشعائر الدينية والعادات في المنطقة، وعلى هذا الأساس تم تأسيس نظام السلطة المحلية في جميع أنحاء الشمال،كما تم رفض كل أشكال الحكم الذاتي بل أكثر من ذلك حاول لوغارد توسيع الإدارة البريطانية لتشمل المناطق المسلمة،وتهدف خطته هذه لتوفير فرص لغير المسلمين للتقدم الأمثل،كما تم تأسيس نظام السلطة الوطنية في وقت لاحق في الغرب والشرق. [1]وقد واجهت بريطانيا بعض الصعوبات في تطبيقه خاصة في بقية المناطق مثل سوكوتو،بنين،إنجو،أيو بسبب مقاومة الحكام التقليدين.[2]

ونشير أن قضية الانفصال في نيجيريا كان في غير صالح بريطانيا،إذ أن توحيد الشمال والجنوب سيحقق إدارة مالية أفضل وأن الجمع بين المنطقتين سيمكن من التحكم فيهما.[3]

4-2-محمية نيجيريا الجنوبية

تدخلت بريطانيا في جنوب نيجيريا لعدة أسباب منها قمع تجارة الرقيق،وتنمية التجارة القانونية كتجارة زيت النخيل،والقطن،وبعد رفض توصيات لجنة عام 1865م بدأت حكومة لاغوس في تهدئة بعض الخلافات القبلية بهدف حماية مصالحها السياسية والتجارية،وحاول الكابتن جلوفر التدخل في المنطقة وإعادة الاعتبار للتجارة في دلتا النيجر،وكان القنصل العام هو المسؤول عن المحمية البريطانية النموذجية في إفريقيا،كما كان نائبه مكلف بحل جميع المشاكل بين قبائل المنطقة،والاتصال بالعديد من الإدارات في لاغوس لتأمين التعاون المحلي وإقناع القبائل بقبول السلطة البريطانية،وعلى هذا الأساس قام نائب القنصل رالف مورRalph Moor بتجنيد حوالي 500 شخص من اليوروبا، كما كلف حوالي 50كاتبا محليا بفرض رسوم وجمع الضرائب.[4]

[1]- Ibid. p16
[2] -Yusuf, Hakeem: **Nigeria The Colonial Legacy and Transitional Justice**. Centre for The Study of Violence and Reconcition. South Africa, 2017.p7.
[3] -Fiong Isaac Utuk:op.cit. p17.
[4]- O Andrew O and I,B .Agbineweka:**The British Occupation of Southern Nigeria1851-1906**.Thesis Prented To The Graduate Council of The North State University Degree of Master of Arts.Denton Texas,December1979,pp22-23.

ولم يك ثمة أية أجهزة استشارية أو تشريعية في تلك المحمية أو في نيجيريا الجنوبية،ولكن حاكم لاغوس والمندوب السامي لنيجيريا الجنوبية كان لديهما الموظفون الذين يقدمون لهم المشورة(مجلس تنفيذي)،وكان الرؤساء الإفريقيون مسؤولون مباشرة أمام كبار الموظفين البريطانيين،وكانت الإدارة بفضل هؤلاء ناجحة إلى حد ما في محمية لاغوس،لكنها كانت تخلق الفوضى والاضطراب في نيجيريا الجنوبية،وفي هذه الحالة حاول المندوب السامي علاج الموقف بخلق جهازين متميزين الحكم المحلي أو الحكم الداخلي House Rule محاولة لدعم سلطة الزعماء التقليدين بتنصيب رؤساء مفوضين أي الزعماء الذين يعينهم البريطانيون في المناطق التي لا تضم رؤساء كفاه،ولم يتفق أي أسلوب من هذين الأسلوبين مع التقاليد الإفريقية على نحو ما كانت الحكومات ترجو.[1]

وقد عرفت المحمية الجنوبية اقتصاديا نقص في ميزانيتها،وللقضاء على الإعانات من وزارة الخزانة البريطانية تم دمج المحميتين، وعليه تأسست بعض المؤسسات المركزية بها الأمر الذي رحب به البريطانيون في الجنوب باعتباره فرصة لتوسيع الإمبراطورية،أما نظرائهم في المقاطعة الشمالية من النيجيريين،فاعتقدوا أن من واجبها مقاومة ذلك.[2]

المبحث الثاني :مستعمرة ساحل الذهب

جذبت منطقة ساحل الذهب اهتمام الأوربيين بتجارة الرقيق شأنها في ذلك شأن باقي أجزاء ساحل غانا، وعندما ألغيت هذه التجارة تنازلت الدول الأوربية، وخاصة هولندا والدانمرك عن حصونهما لبريطانيا.[3]

لقد أجبرت بريطانيا القبائل في ساحل الذهب على توقيع معاهدات للحماية،فأجبرت حاكم أكروبينغ Akroping على الولاء لبريطانيا بمقتضى معاهدة 30مارس 1850م،وفي 17أوت 1850م تم تحديد وترسيم الحدود البريطانية الدانمركية في منطقة ساحل الذهب. وفي 17جوان 1855م أعلن رؤساء مقاطعة كريبي الولاء للمملكة البريطانية مع دفع

[1] – دونالد وايدنر: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء،المرجع السابق،ج2،ص ص291–292.

[2] - A. Ojo Bmidele.: **Nigeria Third Republic The Problems and Prospects of Political to Civil Rule**. Nova Sience Publishers, London, 1998. p 18.

[3]- Hertslet E : The Map of Africa by Treaty,Vol 1, op.cit. p 388.

ضرائب سنوية قيمتها 600جنيه إسترليني،وفي نوفمبر عام 1864م ملك أكيميAkimi يعلن الولاء لبريطانيا. [1]

وقد اسهمت الأخيرة بدور كبير في القرن الثامن عشر في تجارة الرقيق، وأنشئت لهذا الغرض عدة حصون،لعل أهمها حصن ساحل الذهب.[2] وقد مارست بريطانيا نشاطها عن طريق الشركات التجارية،وكانت شركة إفريقيا الملكية من أكبر هذه الشركات،ثم سرعان ما توحدت الشركات العاملة في المنطقة باسم شركة إفريقيا للتجار،وكان للبرلمان البريطاني حق مناقشة حساباتها،خاصة وأنها كانت تحصل على منح مالية سنوية من الحكومة البريطانية، وتذكر عملية توحيد الشركات في منطقة ساحل الذهب،بما حدث في النيجر من قبل،عندما توحدت الشركات العاملة فيه باسم شركات النيجر الملكية.[3] وفي عام 1865م كان وليام هاكات William Hackett نائب حاكم بريطانيا في غانا يرغب في تقديم تنازلات من الأراضي،وعلى الأرجح بأنها عمليات الاستحواذ في أجزاء أخرى من البلاد،وقدم أمرا إلى الحكومة البريطانية في 10ماي 1865م بهدف دفع السكان الأصليين للتوقيع عن تنازلات لكنهم رفضوا.[4]

عانت بريطانيا من انتشار الحروب الأهلية بين القبائل،حيث اشتدت الحروب بين الأشانتي والفانتي.[5] ولإعطاء ساحل الذهب كيانها كمستعمرة مستقلة،انفصلت في 13جانفي 1866م عن مستعمرة سيراليون، وأصبحت غير تابعة لها.[6]

وكان على الإدارة البريطانية تدعيم سيطرتها في المنطقة،فعملت على فتح الطرق التجارية بين الجهات الداخلية والساحل،ورغم هذه الجهود إلا أن الاضطرابات استمرت في المستعمرة فبدأت بريطانيا تسعى لفرض حمايتها على الأشانتي،وأرسلت بعثة إلى كوماسي ولكن ملكها رفض قبول الحماية البريطانية.[7]

---

[1] -Ibid.

[2]- Halford Hoskins **: European Imperialism in Africa.**London**,** 1928. pp 51-52.

[3] – شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، المرجع السابق ، ص 557 .

[4] - Halford Hoskins: op.cit.p 140.

[5] -P, Cutru : **Les Origines De L'Afrique Occidentale**,Paris,1963,p376 P

[6]-, Hertslet E :The Map of Africa by Treaty, Vol 1 ,op.cit.p396.

[7]-,J. Fage D : op.cit.p157.

وبعد توقيع الحماية على توجو تزايدت البعثات الألمانية فيها ،ففي عام 1885م تأسست عدة محطات في كيتوKeto،وأنياكاAnyaka وبلغ عدد البعثات في أيو حوالي مائة بعثة.[1] وأخيرا اعترفت بريطانيا بالحماية الألمانية على توجو في 26جويلية 1886م،واعترفت بها فرنسا في 24 ديسمبر 1886م.[2] وفي أول جوان عام 1890م تم توقيع اتفاق بين الحكومتين البريطانية والألمانية لتحديد نفوذ كل منهما في شرق وغرب وجنوب إفريقيا،وقد تضمنت المادة الرابعة من الاتفاق رسم الحدود بين مستعمرة ساحل الذهب البريطانية ومحمية توجو الألمانية وإقليم فولتا وريودال رى .[3]

1-إخضاع الأشانتي

شكلت غانا الحديثة حتى الجزء الشمالي عدم اهتمام بريطانيا،حيث كانت أنظمتها مرتكزة في المنطقة الساحلية،ولم يبذل البريطانيون أي جهد لتجاوز الشمال لوجود قبائل الأشانتي،ولم ترغب بريطانيا في تحمل نفقات الإدارة لاسيما في تلك المناطق التي اعتبرت قليلة،لكنها بالمقابل ركزت على تعزيز التجارة من خلال ممارسات غير رسمية بالتأثير على الزعماء المحليين،وحماية القبائل الساحلية.[4]

و بعد معاهدة فومينا تظاهر البريطانيون بهذه السلسلة من الحروب من أجل حماية القبائل الساحلية ضد الأشانتي،وبعد الانتصار عليهم أقام البريطانيين نظاما للحكم غير المباشر في ساحل الذهب.[5] واختاروا الزعماء الأكثر جهلا من أصحاب التقاليد والامتيازات الموروثة ومن ذوي التفكير الضيق والثقافة المحدودة،وعملوا على إشباع مطامعهم ليكونوا منفذي الأوامر بلا مناقشتها،وحرموا الفئة المثقفة ثقافة غربية التي ظهرت صفوة في المجتمع في القرن التاسع عشر من اتخاذ مراكز مهمة في المستعمرة.[6]وأدى هذا إلى دعم النزعات المحلية وتشجيع الدعوات الانفصالية.[1]وما إن

---

[1]- .L Gann:**Colonialism in Africa1870-1960** .Cambridge,1969.p392.

[2] - Ibid.p293.

[3]- Hertslet,E: The Map of Africa by Treaty, Vol 1 ,op.cit .p 322.

[4] -Nana James Kwaku Brukum : **The North Territories of Gold Coast Under British Colonial Rule 1897-1956 a study in Political Change**. A Thesis of Doctor of Philosophy,University of Toronto,1997.p53.

[5]– رياض زاهر: تاريخ غانة الحديث، المرجع السابق، ص 157.

[6]- Kimble David: op.cit . p 138 .

قلصت بريطانيا نفوذ الأشانتي على الساحل،واستقلت الولايات الجنوبية والتي كون منها البريطانيون نواة مستعمرة ساحل الذهب في عام 1874م،وأخطر من ذلك انفصال عدد من الولايات الشمالية،واهتزاز مكانة الإمبراطورية،استقلت كل من دوابن أبنسيAbansi وأعلنت كل من ولايات كوكوفوKokofu.[2] وبكوايBekwai .[3]الحرب على كوماسي،وما زاد الطين بله قيام شعب الأشانتي بسحب الكرسي المقدس من الملك بعد أن ثبت تورطه في سرقة الذهب من مقابر الملوك الموتى،وعليه صارت المملكة مقسمة على نفسها،وبدأ الدمار يدب في أوصالها،وانفصلت أجزاء كبيرة عنها وضاعت الوحدة التي حاول ملوك الأشانتي السابقين الحفاظ عليها،وكانت هذه الأمور مقدمات طبيعية لإعلان الحماية البريطانية على المنطقة،وحاول كل من الملوك منسى بونسو1874م، وديو الثاني 1884م وإجمان برمبهAgymen Peremph 1884-1931م المحافظة على ما تبقى،ونشير أنه بعد عزل شعب الأشانتي الملك بونسو قامت سلسلة من الحروب الأهلية بين الرؤساء المحليين في كوماسي،ولم تتوقف هذه الصراعات الدموية إلا بعد وصول كوادر الثالث للسلطة،وتولي العرش باسم الملك أجمان برمبه الأول،وذلك في 26مارس 1888م وحضر حفل التتويج السير بارنتBarnott مساعد الحاكم البريطاني.[4]

بعد أن استقرت الأحوال الداخلية في الدولة اتجه الملك برمبه الأول إلى المجال الخارجي فكتب خطابا إلى الحاكم البريطاني في ساحل الذهب في شهر نوفمبر عام 1889م عارضا عليه مسألة بسط الحماية البريطانية على منطقة كواهنKwahen،وأشار الملك في خطابه إلى أن هذه المنطقة تابعة للأشانتي،وفي خطاب أخر طالب الملك من

---

[1]– نوري شنين، ستار : **الجيش وبناء الوحدة الوطنية في العالم الثالث دراسة سوسـيولوجية – سياسـة** ، رسـالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد 1984 ، ص 34 .

[2] – ظهر الصراع بين هذه القبيلة والأشانتي منذ فترة بسبب الاختلاف بين الأسرة الحاكمة وهي عشيرة أويوكوOyoko،كما حكمت فيها أسرة جيامي Gyami لمزيد من التفاصيل أنظر:

Rattray,Robert. Sutherland : **Ashanti Law and Consitution**,North western University Libraries,London,1929.p148.

[3] – استقرت بها أسرة أوتوتو أكاني،وتذكر المراجع أنها حاربت الأشانتي بالسيوف والدروع والحجارة،كما شكلت هذه القبيلة حلف مع عشيرة أسوناAsona في قرية تسمى أكركوتو Akrokoto أنظر:

Rattray,Robert. Sutherland :op.cit.p198.

[4] – عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا،المرجع السابق، ص 117.

الحاكم البريطاني مساعدته في استعادة المناطق التي حاولت تأكيد استقلالها مثل كوكوفو،لكن رد فعل الحاكم البريطاني أقر بأن حكومة بلاده لن تتدخل في أي عمل يتعلق بهذه الدويلات لأنها ليست تابعة لبريطانيا،وخارجة عن مجال نفوذها،وواجبه يمنعه من التدخل في شؤونها نيابة عن ملك الأشانتي،وفي 22أوت 1890م أرسل الملك برمبه رسالة مطولة إلى الحاكم البريطاني أعرب عن استعداده إذا رغب شعب الأدانسيس Adansis في الحماية البريطانية تركهم على هذا الوضع،لكنهم إذا اختاروا العيش مع الأشانتي كرعايا للملك ويخلصون بالولاء،من المؤكد أنه سيعاملهم برفق لأن الشعار الذي يسير عليه في سياسته الخارجية هو تحقيق الأمن والسلام.[1]

كانت الحكومة البريطانية قد انتابها نوع من الفزع والانزعاج بسبب توسعات الأشانتي،واستعادة بعض المناطق التي تمردت على الدولة،هذا بالإضافة إلى التوسعات الفرنسية في ساحل العاج لدرجة أن بريطانيا أعلنت الحماية على منطقة أتبوتوAtobutu،وفي 11مارس 1891م أرسل الحاكم البريطاني خطابا إلى الملك تعرض فيه شروط اتفاقية لوضع بلاده تحت الحماية البريطانية في شكل معاهدة صداقة وحماية بين ملكة بريطانيا،وملك الأشانتي والتي تضمنت عدة مواد منها:

المادة الأولى: عدم الدخول في أي معاهدات مع القوى الأوربية الأخرى.

المادة الثانية: إعلان الحماية على مملكة الأشانتي.

المادة الثالثة: عدم عرقلة الرؤساء للتجارة على حدودهم.

المادة الرابعة: إحالة كل الخلافات بين الملك وأتباعه إلى الحاكم العام،أو أقرب مسؤول بريطاني في مستعمرة ساحل الذهب.

المادة الخامسة: حرية التجارة للبريطانيين في بلاد الأشانتي بالإضافة إلى حقهم في بناء مساكن،وامتلاك أراضي طبقا للقانون الساري في مستعمرة ساحل الذهب.

المادة السادسة:نصت على حماية الطرق وتشجيع التجارة،وتسهيل أعمال التجار مع عدم دخول الأشانتي في أية معاهدة مع دولة أوربية أخرى إلا من خلال الحكومة البريطانية.

[1]- عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا،المرجع السابق ،ص 119.

المادة السابعة: نصت على حق الأشانتي في فرض الضرائب والرسوم طبقا لعرف التقاليد الوطنية.

المادة الثامنة: قيام الحكومة البريطانية بتعيين مندوب يقيم في بلاد الأشانتي لحل المشكلات،وحسم الخلافات التي قد تقع بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ العدالة وتنمية التجارة.[1]

ويمكن فهم عدة أمور من خلال هذه المعاهدة بحيث:

-أن الحكومة البريطانية كانت تسعى لإضعاف الأشانتي تمهيدا لفرض الحماية على ساحل الذهب.

-وضع مندوب بريطاني في المنطقة يعني التدخل في الشؤون الداخلية للأشانتي،وزيادة الامتيازات البريطانية في المنطقة.

-محاصرة الأشانتي خارجيا من خلال عدم السماح لهم بتوقيع اتفاقيات مع بقية الدول،وتحقيق هدف أخر هو إبعاد الأطماع الأوربية في ساحل الذهب خاصة فرنسا.

وبعد سبتمبر عام 1901م أعلنت بريطانيا الأراضي الشمالية محمية وأمرت بتعيين مفوض لإدارة المنطقة،وعين نورثكوتNorthcot مفوضا لها وكانت مهمته التعرف على طبيعة المنطقة،لكنه واجه عدة صعوبات منها إحجام البريطانيين عن الخدمة فيها،حيث قدرت بمساحة إنجلترا،كذلك انعدام الأمن التي سادت معظم أجزاء المنطقة.[2]

2-إدارة مستعمرة غانا

2-1-فترة غاغسبورغ(1919-1927)

وصل غاغسبورغ إلى أكرا عام 1919م،وكان قد شغل منصب حاكم ساحل الذهب حيث تركزت خطته في بداية حكمه على تقديم إصلاحات سياسية بإعطاء شكل جديد للمجلس التشريعي عام 1920م،حيث أصبح يضم 11عضو رسمي،و9أعضاء غير رسمين من

[1] – عبد الله عبد الرزاق،إبراهيم و شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا،المرجع السابق: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا ،المرجع السابق،ص119-120.

[2] -Nana James Kwaku Brukum :op.cit.p109.

بينهم ثلاث رؤساء،ثلاثة أفارقة متعلمين في أكرا وسيكوندي،وثلاثة أوربيين يمثلون المصالح التجارية ويتم تعيينهم من قبل الحاكم،وعليه لم يكن ممثلا لجميع المستعمرة وليس له سلطة حقيقية رغم أنها أدخلت عليه تعديلات فيما بعد من خلال تقليص صلاحيات التعيين من الحاكم بحيث أصبح ينتخب كليا أو جزئيا لكن ليس له حق النقض.[1] و من أجل مشاركة أوسع لأهالي المنطقة أصدر عام 1924 قانون مجالس المدن الذي وسع من صلاحيات هذه المجالس بإعطائها سلطة فرض الضرائب،وتنفيذ بعض المهام الإدارية،وزيادة عدد الأعضاء المنتخبين.[2]

ولأن مبدأ الأغلبية الرسمية لا يمكن أن يبقى إذا ما أرادت إفريقيا الغربية البريطانية أن تمتلك صوتا فاعلا في شؤونها الخاصة،أبدى غاغسبورغ دعمه لإجراء خطوة دستورية أخرى نحو الأمام.[3]

و عليه أصدر غاغسبورغ في ماي عام 1925 دستورا جديدا لساحل الذهب.[4] كما أنشأ بموجب ذلك مجلسا للمقاطعات.[5] مانحا إياهم للمرة الأولى حق التمثيل للأعضاء بالانتخابات بدل الترشيح وفسح المجال للنساء بالمشاركة في الانتخابات،وعلى الرغم من أن هذه الانتخابات لم تكن ديمقراطية.[6] وازداد عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى تسع وعشرين عضوا ،أي خمسة عشر عضو رسميا وأربعة عشر عضوا غير رسمي ،ستة من كبار الرؤساء يختارون من المجلس الإقليمي المشترك، ثلاثة يمثلون المنطقة الشرقية،اثنان يمثلون المنطقة الوسطى،وممثل واحد عن المنطقة الغربية.[7]

وعلى الرغم من أن الدستور الجديد منحَ الطبقة المتعلمة التمثيل بالانتخابات، لكنهم اعترضوا عليه،لأن عدد الزعماء القبليين أصبح ضعيفا في المجلس التشريعي،إذ كان عدد

---

[1] -F.M.Bourret:**The Gold Coast a Survey of The Gold Coast and British Togoland1919-1946**.Stanford University Press ,California,1949.pp29-30.

[2]- F.M.Bourret: **Ghana The Road To Independence**, **1919-1957**, London: Oxford University Press, 1960 . p41.

[3]- Kimble David: op. cit. p 403.

[4] - Padmore ,George :op.cit,p91.

[5]- Rachel Naylor : op.cit**.** p16.

[6]- Redmayne: op. cit. p 13.

[7]- Padmore ,George :op.cit.p91.

المتعلمين ثلاثة أعضاء فقط، لذا طالبوا بتمثيل أكثر أهمية في المجلس لخوفهم من أن يتحول هؤلاء الزعماء إلى أوتوقراطيين.[1]

ومن الناحية الاقتصادية ركزت سياسة غاغسبورغ على زيادة إيرادات المستعمرة،وتحسين نظام النقل وخفض تكاليف الشحن على كل الصادرات والبضائع المستوردة وقد قدرت نفقاته ب24مليون جنيه إسترليني،لكن الأزمة الاقتصادية وانخفاض الأسعار عالميا أدى إلى تخفيض الإيرادات وعليه ومع استمرار أزمة الكساد عام 1923م خفضت الحكومة الموظفين الرسميين،وبعض النفقات لكنها رفضت إلغاء ضريبة إنتاج الكاكاو،بل رفضت رسوم جديدة على منتوجات أخرى مثل الكولا والأخشاب.[2]

2-2-فترة حكم رانسفورد سلاترRansford Slatérs(1927-1932)

خلف غاغسبورغ بعد الأزمة الاقتصادية حيث انخفضت مداخيل الكاكاو،وتقلصت إيرادات غانا إلى ما يقارب النصف،حيث تركزت سياسته على إدخال نظام كامل للإدارة غير المباشرة.[3] وأبدى سلاتر معارضته لدستور عام 1925م ونظام المحافظات،فأصدر دستورا جديدا يعتمد على إنشاء مجلس للمحافظة في كل المقاطعات الإدارية للمستعمرة.[4]

ومن الناحية الاقتصادية سارع سلاتر لمواجهة مخلفات الأزمة بإجراء تخفيض في النفقات وزيادة ضرائب الاستيراد،وتقليص مشاريع التنمية وخفض الخدمات الصحية،وفي عام 1932م أصدر مرسوم يتعلق بفرض ضريبة بقيمة أربعة إلى عشرة بالمائة على جميع الرواتب الرسمية.[5]

وعليه أعلن عمال مناجم ذهب اريستون Ariston في حي بريستيا Prestea في ساحل الذهب إضرابا ضد تخفيض الأجور،فهاجمهم جنود الحكومة، وقتل منهم خمسة وجرح عشرة عمال، ثم انضم إليهم لاحقا عددا كبيرا من العمال والفلاحين،واجتمع المزارعون

[1]- F.M.Bourret : Ghana The Road To Independence, 1919-1957,op.cit. pp49 -53.
[2]- F.M.Bourret:The Gold Coast a Survey of The Gold Coast and British Togoland1919-1946,op.cit.pp31-32.
[3] -Padmore ,George :op.cit.p54.
[4]- - F.M.Bourret:The Gold Coast a Survey of The Gold Coast and British Togoland1919-1946,op.cit.pp57-58.
[5] -Ibid..pp60-62.

وقرروا رفض بيع الكاكاو بسبب انخفاض أسعاره، ولحين ازدياده وأسسوا تجمعا يدعى بـــ"رابطة مزارعي الكاكاو".[1]

2-3-فترة حكم السير شينتون توماسSir Shenton Thomas (1932-1934)

تميزت فترته بالخلافات السياسية الكبيرة حول مشروع المالية،كما حاول استعادة كونفدرالية الأشانتي.[2] وأعلن توماس خلال عام 1933 عن ثلاث قوانين للإعداد تنظيم مالي قضائي وتنفيذي.[3] وزادت معاناة الجماهير بين عامي 1933-1934 نتيجة لوضع الحكومة لتبعات هذه الأزمة على أكتاف الجماهير ،لذا حصلت إضرابات أخرى منها إضراب عمال السكك في ساحل الذهب عام 1933، وأخر بمناجم ذهب اريستون في مارس عام 1934، ولاحقا بمناجم الذهب بأبواسي في فيفري عام 1935[4].وكان حلول عام 1934 بداية التحسن في التجارة، وانحسار الأزمة الاقتصادية العالمية، وانعقدت جلسة المجلس التشريعي حينذاك بتهنئة توماس على تطور الوضع المادي للمستعمرة بمناسبة انتهاء عمله.[5]

2-4-فترة أرنولد هودسنArnold Hodson(1934-1941)

في خريف عام 1934 وصل الحاكم الجديد السير أرنولد هودسن Arnold Hodson خلفا لتوماس.[6] حيث حكم بين عامي 1934-1941، وشهدت الأعوام الأربعة الأربعة اللاحقة تحسنا في الحكومة المحلية، ووضعت ميزانية للولايات،ومنح قانون رقم 18 لعام 1935 مفوضي المقاطعات مراقبة المحاكم الفاسدة واستعراض الأحكام.[7]

---

[1]- كانت المحاولات الأولى لتشكيل منظمة اقتصادية للتخلص من الوسطاء والمشترين الاحتكاريين وضمان الأسعار العالية لمحاصيلهم ، هي تأسيس وكالة تجارية تعاونية تدعى بـــ "رابطة مزارعي ساحل الذهب " التي تأسست أيام تأسيس المجلس الوطني لغرب إفريقيا البريطانية.

[2]-Padmore ,George:op.cit.p55.

[3]- F.M.Bourret : Ghana The Road To Independence 1919-1957,op.cit. pp78-105.

[4]- Ibid.

[5]- Padmore ,George: op. cit., p.199.

[6]- F.M.Bourret:The Gold Coast a Survey of The Gold Coast and British Togoland1919-1946,op.cit.p62.

[7]- F.M.Bourret : Ghana The Road To Independence 1919-1957,op.cit. pp78-79.

تميزت فترة حكمه بتحسن الوضع الاقتصادي ،والاعتراف الرسمي عام 1935م بمملكة الأشانتي،كما حمل الملك برمبيه الثاني .[1] اللقب القديم أشانتهينAsantehene.[2] باحتفال حضره الحاكم في يوم 12 ماي عام 1935 الذي عد يوما وطنيا للأشانتي،وطبق فيها قانونين لإحياء الحكومة الفيدرالية.[3] أولهما قانون السلطة المحلية لإنشاء نوع من الحكم غير المباشر لضمان تطور الاقتصاد والخدمات الاجتماعية،وكان مشابها كثيرا لقانون السلطة المحلية المطبق على المناطق الشمالية وتوغو الشمالية لعام 1932، أما الثاني فكان قانون المحاكم المحلية،ويمارس فيه مفوضو المقاطعات مراقبتها، وتحويل القضايا إلى محاكمهم ويترأس الأشانتهيين محكمة كوماسي ،ومحكمة الاستئناف للإتحاد كله.[4] كما شهدت فترته حركة التوقف عن إنتاج الكاكاو عام 1937م.[5]

2-5-فترة حكم الأن بيريز Sir Alan Burns

حاول هذا الحاكم تنظيم الحياة الدستورية والسياسية،وتنظيم الإدارة المحلية، وتأطير جديد لإتحاد محمية الأشانتي.[6]وأهم ما يميز فترة حكمه هو إصدار دستور 1946م المعروف بدستور ألان بيريزThe Burins Constitution،ويسمح هذا الدستور بترشيح الرؤساء أنفسهم كأعضاء في المجلس التشريعي،وإصلاح الحكومة المركزية من خلال زيادة تمثيل الرؤساء والأشانتي.[7]

المبحث الثالث: مستعمرة سيراليون

1-تأسيس المستعمرة

بعد أن وصل البرتغاليون إلى المنطقة،بدأ اهتمام بريطانيا بسيراليون حيث أسست بريطانيا جزيرة بانس Bance Island،واتخذت بريطانيا كافة الإجراءات لتأسيس

---

[1] – يعتبر برمبيه الثاني من زعماء الأشانتي في كوماسي، وهو ابن أخ برمبيه الأول ،أنتخب في ماي عـــام 1931 بدلا من برمبيه الأول ليشغل الكرسي الذهبي، وأصبح رئيساً لاتحاد الأشانتي عام 1935، أنظر:

Segal Ronald: **Political Africa: A Who's Who of Personalities and Parties**, Stevens and Sons Limited London , 1961.pp17-18.

[2] -Padmore, George,:op.cit.p55.

[3]- D.A.Girling **: New Age Encyclopedia**. Vol. 2, 7th ed, Sydney Bay Book, 1983. p208.

[4]- F.M.Bourret : Ghana The Road To Independence 1919-1957,op.cit p79.

[5]- Padmore, George:op.cit.p55

[6]- Ibid.p56.

[7]- F.M.Bourret : Ghana The Road To Independence 1919-1957,op.cit.p95.

مستعمرة هناك.[1] وكانت هذه المستعمرة تمتد على مئات الأميال من الداخل حتى الجنوب مثل ليبيريا، حيث تعتبر من أجمل المناطق في الساحل الغربي من إفريقيا.[2]ويلاحظ أن دوافع بريطانيا في المنطقة لم تكن دوافع اقتصادية،كما حدث في دلتا النيجر من حيث الاهتمام بالتجارة،وإنما كان هدفها الرئيسي هو مراقبة تجارة الرقيق.[3] ومنذ عام 1808م أصبحت سيراليون مستعمرة تابعة للتاج البريطاني.[4] وتزايد عدد سكانها بفضل تزايد عدد عدد العبيد المحررين .[5] وقد تمسكت بريطانيا بمستعمراتها وحرصت على ربطها مباشرة مباشرة بها،فتم ربط فريتاون بلندن بواسطة خط جعل الاتصال مباشرة بينهما.[6]

كما حاولت بريطانيا التوسع مرارا في المناطق الداخلية من سيراليون،ومد نفوذها نحو الداخل لصد التغلغل الفرنسي،وتأمين أنهار الزيت التي تنحدر من الداخل صوب المحيط الأطلسي،ولكن واجهت فرنسا التي حالت دون ربط المستعمرات البريطانية في كل من غامبيا،سيراليون،وساحل الذهب و نشطت فرنسا في المناطق الداخلية من سيراليون،واكتسبت بعض الحقوق لها في ريونيه على ساحل غرب إفريقيا في شمال سيراليون،كذلك احتلت بوكي القريبة من الساحل،ثم توافدت الفرق العسكرية على المنطقة،واحتلت فرنسا الأجزاء الساحلية والمناطق الداخلية قبل أن يتمكن البريطانيون من ربط غامبيا وسيراليون،وإنتهى هذا الأمر بتوقيع اتفاق عام 1865م.[7]

2-ترسيم الحدود في سيراليون

كان لابد من ترسيم الحدود بين فرنسا وبريطانيا في سيراليون فأسرعت فرنسا متجهة نحو الشرق من سيراليون،حتى بلغت منحنى نهر النيجر،وأرسلت الحملات إلى المناطق الداخلية،إذ حدثت عدة مصادمات بين القوتين البريطانية والفرنسية في هذه

---

[1]- Montgomery. R Martin: op.cit .p240.
[2] - Mary Gaunt,: **Alone in West Africa**. Werner Lavrie Elifford, London.1912. p49.
[3] - Hubert Deshamps :**Histoire Générale de l Afrique Noire.Tome 2,**Paris, 1970 . p34
[4]- Dorward David and C. Butler ,Alan : **Government Publications Relating To Sierraleone 1808-1861**. Microform Academic Publishers, United Kingdom ,1976,p1.
[5]- Robin Hallet: **Africa To 1875**.London,1875.p 315 .
[6]- Christopher Fyee: **A History of Sierraleone**.Oxford University Press,Oxford,1962. pp457-pp457-458 .
[7] -Ibid .p513

المناطق ولذلك عقدت عدة اتفاقيات لتسوية الحدود بينهما،منها اتفاق 28جوان1882الخاص بحدود شمال سيراليون.[1]

والملفت للانتباه،بعد تحديد الحدود نشبت العديد من الثورات في سيراليون بسبب تعسف الإدارة البريطانية في المنطقة، و مراقبة تجارة الرقيق والعمل على منعها فلجأ السكان إلى حرب المدن، ولكن الحكومة البريطانية نجحت في القضاء عليها،وبدأت في تدعيم سيطرتها على المناطق الداخلية، بعد أن كان نفوذها لا يتعدى الشريط الساحلي، وكانت هذه المناطق ضمن سلطة الزعماء الوطنيين، وساعد مد الخطوط الحديدية إلى الجنوب الشرقي حتى قرب حدود ليبيريا وشمالا قرب مناطق النفوذ الفرنسي على تعمير المستعمرة، وإنشاء مراكز إدارية في الأقاليم الداخلية.[2]

وفي عام 1890م بدأت بريطانيا تتوسع نحو الشمال الشرقي من سيراليون ،واستطاعت ضم منطقة فالابا الإسلامية إلى مناطق نفوذها بينما خضعت المناطق المجاورة لها للنفوذ الفرنسي،وكانت فرنسا تتوسع في الداخل فيما يسمى اليوم بغينيا،وقد استطاعت حصر مناطق النفوذ الإنجليزي.[3]وفي نفس السنة تقدمت القوات البريطانية إلى الداخل لإنهاء حرب القبائل،ومواجهة النفوذ المتزايد في المنطقة،وأصبحت سيراليون محمية بريطانية منذ عام 1896 رغم مقاومة الأهالي،وعملت بريطانيا على زيادة بناء السكك الحديدية وزيادة الإنتاج من زيت النخيل وارتفعت صادراتها من البن والكاكاو.[4] كما قامت الحكومة الحكومة البريطانية بعقد عدة اتفاقيات مع الحكام في المناطق الداخلية،الهدف منها تأمين سلامة المستوطنين،ومنع الاعتداء عليهم وحماية الطرق التجارية التي كانت تتأثر بكثرة الاعتداءات المتكررة بين الطرفين،وقد منحت إحدى هذه الاتفاقيات الحكومة البريطانية حق التدخل في حل المنازعات بين الممالك في المناطق الداخلية،فكان هذا أحد الأسباب التي ساعدت على تحقيق أهدافها،ومنها التوسع في داخل القارة الإفريقية من الجهة

[1] - Hertslet,E : The Map of Africa by Treaty, Vol1, op.cit. pp 554-555.
[2] - Huxcy. Elspeith Hamilton: op.cit. p 170.
[3] – محمود،شاكر :**سيراليون**،ط1،المكتب الإسلامي ،دمشق،1979،ص17.
[4] - SWAC Csao: **Land Agricultural Change and Conflict in West Africa**. Sierraleone liberiry and Cote divoire. 2007 .p28

الغربية،وضم مساحات واسعة من الأراضي إلى المستعمرة،والوصول إلى المناطق الداخلية البعيدة وتأمين مصالحها.[1]

استمر الخلاف بين فرنسا وبريطانيا حول مسألة الحدود الشمالية والشرقية لسيراليون،وعليه وقعت معاهدة في 21جوان 1895م في باريس جاء فيها: "إن المفوضين الدين رشحتهم حكومات فرنسا وبريطانيا ووفقا للمادة 5 من اتفاقية 10أوت 1889،وبعد فشلها في ترسيم حدود المنطقة من الشمال والشرق،وطبقا للأحكام العامة ومضمون اتفاقية 26جوان 1891م والإعلانات المتبادلة في لندن في 5أوت 1890م رقم 113 بين فرنسا وبريطانيا نتفق حول الشروط الآتية:

جاء في المادة الأولى،تبدأ الحدود من المحيط الأطلسي والساحل الشمالي الغربي لقرية كرقبةKiragba حيث دائرة نصف قطرها 500متر إلى اتجاه الشمال الشرقي الذي يمر بعدة قرى من ماندیموMandimo،ومانجتيMangeti وروبان Robant حتى قرية بيغيبالي Pigipali الفرنسية لتصل حتى الجنوب الشرقي وتشمل هذه الحدود عدة قرى تابعة لبريطانيا

كمبوغيMbogi،وقبيلةالمسايلةMusalioy،،لوكوياLukoiya،مفوريMufuru،أويلينا Oblenia وصولا إلى عدة قرى مثل نتونغNtogon،تامبوياTombaiya ،كنيا Kunia،أما المادة الثانية من المعاهدة فأوردت أن هذه الحدود توضح على الخريطة المرفقة لهذه الاتفاقية.

أما المادة الثالثة فتنظر الحكومتان لاستكمال وتفسير المادة الثانية من اتفاقية 10أوت 1889م رقم 110،واتفاقية 26جوان 1891م.[2]وتم التوقيع على اتفاق بين بريطانيا وفرنسا حول حدود سيراليون، و تسوية الحدود قبل ذلك مع ليبيريا بسنوات في 31أوت 1896م حيث أعلنت كمحمية على الرغم من حاكم المستعمرة كان حاكما للمحمية.[3] حيث بدأت

[1] –محمود بن سليمان ،العقيلي:جمهورية سيراليون ،المرجع السابق ،ص736.

[2] -Hertslet,E : The Map of Africa by Treaty, Vol3,op.cit.pp1048-1049.

[3] -Dorward,David and C. Butler ,Alan :op.cit. p3.

بريطانيا في التوسع الجغرافي للمحمية الذي وصل إلى عشرة أضعاف من شبه الجزيرة إلى حدودها الحالية مع غينيا إلى الشمال والشرق،وليبيريا إلى الجنوب.[1]

دعت الحكومة البريطانية إلى إعلان المنطقة الداخلية حتى مرتفعات فوتاجالون منطقة تحت الحماية البريطانية وذلك في عام 1898م ،وتوافق ذلك مع بروز مشكلة الحدود بين فرنسا وبريطانيا،حيث اختير نهر سكارسيز في الشمال، ونهر ميلاكوري Melacourie في الجنوب ليكونا الحدود الفاصلة بينهما،وقد رسمت الحدود دون مراعاة للمناطق القبلية ودون إجراء دراسة مسبقة لطبيعة المنطقة وسكانها،وأدى ذلك إلى ظهور مشاكل اجتماعية واقتصادية في الجنوب الشرقي من سيراليون،وقسمت المنطقة القبلية إلى ثلاثة أقسام ،أحدها يتبع سيراليون والثاني يتبع ليبيريا والثالث يتبع غينيا،وفرضت الحكومة حمايتها على جميع الأجزاء الداخلية الواقعة خلف الحدود التي تفصلها عن الممتلكات الفرنسية في غينيا شمالا وليبيريا جنوبا.[2]

المبحث الرابع: مستعمرة غامبيا

توافد التجار البريطانيون على منطقة غامبيا معتقدين في البداية أن نهر غامبيا يمثل فرع من فروع النيجر،وقد استمر هؤلاء التجار في ممارسة تجارتهم حتى بعد أن تم تصحيح المعلومات الجغرافية، وتم التأكد بأنه نهر مستقل بذاته.[3] وفي عام 1664م أسس الإنجليز حصن جيمس بالقرب من مصب النهر فكان من أول الحصون البريطانية،وقد اكتسب أهمية إستراتيجية وتجارية نظرا لوقوعه على بعد عدة أميال من المصب.[4]

و انتشرت الوكالات التجارية البريطانية في المنطقة ،ومارس التجار البريطانيون نشاطهم فيها،وحتى الثمانينات من القرن الثامن عشر ميلادي كانت بريطانيا كغيرها من الدول تكتفي بإقامة حصون على السواحل، فلم يكن هناك دوافع قوية في ذلك الوقت للمغامرة والمخاطرة والتوغل في الأراضي الداخلية.[5]

---

[1] - Harris David:op.cit,p15.

[2] – محمود بن سليمان،العقيلي:جمهورية سيراليون ،المرجع السابق،ص ص 736–737.

[3]- E Guernier :**Afrique Occidentale**.Paris,1904 .p44.

[4] - E Carrington : **The British Overseas** .Cambridge ,1950.p653.

[5] – شوقي الجمل،: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، المرجع السابق، ص549.

وجدير بالذكر أن بريطانيا احتفظت بنفوذها في غامبيا طوال القرن الثامن عشر ميلادي، ففي 3سبتمبر 1786م وقعت معاهدة مع فرنسا،اعترفت فيها الأخيرة بالنفوذ البريطاني في غامبيا، اعترفت بريطانيا بنفوذ فرنسا في منطقة ألبريدا.[1] وفي عام 1806م اشترت الحكومة البريطانية جزيرة سانت مري الواقعة عند مصب نهر غامبيا، حيث أقامت عليها فيما بعد مدينة بتهورست.[2]

اهتمت بريطانيا بغامبيا باعتبارها مدخل إلى المناطق النائية في غرب إفريقيا بهدف الاستغلال ولأغراض تجارية،ونظرا لموقعها الجغرافي فقد استخدمت كمنطقة شحن إلى الأمريكيتين خلال تجارة الرقيق مثل جزيرة غوري Goree Island قبالة ساحل داكار وجزيرة فورت جيمس Fort James على الضفة الشمالية من نهر غامبيا.[3]وإذا كان التجار الفرنسيون قد مارسوا تجارتهم في منطقة البريدا المجاورة للمنشأة البريطانية في بتهورست لمدة أربعين عاما،فإن معاهدة باريس في 30مارس 1814م أعطت فرنسا الحق في البقاء في البريدا،ولكن مقابل حق إنجلترا في ممارسة تجارة الصمغ في منطقة بورتنديك.[4]

ورغم اعتراف إنجلترا بالنفوذ الفرنسي في البريدا،إلا أن الصراع بين الدولتين لم ينته لأن فرنسا حاولت دوما مد نفوذها من البريدا صوب المناطق المجاورة لها حيث مناطق النفوذ البريطاني ،إلا أن إدارة غامبيا كانت لها بالمرصاد فقد حاول حاكم السنغال عام 1817م عقد معاهدة مع الزعماء المحليين في المنطقة ومنها معاهدة مع ملك منطقة بارة Barra الذي وافق فيها على السماح بوجود مندوب فرنسي في أراضيه،لكن الحكومة والإدارة البريطانية في لاجوس سارعت لإلغاء هذه المعاهدة. [5]

وحرصت بريطانيا أيضا على تدعيم نفوذها في غامبيا عن طريق عقد سلسلة من المعاهدات مع الزعماء المحليين، فوقعت معاهدة في جوان 1826م مع ملك منطقة بارة،تعهد فيها بتسليم الأراضي الواقعة على الضفة اليمنى للنهر لمسافة ميل إلى الداخل من

---

[1]- G Hageraves : op. cit. p144.
[2]- Hertslet,E : The Map of Africa by Treaty, Vol1,op.cit. p364.
[3] -Cajetan. Ifemyi Nnaocha:op.cit. p18.
[4] - G Fay: **a History of The Gambia**. Cambridge,London, 1940. p395.
[5] - Ibid.p395

بوجادوBougadoo في الغرب حتى جوكادوJokado في الشرق ومنعا لحدوث مشاكل مع فرنسا ،تم رسم حدود حصن البريدا في 19 جوان 1826م.[1]

كما جددت بريطانيا معاهدتها مع ملك بارة في 4جانفي 1832م.[2] وبعدها في 13جوان سلم الملك كمبا أراضيه لبريطانيا،وفي 23أفريل 1841م وقعت بريطانيا معاهدة حماية على أراضي كارتابا Cartaba لمساحة ميل.[3] ونشير هنا أن بريطانيا حاولت توسيع إمتدادات باثورهست بعد تأسيسها،وأدت المفاوضات مع بعض الحكام المحليين إلى ضم مساحة تبلغ 69كم مربع،وتبع ذلك المزيد من عمليات الاستحواذ على الأراضي الداخلية في الجزء العلوي من نهر غامبيا،وتم الحصول على جزيرة مكارتي التي تقع على بعد 150ميلا من النهر.[4]

وكان سبب تزاد التوتر بين الإدارة البريطانية في غامبيا والضباط الفرنسيين في السنغال، هو إصرار هؤلاء الضباط على عدم تأدية التحية للعلم البريطاني أثناء إبحارهم في نهر غامبيا، وكذلك لتورط الكثير منهم في تجارة الرقيق، وفي مارس 1857م تنازلت فرنسا عن منشأتها في البريدا مقابل تخلي بريطانيا عن التجارة في الصمغ في بورتنديك الواقعة شمال السنغال.[5] ولكن بانسحاب الفرنسيين من ألبريدا،لم يستقر الوضع في غامبيا لإنجلترا لإنجلترا فقد قابلت العديد من المشاكل من قبل الوطنيين إضافة إلى انتشار الحروب الأهلية في المنطقة، مما كان له أثره الضار على التجارة البريطانية.

وقد اضطرت الإدارة البريطانية في غامبيا إلى استخدام العنف ضد الوطنيين للحد من الاضطرابات في البلاد،حيث طالب حاكم غامبيا جورج دارس Darcy من ملك منطقة باديبو Baddibo دفع تعويض للتجار البريطانيين بسبب ما أتلفه أتباعه من بضائع، ولكن إزاء رفض الملك أرسلت حملة حاصرت منطقة باديبو، وطالبت قوات عسكرية إضافية من سيراليون لمعاونة قواته، وعندما رفض الملك في 16فيفري عام 1861م مغادرة المنطقة، أطلقت السفن البريطانية النار على أراضيه،اضطر لتوقيع معاهدة في 26فيفري

[1]- Hertslet,E :The Map of Africa by Treaty, Vol1,op.cit.. pp368-369
[2]- Ibid. p 372.
[3]. Ibid.pp 372-373.
[4] -Cajetan. Ifemyi Nnaocha:op.cit.p56.
[5]- G Fay: op.cit.pp408-409.

1861م، تعهد فيها بدفع تعويض مناسب للتجار البريطانيين،كما ألزم باللجوء إلى الحاكم البريطاني في بتهورست،إذا ما نشبت بينه وبين جيرانه أي نزاع في المستقبل، وفي نفس العام عقدت بريطانيا معاهدة ثانية معه، تعهد فيها بالسماح للتجار البريطانيين والفرنسيين بالتجارة في أراضي باديبو بشرط،أن يحملوا تصريحا موقعا من قبل حاكم بتهورست.[1]

1-فشل إدارة باتي في غامبيا 1866م-1869م

كان القصد من تعيين شارل باتيCharles Patey هو التحقق من الإنفاق المتزايد،وبالتالي الحد من عجز الميزانية المتفاقم للمستعمرة،الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إجراءات حازمة ضد التجار،وفي عام 1867م قدم باتي قضيته ضد براونBrown لانتهاك اللوائح الجمركية،لكن القضية رفضت وبعد عامين أمر بتحقيق في عمليات الجمارك،ووجد أن التجار كثير ما تجنبوا دفع رسوم السلع بسبب الأخطاء في دفاتر حسابات جامع الجمارك هاستينغر كنيلرHastings Kneller، ولكن بسبب وباء الكوليرا عام 1869م الذي قتل فيه أكثر من 1100 إفريقي في باثورهست وحدها،اتهم التجار باتي بالفشل في إتخاذ الاحتياطات الكافية لمنع وصول الكوليرا إلى البلدة بحجة أن ذلك يرجع لسياسته الاقتصادية الفاشلة،كما كان التجار ينتقدون الإجراءات المتخذة.[2]

2-مسألة المبادلة الفرنسية البريطانية بخصوص غامبيا

كتب فيدهرب عندما تولى إدارة السنغال للإمبراطور نابليون الثالث مذكرة في جوان 1864م،يوضح فيها بأن من مصلحة فرنسا الامتداد،والتوسع من مستعمرة السنغال ورأى ضرورة هجر المنشات الساحلية الفرنسية في جابون وساحل غينيا، وتركيز التجارة في أماكن أخرى أكثر نجاحا،وكانت هذه الأماكن في نظر فيدهرب هي سانت لويس وما حولها والامتداد منها والتوسع صوب الساحل، لذلك رأى ضرورة الاتفاق مع بريطانيا لمشاركتها فرنسا في هذه المنطقة، وأن تتنازل عن غامبيا مقابل حصولها على كل من جابون وجرام وجران بسام وأسيني ودابو في ساحل غينيا، وبذلك تضمن امتداد مستعمرة

[1]- Ibid.p416.
[2]- Hughes, Arnold and David, Perfect: op.cit.p66.

السنغال نحو الجنوب، ويصبح لها حدود واسعة، وتستطيع فرنسا أيضا تدعيم سيطرتها على أعالي النيجر.[1]

،كما أن غامبيا خلال هذه الفترة أيضا كانت عرضة للحروب والفتن الداخلية واشتدت فيها المنافسة بين الزعماء المحليين،وكان المرابطين في ذلك الوقت لهم أمال وطموح من أجل بناء إمبراطورية اسلامية في سنغامبيا،وعليه هددت الحروب والفتن في غامبيا مصالح التجار البريطانيين،وعليه فضل فيدهرب تأمين السنغال، وإبعاد النفوذ البريطاني عنها،وبالفعل بعد أن ساد الهدوء في السنغال،بدأ يفكر في مبادلة غامبيا،على أن فكرة المبادلة بدأت أيضا منذ عام 1861م عندما زار دارسى حاكم غامبيا سانت لويس، واقتنع بإمكانية مبادلة غامبيا في مقابل الحصول على الغابون، ولكن رغم ذلك ،ورغم تداول هذه الفكرة،إلا أنها لم تناقش على المستوى الرسمي حتى عام 1865م،عندما عرض هذه الفكرة السفير الفرنسي بصورة شبه رسمية على اللورد كلارندون Clarendon ولكن في الوقت نفسه كان على فرنسا أن تحسب حساب الرأي العام الفرنسي،الذي كان من الصعب أن يتقبل هذه الفكرة.[2]

والملفت للانتباه أن فكرة المبادلة، لم تلق نجاحا خلال هذه الفترة لعدة أسباب منها:

-عداء فرنسا التقليدي مع بريطانيا،وعدم قبول الرأي العام الفرنسي تخلى فرنسا عن أي جزء من مستعمراتها.

-انشغال نابليون الثالث بنمو قوة بروسيا العسكرية.

-رغبة وزارة البحرية الاحتفاظ بالقاعدة البحرية في الغابون، وخاصة بعد توقيع معاهدات مع الزعماء المحليين عام 1866م،وخاصة في منطقة وادي أجويهOgoue واندفاع البعثات الكشفية إلى هذه المناطق فأصبح للغابون أهمية كبيرة كمركز للتوغل إلى الداخل.

-اهتمام الحكومة الفرنسية بالسيطرة على أراضي النيجر،ولذلك كان لابد من تركيز الاهتمام على سواحل غينيا،وبورتونوفو،حيث نشطت الوكالات الفرنسية ،وعن طريقها يمكن التوغل داخل النيجر.[3]

---

[1] - G Hageraves:op.cit. p145.
[2]- G Hageraves:op.cit. p137.
[3] - Ibid. p 140 .

-رفض مقترح المبادلة من قبل البرلمان والهيئات التجارية في لندن.[1]

أما بالنسبة لبريطانيا فقد أرسلت عام 1864م الكولونيل أوردOrd إلى غرب إفريقيا كمندوب عنها لتفقد الأوضاع في المنشات البريطانية،وكتابة تقرير عن الأحوال الاقتصادية،فعاد أرود عام 1865م وكتب تقريرا أنه لابد من وضع مستعمرة بريطانيا في غرب إفريقيا تحت إدارة واحدة،ومركزا أن الاضطرابات التي تشهدها المستعمرات سببها عدم وجود قوة عسكرية،واقترح بأن تكون سيراليون عاصمة الحكومة المركزية،كما دعا إلى عدم تخلي بريطانيا عن مستعمراتها في سواحل غرب إفريقيا،لأن ذلك سيؤدي إلى نشاط تجارة الرقيق مرة أخرى، ووضع أورد تقريره في 26جوان 1865م الذي تضمن:

-استحالة انسحاب بريطانيا من أي مركز من مراكزها في سواحل غرب إفريقيا.

- العمل على مد النفوذ البريطاني من غامبيا إلى الداخل.

-اتخاذ سيراليون مركزا للمنشآت البريطانية لأنها منطقة إستراتيجية هامة،ومنها يمكن إحكام السيطرة ومراقبة المنطقة.

-في حالة تخلي بريطانيا عن غامبيا،فهذا معناه عدم التوسع وعدم إنشاء أي منشآت جديدة.

-إذا تخلت بريطانيا عن غامبيا لابد من تدعيم السيطرة البريطانية في سيراليون.[2]

وكان معنى تقرير أورد هو عدم انسحاب بريطانيا من غامبيا، ومبادلتها مع فرنسا وكان من أهم نتائجه أن أرسلت في 19فيفري 1866م لجنة ملكية إلى كل من غامبيا،سيراليون، وساحل الذهب، وعملت على ضم منشآت بريطانيا في هذه المناطق متخذة من فريتاون في سيراليون عاصمة،ومركزا لهذه المنشآت،كما أوصت اللجنة بضرورة قيام حاكم سيراليون كل عام بزيارة تفتيشية على بقية المنشآت في غرب إفريقيا.[3]

وفي فيفري عام 1870م اقترحت الحكومة الفرنسية مرة أخرى قضية المبادلة،لكن بريطانيا كانت مترددة في قبول العرض حفاظا على غامبيا،ونظرا للأزمة المالية التي كانت تعانيها

[1]- Thakur : **A History of Education in The Gambia From1903 To The Present Day**. Thesis submitted for The Degree of Master of Education in The University of Durham,1969.p18.
[2] - J Gay: op.cit. pp432-433.
[3] -Ibid. p433.

بريطانيا،أضف إلى ذلك أن بريطانيا لم تجد أراضي فرنسية مماثلة لقيمة غامبيا،ونشير هنا أن مكتب المستعمرات حاول إقناع الحاكم العام لمستعمرات غرب إفريقيا السير أرثور كيندي Sir Arthur Kennedy أن تبادل غامبيا يجب أن يقابل بتنازل فرنسا عن أي مطالبة بمنطقة ملاكوري المتنازل عليها شمال سيراليون.[1]

وفي عام 1871م تم قبول الاقتراح البريطاني من حيث المبدأ من قبل فرنسا في نهاية شهر مارس،لكن التجار عارضوه بشدة وحتى الأفارقة المحررين،وعليه اعتبرت بريطانيا أن فكرة المبادلة كانت غير مناسبة،وظهرت معارضة شديدة من قبل الشركات البريطانية في المنطقة والتي يرأسها توماس كوين،الذي اعتبر أن هذا الاقتراح غير عملي،وعليه قام بجمع 500توقيع تاجر وقام بإرساله إلى كيندي،وإحالته إلى وزير الخارجية كما أرسل 120توقيعا إلى الملكة فيكتوريا.[2]

كما طرحت الفكرة في 23جوان 1875م بعد أن حصلت فرنسا على كل إدعائها في بونغو Pongo والغابون،بينما تتخلى بريطانيا عن أراضيها في الشمال.[3] ويتم استبدال ساحل العاج والملاكوري بغامبيا،ورغم أنه كان عرضا مختلفا عن العرض الأول لكن وزير الخارجية الجديد اللورد كارنافون Lord Carnavon كان ينتظر المزيد،وعليه اقترح في جويلية 1875م بديلا عن ذلك ،وهو أن تتخلى فرنسا عن أي نفوذ سياسي بين حدود الغابون في الجنوب، والحد الشمالي للممتلكات الفرنسية،الأمر الذي رفضته فرنسا،لكن اللورد كارنافون أنكر ذلك،وأعلن في مجلس اللوردات البريطاني أنه لم يتم فعل أي شئ حتى الجلسة البرلمانية المقررة في فيفري من العام القادم أي 1876م،وخلال هذه الفترة ضعفت عزيمته وادعت بريطانيا أن تجارة غامبيا متدهورة.[4]

[1] -Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit.p68.
[2] -Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit.p70.
[3] -Mcintyre, David.W : op.cit.p287.
[4]- Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit.p71.

وقد أدى تماطل الطرفين في بروز معارضين لهذه الفكرة في الدولتين،وعليه فقد أسس الفرنسيون جماعة ضغط تسمى لجنة غامبيا،وخشي التجار في مرسيليا من أن تتخلى الحكومة الفرنسية عن اهتماماتها بالجزء الشرقي من ساحل غينيا.[1]

وتم إحياء المفاوضات في عام 1889م،ظلت الحكومة البريطانية على استعداد للتخلي عن غامبيا لفرنسا في مقابل تنازلات في أماكن أخرى، ولكن سرعان ما أصبح أنه من الواضح أن الفرنسيين لم يكونوا يهتموا بالحصول على هذه الأراضي،وعليه تم تحديد حدود غامبيا على بعد 10 أميال شمال وجنوب نهر غامبيا.[2] ثم كانت هناك محاولات أخيرة لمبادلة غامبيا في 1891م، ولكنها لم تسفر عن أي اتفاق بين الطرفين،واحتفظت بريطانيا بقطعة من الأرض اتساعها عشرة كيلومترات على ضفتي نهر غامبيا سرعان ما أعلنت حمايتها عليها عام 1893م.[3]

3-تسوية الحدود في غامبيا:

عندما تولى جولدسبوريGouldsbury إدارة غامبيا عام 1881م قام بعدة حملات في وادي غامبيا لتدعيم النفوذ التجاري البريطاني،كما هاجم المناطق التي كانت ما تزال تتاجر في الرقيق،وفي جانفي 1881م وقع هذا الحاكم معاهدة بينه، وبين الزعماء الوطنيين في أعالي غامبيا،نصت على الأتي:

-يعم السلام والصداقة بين رعايا ملكة بريطانيا والوطنيين.

-حماية أرواح وممتلكات الأفارقة المحررين، وغيرهم من رعايا ملكة بريطانيا.

-يعترف الزعماء الوطنيين بحرية وحق رعايا بريطانيا في التجارة الشرعية، ويتعهدون بحماية أرواحهم.

- يتعهد رعايا الحكومة البريطانية بعدم التورط في الحروب الأهلية بين الزعماء الوطنيين بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة.

- تظل طرق التجارة مفتوحة في البلاد،وللتجار البريطانيين الحق في نقل البضائع.

---

[1] -Mcintyre, David.W : op.cit.p287.

[2]- Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit. p43.

[3] - Hubert Deshamps: op.cit. p 66.

– تحفظ ملكة بريطانيا صداقتها مع الزعماء الوطنيين.[1]

ويمكن تبرير تصرفات الضباط الفرنسيين في غامبيا،و إصرارهم في كثير من الأحيان على تخطي مناطق النفوذ الفرنسي ،وتوقيع معاهدات مع الزعماء الوطنيين في المنطقة رغبة منها في مبادلة غامبيا أن فرنسا ،وظلت هذه الرغبة قائمة حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، واستمرت الفرق الفرنسية تغزو الأراضي المحيطة بغامبيا،وقد ناقش مجلس العموم البريطاني هذه المشكلة في عام 1888م.[2] وطالبت الحكومة باتخاذ إجراءات صارمة لسحب الفرق الفرنسية، وأكد جيمس فرجسونJames Ferguson بأن هناك مناقشات بين الدولتين لتسوية مناطق الحدود بينهما.

وتم الاتفاق رسميا في مؤتمر باريس عام 1889م على تقسيم غامبيا.[3] حيث أصبحت مستعمرة غامبيا تتألف من جزيرة سانت ماري والعاصمة باثهورست في مقاطعة كومبو وجزيرة مكارتي.[4] وفشل البريطانيون في قضية التنازل مع الفرنسيين فقد استحوذت فرنسا على معظم السنغال واستمر الصراع بينهما.[5]

وفي اتفاقية 10أوت 1989م في غرب افريقيا تم تسوية الحدود بين فرنسا وبريطانيا.[6] وقد خصصت المادة الأولى منها لغامبيا على النحو التالي:

---

[1]- H Reeve: **The Gambia**. London, 1912. pp 110-111.

[2] – منذ عام 1888م أصبحت غامبيا أكثر استقلالية عن سيراليون حيث تم فصل عدة إدارات كالقضاء،الجمارك،المجلس التشريعي،وبقيت سارية المفعول لفترة حتى أصبح رئيس القضاة هو الضابط القضائي الوحيد في المستعمرة، وبقيت الرابطة بين سيراليون وغامبيا هي محكمة سيراليون العليا وهي محكمة الاستئناف لغامبيا لمزيد من التفاصيل أنظر:

Lucas : op.cit.p160

[3]- Eman Gregg, Trillo, Richard : op.cit. p267

[4]-,W. H Mercer;A E .Collin,:op.cit.p166

[5] -Eman Gregg, Trillo, Richard : op.cit.p267.

[6] – منذ عام 1868م ومشاكل الحدود بين الدولتين تتزايد في غرب إفريقيا، وكان لابد من رسم خط حدود معين،تلتزم به الدولتان المفاوضات لرسم الحدود، ولكن سرعان ما أعيدت في عام 1876م، وفي عام 1881م تم تكوين لجنة في باريس لبحث مشاكل الحدود، ورغم توقيع هذه المعاهدات،إلا أنها لم تكن كافية حتى توقيع معاهدة 10أوت 1889م، وبمقتضى الاتفاق الأخير رسم حدود غامبيا وسيراليون وساحل الذهب ولاجوس، ولكن هذا الاتفاق أدى في نفس الوقت إلى خلق حدود داخلية جديدة، فاضطرت الدولتان إلى عقد اتفاق أخر لمزيد من التفاصيل أنظر:

Hertslet, E: The Map of Africa by Treaty, Vol3,op.cit. pp582

1-في شمل غامبيا في الضفة اليمنى يمتد الخط من جيناك كراكتjnnak Creek ويمتد نحو الساحل،ثم يقطع النهر عند جزيرة سارمي كراكSarmi Creek في بلاد نيمومانNiamiona،ومن هذه المنطقة يسير خط الحدود عند الضفة اليمنى للنهر في ياربانتدا Yarbatanda الواقعة على بعد 10كم من النهر.

2-من الجنوب في الضفة اليسرى يمتد الخط من مصب بحيرة سان بدرو حتى 10-13 درجة عرضية شمالا حتى سدانجSadeng، ثم يسير الخط في اتجاه النهر،وبذلك تم تسوية الحدود بين غامبيا والسنغال، واحتفظت بريطانيا بشريط طوله حوالي 10كم.[1]

لقد أرادت فرنسا توسيع حدود مستعمرة السنغال،وخاصة حدودها الجنوبية،وذلك بضم غامبيا إلى السنغال، ولذلك فقد ظهرت فكرة مبادلة غامبيا بين فرنسا وبريطانيا ودارت عدة نقاشات بين الدولتين لتحقيق هذه الفكرة، في مقابل تخلي فرنسا عن منشأتها في ساحل غينيا،كما أن نهر غامبيا مثل أهمية كبيرة لفرنسا باعتباره يؤدي إلى المناطق الداخلية.[2]

ونشير هنا إلى الدور الكبير الذي لعبه التجار البريطانيون في تدعيم سيطرة الحكومة البريطانية على غامبيا فقد مثلوا أداة ضغط على الحكومة لمنع تسليمها إلى فرنسا،لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم التجارية،وبذلك فشلت فرنسا في توسيع حدود مستعمرتها السنغال في الجنوب على حساب غامبيا.

ومن العرض السابق،يتضح لنا بأن كلا من فرنسا وبريطانيا عملتا على عقد سلسلة أخرى من الاتفاقيات لتحديد حدود مستعمراتها في غرب إفريقيا،فبالنسبة للنيجر تم عقد اتفاق 1890م الذي اعترفت فيه بريطانيا بنفوذ فرنسا جنوب ممتلكاتها في البحر المتوسط من خط يمتد من ساى على النيجر حتى باروا الواقعة على بحيرة تشاد.[3] ثم عدل هذا الاتفاق باتفاقية 1898م لتمتد الحدود من إيلو بدلا من ساى حتى باروا.[4]

---

[1]- Hertslet, E: The Map of Africa by Treaty, Vol1,op.cit. p337.

[2]-شوقي الجمل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها ، المرجع السابق ، ص 550 .

[3]- Hertslet Edward: **The Map of Africa by Treaty**.**Vol2**,Majastys Stationery Office,London,1896. pp572.

[4] - G Hanotaux: op.cit .p313.

الفصل الثاني:السياسة البريطانية في غرب إفريقيا في ظل التنافس الأوربي

تمهيد:

سبق انعقاد مؤتمر برلين عدة أوضاع في أوروبا ،فمنذ عام 1870م بدأ عهد جديد في ألمانيا وبعد هزيمة فرنسا برزت شخصية فون أوتون بسمارك Otto Eduard Leopold von Bismarck.[1]الذي قام بدور قيادي في القارة الأوربية بعد أن جعل من ألمانيا دولة كبرى،حيث اتحدت معظم الإمارات من أجل إنشاء إتحاد يمكن ألمانيا من الدخول في عالم الصناعة.[2]

وحتى عام 1884م كان بسمارك يعارض إنشاء مستعمرات ألمانية فيما وراء البحار حتى يظل محتفظا بالصدارة داخل القارة الأوربية ،وقد علل ذلك بعدة إعتبارات منها الرغبة في تحقيق الأمن للرايخ الألماني،وذلك بالابتعاد عن مشكلات الاستعمار التي تؤدي إلى الإحتكاك مع بقية الدول،ومنها عدم اقتناعه بالحصول على مستعمرات لدولة ناشئة مثل ألمانيا،وأن الألمان ليسوا في وضع يجعلهم يدخلون مجال المنافسة مع البريطانيين.[3]

كان سوء الفهم بين ألمانيا وبريطانيا نتيجة لسلسلة من الأحداث التي أدت إلى القطيعة بينهما،وكان الخلاف بين الدولتين قد بدأ حول منطقة أنجرا بكونيا خاصة بعدما طلبت بعثة الراين التبشيرية من الحكومة الألمانية أن تطلب من الحكومة البريطانية التدخل في منطقة جنوب غرب إفريقيا لتطبيق النظام وحماية الرعايا الألمان، والمبشرين

---

[1]-ولد فون أتون بسمارك عام 1815م في أسرة بروسية نبيلة في مقاطعة برندتبرج،أكمل تعليمه الثانوي في برلين ثم درس القانون وعلم السياسة،عمل في المحاكم وقضى الخدمة العسكرية في بوتسدام عام 1847م حضر أول مجلس نيابي في برلين،ثم صار عضوا برلمانيا،وفي عام 1861م عين مندوبا لبروسيا في مجلس الإتحاد الألماني بفرانكفورت،وفي عام 1862م تولى رئاسة الوزارة البروسية وكان يطلق عليه لقب المستشار،ويعتبر بسمارك محقق الوحدة الألمانية أنظر:

عبد منال الدليمي خالد: "بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية 1871م-1890م".**مجلة كلية الأداب**،العدد98،قسم التاريخ،بغداد،ص ص 98-99.

[2] - Oliver, Ronald and Antony, Atmore : **Africa Since 1800**. London,1967.p110.

[3]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم:" مؤتمر برلين وأثاره على الخريطة". **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد 12، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،1983، ص 6.

والتجار لكن الحكومة البريطانية رفضت أي إجراء للتدخل.[1] وبرز سوء التفاهم خصوصا بعدما ادعت فرنسا أن لها الحق في امتلاك أربع ملايين ميل مربع من الأراضي في إفريقيا،وعلى هذا الأساس اضطرت بريطانيا لعقد معاهدات مع الزعماء المحلين لكبح التعدي الفرنسي.[2]

وقبل انعقاد المؤتمر ظهرت في الأفق بعض الخلافات بين فرنسا وبريطانيا بخصوص المسألة المصرية.[3]فخشي بسمارك وقوع الخلاف والمواجهة بينهما خاصة،وأن هناك اختلافات رئيسية بينهما حول المسائل المتعلقة بغرب إفريقيا،فوجد بسمارك في هذه الأثناء ضرورة الاتصال ببريطانيا،ودعوتها للمؤتمر واطلاعها على الأسس التي ينعقد فيها المؤتمر.[4]

كما اصطدمت بريطانيا بألمانيا في غرب إفريقيا،فقد أيد بسمارك منذ سنة 1882م نشاط التجار الألمان في ساحل إفريقيا الغربي،وساحل غانا بصفة خاصة،وكان على رأسهم الدكتور ناختيجالNachigal.[5]الذي كان يراسل الحكومة الألمانية،وواصل نشاطه حتى المنطقة الواقعة إلى الشرق من المستعمرة البريطانية في ساحل الذهب،حيث استطاع أن يعقد اتفاقيات مع الزعماء المحليين،وأعلن عن قيام محمية توغو الألمانية ثم اتجه نحو الكاميرون،وأعلنها محمية وقد انتهى نشاطه بأن أصبحت هذه المناطق مناطق نفوذ ألمانية إذ أنه رفع العلم الألماني عليها بموافقة حكومته ودعمها له،وقد أثار هذا التحرك مخاوف البريطانيين والفرنسيين على السواء،وتم تسوية الموقف بين كل منهما على حدا،وأهم هذه

---

[1] – إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق ،ص 51.

[2] -Paracka, Daniel : **The Athens of West Africa a History of International Education at Fourab**. Bay College Freetown Sierraleone. Library of Congress Cataloging in Publication Data. New York.2003. pp73-74.

[3] – إزداد التنافس بين فرنسا وبريطانيا بعد إحتلال هذه الأخيرة لمصر،حيث أصبحت فرنسا هي الأخرى تسعى نحو التوسع لمزيد من التفاصيل أنظر:

Smith ,Robin. Brooke : **The Scramble For Africa**. Macmilan Education .London, 1987.p39.

[4] – إبراهيم عبد الله عبد الرزاق، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق ،ص 51.

[5] – كان الدكتور جونستاف ناختيجال من المستكشفين ثم عين وسيطا دبلوماسيا،كما أبرم اتفاقا هاما بين قبيلة الدوالا الخاضعة للملك الإفريقي على ساحل الكمرون أنظر: دونالد: وايدنر المرجع السابق،ج2،ص269.

التسويات الإنفاق بين ألمانيا وفرنسا،عندما وافقتا بإطلاق يدها في منطقة مراكش مقابل اعتراف فرنسا بأحقية ألمانيا في توجو والكامرون.[1]

لقد استمرت بريطانيا سنوات طويلة ترفض فيها الاعتراف بالسيادة البرتغالية رغم اعترافها الضمني بها في عامي 1810م و1817م الخاصتين بتجارة الرقيق،وكانت البرتغال تعارض موقف بريطانيا دائما ،وترفض الاعتراف بها في الكونغو.[2] وما إن حدثت المناورة الفرنسية في نهر الكونغو سنتي 1881م و1882م، حتى اتخذت الدولتان أسسا جديدة للتفاهم فقد خشيت البرتغال من أن تفقد بعد مدة وجيزة مناطق عديدة،كانت قد تعودت على اعتبارها من أملاكها الخاصة، وبينما خشي الإنجليز أن يقفل نهر الكونغو في وجه التجارة الدولية بسبب سياسة الضرائب الحامية التي انتهجتها فرنسا،ومن ثمة كان مشروع السيادة البرتغالية في مقابل اعتراف الأخيرة بمطالب الإنجليز على ضفتي النهر لمسافة خمسين ميلا تصعد مع النهر،وسلمت البرتغال بمبدأ حرية التجارة في النهر،وتكوين هيئة أنجلو برتغالية لتنظيم الملاحة فيه،وألا تزيد الضرائب عن البضائع الواردة فيه على 10 % من ثمنها الأصلي،ويكون لبريطانيا حقوق الدولة الأكثر رعاية،ولذلك حقق مشروع المعاهدة امتيازات تجارية للإنجليز ووضع الشواطئ الدنيا للنهر تحت سيطرة البرتغاليين.[3]

ونشير أنه قبل انعقاد المؤتمر وقعت معاهدة بين بريطانيا والبرتغال في 26فيفيري 1884م.[4] ورغم أنها تتعلق أساسا بإنجلترا والبرتغال،إلا أنها امتدت لتشمل قوى أخرى مثل فرنسا،والمنطقة الدولية في الكونغو،وكانت إنجلترا قد تفاوضت مع البرتغال من أجل القيام بعمل مشترك ضد مشروع ليوبولد بتجريد الهيئة من الصبغة الدولية،وتحويلها إلى مشروع بلجيكي بحت،ووصلت الدولتان إلى اتفاق تعترف فيه بريطانيا بأحقية البرتغال في

---

[1]– موسى،فيصل محمد:**موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،منشورات الجامعة المفتوحة،بنغازي،1997،ص ص192-193.

[2]– فرغلي: المرجع السابق، ص115.

[3]– نفسه.

[4]– فيشر ألبرت هربرت: **تاريخ أوربا في العصر الحديث**،تر أحمد نجيب وهاشم وديع الصع.دار المعارف، القاهرة،1984،ص385.

الاستيلاء على إقليم الكونغو بين خطي عرض 12° و8° جنوبا،على أن تتكفل حرية الملاحة في كل من الكونغو والنيجر،وأن تعمل الدولتان سويا للقضاء على تجارة الرقيق،وكانت بريطانيا ترى في الاعتراف بحقوق البرتغال في الكونغو خطوة تمهيدية لفرض السيادة البريطانية عليه،كما تضمنت الاتفاقية إقامة محمية بريطانية في الكونغو،مقابل الاعتراف بمطالب البرتغال القديمة على المنطقة الواقعة مابين خط 12°و 8° مقابل ما يسمى بتعريفة جمركية قدرها 10 % على السلع المستوردة،وكذلك حسن معاملة الرعايا البريطانيين،وعلى إنشاء هيئة برتغالية بريطانية للإشراف على الجمارك،والمرور في النهر.[1]

ونشير أن هذه الاتفاقية قد ساعدت على التقارب بين ألمانيا وفرنسا فرغم عدائهما السابق،اتفقتا على عقد مؤتمر دولي للقضاء على ما تم توقيعه في الاتفاقية السالفة.[2]

وقام بسمارك بمراسلة جرانفيل لمعالجة قضية الكونغو في المعاهدة الموقعة في 26فيفري 1884م،مؤكدا أن ماقامت به البرتغال خطرا على التجارة.[3] وقد كان التنافس الأوربي كبيرا على إفريقيا خاصة بين بلجيكا،فرنسا، بريطانيا،البرتغال.[4]

المبحث الأول: انعقاد مؤتمر برلين 1884-1885

وجد بسمارك أن الوقت مناسب للاتصال ببريطانيا،ودعوتها للمؤتمر وإطلاعها على أسس عقده،وقد استمرت الاتصالات بين الدولتين بسبب طلب إنجلترا المزيد من التفاصيل حول المؤتمر بالرغم من موافقة جرانفيل على عقد المؤتمر من حيث المبدأ.[5]

و بعد لقاء برلين في أوت 1884م بين بسمارك والسفير الفرنسي كورسيل Courcel أخبره بأن مايريده هو إقامة نوع من التوازن بين الدول الأوربية فيما وراء البحار.[6]

---

[1] -Hertset, E: Map of Africa by Treaty,Vol 1,op.cit.p 337

[2]- عبد الله عبد الرزاق، إبراهيم: مؤتمر برلين وأثاره على الخريطة، المرجع السابق، ص 16.

[3] - Smith, Robin Brooke : op.cit.p39.

[4]- Paracka, Daniel .J :op.cit .p75.

[5]- عبد الله عبد الرزاق، إبراهيم: مؤتمر برلين وأثاره على الخريطة،المرجع السابق، ص 22

[6]- الجمل:المرجع السابق، ص312 .

وتمت مناقشة مسألة الدعوة للمؤتمر ومكان انعقاده ،حيث اقترح بسمارك مدينة باريس كمكان مناسب له،لكن فرنسا أوصت أن تكون برلين مقرا للمؤتمر.[1]

وقد جاء الرد الفرنسي بالموافقة على الدعوة للمؤتمر،بعد أن أدرك رجال السياسة الأوربيين بأن الصدام وارد لا محالة،إذا لم يتم الدعوة لعقده. [2]خاصة بعد الاختلافات الكبيرة وعليه اجتمعت الدول الأوربية في برلين للنظر في مستقبل إفريقيا وكيفية التعامل مع قضية الحدود.[3]و يرى دافيدسون أنه كان لابد من عقد مؤتمر دولي تبدأ من خلاله عملية إعادة توزيع هذه القارة بثرواتها،مواردها وأسواقها الواعدة دون أدنى نظرة انسانية أو حضارية لشعوب هذه القارة،فجاء مؤتمر برلين 1884م-1885م تتويجا للجهود ومحاولات القوى الأوربية تنظيم عمليات التكالب والسيطرة على القارة الأفريقية.[4]

وقد عقد المؤتمر عشر جلسات كاملة حيث بدأت الجلسة الأولى في 25نوفمبر 1884م وعقدت الجلسة الأخيرة في 26فيفري 1885م،وهو تاريخ الذكرى الأولى لتوقيع المعاهدة الإنجليزية البرتغالية،وقد انحسرت أعمال المؤتمر في اللجان الفرعية التي كانت تعقد بين الجلسات العامة،وصدرت قرارت المؤتمر في شكل ميثاق عام General Act، وتضمن ثمان وثلاثين مادة، ووقعه ممثلو الدول المشتركة في المؤتمر عدا الولايات المتحدة الأمريكية.[5]

تناول هذا المؤتمر عدة قضايا محورية،فقد اعترف في المادة الأولى بوجود دولة الكونغو الحرة كما قرر حرية التجارة في حوض الكونغو الواسعة. [6]أما الثانية فتتعلق بحرية

---

[1]- جلال يحى: المرجع السابق، ص 312

[2]- هانتش جون: **تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية**، تر عبد العليم سيد منسي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1996. ص10.

[3]- Dane,Edmund:**British Campaings in Africa and The Pacific1914-1918**.Haddor and Stonghton,London,1919.p2.

[4]- بازل، دافيدسون: **إفريقيا تحت الأضواء**، تر محمد محمد أحمد، دار العلم للملايين، بيروت ، 1962، ص ص 116-118.

[5]- تضمن المؤتمرات ثمان وثلاثين مادة لمزيد من التفاصيل حول قرارات هذا المؤتمر أنظر
, Hertset M : Map of Africa by Treaty. Vol 1

[6] - Koponen, Juhani: "The partition of Africa Ascramble for a Mirage"**.** **Nordic Journal of African Studies** , University of Helsinki , Finland , 1993,N2. p131.

التجارة والإجراءات المتخذة من قبل السلطات عند توسيع سيطرتها على مناطق جديدة في الساحل الإفريقي.[1] كما وضع أساس الملاحة لجميع الدول المستعمرة في إفريقيا.[2] وتطرقت المادة السادسة منه للالتزامات المرتبطة بمجالات النفوذ.[3]في حين نصت المادة الثلاثين من نصوص المؤتمر،على أن تتعهد بريطانيا بتطبيق مبادئ حرية التجارة والملاحة في مياه النيجر،وفروعه ومنافذه الواقعة تحت سيادتها، وتعهدت بالعمل على حماية التجار الأجانب وجميع المنشأت التجارية في أحواض النيجر الواقعة تحت السيادة البريطانية،وذلك بشرط إلتزام التجار بشروط وقواعد التجارة هناك، أما المادة الثالثة والثلاثين نصت على حرية الملاحة في النيجر،والمياه الإقليمية خلال الحرب،حيث تظل نصوص المؤتمر سارية المفعول في زمن الحرب،وعلى هذا تظل الملاحة حرة لكل الدول سواء المحايدة منها أو التي هي في حالة حرب.[4]

ونصت المادة الرابعة والثلاثين من وثيقة مؤتمر برلين التي وقعها المشتركون،على أنه يجب على أي دولة أوربية تستولي في المستقبل على أية بقعة من الساحل الإفريقي أو تعلنها محمية،أن تخطر بذلك الدول الموقعة على وثيقة برلين،كما يتم التصديق على دعواها وسمي هذا المبدأ بمبدأ مناطق النفوذ الذي ارتبط به مفهوم هو الأراضي الخلفية أو الداخلية Hintorland والذي أصبح يفسر بأن امتلاك الساحل يعني امتلاك الأراضي الواقعة خلفه إلى مساحة تكاد تكون غير محدودة .[5]أما المادة الخامسة والثلاثين منه، نصت على أن الدول الموقعة على هذه الوثيقة تعترف لزوما بضمان قيام سلطة في المناطق التي تشغلها في القارة الإفريقية ،وأن تبرهن على أن لديها السلطة لحماية الحقوق القائمة وحماية حرية التجارة والعبور وفقا للشروط المتفق عليها .[6] وسمي هذا المبدأ بمبدأ

---

[1] -Smith, Robin Brooke : op.cit.p38.

[2]- Caldecott,Alfred : **English Colonization and Empire**.Charles Scribners Sons, New York,1891.p107.

[3] -Keltie, John. Scot : **Africa**. The H .W ,Snow and Son Company,Chicago,1907.p116.

[4]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: مؤتمر برلين وأثاره على الخريطة.المرجع السابق، ص 37

[5]– أ، آدبواهن: **تاريخ إفريقيا العام، إفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية** (1835–1880).المجلد السابع، اليونسكو، طبع المطبعة الكاثوليكية عاريا بيروت، لبنان، 1990، ص 49.

[6] -Keith , Arthur .Berriedale **: The Belgian Congo and The berlin Act** . Oxford at The Clarendon press , Oxford , 1919. p 302.

بمبدأ الاحتلال الفعلي Effective Occupation .[1] الذي قسم إفريقيا فعليا،وأصبحت المعاهدات شرطا للمطالبة الإقليمية في القارة.[2]

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذا المؤتمر وافق على مختلف مطالب فرنسا وبريطانيا،واعتمد التجارة التي ترتكز على الشركات مثل شركة النيجر .[3] وبمقتضاه قسمت إفريقيا أيضا إلى منطقة نفوذ فرنسي، وتشمل بلدان شمال إفريقيا الغربي والأوسط والاستوائي ومنطقة النفوذ الإنجليزي، تشمل غامبيا، سيراليون، ساحل الذهب،ونيجيريا في غرب إفريقيا زيادة على جنوب إفريقيا وشرقها وشمالها الشرقي،أما منطقة النفوذ البلجيكي فتشمل حوض الكونغو الغني بأكمله إضافة إلى منطقة النفوذ الألماني،التي تشمل التوجو،والكامرون، وجنوب غرب إفريقيا (ناميبيا) في الغرب،وتنجانيقا في شرق القارة.[4]

القارة.[4]

أفرز المؤتمر والمعاهدات التي وقعت بعده تنافسا بين القوى الأوربية الكبرى الثلاث فرنسا،بريطانيا،ألمانياحيث أصبحت حدودها تتلاقى في بحيرة التشاد، سوكوتو ،بورنو،باجيري كانيم،إذ امتدت الأراضي البريطانية شرقا نحو النيجر،حيث شملت سوكوتو،بورنو، وباغرمي Bagirmi إلى الشاطئ الغربية لبحيرة التشاد حيث الحدود الألمانية،كما شملت الجزء الأكبر من كانم ووادي Wadi،لكن فرنسا اعتبرتها ضمن أراضي النيجر.[5]

وفيما يخص غرب إفريقيا أقر المؤتمر وضع نيجيريا الجنوبية والشمالية ضمن مناطق النفوذ البريطاني.[6] وحق المطالبة بمحمية نيجيريا،وتحويلها إلى إدارة منفصلة تحت سيطرة وزارة الخارجية البريطانية.[7]كما طالبت فرنسا بعد مؤتمر برلين أن لها الحق في

---

[1]– أ، آدبواهن: المرجع السابق ، ص 49.

[2] -Ibhawoh ,Bonny :op.cit.p12.

[3]-Padmore ,George : op.cit. p19.

[4]– بوعزيز ، يحيى : "الاستعمار الحديث في إفريقيا " .**مجلة المؤرخ العربي**، العدد 31 ، المركز الوطني للدراسات التاريخية وزارة الثقافة والسياحة ، الجزائر، 1987 م ،ص 21 .

[5] - Mills, Hon. David: **The English in Africa**, George Morang Company Limited.Toronto, 1900,pp 94-95

[6] – عبد الله عبد الرزاق و شعبان، ماهر عطية: **التاريخ الحربي لإفريقيا** ،دار المشرق العربي،ط1،مصر،2014،ص 231.

[7]-**Colonial Reports Annual**.N1197.Nigeria .His Majesty s Stationery Office.London.1923.p4

زيادة نفوذها وعليه اضطرت بريطانيا لعقد معاهدات مع الزعماء المحليين ولم تستند هذه الإتفاقيات إلى إتفاق متبادل.[1]

لقد فتح هذا المؤتمر المجال واسعا للتنافس الأوربي في غرب إفريقيا وبداية تثبيت الاحتلال البريطاني لغرب إفريقيا وكانت بدايته بالصراع على النيجر.

المبحث الثاني :الصراع على حوض النيجر1884-1892

برز الاهتمام الفرنسي بنهر النيجر مبكرا ففي عام 1845 أرسلت فرنسا المستكشف جون دنكان John Duncan،الذي قام برحلة من ساحل الذهب حتى نهر النيجر،حيث كتب الكثير عن تجارة العبيد في هذه المنطقة،وكيف كان يتم شحنهم من النهر.[2]و للإشارة فقد واجهت فرنسا بعض الضغط لأن تدفع بوزارة البحرية المكلفة بشؤون المستعمرات إلى تبني سياسة توسعية في غرب إفريقيا، في حين أن الاتجاه الغالب في فرنسا كان نحو إعطاء أسبقية أولى في سياستها الخارجية إلى استعادة قوتها،ونفوذها في أوربا بعد هزيمتي 1870م و1871م،كما أن كثيرا من الفرنسيين أظهروا اتجاها معاديا تماما لأي سياسة توسعية،وكانت وزارة الخارجية تتبنى الاتجاه الأخير، وتصر على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع بريطانيا كنقطة بداية نحو استعادة مكانة فرنسا على المستوى الدولي.[3]

وكانت فرنسا قد بدأت تندفع نحو أعالي النيجر بعد سلسلة من العمليات العسكرية في سنغامبيا بهدف الوصول إلى النيجر، والتجارة فيه عن طريق ربطه بخط حديدي يصل إلى المجرى الملاحي لنهر السنغال.[4]

و ظهر اهتمام بريطانيا بنهر النيجر بعد أن أرسلت وزير الخارجية البريطاني اللورد هوبارت Lord Hobrt المستكشف الاسكتلندي مونغو بارك للبحث في هذا النهر.[5]و بدأت في في تقوية نفوذها القنصلي في غرب إفريقيا،عندما بدأت تتخذ خطوات إيجابية لتأكيد مكانتها بسبب ظهور الفرنسيين كقوة على مسرح الأحداث،حيث كانت فرنسا تسعى باستمرار لشق

[1] - Paracka, Daniel .J : op.cit .p 74.
[2] -Wilson, John : **African Continent**. Merensky Bibioteek,London,1940.p284.
[3] - John, Hargreaves : **Prelude To The Partition of West Africa** .Macmillan.London.1966.pp198-199.
[4] - Crowe .S . Erie : **The Berlin West Africa Conference 1884-1885** .London , 1941.p122.
[5] -Henery, Johnston : **Britain Across a History and Description of The British Empire in Africa**. National Society s d Epository,London. p268.

الطريق نحو الداخل شرقا من قاعدتها في السنغال.[1] حيث كانت بريطانيا تحاول منذ عام 1876م توسيع دائرة اهتمامها داخل منطقة النيجر،وذلك بالاتجاه نحو دول السفانا في السودان الغربي،وزاد الاهتمام عندما اشتدت دعوة رجال الأعمال والكتاب الإنجليز إلى ضرورة التوسع البريطاني في غرب إفريقيا ليتمكنوا من زيادة تنمية مواردهم،وانتشار الإرساليات التبشيرية في تلك المنطقة،فقامت الحكومة البريطانية بمساعدة رجال التجارة والصناعة ووقفت بجانبهم رغم أنها كانت حتى ذلك الوقت،تتظاهر بعدم القيام بأي محاولات توسعية في غرب إفريقيا فانتهز كوبرCooper الحاكم البريطاني في غرب إفريقيا توتر العلاقات بين التوكلور والفرنسيين،وقام بزيارة إلى سيجو عام 1876م عن طريق سنغامبيا وبوندوBondou وخاسو Khasso بهدف تدعيم المصالح التجارية البريطانية التابعة للتوكلور،وعليه كتب إلى أحمد شيخو.[2] في العام نفسه يفيده أن الحكومة البريطانية تسعى إلى فتح طريق تجاري يربط بين غامبيا وسيجو لتنشيط التجارة بين الطرفين.[3] في حين كانت فرنسا كانت تسعى إلى عزل نهر غامبيا بواسطة توقيع معاهدات،ووضع مصادر النيجر تحت الحماية الفرنسية والتوسع حتى سيراليون.[4]

انصب اهتمام بريطانيا بمنطقة دلتا النيجر على تجارة زيت النخيل،وكان أشهر السلع في ذلك الوقت،وانتعشت تجارته في كل من بونىBonny وكالابارCalabar،وقد تحول الاهتمام إليه من قبل التجار البريطانيين كسلعة بديلة بعد إلغاء تجارة الرقيق،وشجعت الحكومة البريطانية هذه التجارة على أساس أنها التجارة الشرعية البديلة.[5]

وبوصول جورج جولدن تاويمانGeorge Goldie Taubman عام 1877م إلى دلتا النيجر،بدأ عهد جديد لبريطانيا في المنطقة فكان لتاويمان اهتمامات عديدة في إفريقيا إذ قام

---

[1] -Keltie, John. Scot : **The Scremble After Years of Preliminary Activity** Complited by Raymond Betts,London. p9.

[2] –خلف أحمد شيخو والده الحاج عمر،الذي عهد إليه قبل وفاته إدارة مملكة البمبارة في سيجو عام 1862م،ولقبه خليفة التيجانية في السودان وأمير المؤمنين،فأضفى عليه هذا اللقب مكانة دينية بين التكلور أنظر: إلهام محمد علي ذهني:المرجع السابق،ص131.

[3] – تمام،همام: "المقاومة الوطنية ضد التوسع الفرنسي". **مجلة الدراسات الإفريقية**، العدد الثامن، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 1979، ص ص 113–114.

[4] - Thomson , Joseph : **Mungo Park and The Niger**. Dodd Mead Company Publishers,New York,sd.p306.

[5] - P Curtin: **African History.** London, 1978 .p372.

بعدة حملات ،استطاع خلالها صعود نهر النيجر حتى بنوى،ونجح في الوصول إلى أعالي النيجر،وكان جولدن يأمل في بناء إمبراطورية كبيرة في غرب أفريقيا،ورأى أن بإمكانه إخراج هذه الأمنية إلى حيز التنفيذ في حوض النيجر،فلم تكن هناك قوة أوربية مسيطرة على تلك المنطقة سوى بريطانيا . [1]وتحقيقا لهذا الهدف اتخذ جولدن قرار هام وهو توحيد الشركات التجارية البريطانية العاملة في المنطقة في شركة واحدة،وذلك بعد أن لمس مدى الضعف الذي تعانيه تلك الشركات.[2] وكان يهدف من خلال ذلك للتقليل من النفقات.[3] علما أن جولدن كانت له خبرة واسعة في ظروف إفريقيا،خصوصا أن بعض أفراد عائلته كانوا يستثمرون الأموال في واحدة من الشركات التجارية الإنجليزية في النيجر الأسفل.[4]وبالفعل نجح جولدن في توحيد الشركات البريطانية تحت إدارة واحدة عرفت باسم شركة إفريقيا المتحدة United African Companyالتي تغير اسمها ليصبح شركة إفريقيا الوطنية National African Company،وكان الهدف الرئيسي للشركة هو الإشراف على أقاليم النيجر الأدنى وإحكام السيطرة عليها.[5]

ومقابل ذلك بدأت العمليات الفرنسية في النيجر عام 1878م،عندما زار المنطقة الكونت دي سميل Conté De Samelle الذي أقنع الشركات الفرنسية بتكوين شركة فرنسية موحدة أطلق عليها اسم الشركة الفرنسية لإفريقيا الاستوائية Compagnie Francaise de l Afrique Equatoriale بالإضافة إلى شركات أخرى مثل شركة السنغال،والجانب الغربي من إفريقيا،وقد حقق الكونت دي سميل نجاحه في رحلته بالباخرة أدماوا Admwa التي وصلت إلى النيجر عام 1880م،لكنه وجد معارضة من موظفي الشركة الإفريقية المتحدةUAC التي كونها التجار البريطانيون في حوض النيجر،وعليه أدرك الفرنسيون بأن الإنجليز قد استقروا في حوض النيجر،لذا ركزوا على نهر نوى حتى يكون خطوة نحو التوسع في حوض التشاد.[6]
التشاد.[6]

[1] -Williams, Bary:op.cit. p40.
[2] -Fage ,G :op.cit. p163.
[3] - Thomson , Joseph:op.cit,p312.
[4] -Smith, Robin Brooke : op.cit .p27.
[5] - Hertset, E: Map of Africa by Treaty,Vol 1.op.cit p440.
[6]– عبد الله عبد الرزاق، إبراهيم: مؤتمر برلين وأثاره على الخريطة السياسية لغرب إفريقيا، المرجع السابق، ص 10.
.10

لقد احتدم الصراع بين الدولتين حول النيجر،بعد أن كانت فرنسا تسعى لطرد بريطانيا من النيجر السفلى،وأمام عجز الشركة الفرنسية قامت ببيع حقوقها إلى الكابتن جولدي تويمان.[1] ونشير أن التوسع الفرنسي الرئيسي في غرب إفريقيا تم انطلاقا من حوض نهر السنغال،وأدى التقدم الفرنسي عبر النهر إلى الاتصال بإمبراطورية الملك أحمدو حيث وقع الجنرال جالياني في منطقة نانجوNango على معاهدة 21مارس 1881م،التي منحت فرنسا محمية في الضفة اليسرى للنيجر العلوى.[2] واستمرت المعارك غير الفاصلة بين قوات الجنرال جاليني Gallieni السنغالية وقوات أحمدو لأعوام عديدة ولكنها انهارت بعد تدمير قواتها العسكرية،ولذلك دخلت القوات الفرنسية منطقة وادي النيجر الأعلى واستولت على بماكو عام 1883م.[3] رغم المقاومة الشرسة من ساموري.[4] وأجبر العقيد الفرنسي فراي الملك أحمدو على توقيع معاهدة إخضاع أراضيه لسلطة فرنسا.[5]

لقد تزايدت المنافسة الفرنسية البريطانية بعد الاحتلال البريطاني لمصر عام 1882م فأدى ذلك إلى ضغط فرنسا على بريطانيا في غرب إفريقيا،وبخاصة في منطقة النيجر الأدنى،وأعلن جورجيبرى Jaurégiberry وزير البحرية والمستعمرات أن النيجر من الدلتا حتى بنوى، لابد وأن تكون منطقة حرة للتجارة الفرنسية فمن منطقة بنوى تستطيع فرنسا أن تكسب وضعا خاصا لها عن طريق توقيع الاتفاقيات السياسية،والاقتصادية مع الزعماء المحليين،كما أن هده

---

[1] -Harry, Johnston : op.cit. p316.

[2]- Keltie, John. Scot :Africa,op.cit.p149

[3] – تمكن العقيد غاليني والعقيد دونيس من توسيع السيطرة الفرنسية في سنغامبيا وباماكو،ثم تمكن دسيبورد فيما بعد من رفع العلم الفرنسي في ضفاف النيجر وبماكو وبناء حصن وحاميات في المنطقة أنظر":

Mills,Hon. David : op.cit,p86.

[4] – ولد ساموري توري سنة 1837 بغينيا وينحدر من أصل مالنكي،مارس حرفة التجارة ولاسيما تجارة الأسلحة النارية التي كانت تلقى رواجا في المنطقة الممتدة من غينيا إلى النيجر،أراد التصدي للإمبريالية الفرنسية وتواجدها في جنوب البلاد،ومن ثمة إحياء الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا بعد تقهقرها بسبب الحروب الطاحنة من جهة ،والتنافس الإمبريالي على المنطقة من جهة أخرى،وفي سنة 1874م دعا إلى إقامة دولة إسلامية في غينيا،ساحل العاج،ليبيريا،سيراليون،وفولتا العليا بوركينافسو اليوم،لكنه اصطدم بالفرنسيين الذين بدءوا في التوسع بالمناطق المحاذية لنهر النيجر أنظر:بكاي،منصف:"ساحل العاج بين بناء الدولة الحديثة ومقاومة الإمبريالية الفرنسية". **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد15، سنة 2010،ص230.

[5] -Mills,Hon. David : op.cit,p86

المنطقة توفر لها سبل التجارة مع بحيرة التشاد والوصول إلى أسواق بورنو، وأدماواة المشهورة بثرائها وتجارتها.[1]

وعلى الرغم من وجود شركة النيجر ومستعمرة لاجوس البريطانية،إلا أن التجار الفرنسيين كانوا يأملون في أن يجدوا لهم مكانا في دلتا النيجر،وخاصة بعد تصريحات جورجيبرى الذي شجعهم على منافسة التجار البريطانيين،ودعاهم إلى عقد سلسلة من المعاهدات مع الزعماء الوطنيين على طول نهر بنوى،وأرسل تعليماته إلى القنصل الفرنسي ماتيه Mattei بضرورة فتح الطريق أمام التجارة الفرنسية،فأسرع ماتيه بتوقيع معاهدة مع أحمدو زعيم لوكو.[2] كما حصل من أمير نوب على الموافقة بتسهيل التجارة أمام الفرنسيين،وهكذا نرى بأن جورجيبرى بذل مجهودا كبيرا من أجل توطيد النفوذ الفرنسي في دلتا النيجر،حتى أنه طلب من الحكومة الفرنسية زيادة ميزانيتها المعتمدة في منطقة النيجر،والتي كانت تقل بكثير عن الميزانية التي رصدتها الحكومة البريطانية للمنطقة.[3] وفي عام 1882م تكونت شركة السنغال التي كان لها نفس سياسة شركة إفريقيا المدارية،ونظرا لتزايد عدد التجار الفرنسيين بدأ القلق ينتاب التجار البريطانيين،وخشوا من حدة المنافسة الفرنسية ولذلك اضطروا إلى تخفيض أسعار منجاتهم لتشجيع الأفارقة على الشراء والانصراف عن الشركة الفرنسية.[4]

ورغم جهود جورجيبرى ونجاحه المؤقت في مد النفوذ الفرنسي في دلتا النيجر،إلا أن التجار الفرنسيون عجزوا عن الصمود لمنافسة الشركة البريطانية.[5] التي تعقبت نشاطهم في كل مكان،ففي عام 1883م قامت الشركة بإطلاق المدافع على كل من أيد وأبو لتعاونهما مع الفرنسيين،الذين أدركوا عجزهم في التصدي للنفوذ البريطاني،واضطر جول فرى إلى الإدلاء

---

[1] -Robinson, R: op.cit. p1660.

[2] - تقع قبيلة لوكو بالقرب من شمال سيراليون،ويمثل شعبها أحد فروع الماندي تعرضت هذه القبائل لغزو قبائل التمنى لمزيد من التفاصيل أنظر: *Birch,Zola. Dee :* ***Sierraleone Facts Figures Faith****. Wesley am Methodist Publishing House,London,1949.p46.*

[3] - G Hagreaves,: op.cit .p309.

[4] - G Hanotaux,:op.cit. p311.

[5] – نشير أنه في 8أكتوبر 1881 أعلنت جريدة لندن أن المحمية البريطانية من مناطق النيجر تشمل الأراضي الواقعة على خط الساحل من منطقة لاغوس والضفة الغربية اليمنى أو القريبة في ريوديل،وكلها خاضعة لحكومة الشركة الإفريقية المحددة والتي تسمى شركة النيجر الملكية أنظر: A.B Lucas,: op .cit .p229.

بتصريح ذكر فيه أنه لا مانع لدينا أن تحتفظ بريطانيا بنفوذها في النيجر الأدنى طالما أن الفرنسيين يبسطون نفوذهم وسيطرتهم على أعالي النيجر. [1]ولذلك اضطرت شركة السنغال عام 1884إلى بيع منشأتها،وحاول ماتيه لفت نظر الحكومة الفرنسية إلى أهمية المنطقة لكن دون جدوى،وفي عام 1885م سلمت الشركة مراكزها للشركة البريطانية.[2]

كما أدرجت قضية النيجر في مؤتمر برلين فقد طلبت فرنسا مناقشته في جدول أعمال المؤتمر،ووافق بسمارك على ذلك في ذروة صراعه مع بريطانيا دون أن يدرك المغزى الذي تسعى إليه فرنسا من وراء ذلك،حيث كانت فرنسا في السنوات التي سبقت إنعقاد المؤتمر في صراع مع بريطانيا حول حوض النيجر،وبعض المناطق في ساحل غينيا،وكانت ترمي من وراء ذلك لحماية مصالحها هناك بتأييد من ألمانيا،ومقابل ذلك طلبت بريطانيا معالجة موضوع النيجر مستقلا عن الكونغو،ووافق المؤتمر بالإجماع على الطلب البريطاني وكان هذا ضربة قاسية لفرنسا،التي كانت تأمل مساندة ألمانيا حسب الإتفاق بينهما على تطبيق نفس الوضع السائد في الكونغو،ولكن بسبب جهود بسمارك فقدت فرنسا هذا التأييد الألماني.[3]

وبعد مؤتمر برلين، نجح قناصل بريطانيا في عقد المعاهدات مع الزعماء الأفارقة في منطقة دلتا النيجر وفروعه،وأحواض الأنهار التي عرفت باسم أنهار الزيت حتى أن بريطانيا أرادت الاستفادة من هذه المعاهدات لتدعى بأن لها حقوقا قديمة في المنطقة،واستندت في ذلك على تلك المعاهدات التي وقعها قناصل الشركة عند انعقاد هذا المؤتمر،فأكدت بأن لها حقوقا في هذه المناطق مما جعل الدول المشتركة في المؤتمر تعترف بالمصالح البريطانية في دلتا النيجر[4]. كما اندفعت بريطانيا شأنها شأن معظم الدول الأوربية نحو القارة الإفريقية،وأسرعت في فرض حمايتها على كثير من جهات نهر النيجر،ففي 5جوان1885م أعلنت حمايتها على المنطقة الواقعة بين لاجوس والضفة اليمنى والغربية لنهر ديودل رىRio Del Rey ،كذلك الأراضي الواقعة على ضفة النيجر عند التقائه برافده بنوى في لوكوجا في النيجر،وأيضا أعلنت الحماية على الأراضي الواقعة على ضفتي نهر بنوى بما في ذلك أيبى.[5]حيث قام جولدي رفقة جوزيف طومسون بزيارة سوكوتو SokotoوغاندوGando ودول أخرى في حوض النيجر

[1] - G Hagreaves: op.cit. pp310-312.
[2] - G Hanotaux:op.cit. p311.
[3]- Crowe .S . Erie : op.cit. p117.
[4] -Roonoy, D**: The Building of Modern Africa.** London, 1967. p71.
[5] - Hertslet, Edward: The Map of Africa by Treaty,Vol1,op.cit.p459 .

وإبرام المعاهدات مع الرؤساء معترفين بسيادة الشركة في المنطقة،وفي 1888 صدر مرسوم ملكي يمنح الشركة امتياز العمل في حوض النيجر،واسند إليها مسؤولية إدارة هذه المنطقة،والمناطق الأخرى التي سوف يمتد إليها نشاطها خاصة المناطق الفرنسية إلى حدود الأنهار النفطية.[1]

لقد ركزت الشركة الوطنية نشاطها في المناطق الداخلية والساحلية،ونجح جولدن في إنشاء العديد من المراكز التجارية مستخدما الطرق الدبلوماسية عن طريق عقد المعاهدات مع الزعماء المحليين،حتى أطلق عليه اسم مؤسس نيجيريا نظرا لجهوده في المنطقة،ثم سرعان ما تحولت الشركة الوطنية إلى شركة النيجر الملكية The Royal Niger Company.[2]واتخذت الشركة من أساباAsaba مركزا لإدارة عملياتها المختلفة.[3] حيث منحها هذا الميثاق صلاحيات عديدة لمواجهة المد الفرنسي في منطقة النيجر.[4]

وكان لهذه الشركة دورا كبيرا في السيطرة على المناطق المنخفضة من نهر النيجر،حيث امتد نشاطها حتى المناطق الداخلية بحدود 500ميل فبعد أن وصلت إلى سوكوتو،وغاندو في الشمال امتدت إلى يولا Yola وأداماو في الشرق وصولا إلى بورغو Borgu.[5] كما كان لها تأثير في في احتكار بريطانيا للتجارة في حوض النيجر،فقد منحتها الحكومة البريطانية الكثير من السلطات وبواسطتها تم إقصاء النفوذ الفرنسي نهائيا من منطقة دلتا النيجر.[6] ونشير هنا أن الشركة كانت تملك قوة عسكرية تزيد عن ألف رجل وكان مقرها في لاكوجا،عند تقاطع بينيو ونهر النيجر،ووصلت إيراداتها إلى أكثر من أربعمائة ألف جنيه إسترليني.[7]

وينبغي أن لا نغفل بأن جولدن لم يكن نزيها في تعامله مع الوطنيين،فعمل على خداعهم لتوقيع المعاهدات معه،كذلك عمل على محاربة الزعماء المعارضين لنفوذ الشركة،والذين رفضوا الانطواء تحت لوائها وتخلت بذلك عن السياسة السابقة،ألا وهي عدم التدخل أو التورط في المشكلات الداخلية.[8]

---

[1] -Mills, Hon David : op.cit.p92.
[2] - Hertslet, Edward: The Map of Africa by Treaty,Vol1,op.cit. p446.
[3] -Dike, Onwuka: **Trade and Politics in Niger Delta**. Oxford,1959,p 212.
[4] -Mils ,Hon David : op.cit.p92
[5] - Shaw, Flora : **Atropical Dependency**. James N isbet CO . London ,1903 .p356.
[6] -Thompson, A: **Lugard in Africa.** London, 1959. p154.
[7] - Mils, Hon David :op.cit.p93.
[8] -Hogben,J:**An Introduction To The History of Northen Nigeria**. Ibadan.1967. p65.

1-اتفاقية 15أوت 1890م بين فرنسا وبريطانيا

بانسحاب فرنسا من النيجر الأدنى كان لابد من توقيع اتفاق بينها وبين بريطانيا لتحديد الحدود في المنطقة،فتم توقيع اتفاق 15أوت 1890م،نصت المادة الأولى منه على اعتراف بريطانيا بالحماية الفرنسية على جزر مدغشقر،مع تمتع بريطانيا بكل الحقوق، ونصت المادة الثانية على اعتراف بريطانيا بمناطق النفوذ الفرنسي جنوب ممتلكاتها في البحر المتوسط، ومن خط يمتد من ساى على النيجر حتى باروا الواقعة على بحيرة تشاد،وتم رسم خط الحدود بطريقة تتضمن مناطق نفوذ شركة النيجر الملكية كذلك أراضي وممتلكات ملك سوكوتو،ويرسم الخط بواسطة لجنة يتم تحديد موعدها.[1]

وكان معنى هذا الاتفاق أن تتخلى فرنسا عن مناطق نفوذها جنوب خط باروا،وتتخلى عن كل من أقليم بوساBoussa وموري ويولا،وجزء من أدماوا وبحيرة التشاد ومقابل ذلك سوكوتو وتوابعها لشركة النيجر وكذلك مملكة بومو Bomu .[2] ولذلك كان لابد من عقد اتفاق لتعديل الحدود بين الدولتين.[3] ورأى الفرنسيون أن هذه التسوية على الجانب الغربي من النيجر لم تراع تراع مصالحهم.[4]وقد حصل أعضاء مجلس العموم البريطاني على تأكيدات من كرزونCurzon بأن سوكوتو دخلت ضمن ممتلكات بريطانيا نظرا لأهميتها مما يدلنا على مدى حرص الحكومة البريطانية على تدعيم مركزها في النيجر الأدنى.[5]

ورغم توقيع اتفاقية 1890م بين فرنسا وبريطانيا أرسلت فرنسا الملازم البحري ميزون Mizon للوصول إلى النيجر،ولكن فلنت Flint مندوب شركة النيجر أوقفه، ومنعه من إكمال رحلته وذلك في أكاساAkassa فاتجه ميزون إلى يولا وأعالي بأول.[6] ثم قام ميزون برحلة ثانية في عام 1892م،ونجح في الوصول إلى يولا وعقد معاهدات سياسية مع زعماء أمداواة محاولا الوصول إلى الكونغو الفرنسية،وأنشأ مركزا فرنسيا في موري، وقد حققت بعثته نتائج كبيرة ونجاحا تجاريا وعلميا.[7]

---

[1] - Hertslet, Edward: The Map of Africa by Treaty,Vol2,op.cit. p572.
[2] -Mils, Hon David :op.cit,p100
[3] - Hanotaux, G :op.cit . p313.
[4] -Mils, Hon. David :op.cit,p100.
[5] - Hertslet, Edward: The Map of Africa by Treaty,Vol2,op.cit. p 1533.
[6] - Hanotaux, G :op.cit . p312.
[7]- Harris,Norman. Dwight: **Intervention and Colonization in Africa**. Ribersibe Press Cambridge,USA,1914.p118.

وللإشارة فقد أثارت بعثة ميزون استياء الحكومة البريطانية،التي أرسلت احتجاجا إلى السفير الفرنسي في لندن بشأن هذه البعثة فكان رد وادجنتون بأن حرية الملاحة مكفولة في النيجر للجميع حسب مقررات مؤتمر برلين،وأنه لا يحق لبريطانيا إبداء استيائها بسبب هذه البعثة ولكن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها،وأرسل اللورد دوفرين السفير البريطاني في باريس إلى دوفيل وزير الخارجية الفرنسي في 30أكتوبر عام 1893م الاحتجاج الأتي:"

بناءا على التعليمات التي تلقيتها من حكومة صاحبة الجلالة،لي الشرف أن أخبركم بعدة نقاط أرسلتها شركة النيجر الملكية،منها أن ميزون يقوم بعمليات عسكرية فالهدف من اكتشافاته هدف علمي بحت،ولكنه مصر على اختراق مناطق النفوذ البريطانية في النيجر الأدنى المتفق عليها،والمعروف أن نهر بنوى حتى نقطة يولا تحت الحماية البريطانية،ويجب تذكيره بأن هناك اتفاقا بين الحكومتين في 5أوت 1890م.[1] بمقتضاه تحددت مناطق النفوذ الفرنسية والبريطانية،كما أن هناك خط يفصل بين المنطقتين يمتد من ساي على النيجر،ويتجه شمالا على طول حدود سوكوتو حتى باروا وفي بحيرة التشاد.[2]

ويمكن تبرير إرسال فرنسا لبعثة ميزون رغم اتفاقها مع إنجلترا عام 1890م على تحديد مناطق نفوذ كل منهما،سنجد أن فرنسا كانت تأمل في أن تجد لها مكانا في دلتا النيجر،كي تتمكن من التحكم فيه من منابعه حتى مصبه،ويكون لها الكلمة العليا في المنطقة كذلك،لا نغفل سببا أخر وهو وصول ميزون الى أسواق أدماواة الشهيرة بتجارتها وثرائها،كما أن ميزون بإمداده القوى الوطنية بالأسلحة،فمن الممكن أن نعتبره رد من الحكومة الفرنسية على بريطانيا،التي أمدت بها من قبل الزعماء الوطنيين الثائرين على فرنسا.

لقد أرادت بريطانيا بعد ذلك إغلاق الطريق الجنوبي لتشاد عن طريق اقتسام بورنو وادماواة، ولكن الإتفاق الفرنسي الألماني عام 1894م،أعطى لفرنسا المناطق الجنوبية من بحيرة تشاد ونهر شارى وأراضي باجرمى وسنجا Sangha ومدينة بيفارا Bifara .[3]

---

[1] –تتعلق هذه المعاهدة بمدغشقر وباروا والتشاد،حيث تضمنت الاعتراف بالحماية الفرنسية على مدغشقر،كما تعترف بريطانيا فيها بمجال النفوذ الفرنسي على بعض الأجزاء من النيجر،مقابل الاعتراف الفرنسي بسلطة شركة النيجر الملكية على سوكوتو لمزيد من التفاصيل أنظر:

Hertslet, Edward: The Map of Africa by Treaty,Vol3,op.cit.pp571-572.

[2] -Keltie, John. Scot : Africa.op.cit . p164.

[3] -Forstener, Kenya:**The Conquest of The Western Sudan**.Cambridge,1969. p238.

2-التنافس حول نيكي وبورجو:

لما كانت شركة النيجر الملكية تبسط نفوذها على دلتا النيجر طمعت في مد النفوذ نحو نيكي Nikki،التي اعتبرت من أهم مدن بورجو فأرسل جولدي الضابط البريطاني فرديريك لوغاردFredrick Lugard لتوقيع معاهدة مع زعماء تلك المنطقة،وفي نفس الوقت الذي اتجهت فيه أنظار فرنسا إلى المنطقة أرسل الحاكم الفرنسي في داهومي بالوBallot الضابط الفرنسي دوكير Decoeur لتوقيع معاهدات حماية مع الزعماء الوطنيين. [1]كما سارعت البعثات التبشيرية الفرنسية لعقد معاهدة في ولاية بورجو التي تقع إلى الضفة الغربية من النيجر كما أرسلت بعثة إلى الداهومي.[2]

للإشارة كان إقليم بورجو موضع طمع من قبل الألمانيين،فأرسلت الحكومة الألمانية جرونرGruner من توجو متوجها إلى نيكي،ولكن كان سبق الوصول إلى هذه المدينة من نصيب لوغارد،فوصلها قبل دوكير بخمسة أيام،ووقع مع زعيم المدينة معاهدة قبل فيها الأخير الحماية البريطانية على أراضيه.[3]

وترجع أهمية إقليم بورجو في أنه يمثل الأراضي الداخلية لكل من مستعمرة لاجوس البريطانية،وداهومي الفرنسية و جزءا من توجو الألمانية،ويحيط به النيجر،وتصل حدود هذا الإقليم الجنوبية الشرقية إلى الأجزاء الصالحة للملاحة في نهر النيجر الأدنى،وقد تمثلت أهمية هذا الإقليم أيضا في موقعه الجغرافي،فهو يقع على الطريق المؤدي إلى باندي وساجادا في المغرب،ونوب وكانوب في الشرق،ولذلك اهتمت الدول الثلاث بالوصول إليه،ولكل منها دوافعها الخاصة لتأمين مستعمراتها.[4] كما أن هذه الأقاليم غنية ومزدهرة.[5]

ولذلك أرادت فرنسا احتلال ولو جزء صالح للملاحة،وكانت الوسيلة الوحيدة أمامها هو تدعيم سيطرتها على نيكي الواقعة في إقليم بورجو،وعليه وقعت معاهدة في عام 1890م بينها وبين وبريطانيا لتأمين الأراضي محل النزاع، ووضع حل وسط لكلا السلطتين حيث تم

[1] -Anderson,Jchn: **West Africa,East Africa in The Nineteenth and Twentieth Centurie**s.London,1972, p145.
[2] -C.W.J.Orr: op.cit.p33.
[3] -Hanotaux :op.cit.p304.
[4] -Cornevin,R: op.cit. p379.
[5] -C.W.J.Orr: op.cit.p 34.

رسم الحدود من النيجر وتشمل أراضي الشركة جزء كبير من ولاية بورجوBorgu الخط المكون للحدود الشمالية لإمبراطوريتي السوكوتو وبورنو.[1]

وقعت هذه المعاهدة في 20جانفي 1890م بين بريطانيا ممثلة في شركة النيجر الملكية، وملك إقليم بوسا أو بورغو،حيث تضمنت عدة مواد،المادة الأولى جاء فيها نحن أمير رؤساء بوسا أو بورغو أتعهد نيابة عن نفسي بمراعاة الاتفاقية التي تم الدخول فيها مع الشركة المعروفة آنذاك بالشركة الإفريقية المحددة بتاريخ 12نوفمبر 1885.

المادة الثانية: تمنح الشركة كامل الحرية في المنطقة من خلال فرض الضرائب على الأجانب والولايات السياسية،الجنائية والمدنية.

المادة الثالثة: لن تتخلى عن أي شيء من أراضيها لأي شخص أو دولة دون موافقة الشركة،ومقابل ذلك تعترف الشركة بأراضي بوسا أو بورغو وأن تسمح للأجانب بالتجارة ودفع الضرائب الضرورية للإدارة،كما تتعهد الشركة ببذل قصارى جهدها لتعزيز الرخاء والسلام في الإقليم وأن يدفع لأمير بورغو مبلغا سنويا قيمته خمسين كيسا في أي فئة من السلع.[2]

ونشير أن النزاع الفرنسي البريطاني قد انتقل إلى أعالي النيجر،فقد بدأ عام 1892م إحتمال حل النزاع بين إنجلترا وفرنسا على الحدود في مناطق النفوذ غرب وجنوب أعالي النيجر وأوسطه،واقترحت اللجنة المشكلة لهذا الغرض حلا وسطا يقسم المنطقة المتنازع عليها وفقا لخط يبدأ من ساي Say على نهر النيجر متجها جنوبا بغرب إلى بندوكو Bandwku على نهر الفولتا فيما يقع شمال هذا الخط وغربه يكون لفرنسا،وما يقع جنوب شرق يكون من نصيب بريطانيا،لكن فرنسا رفضت الإتفاق،وكان لتجدد الخلافات حول النيل أثره في إعاقة الإتفاق على النيجر.[3]

وبعد عدة مباحثات دبلوماسية تم الاتفاق على توقيع اتفاق 14جوان 1898م بين الدولتين لتحديد الحدود،وبمقتضاه تخلت بريطانيا عن نيكي،وحصلت فرنسا على الجزء الغربي من

---

[1]- C.W.J.Orr: op.cit.p 35.

[2] -Hertslet, Edward: The Map of Africa by Treaty,Vol3,op.cit. pp981-982.

[3]– لمزيد من التفاصيل :أنظر ما كتبه الدكتور نصر الدين رشوان حسن: التطور التاريخي للسياسة الفرنسية في أعالي النيجر، ص 316.

بورجو.[1] أما الجزء الشرقي فكان من نصيب بريطانيا،كما تم تعديل خط ساى بارواة لتكون بدايته من إيلو بدلا من ساى،وسمح للفرنسيين بالملاحة والتجارة في هذه المنطقة،وأتاح الاتفاق لفرنسا التفرغ لتحقيق مشروعها الاستعماري من السنغال غربا حتى جيبوتي شرقا واندفعت نحو بحيرة تشاد،كما أتاح لبريطانيا تدعيم نفوذها على النيجر.

وفي عام 1900م أعلنت بريطانيا حمايتها على شمال نيجيريا،ولوكوجا واستولى لوغارد على أراضي أمراء كابا وايلورين،وبورجو، وأخضع كونتا جورا، وزاريا وبنوى الأعلى والأدنى[2].

ونشير هنا بالرغم من احتلال الفرنسيين لمناطق هامة حول بيساندوجو،إلا أنه لم يهزم نهائيا،وقد أجلت مقاومة ساموري التوغل الفرنسي أسفل نهر النيجر.[3]

لقد ترتب عن إعلان الحماية الفرنسية على أعالي النيجر والقضاء على ثورة السركوي أن اتسع النفوذ الفرنسي إلى جنوب غامبيا،وإمتد الخط الحديدي من بافولابي إلى باماكو وانتعشت التجارة مع سعد بن عثمان حاسي حاكم بوندو.[4]

المبحث الثالث:معاهدة 14جوان 1898م بين فرنسا وبريطانيا حول مستعمرات غرب إفريقيا.

قبل الحديث عن مضمون هذه المعاهدة الهامة، يجدر بنا أن نشير إلى أهم الظروف التي سبقتها توقيعها خصوصا أنها تتعلق بكل مستعمرات غرب إفريقيا البريطانية،فقد ظهر تحديد مناطق النفوذ بين الدول الاستعمارية أمرا غير سهل،حيث تختلط المنشآت الفرنسية بالبريطانية، ولم يكن واضحا وضع اليد كأســاس لإدعاء الحق، فعملت فرنسا بحماس على توسيع ميدان نشاطها في السودان الغربي لتقطع على منافسيها خط الوصول إلى الداخل معتمدة على منشأتها القديمة من قلاع،حصون لاستعمالها كمنطقة ارتكاز

---

[1] -Harris,Norman; Dwight :op.cit.p117.

[2] - Hogben, G:op.cit.p67.

[3] –حاولت فرنسا منذ عام 1894م تغير طريقتها في التوغل واختراق أراضي النيجر،فاعتمدت على البعثات الطوبوغرافية التي كانت تنطلق من السنغال وغينيا الفرنسية وحتى من الداهومي،لكنها لم تستطع التوغل أكثر بسبب قوة ساموري خاصة في الجنوب لمزيد من التفاصيل أنظر:

Legendre,P : **La Conquéte De La France Africaine**.Libririe Mondiale,Paris,1974.pp133-134.

[4] – تمام،همام:المرجع السابق، ص 137.

للحملات، وتمكنت من توحيد السنغال وداهومي،وساحل العاج في سرعة رغم مقاومةملوك المنطقة،كما فتحت طريقا نحو مصب نهر النيجر،واحتلت تمبكتو،وواصلت زحفها للتشاد وأعالي النيجر،فترتب عن ذلك أن حوصرت الممتلكات البريطانية في غامبيا وسيراليون وساحل العاج،وكذلك في توجو الألمانية،ولكن بريطانيا تمكنت من إيقاف الزحف الفرنسي وأعلنت حمايتها على لاغوس،وانتهى الخلاف بين الدولتين في منطقة النيجر ونيجيريا بتوقيع اتفاق سنة 1890م الذي بين حدود كل دولة،وألت نيجيريا برمتها للبريطانيين، وأقامت فيها حكما يحتفظ فيه الأهالي بوضعهم القبلي، ويحتكمون إلى تقاليدهم وأعرافهم الإفريقية تحت إشراف البريطانيين،وقد أفاد هذا النظام في صرف الأهالي عن مقاومة الحكم البريطاني،أما فرنسا التي كانت لها حرية التصرف في منطقة التشاد اضطرت إلى تجميع كل ممتلكاتها في إفريقيا الشمالية والسودان والكونغو تحت إدارة واحدة، وسميت بإفريقيا الاستوائية الفرنسية.[1]

كما أن لا يمكن تجاهل انتصارات ساموراي في سيراليون وساحل الذهب كأبرز الأحداث في هذه الفترة بعد توقيع ساموري معاهدة بيساندوجو مع فرنسا، أصبح لفرنسا سيطرة تامة على الأراضي الداخلية لسيراليون،ما حال دون امتداد إنجلترا للداخل.[2]

وقد استمر ساموری في توطيد صلته بسيراليون،خاصة وأنها مثلت بالنسبة له المصدر الرئيسي للسلاح،حيث كان التجار البريطانيون يبيعون له الأسلحة المتطورة، وقد احتجت فرنسا وأرسل وادنجتون Waddington السفير الفرنسي في لندن إلى وزير الخارجية الفرنسي ريبو Ribot في 6 نوفمبر 1891م يخبره بأنه لفت نظر اللورد سولسبوری بخصوص تجارة الأسلحة السريعة الطلقات،التي يقوم التجار البريطانيون في الوكالات البريطانية ببيعها لساموری،وأنه طلب منه ضرورة منع تجارة الأسلحة والذخيرة في المستعمرة البريطانية سيراليون،كذلك في الأراضي الفرنسية في منطقة أنهار الجنوب،

[1] – محمد علي،القوزي: **في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1،دار النهضة العربية، بيروت،2006،ص ص 16-17 .

[2] – إلهام محمد علي ذهني:المرجع السابق، ص 153.

لكن استمرت تجارة الأسلحة في فريتاون مما دعا وزير الخارجية الفرنسي في 28مارس 1892م إلى تبليغ اللورد سولسبوري بضرورة منع هذه التجارة في سيراليون.[1]

لقد أدى تقدم ساموری في الأراضي الداخلية لساحل العاج إلى أنه أصبح قريب من المستعمرة البريطانية في ساحل الذهب، وقد أرسل ساموری بعدة رسائل إلى حاكم ساحل الذهب عارضا عليه صداقته وإقامة علاقة معه، وقد احتجت فرنسا على هذه الرسائل لكن هواردHoward القائم بالأعمال البريطانية في باريس،أرسل إلى وزير الخارجية الفرنسي في سبتمبر 1895م، مؤكدا بأن ساموری أراد بالفعل إقامة علاقة تجارية مع حاكم ساحل الذهب،لكنه رفض وأجابه بأنه لا يستطيع إقامة أي علاقات معه طالما مازال في حالة حرب مع فرنسا،وهي دولة صديقة للحكومة البريطانية.[2]

وفي عام 1897م تم تعيين المجور نورثكوتNorthcott مفوضا للأراضي الشمالية من غانا واشتد التنافس الفرنسي البريطاني في المنطقة،حيث وقعت عدة معاهدات منها تلك التي وقعت في أكتوبر 1897م.[3]

وقعت اتفاقية 14جوان 1898م بين بريطانيا وفرنسا حول الامتيازات في غرب النيجر وترسيم المستعمرات البريطانية لساحل الذهب،لاغوس والمستعمرات الفرنسية لساحل العاج في السودان والداهومي،وتعيين الحدود البريطانية والفرنسية ومجالات النفوذ البلدين في شرق النيجر وقعت هذه المعاهدة بين ألربت أرابل Right Honourable إدموند مونسون Edmund Monson وRight Honourable عن بريطانيا ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية غابريل هانوتو Gabriel Hanotaux في باريس في 14 جوان 1898م نصت على ما يلي :

المادة 01 : تتعلق بحدود المستعمرات الفرنسية في ساحل العاج والسودان حيث تبدأ من الحدود الشمالية المنصوص عليها في الاتفاق الأنجلو فرنسي المؤرخ في 12 جويلية 1893م حيث تبدأ من خط العرض الشمالي 9^0 إلى خط العرض شرقا،على أن تمر هذه الحدود إلى الشرق إلى زوانغا Zwaga وسوغا Soouga وزبيلا Zebilla وتمتد إلى

---

[1]- نفسه: ص 154.

[2]- إلهام محمد علي ذهني:المرجع السابق، ص 160.

[3] -Mercer,W,H .Collins,A,E :op.cit,p173

غاية تقاطعهما مع خط العرض الذي يمر عبر قرية Sapeliga ومن هذه النقطة الحدودية يجب إتباع الحدود الشمالية حتى نهر نوهاو The River Nuhau .[1]إلى نقطة تقع في ميل 3.2 متر شرقا من الطريق الذي يؤدي من كامباجا Gambaga إلى تينكر فيقو Tingourkou عن طريق باوكو Bawku.[2]

المادة 02: الحدود بين مستعمرة لاغوس البريطانية ومستعمرة داهومي الفرنسية التي تم تحديدها على الأرض من قبل لجنة الحدود الإنجليزية فرنسية لعام 1895م وفي التقرير الذي وقعه المفاوضون للدولتين في 12 أكتوبر 1896 م يتم الاعتراف بها باعتبارها حدود فاصلة بين البريطانيين والممتلكات الفرنسية من البحر إلى درجة العرض الشمالية 9° ومن نقطة التقاطع من نهر أوكبارا River Ocapara ،يجب أن تستمر الحدود الفاصلة بين بريطانيا وفرنسا في اتجاه الشمال إلى غاية الخط الذي يمر غرب الأراضي التابعة للأماكن تابيرا Tabira، أوكوتا Okuta، بوريا Boria، تيري Tere ،غياني Gbani، أشيغير Ashigere ، ياسيكيرا Yassikera ، وديكالا Dekala ،ومنها يتم رسم الحدود في اتجاه الشمال للجهة اليمنى .

المادة 03: من النقطة الحدودية في المادة 02 حيث الحدود تصل الممتلكات البريطانية والفرنسية في النيجر،وهي نقطة تقع على الضفة اليمنى لهذا النهر بمقدار 10 ميل ، 16093 متر من وسط بلدة جوريس في ميناء إينو ترسم حدود على زاوية قائمة على الضفة اليمنى إلى خط تقاطعهما مع خط الوسط من النهر،كما تتقاطع مع خط دارا بشكل عمودي.[3]

المادة 04 : تفصل الحدود البريطانية والممتلكات الفرنسية إلى الشرق من النيجر على الخط المبين في الخريطة 02 المرفقة،بدءا من النقطة على الضفة الأخرى من النيجر المشار إليها في المادة السابقة يجب على الحدود أن تتبع هذا الخط حتى تجتمع في محيط دائرة مرسومة من وسط مدينة سوكوتو مع دائرة نصف قطرها 100ميل أي 160932 م إلى حدود تقاطعها مع خط عرض 14° شمالا ومن هذه النقطة الثالثة يجب أن تتبع خطا موازيا شرقا لمسافة 70 ميلا (112652 م)ثم يتجه شمالا حتى يصل إلى دائرة 13 ° شمالا ،ثم شرقا لمسافة

[1]- Ferryman, Augustus. Ferryman, Mockler:op.cit.p326.
[2] - Ferryman, Augustus. Ferryman, Mockler:op.cit.pp326-327.
[3]- Ibid.pp327-328.

250ميلا (402230م) ثم يعود إلى الشمال حتى الدائرة 14 ° شمالا ثم تتقاطع في مدينة كوكا Kuka وصولا إلى تقاطعها مع الجنوب في شاطئ بحيرة تشاد .

تعترف الحكومة الفرنسية بذلك ضمن المجال البريطاني والأراضي من الشرق إلى النيجر والحدود الأنجلو ألمانية ،وتعترف الحكومة البريطانية على النحو التالي الذي يقع في المجال الفرنسي في الشمال الشرقي للشواطئ الجنوبية لبحيرة تشاد،والتي تتكون في بعض نقطة التقاطع درجة 14° شمالا مع الشاطئ الغربي للبحيرة،التي يحددها الاتفاق الفرنسي الألماني الموقع في 15 مارس 1894 م .[1]

المادة 05: تتعهد الحكومتان بتعيين حدود في غضون عام فيما يتعلق بالحدود الواقعة غرب النيجر،وفي غضون سنتين فيما يتعلق بالحدود الشرقية لهذا النهر.

المادة 06: تتعامل الدولتان المتعاقدتان معاملة متبادلة ،يكون الاتفاق مع الحكام المحليين وفق الاتفاق الحالي .

المادة 07 : تتعهد الدولتين بعدم القيام بأي عمل سياسي في مجالات أخرى كما حددتها المادة 1،المادة 2 ، المادة ، المادة 3 ، المادة 4، من هذا الاتفاق.

المادة 08: تمنح الحكومة البريطانية منحة إيجار للحكومة الفرنسية على الشروط المحددة وفقا لهذا الاتفاق قطعتين من الأرض يتم اختيارهما من الحكومة الفرنسية ،واحدة منها تقع على الضفة اليمنى من النيجر بين ليبا Leaba،وتقاطع نهر موشي River Mochi والأخرى على واجهة النهر على طول 400 متر وعلى مساحة 10 أو أكثر من 50 هكتار ويتم عرض ذلك لاحقا على أن يسمح بعبور البضائع والأثرياء على النيجر، وتلتزم الحكومة البريطانية بتقديم إخطار للحكومة الفرنسية بأي تعديلات لمدة 4 أشهر .

المادة 09 : يحق للمواطنين الفرنسيين والبريطانيين ضمن الحدود المرسومة،التمتع بحرية التنقل لمدة 30 عاما من تاريخ تبادل التصديق على الاتفاق المذكور في المادة 05 ،وبنفس المعاملة في جميع مسائل الملاحة النهرية،التجارة،التعريفة الجمركية،والمعاملة الضريبية بجميع أنواعها وفي حالة عدم وجود إخطار بين الدولتين لمدة 12 شهر تضل سارية المفعول حتى انقضاء سنة واحدة .[2]

---

[1] - Ferryman, Augustus. Ferryman, Mockler:op.cit. p328.

[2]- Ibid. pp330-331.

المبحث الرابع : إقامة الإدارة البريطانية في غرب إفريقيا

منذ البداية حدد الفرنسيون الطريقة التي يحكمون بها مستعمراتهم في غرب إفريقيا،كما طوروا النظام المركزي في الإدارة في كل مستعمرة بصورة عالية،ولم يهتموا إطلاقا بالأنظمة المحلية المختلفة للحكومة التي كانت موجودة من قبل في هذه المنطقة،بينما لم يكن لدى بريطانيا تصورات مسبقة للحكم،وعلى الرغم من ذلك فقد بدأ البريطانيون في حكم مقاطعتهم الجديدة عن طريق الحكم المباشر،الذي قام به الموظفون البريطانيون فأصبح واضحا منذ البداية أنه يتحتم على كل حكومة استعمارية أن تمنح رعاياها حكما ذاتيا،وعلى درجة كبيرة من الأهمية بحيث تصدر معظم القرارات الإدارية والقوانين في داخل المستعمرة نفسها،وليس عن طريق وزارة المستعمرات والبرلمان في لندن،ثم أنه يكون في الإمكان تغيير نظام الإدارة في كل مستعمرة،وذلك باستخدام أنظمة الحكومة التي طورت من قبل بمعرفة سكانها الإفريقيين،وأولها تمثل في أهمية تطوير المجالس التشريعية في المستعمرات البريطانية،وثانيها تمثل في تطبيق نظام الحكم غير المباشر في غرب إفريقيا.[1]

1-المجالس التشريعية:

لقد خضعت نيجيريا لنظام الحكم غير المباشر، حيث كانت إستراتيجية الاستعمار البريطاني تقوم أساسا على تواجد عسكري صغير للقوات البريطانية، مع إنشاء سلطة حكام محليين، وتطوير الهياكل الهرمية في المناطق المختلطة وغير المنظمة، وقد صاحب هذا التطور الهيكلي الإقليمي تطور مؤسساتي عبر عنه في مختلف الدساتير الاستعمارية الأربعة وهي دستور Cliffordi 1922، ريتشارد Richard1946م، دستور Macpherson1951م، ودستور Lyttleton عام 1954م، والتي شكلت ثنائية متناقضة للفدرالية التقليدية الاستعمارية النيجيرية، والتي مازالت تلقي بظلالها على مرحلة ما بعد الاستقلال ففي حين كانت تحاول فيه الإدارة الاستعمارية الحفاظ على مركزية السلطة ، كانت تعمل في نفس الوقت على إنشاء مؤسسات حكم ذاتي ذات سلطات محددة بالإضافة إلى محاولة تكريس التمايز والتفضيلات السوسيو اقتصادية لكل منطقة على حساب

[1] – جي دي،فيج: المرجع السابق، ص ص340-341.

الأخرى، فقد انتهت هذه الترتيبات المؤسسية بأن يضم كل إقليم من الأقاليم الثلاث مجلس تشريعي وتنفيذي قوي نسبيا مقارنة بالمركز.

لقد أنشأ دستور ريتشارد عام 1946م لأول مرة مجلسا تشريعيا والذي كان يطلق عليه اسم المجلس التشريعي النيجيري، وكان اختصاصه يمتد على المناطق الجنوبية فقط،بما في ذلك مستعمرة لاغوس وهو بذلك لا يشرع للمحمية الشمالية، ويمنح هذا الدستور للنيجيريين الذين يملكون دخلا إجماليا سنويا كحد أدنى ب 100دولار حق التصويت فقط، وتدخل هذه العملية ضمن إستراتيجية فرق تسد كامتداد للحكم غير المباشر، وقد كان للحاكم سلطة مطلقة وغير مقيدة.[1]

والسمة البارزة لهذا الدستور هو التركيز على البعد الإقليمي فقد أنشأ ثلاث مجالس إقليمية، لكن القوميين النيجيريين عارضوا هذه الترتيبات باعتبارها تحمل نقاط ضعف متأصلة فيها، حيث كان ينظر إليها على أساس أنها وثيقة تقسيم، وهذا لا يشجع على الحكم الذاتي التدريجي، وبعد مجيء الحاكم Macpherson ارتأى إيجاد ترتيبات مؤسسية جديدة، كانت لها خصائص الشكل الفيدرالي، والأطر القانونية الوحدوية وجعل هذا الدستور الأثينيات ذات الأغلبية ممثلة في المجلس التشريعي المركزي، وضمن المجالس الإقليمية كذلك، كما قام بإنشاء المجلس التنفيذي المركزي، وإنشاء لجنة الخدمة العامة، أما دستور Lytlteton الذي وضع الأسس الفيدرالية الكلاسيكية لنيجيريا فجعل الوحدات المكونة لها منفصلة في اقتصادياتها الفرعية وهي الخدمة المدنية، التشريعات، الخدمات العامة.[2]

لقد ساهمت عملية وضع الدستور الاستعماري بين سنتي 1946و1958م وإنشاء المجالس الإقليمية في تطوير محاولات مساومة لإيجاد توازن بين المناطق الثلاث، أو بين نخب المجموعات الأثينية ذات الأغلبية، وقد كان من نتاج هذه العملية بروز ثلاث أحزاب سياسية رئيسية، تعكس مصالح المجموعات الأثينية الثلاثة ذات الأغلبية، وتتمثل هذه

[1] -Oluesegun Obusenjo :C**onstitition For National Integration and Development,** Friends Toundation Publishers LTD . 1ed.1989.p65.
[2] -Aghalino .S .O:"Dynanics of Constitational Development in Nigeria 1914-1999". **Indian Journal of Politics**.vol 4.N2.April 2006.pp11-12.

الأحزاب في حزب المجلس الوطني لنيجيريا والكمرون ومجموعة العمل، وحزب مجلس شعوب الشمال.[1]

كانت وظيفة المجلس التشريعي كما هو منصوص عليه في إنشاء القوانين والمؤسسات التي تعتبر ضرورية لإدارة المستعمرة، وقد كانت صلاحيات هذا المجلس التشريعي مقيدة من خلال عدد من البنود في التعليمات الملكية الممنوحة للحاكم،وكان من أهمها تمكين المجلس من سن القوانين أو المرسوم الذي لم يقترحه الحاكم من قبل،ولا يمكن تحرير تشريعات تخص زيادة أو نقصان رواتب الموظفين الحكوميين، ولحكومة التاج عدم السماح بأي قانون أو مرسوم صدر عن المجلس التشريعي وعن الأعضاء الأصليين فيه،والملفت للانتباه أن بريطانيا رغم المجلس التشريعي الذي أسست في ساحل الذهب و سيراليون بين عامي 1850م وعام 1853م على التوالي لكن لم يكن هناك أفارقة في المجلس التشريعي الغامبي حتى عام 1880م، فقد كان الأفارقة ممثلين في المجلس التشريعي في لاغوس، وبعد إنشاء مستوطنات غرب إفريقيا تم تخفيض عضوية الأفارقة من 13 عضو إلى 3أعضاء فقط وفي عام 1883م أصبح فور ستر J. Forster أول عضو إفريقي في المجلس، وفي عام 1889م تم إعادة المجلس بتمثيل غير رسمي وتخفيض العدد إلى عضوين فقط،وفي عام 1895م أصدر وزير خارجية مرسوما يحدد تعيين الأعضاء لمدة 5 سنوات.[2]

كانت نظم الإدارة متميزة في الإقليمين، حيث تم استبدال مجلس الحاكم القديم من قبل السلطة التنفيذية والمجالس التشريعية بما في ذلك التمثيل المعين غير الرسمي حتى الإصلاح الدستوري لعام 1924م،حيث وفي خطوة مبدئية نحو دمج أكبر للمستعمرة مع المحمية، بحيث تم توسيع اختصاصات المجالس التنفيذية والتشريعية لتشمل المحمية،والمجلس التشريعي ليشمل 12 عضوا بما في ذلك الحاكم، 10 أعضاء غير رسميين، وهذا المجلس يتكون من ثلاثة أفارقة منتخبين، اثنان من الأفارقة معينان من

[1] - Bmidele. A. Ojo: op.cit. p18.
[2]- Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit. pp 47-48.

المستعمرة، 3مرشحين يمثلون ظاهريا المحمية، واثنان من ممثلي التجار والبنوك التجارية.[1] وعمدت بريطانيا من خلال ذلك إلى تهميش الكريول من الوظائف الحكومية.[2]

ويدعي ساسة بريطانيا أن سيراليون تعتبر إحدى المستعمرات النموذجية التي تتمتع بنظام قريب جدا من الحكم الذاتي لأن أبناء الشعب السيراليوني هم الذين يحكمون بلادهم بأنفسهم.وهذا تمويه يكذبه الواقع حتى على فرض أن السرياليون هم الذين يتولون شؤونهم بلادهم،فنسأل ماهي الطبقة التي تتولى أمور السلطة وشؤون الحكم وتشرف على الجهاز الإداري للدولة،إذ نجد الكريولون هذه الطائفة لا تمثل الدم السيراليوني الأصيل،وإنما هم خليط ولد من سلالة العبيد الذين آوتهم بريطانيا،والذين نسلوا من أمهات بريطانيات،ولذلك نرى فجوة شديدة بين الحاكم والمحكوم في هذه البلاد،فالكريولوني الذي يتمتع بالنفوذ والسلطة في كنف الحكومة البريطانية في سيراليون لا تهزه المشاعر الوطنية،ولا يستجيب لثورة الشعب هناك عندما يعلن سخطه على الحاكم البريطاني.[3]

2-نظام الحكم غير المباشر:

اعتمدت الإدارة البريطانية على نظام الحكم غير المباشر،وهو تعبير عام عن عدة سياسات اتخذتها السلطات البريطانية في مختلف المناطق التي استعمرتها،وهذا النظام ظهر بشكل واضح عندما قام اللورد لوغارد بتطبيقه في شمال نيجيريا أوائل القرن العشرين،وصار هذا النظام بعد نجاح تطبيقه هناك أداة سهلة ورخيصة في يد البريطانيين،ففي المراحل الأولى للحكم البريطاني كانت هناك رغبة في الإبقاء على السلطة الوطنية،والعمل عن طريق السلطات،و ساعده في ذلك خبراته السابقة في الهند وأوغندة،حيث وجدت هناك ممالك على درجة من الرقي،والتقدم والنظام إذ أصبح الرؤساء المحليون جزءا من الإدارة البريطانية،وبذلك يتحول مصدر السلطة التقليدية بمرور الزمن إلى القانون البريطاني، وبرر لوغارد أسباب انتهاج هذا النظام إلى ثلاث أمور:

---

[1] -Dorward, David and Butler, Alam. C:op.cit. p3.

[2] - فقد الكريول حوالي 40منصب حكومي شغلوها من قبل وفي ظل حكم المستعمرة عام 1892م أنظر:
Harris,David :op.cit.p15.

[3] - عبد الواحد إبراهيم حسن: "هذه هي سيراليون". **مجلة نهضة إفريقية**،السنة الثانية،العدد 16،دار أخبار اليوم للتوزيع، القاهرة، مارس 1959، ص49.

-أولها: لم يكن من السهل الحصول على الأعداد الكافية من الأوربيين للإدارة المباشرة.
- ثانيها: أن هذا النظام قد نجح في مناطق أخرى.
-ثالثها: نظرا للجهل بالظروف والأحوال الداخلية،فليس منصفا إلغاء السلطة الوطنية.[1]

لقد استفادت بريطانيا من هذا النظام من خلال الحكام الأفارقة التقليديين وتوظيفهم في الحكومة المحلية خاصة في سوكوتو وإمارات شمال نيجيريا،وأوصى لوغارد بتطبيقه في المستعمرات البريطانية الأخرى،ولم تعتمد بريطانيا فقط على الحكام التقليديين بل حاولت إيجاد زعماء قبليين لها في بعض المجتمعات غير المتجانسة مثل الإيغبو في نيجيريا،ووفقا لهذا الحكم فقد سمح للرؤساء بالحكم في النزاعات المدنية المحلية،ومحاكمة القصر في القضايا الجنائية،حيث ركزت بريطانيا على القانون العرفي،واعتبر هؤلاء وسطاء بين الحاكم والمحكوم.[2]

ويعرف عبد الحميد زوزو الحكم غير المباشر على أنه ترك السلطة في أيدي رؤساء العشائر وشيوخ القبائل،ومنح الحكم للأمراء المحليين في كل ما يخص تسيير شؤون الحياة العامة للحكوميين في مبادئ القضاء،التشريع،وجمع الضرائب،وما إلى ذلك على أن يأخذ بمشورة الحاكم العام،أو المقيم السياسي الذي يقوم ظاهريا بدور المستشار،ولكنه على إطلاع بكل تصرفات الموظفين الظاهرة منها والخفية والخاضعة لرقابته الكلية،وكان الهدف من السياسة هو ربط مصالح الفئة الحاكمة وطبقة الارستقراطيين بالاستعمار.[3]

عبر لوغارد عن نظام الحكم غير المباشر فذكر أنه يقوم نظام الحكم غير المباشر على استمرار الاستفادة من النظم الإفريقية بإعتبارها هيئات لا مركزية إدارية مع إيجاد التناسق والموافقة بين السياسة البريطانية،والحياة الاجتماعية الإفريقية،وذلك باعتبار الرؤساء،والزعماء القبليين مندوبين عن التاج البريطاني الذي تركزت فيه السلطة من

---

[1]-عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق ، ص89.

[2]- Shillington,Kevin :op.cit.pp355-356.

[3] – زوزو ،عبد الحميد:**تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009،ص38.

الناحية القانونية،حيث يكون للحاكم البريطاني تكوين قوة الدفاع وفرض الضرائب،المكوس،والحق في التشريع وتنظيم ملكية الأرض،وإختيار الزعماء.[1]

كما حدد لوغارد مبادئ هذا النظام في الخطوط العريضة الأتية:

-ليس من حق الحكام الوطنيين تكوين قوات مسلحة،أو إعطاء تصريحات بحمل السلاح.

-تحتفظ الإدارة البريطانية بالحق النهائي في التشريع.

-يحتفظ الحاكم بحق تشريع ملكية الأراضي للأغراض العامة.

-تتولى السلطة البريطانية فرض الضرائب.

-للحاكم الحق المطلق في التصديق على اختيارخلف الرئيس المتوفي،كما يحق له عزل أي رئيس.[2] وأن نظام الحكم غير المباشر،يتكون من عدة عناصر يمكن ربطها بسلطان الحكم وهي:

- استمرار الاستفادة من النظم الإفريقية،واعتبارها ركائز،أو نظم اللامركزية الإدارية.
- تركيز السلطة في يد التاج البريطاني.
- استمرار تعاون الزعماء المحليين مع الإدارة الحكومية.

استدعى لوغارد كل الرؤساء والزعماء المحليين في كل أنحاء نيجيريا الشمالية،وأعطاهم خطابات تثبتهم في وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانية،مع تعهد من جانبها بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لأديانهم،وعاداتهم وسلطاتهم،كما عين لوغارد لدى كل أمير أو زعيم ضابط بريطاني،يختص بالنظر في تنفيذ القوانين ومراعاة حسن سير الإدارة الحكومية، وليس عمل الحكام البريطانيين مجرد الإشراف على السلطات الوطنية،بل حدد لوغارد هذا الدور حيث ذكر:"

"إن من واجب ضباط الأحياء المحافظة على الإمبراطورية البريطانية،ولذا فإنه لا بد أن يكون رجلا مثاليا في النظام،وعليه القيام بمهامه وأعماله،والعمل كضابط الاتصال بين الرؤساء،وهو مسئول عن المحاكم الوطنية،وعليه أن يكتب التقارير المطلوبة عن سير

---

[1]- عبد الرحمان أحمد عثمان:" أوجه الخلاف بين النظم الاستعمارية في إفريقيا".**مجلة الدراسات الإفريقية**،العدد 10،مركز البحوث والترجمة،جامعة إفريقيا العالمية، ديسمبر 1993، ص88.

[2]-عودة ،عبد المالك: **السياسة والحكم في إفريقيا**، امكتبة لأنجلو مصرية،مصر،1959،ص133-134 .

الإدارة وعليه أيضا تنفيذ القوانين،وجمع الإحصائيات عن الأراضي الزراعية،السكان،الصناعات القائمة،وعليه العمل على محاربة تجار الرقيق."[1]

وعليه يمكن القول أن هذا النظام كان يسمح للحكام المحليين بممارسة الرقابة الإدارية المباشرة على السكان بعد أخذ التعليمات من المشرفين الأوربيين".[2]إن هدف هذا النظام هو تقليل النفقات،ومتاعب الإدارة الحكومية البريطانية،وتقليل عدد الموظفين البريطانيين،وأن الشعب في حقيقة الأمر خاضع خضوعا مباشرا للحكم البريطاني، ولكنه في الظاهر يرى السلطة في أيدي الملوك والرؤساء والأمراء.

لقد ساعد تطبيق نظام الحكم غير المباشر على إعطاء الرئيس الوطني سلطات واسعة مكنته من تنفيذ السياسة الاستعمارية،حيث ضمنت بريطانيا ولاء وتعاون الرؤساء مع جهازها الإداري بعد أن ضمنوا الاحتفاظ بألقابهم،لأن أي معارضة من الأهالي تعني معارضة الحكم البريطاني نفسه،كما أقام هذا النظام حاجزا دفاعيا بين الحكام البريطانيين والشعوب الإفريقية،حيث استفادت بريطانيا من مكانة ونفوذ الزعماء المحليين،الذين صاروا أداة الحكم إلى جانب أنها تجنب الاحتكاك المباشر مع الأفارقة،وساعد هذا النظام على تقليل نفقات الإدارة، وتوفير الأموال التي يتطلبها إنشاء جهاز إداري ضخم لحكم هذه المستعمرات حكما مباشرا.[3]

يذكر أن إدخال الحكم غير المباشر كان يهدف إلى توظيف الزعماء المحليين للرقابة السياسية.[4] وفي ظله انتقلت السلطة الشرعية إلى القوى الأوربية،أي أن الرؤساء صاروا عملاء لدى الإدارة البريطانية الحكومية،وأصبح الرئيس دليلا للضابط البريطاني أو ممثلا للحاكم العام، وبهذا النظام نجد أن بريطانيا قد وضعت بسهولة جهازا بيروقراطيا من رجالها فوق الجهاز الإداري والإقطاعي،والقبلي الذي حكم البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية،وهذا النظام لا يحظى بتأييد نظري أو ولاء عاطفي مع أهالي هذه المجتمعات،ولا يمكن له أن يدعي تمثيله للناس،وأنهم اختاروه برغبتهم الحرة،بل مجرد

---

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق ، ص90.

[2]- Berry,Laverle:op.cit.p19.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق ، ص ص91–92.

[4]- Lafia, Mai : **Nigerian Government and Politics**,Department of Political Sciences,University of Gos,Nigeria,sd.p16.

عملية صناعية مقصودة ملائمة لوضع اجتماعي معين،وأن يتيح لبريطانيا الوسائل الكفيلة لتحقيق أهدافها المرجوة من مستعمراتها في إفريقيا.[1]

لقد وظف هذا النظام في حكم المحميات من خلال الحكام الذين هزموا،ورغم أنه يحفظ لهم ألقاب الخلافة،لكن كل ذلك تحت مسؤولية الضباط البريطانيين،حيث أصبحوا كوكلاء للسلطات البريطانية مكلفين بحفظ السلام، وجمع الضرائب وعليه لم يك حكم المحمية يتطلب عدد كبير من الإداريين،بل أصبح الضباط البريطانيون ينتشرون في جميع الأقاليم كمراقبين فقط.[2]

وبعد استيلاء لوغارد على نيجيريا عام 1900م بدأت إدارته غير المباشرة في إقليم الشمال لعدة عوامل فمجتمع الهوسا له تقاليده العريقة في الحكم والسياسة،وكانت سياسة بريطانيا تهدف إلى إبقاء نظام الحكم التقليدي وجعله في خدمة الاستعمار.[3] ويمكن تفسير نجاح تطبيقه في إقليم شمال نيجيريا لعدة أسباب منها:

-إبقاء السلطة البريطانية على النظام التقليدي الموجود في النظام المركزي،والذي كان يخضع لسلطة الأمراء.

-غياب معارضة الهوسا والفولاني.

- إظهار بريطانيا احترامها الكبير لثقافة الشمال المحلية.[4]

وفي مواجهة الاتساع الشاسع لأراضي محمية نيجيريا،التي كان يتعين إدارتها عقب نقل سلطة شركة النيجر الملكية إلى الدولة،وإزاء النقص في القوى البشرية وفي الأموال أدرك لوغارد أن أي تفكير في الحكم المباشر أمر غير وارد على الإطلاق،غير أن استنتاجه هذا كان يستند أيضا إلى إيمانه الذي تكون خلال خدمته السابقة في أوغندة بأن استخدام المؤسسات المحلية القائمة،يعد أفضل طريقة للإدارة الاستعمارية وعليه شرع أثناء خدمته كمندوب سام في نيجيريا الشمالية فيما بعد سنة 1900م وسنة 1907م في تطبيق سياسته

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا، المرجع السابق ،ص ص 92–93.

[2] -Metz, Helen Chapin : op.cit.pp32-33

[3] - Richard , L and . Sklar and Whitaker : **in Political Parties and National Integration in Tropical Africa**, James s Colerman and Carl Roberg , Berkley, 1966. p26.

[4] -Lafia,Mai : op.cit. p34.

العامة،وقدم شرحا تفصيلا لها في تعليماته العديدة إلى الإداريين،والتي نشرت من بعد في شكل مذكرات سياسية.

لقد أصدر لوغارد تعليماته إلى ضباطه في عام 1906م والتي دافع فيها عن الحكومة الواحدة التي يكون فيها للرؤساء المحليين مهام محددة بوضوح،ووضع معترف به على قدم المساواة مع البريطانيين،وبالتالي فان أساس ما كان سيصبح نظام الإدارة غير المباشرة هو التعاون،وليس التبعية مع المقيم البريطاني الذي يعمل أساسا بصفة استشارية،وليس بصفة تنفيذية، وكذلك مع الرئيس الإفريقي الذي كان في هذه الحالة بالذات أمير الفولانيين الذي يواصل القيام بدور تقليدي يتم توجيهه بعناية،دون تحديد صارم من قبل الإدارة الاستعمارية المفروضة،وكان لوغارد يود من خلال محاولته هذه لضم الأمراء إلى النظام الاستعماري،أن يترك لهم غالبية مسؤولياتهم السابقة،وكذلك وظائفهم وامتيازاتهم بحيث يتسنى لهم أن يظلوا في أعين السكان المحليين بمثابة الحكام الشرعيين.

لقد كانت سياسة البريطانيين الاستعمارية تقوم على هذا الحكم، أي عن طريق التنظيمات الشعبية الموجودة،التي أطلقوا عليها اسم السلطات الوطنية،وقد حاول البريطانيين تطويرها كأساس للحكم المحلي،وكان الغرض من استمرار سلطتها أن يتعامل مع الحالات التي لا يستطيع الأوربي أن يعالجها وفق نظمه،تلك النظم التي ادعت القوى الاستعمارية أنها تريد إدخالها إلى إفريقيا كوسيلة لنقلها من حالة التأخر والبداوة إلى حالة التقدم والحضارة.[1]

ويبدو أن هذا الحكم يعتمد على فلسفة التمايز والاعتراف بأهمية تطوير مؤسسات منفصلة عن المنظمات السياسية الأوربية،ومناسبة لظروف الإفريقيين ومختلفة عن النظم الغربية.

لقد طبقت بريطانيا هذا النظام في أغلب مستعمرات غرب إفريقيا ومنها نيجيريا،ويرى لوغارد أن الدولة المستعمرة لديها مسؤولية مزدوجة من جهة تجاه الشعوب المستعمرة،ومن جهة أخرى تجاه العالم الخارجي،فهي تدين بواجب تقديم يد العون والتقدم الحضاري والمادي،والذي يؤدي في النهاية إلى الحكم الذاتي،كما أنها ملزمة بتطوير

[1] –أحمد طاهر:المرجع السابق، ص180.

الموارد الطبيعية للمستعمرة،وأن تعمل على إيجاد أسواق عالمية لتصريف المنتج.[1] وعلى هذا الأساس و أثناء زيارة لوغارد لسيراليون صاغ خطط لكيفية حماية المحمية فوضع عدة تنظيمات تتعلق بالتجارة والرقابة القضائية،وبناء السكك الحديدية والحفاظ على الأراضي فطلب أن يتم تمويل المشاريع داخليا خاصة بعد ثورة ضريبة الأكواخ.[2]

وفي ظل هذا النظام كانت بريطانيا تعمل على تأهيل مستعمراتها عن طريق البناء المؤسساتي لكي تصبح هذه الأخيرة مستقلة،تسير على النمط الإنجليزي،ونظام الحكم هذا معناه أن يتولى الإفريقيين شؤونهم بأنفسهم بواسطة زعمائهم،ويديرون شؤونهم تحت الإشراف البريطاني،واستطاع هذا النمط من الحكم أن يجعل الإفريقيين يتدربون عمليا على الأعمال الإدارية الصعبة والمعقدة،وتحولوا إلى موظفين حكوميين،في الوقت الذي لم تتعرض فيه بريطانيا لعاداتهم وتقاليدهم.[3] وهذا النظام يسمح بإقامة علاقة تكافلية بين السياسيين الوطنيين والمحليين،ويسمح للأفارقة بالتمثيل النيابي.[4]

وقد اتخذت الإدارة هذا النمط من الحكم لعدة أسباب منها:

-لأنه لم يكن يوجد بديل عملي لإدارة مناطق مختلفة كهذه،نظرا للنقص الكبير في عدد الإداريين العاملين هناك.

-أن المجتمعات القبلية والمحلية قد اعتمدت بفطرتها على هذا النظام لأنه يتماشى مع العرف والتقاليد.

-أن زعماء العشائر كانت لهم كلمة نافذة،وأن أي محاولة للتقليل من شأنهم قد تؤدي إلى عداوتهم.

- أن الحكومة نفسها في بداية الحكم لم تكن مستعدة لتطبيق أي نمط من الإدارة،فقد كانت مهمتها فرض النظام،الطاعة،وإعادة هيبة الحكومة[5].

---

[1] – رونالد أوليفر ، أنتوني أتمور: المرجع السابق،ص199.

[2] -Harris,David: op.cit.p20.

[3] – جنتر،جون: **داخل إفريقيا**، ج2،مكتبة الانجلو مصرية،دت، ص 242.

[4] -Daron Acemoglu and.Isaias Cheves. And Philip Kwaako.James Robinson : **Indirect Rule and State Weakness in Africa Sierraleone in Comparative Perspective**.Institute of Technology and Candian,Cambridge,2014.p11.

[5]– محمد علي،القوزي: المرجع السابق، ص23.

لقد تمكن البريطانيون من خلال هذا الحكم من إضافة موارد إلى مواردهم المعتادة كمهيمنين،وتوسعوا في منطقة نفوذهم بنشر سيادتهم على نطاق المنطقة الشمالية.[1]

لذلك واجه هذا النظام بعض الصعوبات نظرا لظهور عدة مقاومات من الحكام التقليديين في غانا،منها أوبو،سوكوتو،بنين،إيجاوIjaw، إبتسيكيريItsekiri،أبوبوOpobo، ولاغوس.[2] كما وجد هذا النظام بعض المعارضة من قبل البريطانيين أنفسهم فقد ذكر مدير الشؤون البحرية في مكتب مستعمرة نيجيريا هاردينغ Harding أنه يعارض دعم بريطانيا لهذا النوع من الحكم لأنه يزيد من مشاكل بريطانيا.[3] وبالفعل فشل تطبيقه في إقليمي غرب وشرق نيجيريا لعدة أسباب منها:

-عدم خضوع الأمراء التقليديين

-غياب إدارة شديدة المركزية.

-فشل النظام الضريبي.

-حرم الحكام المحليين من الدفاع عن مصالحهم.

-انتهاك الحقوق الديمقراطية للسكان الأصليين.

-تشجيع القبلية والطائفية على حساب القومية.[4]

3-السياسة الاستعمارية البريطانية في غرب إفريقيا

3-1 -الجانب الاقتصادي:

3-1-1-الزراعة

اعتمد الاقتصاد الاستعماري على إنتاج ثلاث محاصيل رئيسية هي الكاكاو،النخيل وزيت النخيل،الفول السوداني،حيث شكلوا حوالي 70 % من صادرات نيجيريا على سبيل المثال،فقد اعتمدت بريطانيا على توظيف عدد كبير من اليد العاملة لزيادة الإنتاج مما انعكس فيما بعد على الاقتصاد النيجيري،حيث اضطر الفلاحون إلى التخلي عن

---

[1] – فرانسو بايار جان: **سياسة ملء البطون سوسيولوجية الدولة في إفريقيا**،تر حليم طوسون،ط1،دار العالم الثالث،القاهرة،1989،ص 158.

[2]- Yusufu, Hakeem: **Nigeria The Colonial Legacy and Transitional Justice**.Centre for The Study of Violence and Reconciliation .South Africa.2017.p7.

[3]-Met, Helen. Chapin: op.cit.pp37

[4] -Lafia,Mai :op.cit.pp35-37.

المحاصيل الغذائية،والتحول نحو الزراعة النقدية.[1]وحتى تحقق بريطانيا تمويل الصناعة بالمواد الخام فقد كانت بحاجة إلى القطن في مصانع النسيج والمطاط،وزيت النخيل ونواة الصابون السمن،الفول السوداني لتصنيع النفط،والجلود لصناعة الأغلفة الجلدية والحقائب،وكذلك القصدير والفحم،وعليه اضطرت بريطانيا لتنظيم الإدارة المحلية في هذه المناطق.[2] وذلك عن طريق أيضا بريطانيا على الأراضي في غرب إفريقيا،والتي اعتبرت نفسها مالك عقاري لها وبذلك يمكن لها أن تضمن حيازة الشركات الأجنبية وقد اقترح حاكم غانا أن تكون جميع الأراضي حقوق ممنوحة لبريطانيا، وسميت بمشروع قانون الأراضي لعام 1894م الذي يمنح حق الاستيلاء على الأراضي،وبالمثل اقترح مشروع الاستيلاء على جميع أراضي المستعمرات والمحميات غير المشروعة ويتم إيجار هذه الأراضي للأفارقة أو الأوربيين المقيمين،واقترح رئيس القضاة في غانا ضريبة على حيازة الأراضي الممنوحة للسكان،وأن تكون حيازة الأراضي جماعية، وقد علق الحاكم العام ماكسولGovernor Maxwell عام 1896م أن تكون الحيازة المحلية أكثر أمنا وأن التصريح بأي مواطن يحصل على شهادة حكومية يجب عليه أن تكون له ملكية شخصية ليحمي أرضه من القوانين،والعادات المحلية التي تجعل الأرض عمليا غير قابلة للاستغلال من خلال الاعتراف بحق كل فرد من أفراد الأسرة،لكنه قوبل بالاعتراض على حيازة الأرض الجماعية،وأنه أعاق الدولة ورأس المال في تطوير المدن الاستعمارية،وعليه بعث ماكسول مشروع قانونه إلى مكتب المستعمرات عام 1897م تضمن فقرة تتعلق بالسماح للمحكمة العليا بفرض تقسيم الممتلكات العائلية في طلب بعض أفراد الأسرة،وهو بند كان من شأنه أن يشجع أكثر المزارعين الأفارقة،لكنه سحب فيما بعد،ونشير أن ماكسول فضل الملكية الخاصة لغرض مزدوج هو مساعدة المبيعات للأوربيين،وتشجيع الزراعة المستقرة بين الأفارقة وليس الحيازة الجماعية.[3]

[1] - Shokepka .S ,A and Odigwe Nwaokocha: **British Colonial Economic Policy in Nigeria** ,The Example of Benin Province 1914-1954. Département of History, Nigeria,2009.p58.
[2] - Shokepka .S ,A and Odigwe Nwaokocha:op.cit.p57.
[3] -Philipe, Anne: **The Enigma of Colonialism British Policy in West Africa**. Indiana University Press,London,1989.pp60-62.

كما صدر قانون مماثل في غامبيا وهو قانون الأراضي العامة وملكيتها عام 1897م وبموجبه كانت كل الأراضي التي تنتمي إلى الأراضي المحتلة، أو الحكام المخلوعين تسير تحت الملكية القانونية لبريطانيا،وعلى مالكها دفع الإيجار السنوي وهي السياسة التي كان من المتوقع أن تشجع الأوربيين على الاستثمار لكن الذهب في غامبيا كان أكثر جاذبية للمستثمرين.[1]

الاستغلال الزراعي:

كان على بريطانيا استغلال الموارد المحلية وخاصة زيت النخيل لتطوير الرأسمالية البريطانية، وخلال السنوات الأولى للاستعمار عملت بريطانيا على إدخال المعالجة التقليدية لزيت النخيل دون القضاء عليها،ولكن بإجراء تعديلات جديدة وعلى هذا الأساس عملت بريطانيا على توفير أنواع الشتلات للمزارعين المحليين، وذلك لتحسين نوعية المحاصيل،وقد اقترح وليام ليفر William Lever التنازل عن الأراضي للشركات التجارية لإنشاء مزارع النخيل ،لكن هذا الاقتراح تم رفضه من قبل الحكومة الاستعمارية والحكومات المحلية،ومنها على الأخص الشركة المتحدة لإفريقيا،كما عارض الرأي العام البريطاني هذا الاقتراح ذلك أنه يقضي على نظام الإنتاج المحلي التقليدي،ومنه حيازة الأرض وهو الأمر الذي سيؤدي إلى احتجاجات النيجيريين،الذين سيحرمون من أراضيهم كما أن منح الأراضي للشركات الأوربية من شأنه أن يسبب مشاكل قانونية وسياسية لا حصر لها،كما عرض هذا الاقتراح من قبل عدد من القوميين ومنهم عضو المجلس أديني جونس الذي أوضح أنه لابد للحكومة النيجيرية أن تنتقل إلى المزارعين النيجيريين بدلا من غرفة ليفربول للتجارة لتطوير صناعة زيت النخيل." وبغض النظر عن معارضة القوميين النيجيريين والمزارعين المحليين فإن فشل مخططات زراعية في سيراليون وغانا ونيجيريا،جعل بريطانيا تواجه صعوبة فيما يتعلق باستقدام العمالة ونوع الأشجار .[2]

[1] -Philipe, Anne :op.cit.64
[2]-.Ibid.

وشجعت بريطانيا صناعة زيت النخيل في شرق نيجيريا خلال الفترة 1884-1914م حيث ارتفع الإنتاج،وبحلول عام 1890م شكلت هذه الصناعة وواردات المطاط من غرب إفريقيا 20بالمئة من تجارة المنطقة مع بريطانيا.[1]

ويبين الجدول الأتي تطور صادرات لاغوس من زيت النخيل،ونواة زيت النخيل خلال الفترة 1870م إلى 1885م إلى فرنسا،ألمانيا،وبريطانيا.[2]

الدول	الزيتOil	نواة النخيلKernels	الزيت	نواة النخيل	الزيت	نواة النخيل
بريطانيا	3،1	10	3	15،8	3،3	14،1
ألمانيا	0،45	2،1	1،3	8،4	1،4	13،2
فرنسا	1،8	3،7	5،9	6،4	1،2	2،3
السنة	1870	1870	1877	1877	1885	1885

ويبين الجدول التالي نموذجا عن الاستغلال البريطاني للمستعمرات غرب إفريقيا،والمتعلقة بقيمة التصدير بعد الحرب العالمية الأولى في نيجيريا.[3]

المنتوج	الكمية-عام 1918(طن)	القيمة-عام 1918(ج)	الكمية عام 1919	القيمة عام 1919
الكاكاو	204،38	235،87	514،22	1067،6
نسيج القطن	13،214	97،399	60،221	484،75
الذرة	8،098	3،696	352	199
المطاط	352،50	19،667	892،08	43،903
الأخشاب	9،016	68،480	8،561	116،82

وصلت إجمالي الإيرادات 4،959،428جنيه إسترليني لتتجاوز عام 1918م أكثر من 945ألف جنيه إسترليني ،حيث ارتفعت الإيرادات عام 1919م وذلك أن بريطانيا قد زادت الرسوم المفروضة على الشحن من ميناء لاغوس وكذلك بسبب ارتفاع تكاليف الحرب التي أضافت متطلبات جديدة وتظهر الميزانية العمومية في 31ديسمبر 1919 فائضا قدره

[1] -Susan,Martin : **Palm Oil and Protest An Economi History of Ngwa Region South East Nigeria1800-1980**.Cambridge University Press,New York,1988,p45.
[2] -Newbury,C.W:op.cit.p88.
[3]-Colnial Reports Annual.N1064.His Majestys Stationery.London.1919.p4.

1130،038 جنيه إسترليني،كما زادت الصادرات إلى فرنسا من 79082جنيه إسترليني عام 1918م إلى 433032 جنيه عام 1919،كما ارتفعت الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية من 571201جنيه عام 1918 إلى1671437جنيه عام 1919،ونورد إجمالي الصادرات والواردات،خلال الثلاث سنوات .[1]

لسنوات	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات
1917	5،808،592	8،602،486
1918	7،423،158	9،511،971
1919	10،798،671	14،675،789

وفيما يخص إنتاج الكاكاو،فقد اهتمت بريطانيا بزراعته في غانا حيث بدأت صادراته عام 1891م،وخلال عشرين سنة صارت أكبر منتج له في العالم، حيث يصدر 40ألف طن،ثم ارتفع الإنتاج إلى 200ألف طن عام 1923م،ثم 311ألف طن عام 1926،وذلك بسبب زيادة المساحات المزروعة خاصة في الجهة الشرقية،ثم انتقل إنتاجه إلى المناطق الوسطى والغربية بعد تخصيب التربة.[2]

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية كان بعض من شركات التجارة الأجنبية تحتكر السوق،وتتسلط على اقتصاديات غرب إفريقيا،كما كانت تتفق فيما بينها على أثمان محددة للعمالة والمحصلات،ومنها الشركات الأوربية العاملة في ساحل الذهب،والتي كانت تجمع الكاكاو بين عامي 1937م و1938م،فقد وافقت تسع شركات على توحيد سعر الكاكاو.[3]

3-1-2-الصناعة

3-1-2-1-التعدين :

شكلت الاستكشافات والمسحات الجغرافية الجيولوجية للموارد المعدنية جزءا لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الاستعمارية لغرب إفريقيا ونيجيريا قبل صدور مرسوم 1914 م

[1] - Colonial Reports Annual.N1064.op.cit.pp4-5
[2] - The Coca Industry in West Africa a History of Exploitation.op.cit.p6
[3] – أحمد طاهر: المرجع السابق،187.

الذي مكن الشركات البريطانية أي شركات التعدين وفقا لمرسومي 1906م و1907م ،حيث كانت لها حقوق امتياز لبدء التحقيقات الجو فيزيائية في أجزاء من الشمال والجنوب وكذلك المنطقة الساحلية قد وضح مرسوم 1906م المعادن بصورة واضحة حيث شملت الأحجار الكريمة الماس،الزمرد،العقيق كما شملت معادن أخرى مثل الذهب،الفضة،البلاتين ،خامات الحديد الرصاص،الزنك، وقد كلف السير جون سيمون بيرجهيم John Simon Bergheim وهو مهندس بريطاني ورجل أعمال كان يعمل في شركات استكشاف النفط في الخليج الفارسي ، وشكل في النهاية شركات البيتومين للنفط The Bitumen Oil Corporation وأقنع مكتب المستعمرات البريطاني بمنح شركته الحق في استكشاف النفط الخام .[1]

اتصل بيرجهيم بالمكتب الاستعماري للمساعدة المالية في البحث عن النفط،لكن هذا الأخير لم يوافق على ذلك لأن الحكومة لم تكن مستعدة للمشاركة مع الشركات الخاصة ومع ذلك أبلغ المسئولون الدائمون أن لوائح التعدين الحالية ليست مناسبة،وأنه ينبغي التعامل مع قوانين النفط بشكل مختلف، وهو ما يفسر بداية تطوير تشريعات النفط في نيجيريا

وتجدر الإشارة إلى أن قوانين استخراج المعادن لم تنص على استثمارات رأس مالية ضخمة في مجال التعدين،في حين أن البحث عن الموارد النفطية كان مكلفا للغاية وعليه كانت فكرة بيرجهيم مرفوضة على أساس أن ذلك لا يكون قابلا للتطبيق ،كما أن شركة البيتومين كانت قلقة لأفاقها المستقبلية ورأت أنه يجب التمييز بين شركة نفط رائدة ، وتلك التي ستأتي لاحقا وعليه اقترحت الشركة أن التعديل يجب أن يسمح لشركة نفط رائدة أن تدفع 7.5 % كإيجار وعائدات على الأرض .[2] بينما أولئك الذين سينظمون بعد استكشاف النفط لدفع المزيد من الإيجار .

وكان مكتب المستعمرات مرتبكا لاستجابته لمطلب الشركة لذلك أدخل تعديلات معينة في قائمة حقوق التعدين عام 1906 م ، وذلك لضمان حقوق التعدين لشركات النفط متعددة الجنسيات المحتملين في الجزء الجنوبي والغربي لمستعمرة لاغوس،ويميز التعدين

[1] -Raji .Aoy and ABejide.T.S:" The British Mining Oil Regulations in colonial Nigeria C 1914-1960".**An Assessment .Singapoream Journal of Business Economics ,and Management Studies** ,Vol2.N10.Nigeria 2014.p64.

[2] - Raji .Aoy and ABejide.T.S : op.cit.p64.

على وجه الخصوص،تعدين القصدير، الذهب، خام الرصاص،الحديد، كما وافق مكتب المستعمرة على تخفيض الإيجار أو الإتاوات المستحقة على امتياز الأرض ،وعليه كانت هذه الخطوة التي اتخذتها الحكومة البريطانية لاعتماد حقوق التعدين منفصلة عن لوائح النفط تماما .[1]

كما صدر قانون تنظيم النفط لجنوب نيجيريا عام 1907م،حيث يوضح التقرير أن المكتب الإستعماري كان على استعداد لعملية التعدين بدمج لوائح النفط كنتيجة لنجاحات التي سجلتها شركة النفط بيرجهيم على طول بحيرة لاغوس ، ويمكن أن نعتبر هذا القانون قد تم صياغته دون موافقة لجنة لاغوس ، وخاصة الحكام التقليديين ، بحيث أن هذا القانون قد منح الحاكم الحق في توقيع اتفاق مع الحكام التقليديين على بيع كل من السطح والمعادن دون دفع الإيجار عن النفط ، وقد حاول الحكام التقليدين إقناع المجلس التشريعي لتعديل هذا البند ، والسماح للحكام التقليديين للوصول إلى العائدات التي وجدت على أرضهم لكن ذلك رفض من قبل الأعضاء الرسمين للمجلس التشريعي للاغوس .

وكان الحاكم وولتر اجرتون Walter Egerton قد منح بحلول عام 1907م الحق الحصري في التنقيب على المعادن والنفط في جنوب غرب نيجيريا ، من قبل شركة بيرجهيم وقد فعل وولتر ذلك بناءا على المرسوم المعدني لعام 1907م ، الذي مكنه من منح تراخيص النفط لشركات النفط متعددة الجنسيات المسجلة في بريطانيا ، وعليه كان لشركة البيتومين للنفط The Bitumen Oil Coropration شرف امتلاك علاقة عمل نفطية ودية مع حاكم لاغوس وأن اهتمامه يدور حول النمو الإقتصادي للمستعمرة وتوفير مرافق البنى التحتية ، النقل والتعليم .

لقد أوجد مرسوم 1914م الموسوم ب مرسوم الزيوت المعدنية الحق في البحث عن الزيت حصريا للشركات البريطانية ، وأن الحاكم العام هو الذي يمنح التراخيص والإيجارات ، ونشير إلى أن سياسة التعدين الإستعماري جعلت البريطانيين يرون أن التعدين أصل اقتصادي مهم لمستعمرة نيجيريا ، وكذلك هدية للطبيعة،وهذا يعني ضمنيا أنه يجب تقاسم

[1] - Raji .Aoy and ABejide.T.S : op.cit.p64.

الفائدة مع المجتمع الذي توجد فيه بعض المعادن ، وعليه طالب البريطانيون بتقرير سري حول تنفيذ عمليات التعدين.[1]

إن مرسوم 1916م- 1917م لعب دورا حيويا في بحث بريطانيا عن الموارد في مستعمرة نيجيريا ، وأن ذلك كان يتطلب القيام بعمليات تفجيرية وإعداد المواقع لذلك قد أثر على الحياة البشرية النباتية،الحيوانية ، واستنادا على مرسومي التعدين والنفط السابقين فإن هناك شركة Tio Field Company وهي شركة حصلت على تراخيص بين عامي 1902م -1906م لبدء عملية التعدين في جنوب هضبة جوس الشمالية لنجيريا،وغطت رخصة هذه الشركة 900 ميل مربع والسؤال المطروح لمذا تم استبعاد النيجيريين من امتلاك تراخيص التعدين ؟

ذكرت المادة 14 من قانون المعادن لعام 1910م أن مقدم الطلب لابد أن يكون له عقد إيجار التعدين وأن يثبت لديه رأس مال كاف لذلك ،وعلى العكس من ذلك فقد عمل 15 ألف شخص في شركات التعدين ، كما استفادوا من الإتاوات المدفوعة على مبيعات خام القصدير .[2]

لقد اعتمدت عمليات التعدين الأوربية والبريطانية على الشركات، حيث كانت تسيطر على الإنتاج بضع شركات مثل شركة أشانتي لحقول الذهب Ashanti Gold Fields Corporation وشركة تنمية سيراليون عام 1929م Sieraleone Dévelopment Coroporation وشركة الترسين الإفريقي المجمع للإنتقاء Consolklated African Selection Trust، والذي أصبح فيما بعد 1935م ترستي سيراليون للانتقاء Sieraleone Selection Trust، ومناجم القصدير النيجيرية المندمجة ليمتد عام 1939م Amaingamated Tim Mines of Nigeria Ltd، وعادة ما تفسر هيمنة الشركات الأجنبية في هذا القطاع بأن عمليات التعدين الحديثة تتطلب رأسمالا كبيرا ،ومهارة تقنية عالية دون إنكار لصحة ذلك فإنه من الهام الإشارة إليها أنه يوجد في إفريقيا الغربية بعض المعادن التي يمكن استخراجها على نطاق صغير،ومن غير حاجة إلى موارد مالية ضخمة، وفي هذه الحالات قد يكون من الصوب تفسير تفوق الشركات الأجنبية من زاوية ضرورة الحصول

---

[1]- Ibid. pp 65-66.

[2]- تسجل الفترة 1910 م إلى 1914م زيادة في استثمار رأس المال مع زيادة في الإنتاج حيث ارتفع ناتج القصدير من 739 طن عام 1910م إلى 6174طن عام 1914م .

على إذن للتشجيع على التنقيب ابتداء وملائمة تحصيل العوائد والضرائب من بضع شركات قوية ويعول عليها،فمناجم الفحم الحجرية بالقرب من إينوجو كانت تديرها حكومة المستعمرة،وهي نموذج هام ليس فقط لدرجة غير عادية من المشاركة الرسمية في الإنتاج،وإنما أيضا لأن الفحم كان المعدن المحلي الوحيد الذي كان يستخدم على نطاق واسع في إفريقيا الغربية بدلا من تصديره،كما أن الأفارقة لم يكونوا مستبعدين تماما من إنتاج المعادن،وكان المشروع الأهلي الصغير موجودا في المناطق التي يمكن فيها استخراج المعادن بأساليب بسيطة قليلة التكلفة،كما كانت الحال إلى حد ما مع الذهب، الماس،القصدير.[1]

3-1-2-2-الفحم :

كان الفحم أهم مورد معدني اكتشف في نيجيريا الاستعمارية وقد استعمل في شركة السكك الحديدية حيث وجد في منطقة إينوجو خلال القرن 19م ، وزاد الاهتمام به بعد الطلب المتزايد عليه من بلدان غرب إفريقيا الأخرى فهو مصدر للوقود،ومع زيادة الاهتمام بالسكك الحديدية خاصة من أونجو إلى إيدي Udi بحلول عام 1916م أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج وخفض تكاليف النقل من أيدي إلى لاغوس لاسيما بعد بناء سكة حديد من مناء هاركورت إلى إينوجو ،ونتيجة للتمويل البريطاني ووسائل النقل زاد إنتاج الفحم بين عامي 1930م إلى 1937م حيث صدرت نيجيريا معدل سنوي قدر ب34687 طن إلى غانا .[2]

وبدأت الحكومة الاستعمارية البريطانية في تنفيذ سياستها بشأن النفط حيث تم منحت حقوق استكشاف النفط للشركتان هما وايت هول للبترول وشركة دارسي،حيث استفادت من امتيازات في منطقة دلتا النيجر، وحتى عام 1950م استفادت شركة دارسي من امتياز الاستكشاف من حدود داهومي في غرب نهر نيجيريا إلى أكاسا شمال الشرق حوالي 50 ميل في البحر وقد ظهرت عدة اعتراضات من أصحاب الأراضي المحليين لعدم تشاور حكومة بريطانيا وشركات النفط معها ، ومع زيادة الاحتجاجات أصدر المكتب الاستعماري تعهدا بأنه ستم دفع تعويض على هذه الأراضي .[3]

3-1-2-3-الماس والموارد المعدنية الأخرى:

---

[1]- أ ج هوبكنز: المرجع السابق ، ص 420.

[2]- Raji .Aoy and ABejide.T.S: op.cit.p69.

[3] - Ibid.pp69-70.

اكتشف الماس في سيراليون لأول مرة في جانفي 1930م خلال مسح جيولوجي لمنطقة كونوKono،وفي روافد نهر سيوRiver Sewa،كما وجدت في مواقع مختلفة من حوض نهر موا Moa.[1]و تقوم الشركة الإفريقية المتحدة تحت حماية وزارة المستعمرات البريطانية باستغلال مناجم الفحم،الحديد،الماس والبلاتين وإحتكار زيت النخيل الذي يعتبر ثروة الأهالي في منطقة المحميات،بل أن نفوذ هذه الشركة قد تجاوز سيراليون إلى المنطقة الجنوبية الشرقية لنيجيريا، ويقوم بجانب هذه الشركة شركات بريطانية أخرى تستغل كل منطقة من سيراليون،فالإحصائيات الأخيرة تؤكد أن الشركة البريطانية في مارامبا قد استطاعت أن تستخرج من مناجم الحديد في سيراليون ما يقارب 300مليون طن من أجود الأصناف،وأثناء الحرب العالمية الثانية ارتفعت نسبة ما تخرجه الشركة من الحديد الخام بصورة تدعو إلى الدهشة،وارتفعت نظرا للظروف يوم ذاك أسعاره.[2]

وباستثناء بعض الحالات القليلة فإن الموارد المعدنية كانت تستغل دائما برؤوس أموال أجنبية،ويرجع ذلك إلى سببين أولا الحاجة في بعض الحالات إلى رأسمال يفوق ما يستطيع الإفريقيون أن يوفروه،كما كان الحال بالنسبة للنحاس في روديسيا الشمالية وخام الحديد في سيراليون،ثانياوهو ان الإدارة الاستعمارية كانت تستبعد الإفريقيين من الاستفادة من الموارد المعدنية في بلادهم،فمبجرد إكتشاف الرواسب المعدنية صدرت سلسلة من التدابير التشريعية،التي تمنح إحتكارها للمصالح الإمبريالية ،وحتى في المناطق التي كان الإفريقيون يستخرجون منها المعادن منذ أجيال،وحرم عليهم قانون حيازة خامات الحديد دون ترخيص،ولم يكن يسمح للإفريقيين بالتعامل في استخراج الألماس .[3]فقد كان احتكار هذه الصناعة في سيراليون وساحل الذهب في أيدي الاحتكارات الإفريقية المختارة المجمعة Consolidated African Selection Study(CAST) .[4]وهي شركة قوية متعددة الجنسيات كانت تعمل على استخراج مجموعة من المعادن،وقد منح هذا الاحتكار

[1] -Gin Williams and Donald, Sutherland and Kimberly, Cartwright : **Sierraleone Diamound Policy Study**.Robertson Mineral Service Limited,Sierraleone,2002.p41.

[2]– حسن ،عبد الواحد إبراهيم: "هذه هي سيراليون". **مجلة نهضة إفريقية**،المرجع السابق، ص51.

[3] - أ، آدبواهن : المرجع السابق،ص409.

[4] –Gin Williams and Donald, Sutherland and Kimberly, Cartwright : op.cit.p41

بحجة أنه يصعب التحكم في الألماس عندما يكثر المتعاملون فيه،وأيا كانت الحجة فإن الإدارة الاستعمارية خضعت لضغوط رأس المال الدولي،فلجأت إلى أساليب خبيثة لاستبعاد الأهالي من هذه الصناعة المدرة للأرباح الطائلة،ومنحت شركة سيراليون للاحتكارات المختارة احتكار للبحث عن الألماس والاتجار فيه لمدة 99سنة بدءا من عام 1933م،وظل هذا الوضع قائما حتى الخمسينات عندما تعذر تأمين رقابة الشرطة في مناجم الألماس الشاسعة.[1] فاضطرت الحكومة إلى السماح للإفريقين بالإشتراك في استغلال هذه المناجم،ولكن حتى في الحالات التي أمكن للأفريقين أن يحصلوا فيها على تراخيص في البداية،قامت السلطات بسن تشريعات ووضع تعقيدات فنية للحد من أسهامهم،ففي مجال إستخراج القصدير في نيجيريا مثلا كان من المحظور قانونا على صاحب المنجم أن يترك منجمه عند غيابه ليسيره إفريقي مهما بلغت كفاءته،وفي سيراليون لم يكن للإفريقي أن يحصل على ترخيص لإستخراج المعادن إلا إذا استطاع أن يقرأ ويفهم المرسوم الخاص بالتعدين الصادر عام 1927م،وهو مرسوم كتب بالإنجليزية،وهكذا أصبح الجهل باللغة الإنجليزية ذريعة لاستبعاد الأفارقة من العمل في التعدين ومع ذلك فقد استقرت صناعة التعدين وإزدهرت.[2]

وفي عام 1932م تم إنشاء صندوق استئماني لمزايا التعدين في محمية سيراليون من أجل المنفعة العامة للمحمية باستثناء فريتاون،وفي 1936م أصدرت بريطانيا قانون حماية صناعة الماس،والذي سمح لشركة الاحتكارات الإفريقية المختارة Consolidated African Selection Study بالتصرف في تعدينه ومنحها حق اعتقال الموظفين الذين سرقوا الماس،مما زاد في حجم الاستغلال بحيث ارتفع الإنتاج إلى أكثر من 900ألف طن عام 1937م[3].

---

[1]– أ، آدبواهن:المرجع السابق،ص 409.

[2]– نفسه: ص 410.

[3] - Gin Williams and Donald, Sutherland and Kimberly, Cartwright : op.cit.p41

كما اهتمت بريطانيا بوضع مخطط لمسح الرواسب المعدنية في شمال نيجيريا،وورد في التقرير العام أنه يوجد الكثير من القصدير في منطقة باوتشي ،حيث أوكلت الأمر لشركة النيجر التي ساهمت في نقل كميات كبيرة من القصدير.[1]

ويوضح الجدول الخاص نصيب المعادن من إجمالي قيمة الصادرات المحلية بالنسبة المئوية.[2]

البلد	1913	1929	1930	1931	1932	1933	1934	1935
سيراليون	أ	أ	أ	4،00	07،4	21،5	44،7	52،00
نيجيريا	08،4	13،1	9،3	11	6،7	9،1	17،6	15،7
غانا	33	17،8	25،6	25،1	29،3	34،8	46،6	41

3-1 -3-التجارة:

3-1-3-1-النقل والسكك الحديدية:

كان النقل قضية رئيسية أخرى في الاهتمام الأوربي،وخلال شهر من شراء شركة النيجر في عام 1920م،كانت شركة ليفر منهمكة في مشروع لبناء التسهيلات اللازمة في ميرس لاستقبال السفن عابرات المحيطات،التي تنقل الحمولات من غرب إفريقيا،وكانت شركة إفريقيا المتحدة رائدة في مجال امتلاك سفن شيدت لنقل زيت النخيل داخل صهاريج ضخمة،كما كان فان دربيرغ يفكر في شراء حوض لبناء سفن خاصة بشركته قبل اندماجها بعدة سنوات، ولم يتحقق ذلك، ولكن مؤسسة بونيليفر امتلكت سفنا عديدة من بينها سفن جاءت مباشرة من أحواض بناء السفن، وبها التجهيزات الملائمة.[3]

---

[1]-Clavert,Albert,F: **Nigeria and Its Fields**. Edward Stanford,London,1910.p19

[2]– أ، آدبواهن:المرجع السابق، ص 410

[3]–والتر رودني: **أوربا والتخلف في إفريقيا**،تر أحمد القصير،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،الكويت،1988، ص ص 268–269 .

ونشير أن الحكومات الوطنية التي أقيمت تحت الإشراف البريطاني هي صاحبة الأمر ولو ظاهريا في تكييف مد الخطوط الحديدية،أو تعبيد الطرق،ولذا ظلت المستعمرات سواء منها فرنسيا أو إنجليزيا،تعاني النقص الواضح في جميع وسائل النقل والمواصلات،فنيجيريا أولى المستعمرات في غرب إفريقيا من حيث المساحة والسكان،لم يكن بها إلا خط حديدي واحد،يمتد من العاصمة لاغوس في أقصى الجنوب الغربي إلى كانو في أقصى الشمال الشرقي،مدته حكومة الشمال من أجل نقل ما كانت تنتجه من الفول السوداني إلى ميناء التصدير، بينما مدت حكومتا الجنوب خطا واحدا من الشرق إلى الغرب، ويتصل في نفس الوقت بخط الكمرون،وقد استغرق امتداد الخط مدة ليست قصيرة،و بين سنتي 1896م إلى 1901م مدت شركة النيجر الخط من لاغوس إلى أبادان،ثم جاءت الخطوة الثانية حين قررت حكومة الشمال مد خط من كانو إلى الميناء النهري بارو مارا بمنطقتي زاري وكادونا،ثم زونجيرو على أن يكون نقل الفول السوداني بعد ذلك إلى الشاطئ عن طريق النهر،ولما كان نقل هذا المحصول هدفا في حد ذاته فقد جعل مقياس هذا الخط ثلاثة أقدام وست بوصات، وبعد الحرب العالمية الأولى،مدت حكومة الغرب الخط الأول من أمبادان إلى جبة،وظل هذان الخطان وحدتين منفصلتين حتى سنة 1927م حين مدت الوصلتان بين جية وبارو،ثم جية وزنجيرو.أما في غانا فكان خط غانا لا يزال من الخطوط الحديدية والطرق البرية أسوأ من خط نيجيريا،إذ لم تكن المواصلات أو وسائل النقل فيها يوما من الأيام موضع دراسة أو تخطيط. .[1]

وفي سنة 1898م مد أول خط حديدي من ميناء سكوندي إلى تاركوا من أجل خدمة منطقة الذهب بها،ومد من كوماسي في سنة 1903م بعد أن أصبحت دولة الأشانتي مستعمرة بريطانية.[2]وفي سنة 1909م مد خط من أكرا إلى كاودى بعد أن يرسم انحناءات كثيرة إلى السوق ليخدم منطقة واسعة من الكاكاو،وظل هذا الخط مقصورا على هذه المسافة حتى سنة 1923م،حين مد إلى كوماسي عاصمة الأشانتي، ومن الخط الأول خرجت وصلة قصيرة من منتصفه تقريبا عند دانكاوا إلى واساو لخدمة مناجم البوكسيت،وبذلك

[1]– رياض زاهر: استعمار إفريقيا،المرجع السابق، ص ص 416–417.

[2]-Hymer,Stephen:**The political Economy of The Gold Coast and Ghana**.Centre Discussion Paper nd,yale University,September1969.p2.

أصبح مجموع أطوال ما في غانا من خطوط حديدية حتى سنة 1953م لا يتجاوز 335 ميلا، ورأت الحكومة بعد 1954م إنشاء ميناء جديد إلى الشرق من أكرا ،هو تيما فمدت إليها خطا حديديا قصيرا ثم وصل ما بين أكرا وتاكورادي بخط ساحلي، وما بين أكرا ويرسينا بخط داخلي.[1]

وكانت بريطانيا تهدف إلى تغطية نفقات تشغيل السكك الحديدية من إيراداتها،ثم فرضت تعريفة جمركية،الأمر الذي ساهم في ارتفاع تكاليف الشحن رغم زيادة الإنتاج خاصة في محصول الكاكاو.[2] وتظهر قيمة حصة تمويل السكك الحديدية من إنتاج الكاكاو من خلال بيانات الجدول الأتي.[3]

السنة	1920	1920-1921	1921-1922	1922-1923	1926-1927	1931-1932	1935-1936	1938-1939
القيمة	50	57	56	56	47	56	40	54

وما يلاحظ على الإدارة البريطانية في هذا المجال أنها أصبحت تعتمد بصورة كبيرة على تصدير المنتجات بواسطة السكك الحديدية خاصة الكاكاو،والذي يظهر من خلال الجدول الأتي.[4]

السنوات	تصدير الكاكاو بواسطة السكك الحديدية(طن)	النسبة المئوية
1930-1931	132،5	69
1931-1932	123،5	52
1932-1933	122	51
1933-1934	125،9	53
1940-1941	141،7	64
1943-1944	184،3	99

[1]- رياض زاهر: استعمار إفريقيا،المرجع السابق،ص ص 417-418.

[2] -Hymer,Stephen :op.cit.p25.

[3]- Ibid.p51.

[4]- Ibid.p50.

أما في سيراليون، فتذكر المصادر البريطانية أن حالة مستعمرة سيراليون لم تصل إلى درجة من التقدم تحتم مد خطوط حديدية بها،فإذا ما قررت الحكومة مد خط ضيق في سنة 1895م من فريتاون إلى بندمو كان الهدف منها تشجيع السكان على التوغل إلى الداخل من أجل الاستيطان بدلا من تزاحمهم على الساحل،ولذا ظل الخط عاجز من أن يصل إلى نهايته حتى سنة 1906م،وكان طول هذا الخط بالإضافة إلى ما خرج منه من وصلة امتدت إلى ماكلين Makeen 227 ميلا،وقد ظل هذا الخط حتى سنة 1953م لا يفي بمصارف تشغيله،وقد بلغت خسارته حتى هذا التاريخ مليوني جنيه، وهو مبلغ يعادل ما صرف لإنشائه.[1]

لقد كان الهدف الرئيسي منها هو نقل الصادرات إذ أن مواقع السكك الحديدية والطرق ووجهتها بصفة عامة لم تأخذ في اعتبارها الصالح العام لهذه الأقاليم التابعة لها،فمعظم السكك الحديدية كان يمتد مباشرة من الساحل نحو المناطق الداخلية، حيث المحاصيل ذات العائد النقدي أو حيث المناجم،وكانت الخطوط الفرعية والخطوط بين المستعمرات قليلة،ومعنى هذا أن السكك الحديدية كانت تخدم مناطق محدودة.[2]

3-1-3-2 الجانب المالي

كثيرا ما كان يفترض أن إفريقيا الغربية قد أخفقت في تطوير نظام نقدي يقصد به تيسير التبادل وباستطاعته أن يفعل ذلك،وثمة رأي يقول أن التجارة البدائية كانت تمارس عن طريق المقايضة،ويسلم تفسير أخر بأن العملات من أنواع مختلفة كانت موجودة .[3]ولكنه يرى أنها لم تكن تتمتع بنفس خصائص النقود الحديثة أو تؤدي نفس وظائفها،وقد كانت العملات الذهبية تتخذ شكلين رئيسين التبر وهو شذرات الذهب مخلوطة بتراب

---

[1]– رياض زاهر: استعمار إفريقيا،المرجع السابق، ص ص 419-420 .

[2]– محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص215.

[3] – تذكر بعض الكتابات أن مملكة الأشانتي كان لها نظام فعال للمحاسبة،وحتى الخزانة الوطنية كانت نوعا من بنك الدولة فيما يسمى ب The Great Chest The Treasury في قصر الأشانتي في كوماسي حيث كان غبار الذهب يستخدم في العملة أنظر:

Harcourt,Fuller : **From Cowries ,Money and Colonialism in The Gold Coast and British West Africa in The Early 20th Century**. History Faculty Publication,Georgia State University,2009.p56.

الأرض،الذي كان ينقل في أكياس صغيرة، ويقاس على ميزان محمول والمثقال وهو تسمية بديلة للدينار،الذي كان يستخدم سواء كعملة أو كوحدة وزن للتبر،أما قواقع الودع سلعة التصدير الرئيسية من جزر المالديف فكانت تستخدم كعملة في عدة أجزاء من العالم من بينها جزء كبير من إفريقيا.[1]

وكانت القواقع في أول الأمر تستورد إلى غرب إفريقيا عبر طريق بري من شمال إفريقيا والشرق الأوسط،وكانت مستخدمة في الأسواق الرئيسية في النيجر الأوسط من القرن الحادي عشر ميلادي على الأقل،وقد انتشر الودع غربا إلى موريتانيا قبل القرن الخامس عشر ميلادي شرقا وإلى بلاد الهوسا في بداية القرن الثامن عشر ووصل إلى بورنو في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلادي.

كان الذهب والودع يشكلان نظاما واحدا للعملة على نطاق جزء كبير من إفريقيا الغربية وفي بعض الأحيان كان سعر الصرف بينهما يثبت وفي أحيان أخرى يترك عائما،وكان النظام يرمي إلى مساعدة التجارة وليس من قبيل المصادفة أنه كان يخدم منطقة كانت التجارة البعيدة فيها نشيطة بوجه خاص،والنجاح الذي حالف الودع يسهل تفسيره فحجمه وشكله كانا يجعلان تناوله يسيرا وعده مربحا،وتزييفه مستحيلا،على حين أن درجة تحمله ومتانته كانتا تعنيان أنه من المستطاع ادخاره في أمان لسنوات كثيرة،كما أن الودع رغم أنه كثيرا ما كان يستخدم باعتباره عملة صغيرة مقابل الذهب،كان يمكن مضاعفته للأغراض المحاسبية بوحدات منمطة أي معيارية.[2]

قامت بريطانيا باستيراد العملات المعدنية البريطانية إلى مستعمرات غرب إفريقيا من قبل بنكين خاصين هما البنك الإفريقي الذي تأسس في لاغوس عام 1892م،وبنك غرب إفريقيا البريطاني المحدود(Bank of British West Africa(BBWA الذي أفتتح في لاغوس عام 1894م،وكانت له عدة فروع منها فرعين في سيراليون،ثمانية فروع في ساحل الذهب،خمسة فروع في جنوب نيجيريا،وفرع واحد في شمال نيجيريا.[3]

---

[1]– أ ج هوبكنز :المرجع السابق، ص ص 132–134 .

[2]– نفسه: ص 138.

[3]- Harcourt,Fuller :op.cit.p57.

ولم يكن إدخال النظام النقدي الاستعماري حدثا مفاجئا ومرة أخرى كان دور السلطات الاستعمارية هو الإسراع بعملية جارية بالفعل،وكانت حكومات المستعمرات تشجع على استخدام النقود الحديثة بطرق ثلاثة،سحب العملات الانتقالية من التداول،دفع أجور العمل المتزايدة الحجم بالنقود المعدنية الأوربية،الإصرار على تحصيل الضرائب نقدا وليس عينا،كما أن بعض الشركات الأجنبية كانت حريصة على التأكد من تطوير التجارة النقدية،ولكن بعضها الأخر كان يتشبث بالمقايضة لأطول فترة ممكنة،ومثال ذلك أن شركة النيجر لم تمارس تجارة نقدية إلا بعد عام 1905م تقريبا،وكان الوكلاء الأكثر قدرة على التغيير هم الأفارقة أنفسهم،وبخاصة الجيل الجديد من صغار منتجي الصادرات الذين أدركوا أن المعاملات النقدية تسمح لهم بإجراء مساومة أفضل،وعند حوالي عام 1910م كانت العملات الأوربية منتشرة في إفريقيا الغربية وفي الفترة 1906-1910م كانت صادرات النقود الفضية إلى إفريقيا الغربية البريطانية تبلغ في المتوسط 666190 جنيها استرالينا سنويا،وهو مبلغ كان يساوي تقريبا ما يتم إصداره للاستخدام في المملكة المتحدة نفسها،وبطبيعة الحال كانت هناك بضع مقاطعات لا تزال تستعمل العملات الانتقالية في المعاملات المحلية خلال الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية،وربما كان أفضل مثال هو نيجيريا،حيث أصدرت الحكومة قرارا في عام 1902م ،يحظر استيراد كميات كبيرة من المانيلا ،وهو قرار أدى من غير قصد إلى تثبيت قيمتها.[1]

و في الفترة 1948-1949م عندما سحبت المانيلا من التداول تم جمع ما لا يقل عن 30مليون قطعة، فقد أدى التداول المتزايد للعملات الأوربية إلى إدخال المؤسسات المصرفية الحديثة،وعليه في نهاية القرن الماضي بذلت محاولات عديدة لإنشاء بنوك في الممتلكات البريطانية لاسيما في سيراليون،والجزء الجنوبي من نيجيريا.[2]و قد سعت بريطانيا لجعل العملة البريطانية أكثر تداولا في غرب إفريقيا،ويظهر ذلك من خلال أرقام هذا الجدول.[3]

[1]- أ ج هوبكنز:المرجع السابق، ص 412.

[2]- نفسه: ص ص412-413.

[3] -Harcourt,Fuller :op.cit.p57

المرحلة	غرب إفريقيا(جنيه)	المملكة المتحدة	مناطق أخرى
1890-1886	24،426	920،088	255،939
1895-1891	116،323	761،039	124،461
1900-1896	257،090	796،425	367،233
1905-1901	262،786	234،150	231،504
1910-1906	666،190	781،073	325،347
1911	874،850	1،219،766	286،575

ومن خلال بيانات هذا الجدول نستنتج:

-هناك ارتفاع مستمر في قيم تداول العملة البريطانية،مما يؤكد سعي الإدارة البريطانية للقضاء على النظام النقدي المحلي في مستعمرات غرب إفريقيا.

-ارتفاع حجم التداول النقدي في غرب إفريقيا يمثل نسب مرتفع من المعاملات المالية البريطانية،بحيث نفهم أن بريطانيا جعلت هذه المستعمرات امتداد لنظامها الاقتصادي الرأسمالي.

-سعي بريطانيا للسيطرة على التجارة والاقتصاد في هذه المستعمرات من خلال حماية مصالحها،وهو ما تجسد فيما بعد من خلال إنشاء عملة مشتركة للمستعمرات.

يذكر هوبكنز أن أحسن حل للصعاب التي واجهت التوسع غير المخطط للجنيه الإسترليني في إفريقيا الغربية هو إصدار عملة مستقلة للمستعمرات،وإنشاء مؤسسة مستقلة جديدة،وكان ثمرة هذا القرار هو تأسيس مجلس العملة لإفريقيا الغربية Currency Board of West Africa في عام 1912م،وكان هذا المجلس يشرف على إصدار العملة الجديدة في المستعمرات،ويدير الاحتياطات الذهب،والأوراق النقدية،يستثمر ويوزع الأرباح الناشئة عن استخدام عملة المستعمرات،ويعمل كصراف كبير،يحول عملة المستعمرات إلى الجنيه الإسترليني،والعكس أيضا وهو النظام ظل قائما لم يمس من الناحية الفعلية حتى الاستقلال.[1]

[1]- أ ج هوبكنز:المرجع السابق، ص ص 413-414.

وعليه يمكن القول أن النظام النقدي عمليا كان امتدادا للنظام النقدي في الدولة الرئيسية،وكان ارتباطه بنظام هذه الدولة وثيقا بدرجة تضمن عدم تعرض التجارة الدولية للاضطراب نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف،وفي الوقت نفسه كان النظام النقدي الاستعماري عن طريقه احتفاظه باحتياطات خاصة به يتمتع بقدر من الاستقلال،يكفي لتجنب تورط الاقتصاد في مسؤوليات نقدية إضافية،كما أن النظام نفسه كان إلى حد كبير نظاما أليا،ذلك أن مجلس العملة لإفريقيا الغربية، وبنك إفريقيا الغربية كانا القناتين الوحيدتين للتزويد،ولكن لم يكن لهما أي إشراف على حجم العملة المتداولة،وفي الممارسة كان الأخير وثيق الارتباط بميزان المدفوعات،أما العملة المتداولة والاحتياطات الضرورية فكان يتعين على المستعمرات تدبيرها من خلال بيع الصادرات أساسا،وهكذا فإن عرض النقود كان يتوسع في أوقات الرخاء،وينكمش خلال الكساد.[1]

وكانت حالات العجز يتم تسويتها أليا،ومثال ذلك أنه إذا كانت الواردات لدى مستعمرة أكثر من الصادرات،فإن تسوية الميزان يتم بسحب نقود من التداول المحلي،وكان هذا التخفيض في عرض النقود المحلي يؤدي إلى تخفيض الدخول في المستعمرة،وتكون النتيجة هي انخفاض الواردات إلى النقطة التي تتساوى عندها مع الصادرات مرة أخرى،وإن يكن عند مستوى توازن أدنى،ومجمل القول أن النقود كانت تعتبر أساسا وسيطا للتبادل الخارجي كان لهذا النظام النقدي عيوب أيضا في مقدمتها أن التشدد النقدي كان يعوق نمو اقتصاد التبادل الداخلي إلا عندما يوجد فائض تصديري،وهذا الوضع المواتي كثيرا ما كان قصير العمر كما كان يتعذر التنبؤ به دائما،ومن الناحية النظرية لم يكن يوجد في النظام النقدي ما يمنع البنوك التجارية من التوسع في عرض النقود من خلال عمليات الاقتراض،ولكن في الممارسة كانت السياسة المصرفية تتميز بالسلبية،وظلت كذلك فيما يتعلق بساحل الذهب حتى وقت الاستقلال،وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ثلاث سمات مميزة خاصة،أولها أن البنوك كانت تستثمر في أموالها عادة

[1] –كان الهدف من هذه السياسية هو الحفاظ على قيمة العملة البريطانية،لذلك تم إنشاء مجلس للنقد الغربي،وتم تحويل الأوراق النقدية إلى الجنيه الإسترليني في أكرا،باتهورست،فريتاون ولاغوس،وكان أهم تحدي هو احتكار جديد للعملة والمال أنظر:

Harcourt,Fuller :op.cit.p58.

في الدولة الأم بنفس الطريقة التي كان مجلس العملة الإفريقي وبنك إفريقيا الغربية يستثمران بها احتياطات العملة خارج المستعمرات الإفريقية الغربية،فالمستعمرات المتخلفة وجدت نفسها تقرض النقود للبلدان المتقدمة لاسيما بسبب الافتقار إلى فرص استثمارية محلية مقبولة.

أما عن سياسة الاقتراض المصرفي:

حتى عام 1912م كانت العملة الإنجليزية هي المتداولة في كل المستعمرات الإنجليزية وفي تلك السنة أسست الحكومة مكتب النقد في إفريقيا الغربية،وعهدت إليه تنظيم أحوال العملة وعلى الأثر أصدر أواق مالية باسمه.[1] وهي المتداولة في نيجيريا،ساحل الذهب،سيراليون وغامبيا وأصدر البنك بنكوت بقيمة خمس ليرات ونصف ليرة أي عشر شلنات ثم سحب تدريجيا ورقة الخمس ليرات من الأسواق فلم يبقى سوى ورقة الليرة وهي حمراء الطبعة،وخضراء الصفة،وقد طبعت كل ورقة على صفحة من الورق مع الزينة العادية،أما الصفحة الثانية فإنها بيضاء إلا من قيمة الورقة بالأحرف العربية،أما القطع المعدنية المتداولة فإنها تنقسم إلى قطع إنجليزية ذهبية،فضية،برونزية،وقطع إفريقية فضية وبرونزية بقيمة فلورين أي شلنيين وشلن واحد وستة بنسات وثلاث بنسات،أما القطعة الثالثة فهي قطع نيجيرية برونزية بقيمة بني ونصف بني وعشر بني،وقد قلت القطع الفضية الإفريقية أيضا لأن البنك يسحبها من التعامل تاركا القطع البرونزية وحدها بين الأيدي،وتجد هذه القطع رواجا في التجارة الداخلية لأن أكثر البيع والشراء يجري بقيمات صغيرة تقل عن قيمة الليرة الورقية،ولم يقبل العبد على التعامل بالنقد الورقي عند صدوره قديما،بل كان يبيع الورقة بخسارة بضع شلنات مفضلا عليها العملة المعدنية،وقد أثرى بعضهم من المتاجرة مع العبيد بهذه التجارة المضمونة الربح.[2]

ويذكر هوبكنز عكس ذلك فقد ساعدت النقود الحديثة على زيادة عدد وتنوع الصفقات الممكنة،إذ كانت العملات الفضية البريطانية والفرنسية أن تكون بدائل مثالية بمعنى أنها كانت مقبولة من الناحية الفعلية بالنسبة لجميع السلع والخدمات فالأفارقة الذين تدفع لهم

[1] - أ ج هوبكنز:المرجع السابق،ص416.

[2] – كامل، مروة: المصدر السابق، ص 152.

عملة فضية مقابل منتجاتهم كانوا يحصلون على وحدات ذات قوة شرائية عامة بدلا من رزمة من السلع والعملات الانتقالية.[1]

-وبالنسبة لميزانية المستعمرات:

عملت بريطانيا على زيادة ميزانية مستعمراتها في غرب إفريقيا حيث سجلت ارتفاعا محسوسا،وتظهر بيانات الجدول ارتفاع نفقات سيراليون ورفع قيمة الرسوم الجمركية والضرائب التجارية.[2]

السنة	قيمة الدخل(الليرة الإنجليزية)	قيمة الخرج
1870م	67135	68033
1900م	168668	159421
1910م	242215	361222
1928م	828319	815374
1936م-1937م	969668	879370

وقبل الحرب العالمية الثانية كان الاستقلال المالي هو الهدف المعلن للبريطانيين في غرب إفريقيا،وفي عام 1929م أنشأ قانون التنمية الاستعمارية البريطانية لاعتماد صندوق من قبل وزارة الخزانة البريطانية من أجل تموين المشاريع الاستثمارية في المستعمرات،ولكن مبلغ الأموال المحولة للصندوق ظل محدودا للغاية،كما أدت قوانين التنمية والرفاهية لعامي 1940م و1945م إلى زيادة تحويل المبالغ إلى الصندوق.[3]

3-2- الجانب الثقافي(التعليم) :

قبل الحديث عن التعليم في عهد بريطانيا،يجدر بنا أن نشير أن اللغة العربية قد دخلت إلى المنطقة قبل وصول لغات المستعمر،فقد كانت مدينة سوكوتو في نيجيريا تدرس

[1]- أ ج هوبكنز:المرجع السابق ، ص304.

[2]- كامل، مروة: المصدر السابق، ص 113.

[3]- Dennis,Cogneau. Yannick and Dupraz. Sandrine,Mesplé Sompus: **African States and Development in Historical Perspective Colonial Public Finances in British and French West Africa**.Paris Jourdam Sciences.Paris,2018.p9.

اللغة العربية في مدارس طوال العام،ولا تنقطع إلا في وقت الصلاة وكان التلاميذ يدرسون على نور الحطب،فقد تعلموا اللغة العربية حتى تمكنوا من فهم القرآن الكريم وقراءاته،وتشتهر نيجيريا بالمكتبات ودور الوثائق و المخطوطات والكتب والمراجع باللغة العربية.[1] وقد بدأ التعليم الغربي في غرب إفريقيا بفعل الإرساليات التبشيرية البريطانية وكان هدفها هو الدعوة للمسيحية وتعليم الأفارقة تعليما محددا للاستفادة منهم،وجعلهم خدما وعبيدا في البيوت التجارية وفي الدوائر الحكومية.[2]

3-2-1- في نيجيريا

لم يمثل التعليم التبشيري حلا للمشاكل التعليمية للمواطنين في نيجيريا وكان الهدف الأول للهيئات التبشيرية القيام بأعمال إنجيلية، وذلك عن طريق الوعظ قد بذلت جهودا بارزة في بناء الكنائس والمدارس التي استخدمت كلها لأغراض التبشير،وكان المحتوي الأساسي للتعليم في المدارس القراءة والكتابة التي كانت ضرورية لفهم الإنجيل غير أن المدارس التبشيرية كانت خالية من المناهج الدراسية الموحدة حيث أن كل هيئة تبشيرية أنشأت مدارس لتلاءم احتياجاتها الخاصة واستمرت ممارستها في بناء المدارس لمدة أربعة عقود،وبعد ذلك أصبحت الحكومة الاستعمارية تنتقد المدارس الطائفية الصغيرة التي لم تكن قادرة على إنتاج الكتاب، الذين كانوا بحاجة إلى الإدارة المتزايدة وتوسيع المؤسسة التجارية في نيجيريا .[3]

للإشارة،فقد بدأت التيارات العالمية الاتصال مع المجتمعات الأصلية في القرن الخامس عشر ميلادي،حيث كانت أول المجموعات التي اتصلت مع النيجيريين هم البرتغاليين فقد استخدموا الكنيسة الكاثوليكية لتقديم التعليم الحديث للمواطنين النيجيريين لمدة قرن وأصبحت تجارة الرقيق محظورة ،حيث ألغت الحكومة البريطانية في عام

---

[1]– عطا الله شوقي: **الأزهر ودوره السياسي والحضاري في إفريقيا**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1988، ص 165.

[2]–جعفر عباس حميدي: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار الفكر للطباعة، عمان، 2002، ص 122.

[3] -Sulaiman Folasade .R :" Internationalization in Education The British Colonial Policies on Education in Nigeria 1882-1926". **Journal of Sociological Research**. Vol 3. N2. London.2012. p84.

1833م فيما كان يعرف ذلك باسم الإمبراطورية البريطانية ثم بدأ العبيد المحررون يتاجرون على طول المناطق الساحلية،حيث وجدوا طريقهم إلى جذورهم في أبيوكوتا Abeokuta ،وأويو Oyo ولاغوس Lagos و ابيدان Ibadan وباداجري Badagry،ومن الواضح أن العبيد المحررين كانوا لا يزالون مستعبدين فقد أدخلوا المسيحية إلى بلدانهم ،وأصبح هذا لاحقا أساس الجهود التي بذلوها للدعوة الهيئات التبشيرية إلى نيجيريا للحضور والوعظ بالإنجيل إلى أقاربه.[1]

وكانت الجمعية الميتودية وسليان The Weslayan Methodist Society أول هيئة تبشيرية تتكرم بهذه الدعوة ومع وصول توماس بيرس فريمان Thomas Birch Freeman ،والسيدة دي غرافتGraft إلى وباداجري Badagry في 24 سسبتمبر 1842 حيث افتتحت أول مدرسة بها، كما أرسل المجتمع التبشيري للكنيسة مجموعة من المبشرين يرأسهم هنري تاونسند Henry Townsend إلى أبيوكوتا للتبشير والتعليم لكنهم لم يصلوا إلى هذه المنطقة حتى عام 1846م حيث أسسوا مدرستين واحدة للبنين وأخرى للفتيات، وكان لهما دور أساسي في نشر ورعاية المسيحية والتعليم المسيحي الغربي في نيجيريا ، وبدأ آثار البعثة الكاثوليكية الرومانية مع وصول بادري أنطونيو Padre Antonio حيث بدأ العمل الإنجيلي هناك.[2]

ونشير أن البرامج التعليمية الغربية ركزت على تعليم الأفارقة كل ما يتعلق ببريطانيا،حيث أصبح الطالب في نيجيريا يعرف وليام، والملكة فيكتوريا، ولا يعرف الكثير عن الحضارات الإفريقية مثل الحضارة المصرية.[3] كما أن اعتماد بريطانيا على المبشرين في العملية التعليمية ساهم في تعليم الأهالي المبادئ المسيحية.[4]

وحتى عندما جاء المستعمر سنة 1861 إلى نيجيريا كان الطلبة المثقفون فيها يكتبون باللغة العربية،وحتى سجلاتهم وكتابتهم ومدوناتهم باللغة العربية مما زاد التنافس بين اللغة

---

[1]- Sulaiman Folasade .R :op.cit. pp 89-90.

[2] - Ibid.p90.

[3]– محمد عبد الغني سعودي: قضايا إفريقيا، المرجع السابق، ص 139.

[4]– عبد الرحمان أحمد عثمان: "أوجه الاختلاف بين النظم الاستعمارية في إفريقيا.(بريطانيا، البرتغال، فرنسا)". **مجلة دراسات إفريقية**، العدد 10، مركز البحوث والترجمة، مصر، ديسمبر 1993، ص 95.

العربية ولغة المستعمر.[1] حيث اهتمت الحكومة البريطانية أكثر بالتعليم خاصة في عام 1872م من خلال إعطاء مبالغ مالية للهيئات التبشيرية الأكثر نشاطا وهي الجمعية التبشيرية الكنسية وجمعية كمس –وسيليان الميتودية والبعثة الكاثوليكية ،وزادت المنحة عام 1877م وبقيت على هذا النحو حتى عام 1882م حيث رأت الحكومة الاستعمارية أن نظام التعليم لا ينبغي أن يترك في أيدي المبشرين وحدهم .[2]

ونشير أن التعليم الغربي قد تأخر في الشمال من نيجيريا كثيرا بسبب سيادة التعليم الإسلامي فيه،وبسبب رفض المسلمين للتعليم الغربي خوفا من تأثيره على أبنائهم خاصة وقد بدأ التعليم في لوكي في شمال البلاد ،ثم زحف شمالا إلى بيداو ثم إلى زاريا،وقد وصل التعليم الغربي إلى الأجزاء الشمالية لوجود خط السكك الحديدية حتى مدينة كانو عام1913م وانتشرت المدارس الغربية في المدن الكبرى مثل سوكوتو،وكاتسيناعام 1921م والتي أخرجت بعض رجال نيجيريا المسلمين منهم الحاج أحمد بللو،والحاج أبوبكر تفاوا بيلوا.[3]

وكان التقدم في التعليم الثانوي أهم بكثير رغم قلة العدد،وربما كانت نيجيريا المستعمرة الإفريقية الوحيدة في إفريقيا البريطانية التي امتلكت أكثر من 12 ثانوية عام 1939م،وكان عدد الطلبة المتخرجين من تلك المدارس من 100 إلى 200 طالب سنوي.[4]

ورغم زيادة الإنفاق الاستعماري على التعليم في نيجيريا أضعاف حيث زاد الإنفاق من 300ألف جنيه عام 1938م إلى حوالي 3ملايين جنيه إسترليني عام 1950م لكن بقيت نسبة معرفة القراءة والكتابة منخفضة،كما أن المستويات التعليمية اللازمة للعمل في الوظائف التجارية والحكومية أكثر ندرة في عام 1947م.[5]

---

[1]– شيخو أحمد سعيد غلادنت: **حركة اللغة العربية وآدابها في نيجيريا**، دائرة المعارف، القاهرة،دت، ص 79.

[2]- Sulaiman Folasade. R : op.cit. p91

[3]– حسن قدرماي بابكر: المرجع السابق، ص 18.

[4]– رونالد أوليفر و ، أنتوني أتمور:المرجع السابق، ص 203.

[5]- Decker,Stephanie : **The Impact of Colonial Development Debates on The Policies of Imperial Business in Ghana and Nigeria1940-1960**. Aston Business School,London,s.d,p13.

ونورد هذا الجدول الخاص بالتعليم في نيجيريا قبل الاستقلال.[1]

السنوات	تعليم ابتدائي- جنوب نيجيريا	تعليم ثانوي جنوب نيجيريا	تعليم ابتدائي شمال نيجيريا	تعليم ثانوي شمال نيجيريا
1906م	11872ت	20	00	00
1926م	138249	518	5210	00
1947م	538291	9657	70962	251
1957م	234331	28208	185484	3643

حيث نسجل:

-تباين عدد التلاميذ بين شمال وجنوب نيجيريا

-تركز السياسة التعليمية الاستعمارية في الجنوب أكثر من الجنوب.

- تأخر التعليم في الشمال سواء الابتدائي أو الثانوي بسبب انتشار التعليم الإسلامي.

-ارتفاع عدد المتعلمين بعد 1947م بسبب زيادة الإنفاق الحكومي الاستعماري.

وبعد تلقيهم للتعليم الغربي شارك بعض الطلبة في إدارة الشؤون السياسية في البلاد حيث تعرفوا على خصائص السياسة الاستعمارية،ونظرتهم للأفارقة ومعاملتهم لهم لكن أبناء نيجيريا لم يتركوا عاداتهم الموروثة،فضلوا متمسكين بالقيم والتقاليد الإفريقية،التي حمستهم إلى المطالبة بالاستقلال فقد كانت الكنائس الإفريقية مهمة في النهوض بالفكر القومي بشكل مباشر،حيث كانت تتلى الصلاة فيها،وهم ينشدون أناشيد القومية والابتهالات المطالبة بالحرية،مما زاد من وعي شباب نيجيريا.[2] كما سهل التعليم الغربي أمام الطلبة النيجريين فهم الأفكار التي تمكنهم من مهاجمة الاستعمار أي مجابهة العدو بنفس سلاحه، وأطلق عليهم اسم الصفوة الجديدة،وهي التي احتجت على النظام الاستعماري للبلاد عن طريق الكتابة في الصحف،والجمعيات الثقافية التي أنشأها الطلبة الإفريقيون في الخارج.

3-2-2- في سيراليون.

[1]- محمد عبد الغني سعودي:المرجع السابق، ص 234.

[2] - Lois, Mtchlson : **Nigeria New Festnation**. London,p80.

تتمتع سيراليون بتاريخ طويل في التعليم ،حيث تم إنشاء أول المدارس في فريتاون عام 1787م لتعليم أحفاد الكريول من العبيد.[1]ومنذ عام 1808 سلمت الحكومة الاستعمارية التعليم في سيراليون إلى الإرساليات المسيحية.[2]ثم تأسست أول مدرسة للبنين في سيراليون عام 1845م،أما أول مدرسة للبنات كانت في عام 1849.[3] بينما كان سكان سيراليون يرسلون أبنائهم إلى الكتاتيب،التي أقيمت في أكثر المدن والقرى لتعليم الأحداث قصار السور على طريقة الألواح المشهورة.[4]

وكانت هناك 58مدرسة من الجنسين في سيراليون تحت رعاية جمعية ويسان وتحت إدارة القس إدوارد جونسEdward Jones، وكانت هذه المدارس تدرس النحو الإنجليزية،الجغرافيا والرسم الخطي،وقدم السيد بيتونPeyton الذي أقام 14عاما في غامبيا وذكر في نهاية عام 1851م أن فئة من السود كانت تدرس الجبر وبنفس ذكاء الأولاد الإنجليز، وكانت مدا خيل هذه المدارس من التلاميذ تقدر ب270جنيه إسترليني سنويا.[5]

ثم صدر مرسوم بإنشاء مجلس للتعليم في سيراليون عام 1882م الذي يقضي بمنح المساعدة للمدارس الخاصة المدعومة أو المستقلة تماما عن الحكومة،ورغم ارتفاع عدد التلاميذ خلال الفترة 1889-1891م لم يتم تسجيل أي تقدم في التعليم المقدم في المدارس الثانوية في فريتاون.[6] ولذلك تم وضع قوانين للتعليم باعتبار أنه لم يخدم احتياجات السكان

---

[1] -Catherine,Bolten :" A Great Scholer is an Overedacated Person Education and Paracticesof Unicertainty in Sierraleone".**Journal of Anthropological Research**.Vol71,March 2015,University of New Mexico.p27.

[2] –كانت جمعية التبشير الكنسية Church Missionary Society أول هذه الإرساليات،حيث لقيت دعما كبير من الحكومة البريطانية،وكانت تحتفظ ب28 مدرسة ابتدائية في المنطقة الغربية من سيراليون ،وكانت تعتمد في تعليمها على النظام التعليمي البريطاني لمزيد من التفاصيل أنظر:

Sierraleone Eduction Sector Plan a Road Map To a Better Future2007-2015,Ministry of Education,Sience and Technologie,2007.p5.

[3] – لمزيد من التفاصيل عن هذه المدارس أنظر:

Education in Sierraleone Present Challenges Future Opportumities,Africa Human Development,The World Bank,Washington,2007,p34.

[4] – محمود شاكر: سيراليون، المرجع السابق،ص 39.

[5] -R .M.Martin : **The British Colonies** . The Library of University of California,USA.1868.p184.

[6] -Lucas,B.A : op.cit.pp193-194.

المحليين والحكومة حين كان تحت سيطرة الهيئات التبشيرية ،وكانت أول هذه المراسيم هي قانون عام 1882م الذي يهدف إلى معالجة الاختلال في نظام التعليم وإرساء قدر كبير من الرقابة على الأنشطة التعليمية للهيئات التبشيرية ، وينص الأمر على ما يلي :

-تشكيل مجلس عام للتعليم ومجلس التعليم المحلي .

- تصنيف المدارس في المدارس الحكومية والمدارس المساعدة .

-حرية الآباء في اختيار التعليم الديني لأطفالهم .

-رواتب المدارس والمدرسين الذين سيتم تمويلهم من المنح .

-تعيين مفتش للمدارس في جميع أنحاء غرب إفريقيا .

-المنح التي ستتاح للمدارس الصناعية .

-تحديد المناهج المدرسية لتشمل القراءة،الكتابة،اللغة الإنجليزية ،الحساب والخياطة للفتيات .

-قبول الأطفال الفقراء في المدارس الحكومية والمدعومة .

غير أن المرسوم لم يحقق الكثير من أهدافه لأنها كانت ضيقة جدا .[1] على العكس فقد قلد عن كتب قانون التعليم الابتدائي في اللغة الإنجليزية لعام 1870م الذي يهدف إلى تلبية احتياجات الطفل الإنجليزي في ذلك الوقت .[2]

وعلى هذا الأساس صدر قانون التعليم لعام 1887م لتصحيح الأول الذي فشل في حل مشكلة التعليم في المستعمرات،ويمكن اعتبار الأمر الثاني أول محاولة فعالة من جانب الحكومة لتعزيز التعليم والتحكم في معدل توسع الهيئات التبشيرية لنوع التعليم الخاص بها وينص قانون التعليم لعام 1887م على ما يلي :

---

[1] -كان التعليم البريطاني في سيراليون يستهدف بشكل كبير الطبقة الوسطى،ومنحازا تجاه الطلاب الموهوبين أكاديميا،الذين التحقوا بالتعليم العالي ووجدوا وظائف رسمية في المكاتب الحكومية وفي جوهرها،كان يهدف إلى رعاية موظفي الخدمة المدنية والإداريين والحكوميين،وعليه لم يتمكن معظم السيراليونيين من الحصول على تعليم رسمي،وأجبرتهم الظروف على العمل قبل إكمال المدرسة الابتدائية أنظر:
Education in Sierraleone Present Challenges Future Opportumities.op.cit.p34.

[2] - Lucas,B.A : op.cit. p 93.

-تشكيل مجلس التعليم الذي يتكون من الحاكم رئيسا وأعضاء المجلس التشريعي وأربعة مترشحين للحاكم ومفتش للمدارس .

-تعيين مفتش للمدارس ومفتش فرعي للمدارس وغيرهم من موظفي التعليم .

-تمديد المنح في مساعدة لكليات تدريب المعلمين .

-تمكين المحافظ من فتح المدارس والحفاظ عليها .

-تقييم شروط المنح المقدمة إلى مدارس الروضة،المدارس الابتدائية،المدارس الثانوية والمدارس الصناعية على أساس المواضيع التي تدرس فضلا عن درجة الامتياز في المدارس،وحماية الدينية والعنصرية .

-إصدار الشهادة للمعلمين .

-قبول الأطفال المغتربين ،والأطفال الأجانب في المدارس .

-إنشاء منح دراسية للتعليم الثانوي والتقني .[1]

ورغم قرارات هذا المرسوم بقي التعليم أدبي فعلى سبيل المثال كان يتم التركيز على تدريس التاريخ اليوناني،والكتاب المقدس،وأكثر من ذلك تدريس تاريخ وجغرافية بريطانيا،ولم يمثل منفعة لسكان سيراليون،بل كان أداة تسهيل الحكم غير المباشر،وقد تجسد ذلك بعد تأسيس مدرسة بو الحكومية Bo Government Secondary School عام 1906م كمدرسة داخلية لتعليم أبناء زعماء القبائل في المقاطعات من قبل الحاكم البريطاني بروبينProbyn الذي كان يسعى لتعليمهم كيفية تطبيق السياسية البريطانية على المستوى المحلي.[2]

وحتى عام 1921م كانت هناك 103 مدرسة في مستعمرة سيراليون و107 فقط في المحمية ورغم زيادة عدد سكان سيراليون بشكل ملحوظ،إلا أن هذه المدارس لم تقدم تعليم

[1] - Lucas,B.A : op.cit. p 93.

[2]- Mitsuko,Matsumoto:"Young People Eduction and The New Wars The Case of Sierraleone".**Infancia Contemporànea**.Issn2254-5565,N6,Madrid,2016.p15.

على الطراز الأوربي المتقدم،وعليه ذهب عدد قليل من الأوربيين نحو المدارس التبشيرية وسعى هذا التعليم إلى نشر الفكر البريطاني.[1]

واعتبر هذا القانون معلما بارزا في تطوير التعليم في نيجيريا،ونتيجة لتوصيات لجنة فيليبس ستوك Phelps Stoke في إفريقيا لعام 1920م التي كان من اختصاصها :

-الاستفسار عن العمل التعليمي القائم لكل مجال من المجالات التي يتعين دراستها .
-التحقيق في الاحتياجات التعليمية للشعب في ظروفه الدينية ،الاقتصادية والاجتماعية .
-التأكد من مدي تلبية هذه الإحتياجات .
-إتاحة نتائج الدراسة بالكامل .[2]

وقد وجه تقرير هذه اللجنة للإدارة الاستعمارية البريطانية لإظهار الاهتمام المتزايد للتعليم الإفريقي،وحدد الحاكم السير هيو كليفورد Sir Hugh Clifford ضعف نوعية التعليم وتطور المدارس دون المستوى كمشكلتين رئيسيتين في نظام التعليم ،وبناءا على ذلك تم توفير اعتمادات مالية للتعليم ومرافقة التنمية التعليمة ، ولدى تحول الوضع التعليمي في المستعمرة والمقاطعات الجنوبية صدر قانون تربوي عام 1926م .[3]

تضمن :

-أصبح تسجيل المعلمين شرطا للتدريس في أي مدرسة في المستعمرة والمقاطعات الجنوبية.
-يتم فتح مدارس جديدة فقط بعد موافقة مدير التربية المدرسية ، ومجلس التعليم .
-إغلاق المدارس التي تعمل بطريقة تضر بمصلحة المجتمع المحلي .
-تحديد مهام وواجبات المشرفين .
-تعزيز مجلس التعليم حيث يتألف من المدير ،نائب مدير التعليم ،ومساعد المدير، وعشر ممثلين للبعثات والوكالات التعليمية الأخرى ،وإعادة تحديد وظائف المجلس لإدراج المشورة للحكومة بشأن المسائل التعليمية .

[1] - Harris, David : op.cit.p27.
[2]- Harris, David : op.cit.p27.
[3]- Lucas,B.A : op.cit. p 93

-تنظيم الأجر الأدنى للمعلمين في المدارس التي تتلقى المساعدة .وكان هذا حكما يتعلق بالمرسوم وهدفه الحد من تطوير المدارس دون المستوى ، التي كانت تنموا بصورة لا يمكن السيطرة تقريبا ،وكان توفير المعلمين ذوي النوعية الجيدة ، وتحسين ظروف المعلمين جزءا من أحكام المرسوم ، أما التعليم الغربي الذي كان يدعي أنه من قبل البعثات التبشيرية فلم يكن ممكنا إذا لم يؤيده المواطنون ولم يوافقوا على المشاركة فيه .[1]

3-2-3- في غامبيا

كان أول من أنشأ المدارس في غامبيا الجمعية الميتودية وسليان The Weslayan Methodist Society و ذلك في عام 1841م إذ كان هناك 268 تلميذا في المدارس الابتدائية في باثورهست .[2] وأسست البعثة الأنجليكانيةAnglican Mission أول مدرسة لها وهي مدرسة جارسونGarrison School عام 1859م التي تعاونت مع الجمعية الميتودية،و أسست مدرسة عسكرية بمنحة قدرها 100جنيه إسترليني.[3]

ثم تأسست المدارس الافتراضية الكاثوليكية بحلول عام 1870م ،وعلى الأقل حتى عام 1918م كان هناك 592 تلميذا في باثورهست، وجورج تاون ،وجزيرة ماكارني ،و538 تلميذا في المدارس الكاثوليكية ،و235 تلميذا على لغة الإنجليكانية وكان عدد المدارس الإسلامية قليلا حيث كانت تدار من قبل مجلس الأعيان المسلمين وتملك 108 تلميذ في عام 1918م .[4] وكانت هذه المدارس الكنسية قريبة من الكنيسة بهدف جعل التلاميذ يداومون على الصلاة فيها،خاصة المدارس الابتدائية فقد أنشئت أول مدرسة كنسية في غامبيا هي مدرسة إمتدج عام 1921م،ثم قاموا ببناء مدرسة ثانوية في جزيرة جورج تاون في محافظة الجزيرة لتوسيع التعليم فيما بعد.[5]

أما التعليم الثانوي فكانت هناك سوى مدرسة ثانوية واحدة في باثورهست،وكونت جمعية وسليان مدرسة ثانوية للبنين عام 1879 م لتدريب وكلاء المبشرين وتثقيف أبناء

---

[1] - Sulaiman Folasade. R :op.cit. p94

[2] -Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit. p27.

[3]- Thakur :op.cit.p39.

[4] - Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit. p27.

[5]– موسى حيدر هجو: "تطور التعليم الإسلامي والغربي في غامبيا في الفترة 1965-1995". **أشغال المؤتمر الدولي الإسلام في إفريقيا** ، جامعة إفريقيا العالمية، ليبيا، 26 و27 نوفمبر 2006، ص 553.

أصحاب المشاريع من الأفارقة المحررين ،وكان بها 15 تلميذ فقط ثم ارتفع العدد إلى 140 تلميذ فيما بعد ، وحتى عام 1930م كانت هناك أربع ثانويات .

وقد اعتمدت الثانوية منهاجا دراسيا أكاديميا أما في المناطق الريفية كان التعليم محدودا للغاية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية،وبما أنه ظل قليلا بعد هذه الفترة فإن نسبة المعلمين ظلت منخفضة جدا حتى في باثورهست ،إذ يمثل 16 %من مجموع السكان المتعلمين وحتى 1951 م،كان هناك 27 %من سكانها يتعلمون اللغة الإنجليزية رغم أن بها الكثير من السكان المحليين .[1]

3-2-4- في غانا

تركز التعليم في غانا في العهد الاستعماري في يد الحكومات والهيئات التشريعية،والكنيسة ووضع قانون للتعليم سنة 1925م يوضح كيفية التوظيف،وكان عدد المدارس في الأشانتي وعدد الملحقين بالمدارس الابتدائية ب4345طالبا،وإجمالي عدد المعلمين ما يقارب 228معلما.[2]

وفيما يتعلق بالتعليم الثانوي في غانا فقد أهملته الإدارة الإنجليزية إهمالا تاما مكتفية بتخريج المدارس الإبتدائية لإنصاف المتعلمين التي هي في حاجة إليهم، وقدر عدد طلبة المدارس الثانوية سنة 1902 بحوالي 65طالبا ثم أصبحوا 919طالبا سنة 1938م أي بزيادة 844طالبا خلال 36عاما،ومهما كان الأمر فقد أصبح عددهم 7711طالبا سنة 1955،وهو رقم ضئيل إذا قورن بعدد طلبة المدارس الإبتدائية في نفس السنة.[3]

السنة	عدد تلاميذ المدارس الإبتدائية في غانا
1930م	63000
1945م	185000
1952م	301000
1957م	456000

[1]- Hughes, Arnold and David, Perfect:op.cit. p27.
[2] -Colonial Report Annual ,N 1504 ,Gold Cost,Report for 1929-1930 ,London,1930.p39.
[3]– شوقي محمود الخشاب: **غانا بين الماضي والحاضر**،الدار القومية للطباعة والنشر،مصر، ص51.

3-3-الجانب القضائي

لقد أثرت المتغيرات الديموغرافية في لاغوس عام 1865م على القضاء،فكانت محكمة الصلح في سينستلSinstle غير كافية للتعامل مع الجرائم والنزاعات،فبلغ عدد القضايا التي تم النظر فيها من 537 قضية عام 1865م إلى أكثر من 985 قضية عام 1871م،وتم تعيين رئيس قضاة لتطبيق القوانين المحلية في القضايا المدنية،وحتى عام 1886م كان الاستئناف مفتوحا أمام المسؤول ،ثم المحكمة العليا في ساحل الذهب،وفي نفس الوقت أعيد تشكيل محكمة الصلح للشرطة برئاسة رئيس المحكمة،وكان لدى لاغوس وحدها شرطة مدنية تتكون من 284.[1]

واهتمت بريطانيا بالسياسة القضائية في دول غرب إفريقيا،فبعد تأسيس محمية أنهار الزيت 1889م بناءا على مجلس المملكة المختص بأمور القضاء،أقيمت محاكم قنصلية ابتدائية للرعايا البريطانيين مع حق الإحتفاظ بحق اللجوء إلى المحكمة العليا في لاغوس،وعليه أصبح للسلطات الإدارية وجود فعلي وحتى هذا الوقت كان يحاكم كل شهران حكمة إنصاف محكمة عدالة مطلقة تتكون من التجار المحليين المهيمنين،الذين يحكمون في قضايا لا في نطاق مجتمعه فحسب بل أيضا من الأهالي تحت تهديد باللجوء للقنصل واستدعاء قوارب مسلحة، وفي أول جانفي 1891م تم تعين السير كلود مكدونالد قنصلا ومفوضا لصاحب الجلالة ملك بريطانيا، وتم منحه سلطات محدودة على وفق بيان العدالة في المناطق الأجنبية الصادر في عام 1890م وكان معه عند حضوره 13مسؤولا،وتم تقسيم المنطقة إلى ولايتين تضمان على التوالي مناطق كالابار القديمة،ومناطق براس،واري وبنين،وتم إختيار ثلاثة مسؤولين لكل نهر من الأنهار الستة مساعد قنصل واحد ومفوض ووكيل قنصلي،وأخر مسؤول قضائي بمكتبه عند محكمة قنصلية.[2]

وصدر مرسوم 20أكتوبر 1894م في ساحل الذهب،والذي يعين في كل منطقة مفوض عن المحكمة العليا،ولهؤلاء المفوضين الحق في إصدار الأحكام،وتوجيه تعليمات

---

[1] -Newburg,C,W:op.cit.pp81-82.

[2] – أموري. ب تالبوت: المرجع السابق، ، مج1، ص 103.

لتعيين أوصياء على الأيتام وإدارة الممتلكات المهجورة على أن لا تتجاوز العقوبة 25 جنيها أو ثلاثة أشهر سجنا،وتبقى قراراتهم عرضة للاستئناف .[1]

وكان رئيس مستعمرة ساحل الذهب وليام براند فور جريفيث Sir William Brandford Griffith الذي كان قلقا بشأن المعايير القضائية في المحاكم ،وذكر أن هذه المحاكم لابد أن تكون تحت سيطرة المحكمة العليا بدلا من المسؤولين الإداريين،وعليه بقيت المحاكم في المقام الأول تحت سيطرة الضباط الإداريين،ثم قدم الحاكم رودجر Governor Rodger مرسوما جديدا للولاية القضائية،وفي عام 1910م لجأ إلى تعديل جوانب الإختصاص لعام 1883م،وأهم هذه التعديلات كانت تمديد المحاكم أساسا إلى المستعمرة بأكملها، ويكون الإستئناف من هذه المحاكم مع مفوض المقاطعة وليس مع الشعب،وعليه كان هذا المشروع مشروع قانون تحديا أساسيا لموقف رؤساء ملك المناطق خاصة،وأن العديد من المسؤولين البريطانيين قد رأوا أن إتحاد فانتي قد ساهم في توتر العلاقات بين المسؤولين وهؤلاء المواطنين المتعلمين.[2]

وفي نيجيريا كانت هناك محكمة القضاء العليا في لاغوس،وهي أرفع محكمة تتألف من القاضي الأول في البلاد،وأربعة أعضاء،وهي محكمة الإستئناف لمحاكم المقاطعات،كما توجد هناك محاكم بدائية في المدن الكبرى،وتنظر المحاكم الوطنية وهي محاكم الزعماء،الشيوخ والملوك في القضايا الوطنية.[3]

ولتطبيق القوانين البريطانية وردع الأهالي أنشأت عدة مؤسسات عقابية،والتي كان يديرها ضباط مدربون ومكلفون ففي عام 1872م تم بناء أول سجن رسمي من قبل البريطانيين في نيجيريا حيث كان يحتجز 300سجين،وكانت تعرف باسم سجون الملك،كما تم بناء عدة سجون في لاغوس ففي عام 1900م بني سجن سابلي في محمية أنهار النفط، وفي عام 1890م تم بناء سجن كالابار لاحتجاز المدنين،وتم فرض مفهوم المدان Conviet والمجرم Criminal، ثم بني سجن أووOwo ، وسجن أبيوكوتا عام 1900م

---

[1]- Baillaud Emile:op.cit.p135.

[2]- Gocking, Roger. S : **The History of Ghana.**Library of Congress Cataloging in Publication Data.USA,2005 pp40-41

[3]– كامل، مروة،: المصدر السابق، ص 144.

وبتوسع الإدارة البريطانية أصدر لوغارد عام 1914م قرارا لتأسيس محاكم وسجون خاصة في الجنوب،حيث أنشأت ثلاث أنواع من السجون منها سجن المقاطعة، سجن القسم، السجون العادية.[1]

5-الجانب الديني:

عرف الإسلام طريقه إلى نيجيريا لأول مرة في القرن العاشر الميلادي بواسطة القوافل الإسلامية التي وصلت من الشمال إلى بحيرة تشاد،فتأسست مملكة برنو بشرق نيجيريا،ثم انتشر الإسلام بواسطة التجار ورجال الطرق الصوفية.[2] بين قبائل الهوسا في شمال البلاد،أما الإنتشار الواسع فقد جاء بعد حركة عثمان بن فوديو في منتصف القرن التاسع عشر ميلادي ومن الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في نشر الإسلام في نيجيريا الشيخ محمد الكانمي، عثمان بن فودي،ثم أخوه عبد الله بن فوديو، وإبنه محمد بللو ،والحاج أبوبكر تفاوا بليو أول رئيس لجمهورية نيجيريا بعد الإستقلال.[3]وكان الإسلام قد انتشر بين الحكام النيجريين قديما وكان أول الحكام إسلاما أمي جلمي الذي تقبل الإسلام في نحو 1084م على يد الشيخ حامد محمد ماني.[4]

لقد حاولت بريطانيا نشر المسيحية ليس فقط عن طريق مبادرات المبشرين وحدها لكن بعض الأفارقة الأفراد حديثو العهد بإعتناق المسيحية كانوا معلمون لهذه الديانة وقساوسة يقومون جميعا بنشر المسيحية بحماس ومن أمثال ذلك الأسقف صمويل أجايي كراوذر من اليوروبا،والمتبني النيجيري وليام ويد هاريس،الذي تنقل من ساحل العاج ومنطقة أبولوينا في ساحل الذهب بين عامي 1910م و1915م،ونجح في تحويل 100ألف

---

[1]- Viviane, Saleh. Hanna and Chukwuma ,Ume : **An Evolution of The Penal System Criminal Justice in Nigeria**,chapiter 3 in Colonial Systems of Control,University of Ottawa Press,2008.p59.

[2]– من الطرق الصوفية التي ساهمت في انتشار الإسلام في غرب إفريقيا القادرية التي تأسست في بغداد على يد عبد القادر الكيلاني 1166م، والتيجانية التي أنشأها أبو العباس أحمد بن محمد المختار بن سالم التيجاني، والسنوسية التي أسسها الفقيه الجزائري سيدي محمد بن علي السنوسي 1859م لمزيد من التفاصيل أنظر:

الدوري تقي الدين :المرجع السابق، ص ص 242-243.

[3]– حسن قدرماي بابكر،: **دولة نيجيريا**، المركز الإسلامي الإفريقي، الخرطوم، 1986، ص3.

[4] -A . M .Kani : **The Intllectual Origin of Sokoto Jihad** . Imam Publication. Ibadan,Nigeria.p18

شخص إلى إعتناق المسيحية وإنتهى بإنشاء كنيسة الحواريين الإثنى عشر في ساحل الذهب.[1]

اعتمد التنصير على وسيلة التعليم،الذي سخرته البعثات لخدمة أغراضها،وقد بدأ النشاط المكثف للمؤسسات الكنسية التعليمية في غرب إفريقيا عندما توقفت تجارة الرقيق عام 1807م في مناطق غرب إفريقيا البريطانية،وقد نجحت هذه المؤسسات في إعداد جيل من السود القادرين تنصير الأفارقة.[2]وقد استطاعت بريطانيا عملا مع البعثات التبشيرية على نشر المسيحية بين القبائل الوثنية في المقاطعات الجنوبية من نيجيريا،ومقابل ذلك أوصد التبشير أبواب الدخول إلى المقاطعة الشمالية.[3] و استقر عدد كبير من المبشرين في أبيوكوتا وباداجري،وفي عام 1845م بدأت الجمعية البشرية الكنسية بقيادة صمويل كروثر أول نشاطها في أبيوكوتا.[4]

كما كانت المؤسسة الكنسية في ساحل الذهب توزع في كل قرية رجل دين أو معلم،كما كانت مؤسسة وسليان الميثودية تنفق 5000جنيه إسترليني سنويا على ساحل الذهب ويبين الجدول الموضح دور هذه المؤسسة في غرب إفريقيا عام 1852م.[5]ومنذ عام 1864م تم تمثيل كنيسة روما في المستعمرة والعديد من الكنائس في فريتاون،وكان هناك كاهن مشرف مقيم بها بمساعدة اثنين أخربن،كما كانت توجد كنيسة سان جورج،وقد تركت الكثير من اللوحات التذكارية لدرجة يمكن قراءة تاريخ المستعمرة،وتولى القسيس الكثير من المسؤوليات.[6]

---

[1]– أ، آدبواهن:المرجع السابق، ص 535.

[2]– عبد العزيز الكحلوت: **التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء**. ط2،منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1992، ص 93.

[3]– عماد الدين، خليل: **أحفاد وأطماع التبشير في إفريقيا المسلمة**، ط2،المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م، ص 17.

[4]- Wilson,Leighton ;op.cit.p13.

[5] - R .M.Martin : op.cit.pp197-202

[6] - Ingham, Ernest. Graham and Clarkson ,Thomas**: Sierraleone After A Hundred Years**. Seeley and Go Limited,London,1894.p319.

الفصل الأول: نتائج الاحتلال البريطاني لغرب إفريقيا

تمهيد:

كانت الدول الاستعمارية الأوربية تحاول تسويق احتلالها لإفريقيا على أساس أنها تساهم في تمدين شعوب متخلفة تحكمها الفوضى، وظهرت هذه الفكرة بعد التكالب على إفريقيا من أجل الاستحواذ على أراضي سكانها،وليس من أجل القيام بأعمال خيرية أو لتحضير وتمدين الإفريقيين،بل كانت نتيجة خوف سياسي واقتصادي ساد الدول الأوربية،وأثر في نواياها نحو إفريقيا،فكانت كل دول أوربية تخاف أن تحتل دولة أوربية أخرى مساحة أكبر في إفريقيا،ومن ثم تتقلب موازين القوى في أوربا،وتحتل أسواقا كبرى أو تمتلك بعض المصالح الاقتصادية،أو تغلقها على اقتصادها وتجعلها مقصورة على تجارتها.[1]

لقد أثر الاستعمار البريطاني في إفريقيا بحيث أنه ساهم في تخلفها،عكس ما يدعيه البريطانيين من أنه جلب التعليم الغربي والحضارة الغربية،والمؤكد أنه كان يهدف إلى استغلال ثروات إفريقيا الغنية بتوظيف المنتجين المحليين،ولم يسمح للأفارقة بتشجيع الصناعات المحلية،بل كان يسعى للقضاء على النمط الإفريقي.[2]

المبحث الأول: النتائج السياسية

1- مشكلة البناء الوطني في غرب إفريقيا

ورثت دول غرب إفريقيا عدة مشاكل تتعلق ببناء الدولة.[3] وبالأخص ما يتعلق بوضع دساتير دول مستقلة،فقد ساهم الدستور النيجيري في خلق نوع من الصراع القبلي ليس بين القوى السياسية على المستوى الفيدرالي والإقليمي،وإنما بين الشمال والجنوب،وبما أن

---

[1]- محمد،طاهر:المرجع السابق،ص173.

[2]-Stephen Ochemi andBasil Nwankwo: Analysis of Colonialism and Its Impect in Africa. Cross Cultural Communication.Vol8,N3,2012.p47.

[3] - إذا أخذنا بتعريف الدولة على أنها تعتبر أداة لسيطرة طبقة اجتماعية أو ائتلاف من بعض الطبقات الاجتماعية على باقي فئات المجتمع فسوف تعتمد وظائف الدولة على طبيعة الطبقة الحاكمة أنظر:

باتيلي عبد الله: "الدولة في غرب إفريقيا من منظور تاريخي". **مجلة الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج1،ط1،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص35.

الشمال هو أول إقليم من حيث عدد السكان فأدى هذا إلى احتكار السلطة السياسية للبلاد، من خلال استحواذه على أكثر نصف مقاعد البرلمان وفق لإحصاء عام 1953م الشمال يحتوى 17مليون أما الشرق والغرب فبلغا 14،5مليون نسمة،وعليه كان النظام الفيدرالي.[1] غير متوازن،ولم يسمح لأي ولاية بأن تسيطر لأن بإمكانها تحديد مستقبل ومصير الولايات الأخرى،مما يمكن لها أن تستغل تلك الوضعية وتفصل ولاياتها عن بقية الولايات فيما يخص التنمية الاقتصادية،وهذا ما يؤدي إلى صراعات عرقية.[2] وعليه تلك الأغلبية السكانية للشمال مكنته من السيطرة على مسار الحركة التشريعية،وبالتالي المصادقة على كل مشروع قانوني يلاءم مصالحه،وإلغاء كل ما من شأنه تهديد المصالح،وانتقل الأمر إلى تحديد الأولويات وتوزيع المناصب الإدارية والاقتصادية،وعليه كانت حظوظ قبائل اليوروبا أقل في الحصول على مناصب.[3]

كما أن الدستور الذي وضعه الاستعمار البريطاني فشل في حل مشكلة القبلية،ولم يقدم حلولا للقبائل الكبرى بين الشمال والجنوب والقبائل الصغرىّ،على العكس دعم النخبة السياسية التي كانت تتصارع فيما بينها من أجل الوصول إلى السلطة،وأهم نقاط الضعف في دستورها:

---

[1] - تشير كلمة الفيدرالية وهي يونانية الأصل مشتقة من كلمة Foedus وتعني الاتفاقية أو المعاهدة أو التحالف بين طرفين ويعرفها دانيال ألازارDaniel Alazar على أنها شكل من أشكال الدولة في العلاقات الدولية، تجمع بين الحكم الذاتي وتقاسم الحكم، وتتميز بمستويين من الحكم على الأقل حكم محلي خاص بالولايات أو الأقاليم وحكم فيدرالي جامع لها لمزيد من التفاصيل أنظر:

بشير شايب مجدوب: **مستقبل الدول الفيدرالية في إفريقيا في ظل صراع الأقليات نيجيريا أنموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010، ص44.

[2] -تمثل العرقية إحدى المفاهيم غير المتفق عليها بين علماء الاجتماع،النفس وعلوم السياسة والعلاقات الدولية،وهي مفهوم حديث في العلوم الاجتماعية على الرغم من استعمالها في علم الانتربولوجيا،حيث لم يظهر في القواميس والمعاجم إلا في نهاية الستينات وبداية السبعينات،والعرقية Ethnicity مشتقة من الكلمة الإغريقية Ethno وتعني الزمن والشعار للشخصية الأساسية والتراث الإنساني الذي يرثه الفرد عن المجموعة التي ينتمي إليها أنظر: مرابط رابح: **أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول(دراسة خاصة عن نيجيريا والحرب الأهلية)** رسالة ماجستير،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ،1990،ص5.

[3]- P,C.Loyd: **Ethnic Background to The Nigerian C rsis in Nigeria Politics and Military Rule Prelude to Civil War** ,London,1969.pp5-6.

1-توزيع السلطة الدستورية تتناقض مع التوزيع الحقيقي للسلطة في المجتمع.

2-عدم توازن الهيكل الفيدرالي بين الشمال والجنوب، مما خلق صراع بينهما.

3-حرمان المجموعات العرقية الصغيرة من المشاركة السياسية واضطهادها من قبل العرقيات الكبرى.[1]

4-أدى إلى بروز الجهوية، القبلية، والقضاء على الشعور بالوطنية

5- فكرة الديمقراطية البرلمانية لم تتأقلم مع النظام الاجتماعي القبلي.

إن فهم مشكلة البناء الوطني الذي عانته دول غرب إفريقيا ينطلق من معرفة تأثير الدساتير التي مرت بها،ففي سنة 1954م صدر دستور جديد وهو دستور فيدرالي حيث فصل بين السلطة التشريعية ،التنفيذية ،والقضائية،وخلال تلك الفترة اقترح أولوو تقسيم نيجيريا إلى تسع ولايات فيدرالية،الإقليم الغربي 2،الإقليم الشرقي 3، الإقليم الشمالي 4.[2] وكان الغرض من إنشاء تلك الولايات هي إيجاد حل لمشكلة العرقية،حتى تتمكن كل مجموعة من الاحتفاظ بهويتها،وتنمية ثقافتها وتشارك في اتخاذ القرار سواء على المستوى الإقليمي أو الفيدرالي،لكن الحكومة البريطانية لم تأخذ تلك الاقتراحات بعين الاعتبار،وقسمت نيجيريا إلى ثلاثة أقاليم فقد تنافست المجموعات العرقية الثلاث على السلطة الفيدرالية وخاصة البرلمان،هذا الأخير كان يتكون سنة 1957م من 312عضو منتخبين عن طريق الاقتراع العام،أما السلطة الفيدرالية والتنفيذية فتتكون من مجلس الوزراء يرأسه الوزير الأول،ويوجد كذلك النواب الإقليميون،أما اختصاصات سلطات الحكومة الفيدرالية منصوص عليها في 44بند من الدستور،ويتمثل في عدة مسائل تتعلق بالجمارك،الهجرة،المسائل الأجنبية والدفاع بالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ في أية منطقة ترى فيها الدولة أنها تهدد أمن واستقرار البلاد.[3]

وبعد أن حصلت نيجيريا على استقلالها عام 1960م كان دستورها الفيدرالي قائما أيضا على ثلاث مناطق رئيسية هي الشمال،الشرق،الغرب وأصبح السيد أبوبكر

[1]-P . Schwarb **: Biafra,Library of Congress**.New York ,1971.p4.
[2]- Perham Margery: **Nigeria Civil War**. African Contemorary Record,London.1968-1969. p682.
[3] -M .Ostheimer: op.cit.p38.

تافالوAbubaker Tafawa Belewa.[1]رئيس الوزراء الفيدرالي،بينما زعيم الشرق هو نامدي إزيكيوي،وظهر أوبافيمي أوولوObafemi Awololo .[2]كزعيم معارضة في إقليم الغرب.[3]

وقد حددت المراجعة الدستورية التي أدت إلى وضع دستور لنيجيريا يكون حلا وسطا بين دستور ريتشارد وماكفيرسون،وبعد انتقال نيجيريا إلى جمهورية بعد انقلاب عام 1966م شهدت نيجيريا الكثير من الاضطرابات العرقية والدينية.[4] ووجدت نفسها تعتمد على الدساتير الاستعمارية السابقة مثل دستور ريتشارد الذي وضع أسس لنظام عرقي حيث لم تمثل كل الأقليات النيجيرية،وكانت مجالس النواب في هذا الدستور استشارية فقط،وبالتالي يمكن للحاكم أن يتجاهل جميع النصائح من مجالس الدولة،وأدى ضعف مجالس الدولة إلى تفاقم الانقسامات داخل نيجيريا بدلا من خلق الوحدة،وعليه أصبحت السلطات التشريعية نقطة خلاف كبيرة بين الأحزاب السياسية ودوائرها الانتخابية، ويمكن القول أن هذا البناء الدستوري كان بريطانيا ولم يكن نيجيريا.[5]

لقد سيطرت مسألة بناء الدولة القومية.[6] على الجدل السياسي والفكري في إفريقيا طوال مرحلة ما بعد الاستعمار،وكان التحدي الذي واجهه الزعماء الوطنيون هو كيفية ضم

---

[1] –ولد في محافظة تفاو بليو في شمال نيجيريا في ديسمبر عام 1912،بدأ دراسته في ولاية بوثي ثم حصل على وظيفة التدريس في المدرسة الوسطى عام 1944م حيث كان مدرسا للغة الإنجليزية،كما حصل على شهادة تدريس مادة التاريخ،بدأ نشاطه السياسي في حزب مؤتمر الشمال منذ عام 1951م أنظر ما كتبه:

لون بللو، حسين،: "**أبوبكر تفاوا بليو ودوره السياسي في نيجيريا**".مجلة قراءات افريقية،السنة 2018.

[2] –زعيم قومي من نيجيريا ولد في 6مارس عام 1909م في ولاية أوكن،تلقى تعليمه الأول في مدارس الإرساليات في أبيوكوتا،اشتغل في عدة ميادين منها الصحافة،التعليم له عدة مؤلفات أشهرها كتاب الطريق إلى الحرية النيجيرية، أسس بعدها حزب سياسي وأصبح منذ عام 1951م زعيم الحزب الحاكم في غرب نيجيريا لمزيد من التفاصيل أنظر:

Nolte Insa:**Obafemi Awolowo and The Making of Remo The Local Politics of Nigeria Nationalis**t.University of Birmingham,2009,pp20-21.

[3]- Seddon,David.Daimes and Daniel, Seddon : **A Political and Economic Dictionary of Africa**.Routhedge,London,2005.p50.

[4] - Michael Crowder,: op.cit.p287.

[5] - A Kopelen Paul: **Nigeria a study into The Causes of Internal Conflict and Instability,**School of Adanced Military Studies,London,2013. pp4-5.

[6] –القومية هي مجموعة من الناس تربط بعضهم بعض اللغة المشتركة،أو الدين،العادات والتقاليد،وهي تتكون من عدة عناصر وتشكلت في أزمنة مختلفة،فبينما تقوم العرقية على الأصل الواحد والانحدار المشترك،تقوم القومية على روابط إقليمية،جغرافية،تاريخية أنظر: مرابط رابح:المرجع السابق،ص6.

المجتمعات المتعددة الأعراق والأثينيات،اللغات،الثقافات والأديان إلى أمة واحدة،غير أن المنظور الذي أخذت به معظم الحكومات الإفريقية تمثل في إقامة دولة موحدة، ومن المفيد أن نتذكر في هذا السياق، الإيديولوجيات التي استخدمتها النظم العسكرية كلها، ونظم الحزب الواحد مثل الاشتراكية الإفريقية لتحقيق هذا الهدف، وكان من أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه المفكر النيجيري كلود أيك الذي طرح جدالا نظريا في شأنها باعتبارها بديلا إفريقيا للتنمية والديمقراطية .[1]

ظلت مسألة بناء الدولة النيجيرية مثار جدل ونقاش عقودا على مستوى القادة السياسيين والباحثين الأكاديميين، والرأي العام عموما لأنها مثلت تحديا كبيرا انعكست تأثيراته السلبية المباشرة على وحدة البلاد،وعلى العمل في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية،التي كان الشعب يصبو إليها ولاسيما بعد الحصول على الاستقلال على الرغم من أن نيجيريا لا تنفرد بهذه المعضلة وحدها، بل واجهتها دول نامية إفريقية عدة، وإذا تتبعنا عملية بناء الدولة نجد أنه استنادا إلى دستور عام 1951م أعطيت صلاحيات أوسع للأقاليم، وأصبح غرب نيجيريا وشرقها يتمتعان بالحكم الذاتي في عام 1957م، وشمال نيجيريا في عام 1959م، وحصلت نيجيريا على استقلالها من بريطانيا كإتحاد فيدرالي وأعلن الإقليم الرابع وسط الغرب في عام 1963م.[2] وكان إقليما الكمرون وبامندا يتبعان الكمرون الذي كان تحت وصاية المملكة المتحدة، التي لم تكن راضية عن التمثيل الممنوح في المجلس التشريعي للإقليم الشرقي لنيجيريا، وحصلت على مجلس تشريعي وتنفيذي وأصبحت تعرف بالكاميرون الجنوبية في عام 1954م وقامت بها حكومة عام 1958م، وانفصلت عن نيجيريا عام 1960م وبقيت تحت الوصاية البريطانية.[3]

---

[1]– عبد الرحمان،حمدي: **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل**،مكتبة مدبولي،القاهرة،2007.ص ص 41–47.

[2]- الصراع الذي ظهر في نيجيريا كانت نتيجة لدساتير الاستعمار،والتي أثرت على استقرار الدولة في مرحلة ما بعد الاستقلال وبرزت أكثر بعد انفصال إقليم بيافرا لمزيد من التفاصيل أنظر:

-The Europa World years books. Europa publication. London. New York. 2012.p3446.

[3]-R.J:" Church. Harrison West Africa A study of Environment and of Man"**. a chapter on soils Mangement** 7ed, Advanced study,London, 1974.p418.

لقد كان بناء الدولة يمثل عملية متعددة الجوانب والأوجه،وتتطلب اتجاها مدعوما بثلي الأعضاء على الأقل يمثلون المنطقة التي تطالب بإنشاء دولة جديدة.[1] وما زاد الأمر تعقيدا هو اختيار نظام الحكم الفيدرالي،الذي كان جاء ردا على الاضطرابات المتزايدة وتضاعف العنف في نيجيريا،ولكنه بالمقابل أدى إلى تأجيج الخلافات العرقية وأضعف الديمقراطية بالإصرار على تداول السلطة بين المجموعات العرقية الرئيسية،كما أنه أوجد العديد من الفرص للفساد.[2]

ومن أجل فهم هذا النظام وتأثيراته أكثر نحتاج إلى فهم طبيعة الحكم البريطاني لنيجيريا ففي أثناء فترة هذا الحكم، تفاقمت الانقسامات الدينية والأثينية بسبب فرضه أنظمة حكم متباينة في شمال نيجيريا،غربها وشرقها ورافقها انقسامات اقتصادية ودينية أدت إلى بروز حركات انفصالية.[3]

زيادة على ذلك فان تبني الشكل الفيدرالي سنة 1954م أدى بالمجموعات الإقليمية للتحرك من أجل الاعتراف بها محاولة لتجنب هيمنة الأحزاب السياسية،التي تمثل المجموعات الأثينية الرئيسية.[4]

وعندما اقترب موعد استقلال نيجيريا أثيرت جديا مقترحات تتعلق بإنشاء أقاليم منفصلة للمجموعات السكانية الصغيرة، خشية أن تسيطر المجموعات الرئيسية على الأقليات.[5] فألفت لجنة للنظر في هذا الشأن لكنها رفضت في تقريرها فكرة إنشاء دولة منفصلة للأقليات، واقترحت بدلا منها تعزيز حقوق الإنسان في الدستور النيجيري،ولتهدئة

---

[1]- J.N.C Hill: **Nigeria Since Independence Forever Fragile**. Palgrave Macmillan,New York,2012.p56.

[2]- J.N.C Hill: op.cit.pp54-55.

[3]-Hussein Solomon: " The African state and The Faiture of U .S counter terrorism initiatives in Africa the cases of Nigeria and Mali" . **In South African journal of international of Affairs**, Vol 20, no 3. 2013.p 430.

[4] - L . Ozoigbo Bonsenture: **Federal Balancing in Nigeria A pardingm for Saistaimble Democrary.** Reading on Federalism,London,sd.pp 66-84.

[5] –تعرف الأقلية على أنها مجموعة من الأفراد تتميز عن بعضها البعض باختلاف الدين،العرق،أو خصائص أخرى تميزها عن المجموعة العرقية الكبيرة،وهناك تعريف أخر لها على أساس أنها ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون إلى أصل عرقي،يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان أنظر: مرابط، رابح،:المرجع السابق،ص7.

المخاوف من السيطرة على الأقليات أصبحت أحكام حقوق الإنسان الأساسية هذه ملمحا بارزا في دساتير نيجيريا، علاوة على ذلك اتخذت تدابير أخرى من أجل تهدئة تلك المخاوف منها إنشاء ولايات جديدة وتعزيز النظام الفيدرالي.[1]

تعزز الاستقلال المحدود للدولة في نيجيريا بطريقة ما بسبب الإرث الاستعماري،إذ كانت الدولة الاستعمارية في نيجيريا أداة خاما في يد رأس مال الاستعماري،واستخدمت لإجبار الأفارقة على الدخول في العلاقات السلعية،وتغيير نمط إنتاجهم،ومنع برجوازية إفريقية تنافسية، وفي الواقع بدأت هذه الدولة كشأن تجاري بعد فتح ما يسمى بالشركة الإفريقية المتحدة امتيازا في عام 1866م، حيث تم استبدال اسمها لتصبح شركة النيجر الملكية فنالت بهذا صلاحيات الحكومة،علاوة على الحفاظ على القانون، والنظام وتحصيل الضرائب،الإشراف على التجارة وإدارة القضاء،وفي الوقت نفسه حشدت الشركة جيشا وسعت من خلاله الحكم البريطاني، وأخضعت إمارات إيلورين، نوبي، غواندو، وسوكوتو [2].

ما يمكن قوله فقد عانت دول غرب إفريقيا من إشكالية بناء الدولة نظرا لطبيعة الحكم الموروث عن الاستعمار حيث ورثت أنظمة الحزب الواحد،وهذا النظام لا يسمح بوجود أشكال بديلة للتنظيم السياسي،وبمعنى أخر لا يسمح وضع الحزب الواحد بتحقيق الشرط الديمقراطي الذي يتطلب وجود نظام الأحزاب السياسية وتقاليد يختار الشعب بينها،حيث تقتصر هذه الانتخابات على مجرد اختيار أفراد، وليس بين قيم سياسية متنافسة ونظم حكم مختلفة،وبدلا من منح الفرصة والحرية الكاملة للناخبين من أجل اختيار الحكومة التي يريدونها تفرض الحكومة نفسها عليهم،ويكون واجب المشاركين في الانتخابات مجرد تثبيت النظام الحاكم.[3]

---

[1] – هاشم نعمة ،فياض: المرجع السابق، ص 66.

[2] – هاشم نعمة فياض: المرجع السابق، ص ص68–69.

[3]– وانياندى، بيتر،: "الديمقراطية ودولة الحزب الواحد، الخبرة الإفريقية". **مجلة الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج1، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص 159.

ويبدو أن هذا الإشكال كان نتيجة للإدارة الاستعمارية في غرب إفريقيا حيث يذكر جاك وودس أنه من الناحية النظرية يقال أن الحاكم العام ليست له سلطات اسمية،بيد أنه يستطيع من الناحية العملية أن يمارس نفوذا كبيرا وفي نيجيريا أرغم عمق المشاعر الوطنية بريطانيا على استبدال الدكتور إزيكيوي بالحاكم العام البريطاني،لكن أبوبكر باليو رئيس وزراء الإتحاد النيجيري احتفظ بموظف بريطاني هو مستر بيتر ستارلاد كسكرتير له،حتى أرغمت بريطانيا تحت ضغط الحركات الاحتجاجية التي استمرت في نيجيريا على سحب ستارلاد وعينته حاكما لهندوراس بريطانيا،ويستمر موظفون بريطانيون آخرون وفي أغلب الأحيان في المراكز الرئيسية على نطاق جهاز الدولة في الدولة الحديثة الاستقلال على الرغم من أن الكفاح من أجل أفرقة الإدارة المدنية، الذي تشنه الشعوب في جميع البلاد الإفريقية.[1]

2 -**الانقلابات العسكرية:**

ظهرت الانقلابات العسكرية بعد الاستقلال كنتيجة لمشكلة البناء الوطني في إفريقيا الغربية، والتي نذكر منها:

2-1- نيجيريا:

جاء الانقلاب العسكري في نيجيريا في جانفي 1966م نتيجة موقف معقد انعكست فيه كل الصراعات،وظهر اتجاه يحاول أن يرجع ذلك كله إلى الانقسامات العرقية داخل البلاد، على حساب الصراعات الطبقية الوليدة، وقد ظلت البنية الاقتصادية لإمارات إقليم الشمال تحت الحكم الاستعماري تختلف اختلاف بينا عن التنظيمات القبلية للمجتمعات الجنوبية، والمعروف أن هذه المجتمعات الأخيرة وبخاصة القريبة من الساحل قبلت التعليم الغربي في وقت مبكر،ومن ثمة تيسر لها الهيمنة على قطاع الاقتصاد الحديث، وكان قادة حزب مؤتمر شعب الشمال، والممثلين لارستقراطية الفولاني مترددين أول الأمر في الموافقة على استقلال نيجيريا لكنهم قبلوا أخر الأمر،حين تبين لهم أن إقليم الشمال سيحوز نصف المقاعد على الأقل في المجلس التشريعي الفيدرالي على أساس عدد السكان طبقا لإحصاء عام 1952م، وأن كل إقليم ستوفر له السلطات الحكم الذاتي، وأصبح الوضع المهيمن لحزب مؤتمر شعب

[1] – وودس،جاك: **إفريقيا على طريق المستقبل**،تر أحمد فؤاد بليغ،الدار القومية للطباعة والنشر،1966.
، ص ص 63-64.

الشمال في الدولة الاتحادية أكثر وضوحا بعد أن فاز الحزب بولاء كل مناطق الإقليم الشمالي تقريبا، وخرج بعد انتخابات 1959م كشريك أكبر في الحكومة الفيدرالية وتحالف مع حزب المؤتمر القومي لمواطني نيجيريا، بينما مثلت المعارضة جماعة العمل بقيادة أولوو.[1]

وعليه أصبحت مكانة ارستقراطية الفولاني،والتي كان يحميها البريطانيون مهددة تهديدا خطيرا بسبب سياسة التحديث في الخمسينات،والتي تستهدف زيادة التصنيع ودعم سلطة الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية لكن أدرك قادة مؤتمر شعب الشمال خلال هذه الفترة أن الحفاظ على مكانتهم لن يكون بمعزل عن كل هذا،وإنما سيكون واقعا تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية والقطاع الاقتصادي،ومن ثم يتعين على إمارتهم تقبل التغيرات التي يرتضيها حكامهم،وعبروا عن إدراكهم هذا بالمطالبة بأن يكون لهم نصيب أكبر في الوظائف الإدارية وفي التعداد السكاني.[2]

لم تقع أزمة نيجيريا في عام 1965م ومطلع عام 1966م كنتيجة مباشرة للموقف في الشمال،ولكن جاءت بفعل أحداث وقعت في الإقليم الغربي وبخاصة الشقاق بين الزعيمين السياسيين أوولوAwolowo و أكينتولا Akintola .[3] إذ اختلفا بسبب عوامل شخصية وخلافات عرقية.[4] إلى حد ما فقد نشأت بينهما علاقة دستورية معقدة، منذ أن أصبح أولوو زعيما للمعارضة في البرلمان الفيدرالي وقائدا لجماعة العمل، بينما كان أكينتولا رئيسا لوزراء الإقليم الغربي ومرؤوسا لأولوو في الحزب،وكان الخلاف الأساسي بينهما خلافا إيديولوجيا فبعد أن دعم أولوو ركائز جماعة العمل في إقليم الغرب،سعى لتصبح حزبا قوميا وعليه خاض في عام 1959م الانتخابات الفيدرالية على أساس قضايا قبلية في إقليم الشرق غير التابع لشعب أبو وفي الحزام الأوسط، كما خاضها على أساس قضايا طبقية في الإمارات متحالفا مع الإتحاد التقدمي لشعب الشمال، وكشفت نتائج التصويت الخاصة بجماعة العمل في الدوائر الانتخابية

---

[1]– ب. س لويد شوقي،جلال :المرجع السابق،ص318.

[2]– ، ب.س لويد وشوقي جلال :المرجع السابق،ص318.

[3] -رئيس وزراء جديد للمنطقة الغربية،كان يتحدث الهوساوية بطلاقة رغم أنه كان مسيحي أنظر:
Nolte Insa:op.cit,p21.

[4] – جاءت الانقسامات في هذا الإقليم بعد تحدي الزعيم أوولو من قبل أكينتولا الذي نجح في محاكمته وسجنه ،كما أنا أكينتولا لم يكن راض عن سياسة أولوو في تشكيل معارضة على المستوى الفيدرالي وفضل التحالف مع الشمال أنظر:
David.Daimes Seddon and Daniel, Seddon :op.cit.p50.

الغنية عن تصدع في صفوف مجتمع الهوسا، بيد أن أكينتولا حاول الإبقاء على جماعة العمل كحزب إقليمي مستهدفا أخر الأمر تشكيل ائتلاف قومي بين الأحزاب السائدة في كل إقليم، وقد وقعت مشاجرة في برلمان أيبادان في جوان 1962م وأعلنت الحكومة الفيدرالية على إثرها حالة الطوارئ ،وفرضت نظام الحكم الإداري لمدة ستة أشهر،وقد تولى قيادة الانقلاب العميد كادونا نزيوجو Nzeogwu kaduna.[1]وهو من الإيبو،حيث ذكر.[2]" **أعداؤنا هم أصحاب الربح والنصابون،والرجال في الداخل ،أولئك الذين يسعون إلى إبقاء البلاد مقسمة بشكل دائم حتى يتمكنوا من البقاء في مناصبهم، لا يمكن أن يكون التدخل العسكري الدواء الشافي لأوجه القصور المدنية وتدخلهم في السياسة غير دستوري.**"

نفذ الانقلاب يوم 15جانفي مما أدى إلى قتل بعض مدبريه ووجهت الدعوة إلى العميد إيروسيIrosi Aguiyi.[3] وهو من الإيبو لرئاسة المجلس العسكري وأصبح رئيسا للحكومة العسكرية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وفي أول خطاب موجه للأمة النيجيرية أكد إيروسي أن هدف حكومته هو القضاء على الفوضى والتمرد الذي ساد في الإقليم الغربي والحفاظ على الأمن والقوانين،ووضع حد للرشوة، المحسوبية،محاربة القبلية والقضاء عليها وألح على ضرورة القضاء على الولاء القبلي، وتنمية الوعي الوطني حتى يمكن بناء الدولة النيجيرية.[4] لكنه في نظر البعض كان أقل إصلاحا وطنيا من الإيغبو.[5] وقد كان اللواء تشوكوما ونزيوجو يرون أن السلطة قد بقيت لدى فئة معينة والتي حاولت إبقاء البلاد مقسمة من أجل البقاء في

---

[1] – ولد في 25فيفري 1937م في ولاية كادونا من أبوين كاثوليك هما جيمس واليزابيت في ولاية ايبو،تلقى تعليمه الأول في الأكاديمية العسكرية في بريطانيا،وعمل ضابطا للمخابرات في الجيش النيجيري،كان ضمن الوحدات التي نشرت في الكونغو عام 1960م،قاد انقلاب الشمال النيجيري عام 1966م توفي في 29جويلية 1967 بالقرب من نسوكا لمزيد من التفاصيل حول حياته أنظر:

Godwin Wambu Chiemela: Chukwuma Nzegwu in The Throes of Contemporary Nigerian. **Social Sciences Research Journal.** June 2020,pp22-26.

[2]- John. Sunday Ojo and Francis. Oluyemi Fagbohun:" Military Govermance and Civil War Ethnic Hegemony as Constructive Factor in Nigeria".**Global Journal of Human Social Science**,vol14,Issue 4,version 1, Nigeria,2014.p18

[3] - أصبح هذا الجنرال أول قائد عسكري لنيجيريا في جوان 1966 وقد اغتيل من قبل جنود الشمال في الغالب أنظر:

Paul Udofia: op.cit.p1.

[1]- O Arkipo : **The devlopment of Modern Nigeria** .london, penguin books. 1967. p152.

[5]- Frederick Cooper: **African Since 1940 The Past of The Present**. Cambridge University Press, New York,2002.p172.

مناصبهم.[1]ويفسر نزيوجو أسباب الانقلاب فيذكر." باسم المجلس الأعلى للقوات المسلحة أعلن الأحكام العرفية على المناطق الشمالية لنيجيريا،لقد استولينا على السلطة للقضاء على القبلية،المحسوبية، والجهوية".[2]وللإشارة فإن شاغلوا منصب الوزارة الأولى في إقليم الشرق والغرب الأوسط فقد نجو من الموت،وذلك الإعلان نتجت عنه تساؤلات تتمحور حول المغزى الذي ينحصر في أن أغلب الزعماء السياسيين ،الذين قتلوا ينتمون أساسا إلى التحالف الوطني خلافا للدكتور أوكبارا و إيروسي بقيا على قيد الحياة ،وهم من الإيبو مما أحسهم أن الانقلاب كان قبليا،أي إطاحة قبيلة الشمال من الحكم واستبدالهما بقبيلة الإيبو، والدليل على ذلك أن قادة الانقلاب كانوا من الإيبو حيث أن الضباط السبعة برتبة ماجور الذين شاركوا في الانقلاب ينتمون إلى قبيلة الإيبو ماعد ضابط واحد من قبيلة اليوروبا و19 ضابطا من بين 20 كانوا من نفس قبيلة الإيبو.[3] وقد استقبل الشرق ذلك التغيير بارتياح لأن مجموعته العرقية هي المسيطرة على الحكم،وبهذا قضى على النفوذ الشمالي الذي دام لعدة سنوات وبالرغم من ذلك فإن الشمال كان راض بالسلطة العسكرية القادرة على محاربة الرشوة والقبلية.[4]

إن تفسير هذا الانقلاب يعود إلى عدة عوامل منها الإقليمية،أزمة الانتخابات في غرب نيجيريا عام 1965م،وقبلها الانتخابات الفيدرالية لعام 1964م ومخلفات الاستعمار نتيجة التفرقة العرقية في نيجيريا.[5] وهذه الحرب التي بدأـــت سياسية تحولت إلى عنف عرقي ديني،وهي تبين النزعة العسكرية والتدخل العسكري في السياسة وأن العرقية هي صناعة استعمارية.[6]

الانقلاب العسكري الثاني في نيجيريا

حدث الانقلاب العسكري الثاني في شهر جويلية عام 1966م وقاده الشماليون، وكان أغلب ضحاياه من الإيبو.[7] كخطوة مناهضة اتخذها جوون يعقوبYakubu Gowon .[8]

[1] -John. Sunday Ojo and Francis. Oluyemi Fagbohun:op.cit.p23
[2] -John. Sunday Ojo and Francis. Oluyemi Fagbohun:op.cit.p23.
[3] -R ,Luckham: op.cit. p28.
1- مرابط،رابح: المرجع السابق، ص ص 69-70.
[5]- John. Sunday Ojo and Francis. Oluyemi Fagbohun:op.cit.p28.
[6] -Ibid. p18
[7] - F. Forsyth : **The Biafra Story**. Fenguin books,London,1974.p50.

Gowon.[1] ضد هذه القبائل حيث أعلنت هذه المنطقة انفصالها فيما عرف بإقليم بيافرا.[2] وأدى إلى مقتل أكثر من 300ضابط معظمهم من الإيبو مما نتج عنه هروبهم إلى إقليمهم الأصلي وهو الإقليم الشرقي،وأكد استحالة التعايش بين الشرقيين والشماليين،أي بين الإيبو والهوسا،حيث فقدت الثقة بين المجموعتين وحل محلها الخوف والرغبة في الانتقام.[3] وهي الانتقام.[3] وهي التي دفعت بالجيش الشمالي الذي كان موجودا في الإقليم الشرقي للانسحاب إلى الإقليم الشمالي والغرب الأوسط ولاغوس.

لقد كان هدف الانقلابين الشماليين هو:

1-وضع سيطرة الشرق على السلطة، واستبدالها بسلطة شمالية.

2-الثأر من الإيبو الذين قتلوا عدد كبير من الضباط الشماليين خلال الانقلاب العسكري الأول.

3-الانفصال عن نيجيريا، أي انفصال إقليم الشمال عن نيجيريا.

لقد حقق الانقلابيون الشماليون الهدفين الأول والثاني حيث سيطروا على الحكم ،وتمكنوا من القضاء على هيمنة الإيبو للسلطة، وعلى الضباط الشرقيين،الذين كان يتزعمهم إيروسي أما فيما يخص الهدف الثالث فقد عدلوا عن رأيهم الخاص بالانفصال لأنه سيؤدي إلى حرمان الإقليم الشمالي من المنافذ البحرية والموانئ الجنوبية،وتلك الموانئ ضرورية لتطوير المنتجات الشمالية الزراعية إضافة إلى ذلك فالإيرادات البترولية المتأتية من الإقليم الشرقي لا يمكن الاستغناء عنها لأنها ضرورية لتنمية الإقليم الشمالي،ومن الناحية السياسية فانفصال الإقليم الشمالي لا محالة يؤدي إلى تحريض القبائل الأخرى،مما يؤدي إلى تهديد الوحدة الوطنية ويدخلها في حرب أهلية.

---

[1] -ولد الجنرال يعقوب جوون من مواليد 19أكتوبر عام 1934م في نيجيريا وهو الرئيس الثالث لنيجيريا أنظم إلى الجيش عام 1954م ومنح منصب الملازم الثاني،وعين رئيسا بعد اغتيال الجنرال ايروسي لمزيدا من التفاصيل أنظر:
Falode Adewunmi:" A Reconstructor and Nation Builder General Yakubu Gowon Political Development in Nigeria1955-1975".Article in SSRN Electronic Journal,April2019,p2.

[2]- Frederick Cooper :op.cit.p172

[3] - S.k. Panter, Brick :**Nigeria Military Prelude to Civil War**. The Athlane Press,London, 1970.p27.

بقيت نيجيريا دون قائد أعلى للقوات المسلحة تسير البلاد بسبب رفض استلام السلطة من طرف قادة الانقلاب العسكري،ثم حل ذلك المشكل بتعيين المجلس العسكري العقيد يعقوب جوون،الذي كان يأمل أن تقلع الأقليات العرقية في المنطقة الشرقية عن تضامنها مع الانفصاليين الإيغبو.[1] واعترفت جميع الأقاليم بقيادته باستثناء زعيم الإقليم الشرقي المقدم أوجوكو،حيث اعتبر أن انتفاضة الجيش التي حدثت في جويلية، وما نتج عنها من قتل للضباط العسكريين الشرقيين ما هي إلا خطة مدبرة، ومؤامرة لإبادة مجموعته العرقية وهي الإيبو،واتهم جوون بأخذ زمام السلطة بالقوة وليس لديه المؤهلات العسكرية لذلك ومهما كانت مبررات أوجوكو،فالغيرة والتنافس بينهما هي التي أدت إلى عدم الاعتراف به ومثل هذا الأمر أول مشكلة واجهت النظام الجديد،أما المشكلة الثانية فهي خوف سكان اليوروبا من الضباط الشماليين المتمركزين في إقليمهم،حيث أن الجيش الشمالي كان يتصرف ويسلك سلوك جيش احتلال مما أدى باليوروبا إلى المطالبة بسحب تلك القوات من الغرب، وتلك الوضعية خلقت جو من عدم الثقة بين اليوروبا والشمال من جهة ،وبين الشرقيين والشماليين من جهة أخرى، أما المشكلة الثالثة هي استمرار تصفية ضباط الإيبو من طرف الجيش النيجيري،ولم يستطع جوون إيقاف تلك الوضعية، مما أدى بالإيبو للفرار إلى إقليمهم الأصلي.

ومع مرور الوقت تمكن جوون من السيطرة على الأوضاع ،وحاول تهدئتها وإعادة المياه إلى مجراها الطبيعي،ففيما يخص مشكلة الاعتراف به كقائد أعلى للقوات المسلحة من طرف أوجوكو تشوكويمكاChukwkema Odumegwu Ojukwu.[2]ما هي إلا مسألة إيقاف سفك الدماء،ومع مرور الوقت وتهدئة الأوضاع فان أوجوكو سيعترف بالنظام، أما

---

[1] – فرانسوا بايار،جان:المرجع السابق،ص161.

[2] –ضابط عسكري ولد في 4نوفمبر 1933م ينحدر من نينوى في ولاية أنامبرا في نيجيريا،تعلم في كلية أسوم في انجلترا ثم انتقل إلى كلية لينكولن في أكسفورد،حصل على البكالوريا ثم التحق بجامعة التاريخ الحديث عام 1955م، ثم انضم إلى الخدمة العسكرية في شرق نيجيريا في أونجو، شارك في حملة مكافحة التمرد في الكمرون عام 1959م،كما درس القانون العسكري في مدرسة التدريب الخاصة في الكونغو،أصبح رائدا عام 1963م ثم كولونيل في ديسمبر عام 1964م ، شغل منصب الحاكم العسكري للمنطقة الشرقية من نيجيريا عام 1966م ثم زعيم جمهورية بيافرا الانفصالية من 1967م حتى 1970م أنظر:

Nwoko Kenneth: Chukuemeka Odumecwu Jukwu and Enigma and The Dried Meat That Fills The Month.www .Researchgate.Net,September2015,p251.

فيما يخص كسب ولاء اليوروبا وغرس الثقة بين الشمال والغرب فقد عمد جوون إلى إطلاق سراح زعيم اليوروبا أوولو،الذي كان يمثل الجناح الراديكالي لحزب جماعة العمل،والذي سجن أثناء أزمة الغرب .وكذلك تم إطلاق سراح الزعيم إينهارو.

ولمعالجة المشكلة السياسية ألغي النظام الموحد وأعيد النظام الفيدرالي،الذي ألغاه إيروسي حيث أدى إلى حدوث اضطرابات في الإقليم الشمالي،وشكلت لجنة لإعادة النظر في الدستور النيجيري حتى يتمكن من إيجاد نظام سياسي يتلاءم مع التنافر العرقي النيجيري. [1]

2-2-في غانا1966

أنهى انقلاب غانا مرحلة طويلة ارتكز خلالها حكم نكروما على العنف والقهر،ولكن يبدو أنه لا يوجد حدث مميز من خلال غياب نكروما أدى إلى الإسراع بالانقلاب العسكري،هذا على الرغم من أن الوضع الاقتصادي كان ينذر بوقوع انفجارات عنيفة ففي أواخر الخمسينات وأوائل الستينات أنفقت غانا كل مدخراتها من الإسترليني،والتي ادخرتها من أرباحها العالية من الكاكاو سابقا،وضاع القسط الأكبر من هذه النفقات على البناء التحتي اللازم للاقتصاد الحديث،وأنفقت بعضه أيضا على مباني فخمة وصناعات خاسرة،وكانت غانا تدفع ثمن تنميتها من القروض الخارجية حتى أصبحت سياسة الاقتراض قاعدة من قواعد إنفاق الدولة،ولكن انهيار أسعار الكاكاو أدى إلى خفض عائدات الحكومة حتى أوشكت البلاد على الإفلاس،وبات متوقعا أن تفرض الحكومة ميزانية تقشف،وذلك بأن تتجه إلى فرض ضرائب عالية ،أو ادخار إجباري علاوة على الارتفاع المستمر،والسريع للتكاليف المعيشية في المدن الكبرى،ولكن أبناء النخبة من السياسة استمروا في حياة البذخ والإسراف دون رقيب أو حسيب على الرغم من النداءات المتكررة المطالبة بتقشف حقيقي ويبدو هنا أن الانقلاب كان من تدبير كبار ضباط الجيش والشرطة دون معارضة من الداخل فيما عدا قوات الحرس الجمهوري في مقر الرئاسة الرسمي.[2]

[1]- R ,Luckham:op.cit.p308.

[2]- ب. س لويد وشوقي جلال: المرجع السابق، ص 324.

وجاء تبرير انقلاب عام 1966م العسكري في غانا على أساس أن الجيش والشرطة كانا الوسيلة الوحيدة للإطاحة بنكروما.[1] أن هذا الانقلاب كان مدفوعا من القوى الغربية حيث اعتبر البريطانيون أن نكروما طرح مشروع عموم إفريقيا بهدف بعيد،وهو إخفاء رغبته في حكم إفريقيا بأكملها،وأنه كان متناقضا وقد عارض بشدة منظمة الوحدة الإفريقية،المنظمة الوحيدة التي يعتبرها هؤلاء تجسيدا للوحدة الإفريقية.[2] وهو طرح أراه غير صحيح باعتبار أن نكروما كان من الشخصيات الهامة التي لعبت دورا كبيرا في وحدة الأفارقة سواء من خلال الأراء التي طرحها في مؤتمرات الجامعة الإفريقية أو من خلال ما كتبه في مذكراته،بل حاول أثناء الانقلاب فتح مكاتب التمثيل في أكرا محاولة منه لإيجاد دعم قوي من القوميين الأفارقة، كان يرى أن ذلك دبر بهدف القضاء على أكرا مركز الحرية الإفريقية.

2-3-في سيراليون1967م

انتهت انتخابات مارس عام 1967م بنتائج مماثلة جدا لكل من حزب الشعب بزعامة ألبرت مارجاي،وحزب مؤتمر كل الشعب بزعامة سياكا ستفزSiaka Stevens.[3]وحين دعا حاكم البلاد زعيم حزب مؤتمر الشعب إلى تأليف الحكومة قام بريجادير لانسانا Brigadier David Lansana.[4] بالاستيلاء على السلطة،ولكن سرعان ما أقيل هو الأخر بانقلاب مضاد وظهر أن الانقلاب محاولة تستهدف دعم إقدام ألبرت مارجايAlbert Margai.[5]في السلطة،وانعقدت لجنة

---

[1]– وانياندى،بيتر: "الديمقراطية ودولة الحزب الواحد، الخبرة الإفريقية". **مجلة الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج1، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص160.

[2]-Mattoo Grilli: **Nkrumaism and African Nationalism Ghana pan African Foreign policy in the age of decolonization**,Library of Congress,2018.p333.

[3] –سياكا ستفنز سياسي من سيراليون من مواليد عام 1905م،وصل إلى السلطة عام 1968م،وأصبح زعيم حزب المؤتمر الشعبي العام كأول حزب معارض يصل للسلطة توفي في 1988م أنظر:

Javombo,Alhalji Mustapha :" Impect of Autocratic Rule on individual Freed on Peace and Security in Sierraleone".**Journal of Siences Basic and Applied Research**,Issn 2307-4531,Mai 2019,p30.

[4] –ولد لانسانا في 22مارس 1922م أحد الشخصيات العسكرية القوية في سيراليون،شغل منصب ملحق عسكري في الولايات المتحدة وكان لواء عام في الأمم المتحدة عام 1964 أنظر:

Benjanin Olgboye: **Larmée et Létat en Sierraleone de la Mobilisation à la Reconstruction1964-2002**.Doctort en Histoire ,Université Félix Houphouét Boigny,2016,pp218-219.

[5] –ولد ألبرت مارجاي في 10أكتوبر عام 1910م ثاني رئيس وزراء لسيراليون،والأخ غير الشقيق لميلتون ماري كان عضوا في المجلس التشريعي عام 1951م،كما تقلد عدن مناصب وزارية في التعليم،كما أسس الحزب الوطني السيراليوني لمزيد من التفاصيل أنظر:

قضائية فيما بعد وقررت أن حزب ستفنز هو الذي فاز حقا في الانتخابات،ولكن الحكام العسكريين أحجموا عن أن يعهدوا بالسلطة إلى حكومة مدنية،وفي أفريل عام 1968م تمردت جماعة من صغار الضباط وسجنوا معظم ضباط الجيش والشرطة،وأعلنوا أنهم يمثلون الحركة الثورية ضد الفساد،ثم نصبوا سياكا ستفنز رئيسا للحكومة،ويبدو أن الحكومة العسكرية لم تحظ بترحيب الجماهير بسبب عجزها الواضح عن مواجهة مشكلات البلاد الاقتصادية والاجتماعية،والإحساس بأن كبار ضباط الجيش يتمتعون ببذخ السلطة وترفها شأنهم شأن الساسة الفاسدين،وحين نصب العسكريون ستفنز رئيسا للوزراء فإن ذلك لا يعني اعترافهم بنجاحه في الانتخابات التي جرت قبل عام،بل رغبة منهم في أن يمهدوا السلطة إلى حزب يستمد قوته من عمال المدن،ويعكس مصالحه، ولقد كان حزب الشعب على النقيض حزب تقليدي يدعمه الشيوخ والكريوليون.[1]

إن انقلاب عام 1967م العسكري كان محاولة لإحلال حكومة غير شعبية منهزمة بحكومة أخرى،حيث شهد انقلابين متتالين،الأول قام به جون لانسانا في مارس 1967م وبعدها بثلاثة أيام قام ضباط آخرون من الجيش بانقلاب مضاد لخلعه،وليس الهدف هذه المرة تصحيح الانتخابات ،وإنما إقامة حكومة عسكرية جديدة وهي مجلس الإصلاح الوطني حيث قام الضباط باستدعاء أحد زملائهم من إجازته الدراسية وهو جكسون سميث Juxon Smith.[2] للعودة للبلاد ورئاسة مجلس الإصلاح الوطني،والجدير بالذكر أن كل القيادات التي أطاحت بلانسانا وهم الرائد بلاك،والرائد كاي،والرائد سامبا،والرائد جومو لم تتخل عن لانسانا نفسه ولا عن الحكومة،حيث كانوا من الجنوب وبالتالي عكس هؤلاء داخل الانقلاب المضاد رؤى إيديولوجية وليس أثنية

Cartwright John:Politics in Sierraleone1947-1967.University of Toronto Press,1970.

[1]– ماجبايلي س،فايل : "الجيش والمجتمع المدني في سيراليون انقلاب 1996م العسكري". في **مجلة الحكم والسياسة في إفريقيا**. تر هالة جمال ثابت،ج1، ط1،العدد 496، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، 2003، ص ص 325–326.

[2] -ولد أندرو جكسون سميث في 30 نوفمبر عام 1931م وهو سياسي وضابط عسكري من سيراليون،كان رئيسا لمجلس الاصلاح الوطني في الفترة من 27مارس 1967م إلى غاية 18أفريل 1968م والحاكم العام بالنيابة،ثم وزيرا للمالية ،أطيح به من قبل مجموعة من الضباط بقيادة أمادوا بانجورا أنظر:

Elizabeath Muriel Dolcine: Africa Who s Who. **Africa Journal Know Africa**,Issn 0261-1570,University of Michigam,1991.p857.

مخالفة،واستمرت هذه الحكومة لمدة عام وسرعان ما تغير تأييد الشعب للانقلاب الثاني خاصة في ظل شعور الطبقة الوسطى بالاغتراب بسبب اتجاهات جكسون سميث.[1]

3-الحرب الأهلية في نيجيريا 1967-1970م.

عندما حققت نيجيريا استقلالها من الحكم الاستعماري البريطاني في 1أكتوبر 1960م ظهرت أفاق واعدة وتوقعات بمستقبل زاهر لنيجيريا والتي كانت من أكثر دول إفريقيا سكانا ونموا اقتصاديا، لكن الحرب الأهلية التي دامت سنتين ونصف من عام 1967م حتى عام 1970م والتي كانت على طول الخطوط الإقليمية والعرقية،حيث يعود السبب وراء تلك المشاكل إلى المسألة العرقية، والانقسامات التي وجدت بين أكبر المجموعات العرقية في منطقة الهوسا، الفولاني، اليوروبا والإيبو، إذ كانت مشكلة الوحدة الوطنية واضحة في أوائل الستينات،ورغم سعي الطبقة المثقفة من فنانين،علماء،وبعض السياسيين للترويج لدولة مركزية واقتصاد قوي تديره الدولة حيث كانت هذه الجهود تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين النيجريين سياسيا،اقتصاديا وثقافيا لكنها فشلت بسبب الاتجاه السياسي الذي كان يسعى نحو توطيد السلطة على المستوى الإقليمي بأي تكلفة سواء الفساد السياسي أو تزوير الانتخابات.[2]

لقد واجهت نيجيريا منذ استقلالها مشكلات تتعلق بالاندماج الوطني انتهى بهذه الحرب ،التي أعلن خلالها عن استقلال الإقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيافرا، لقد كان من أسبابها إضافة الجزء الشمالي من الكامرون البريطاني إلى الحدود النيجيرية عام 1959م،ونظرا لحداثة هذه الحدود، لم تتح أمام مختلف الجماعات التي تعيش في إطارها فرصة كافية للتفاعل السلمي على نحو يؤدي إلى ظهور هوية وطنية، وأن وجود العديد من الجماعات الأثينية قد أدى إلى تعددية دينية،وقد أسفرت السياسات الاستعمارية والممارسات البريطانية في نيجيريا إلى تكريس الإقليمية اقتصاديا، سياسيا ودينيا قبل الاستقلال.[3]ما يمكن

---

[1]- ماجبايلي س،فايل: المرجع السابق، ص 232.

[2] -Toyin Falola and. M Mathew. Heaton: op.cit..pp158-159 .

[3]- إبراهيم أحمد نصر الدين: **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011، ص ص 291-292.

استنتاجه إن أسباب هذه الحرب الأهلية. [1] يمكن اعتبارها نتيجة لتفرقة المستعمرة النيجيرية التي تم تعزيزها من خلال القوانين الاستعمارية التي قيدت انتقال المسيحيين في الجنوب إلى المسلمين في الشمال،وهذا ما خلق استقرارا مضطربا للمواطنين غير الأصليين في الشمال،حتى أنه تم تقييد عمليات شراء الأراضي خارج المنطقة الواحدة،فأصبح الكره مستشريا في الأقاليم،وبدأت المجموعات العرقية المختلفة تنظر إلى بعضها البعض بشك في جميع أشكال التواصل،وبذلك أصبحت المعاملة المتباينة وغير العادلة للمجموعات العرقية مسؤولة عن ازدياد حالة التوتر في المجتمع النيجيري،وخلقت نوعا من التفاوت في المجال التعليمي،ووسعت الفجوة الاقتصادية والسياسية بين شمال وجنوب نيجيريا.

لقد أدت هذه الحروب الأهلية إلى تدمير المدن التي كانت قائمة قبل القرن 19م،وإقامة عدد كبير من المدن الجديدة،كما أدت إلى ظاهرة اختفاء المدن التي لاحظها الرحالة في بلاد اليوروبا ونشأت مستوطنات جديدة مثل أبيادان،أبيوكتا،سغامو، أوكي،أودان.[2]

ونلاحظ أن أكثر النتائج الخطيرة للحرب الأهلية على الإغبو،كانت تهميشهم في الحكومات المختلفة التي أعقبت الحرب في نيجيريا خاصة في فترة حكم الأنظمة العسكرية فقد أصبح الإغبو في مرتبة أدنى تمثيلا في القوات المسلحة، والمناصب الحكومية الهامة حيث كان هناك القليل من الضباط العسكريين من الإغبو ذوي الرتبة المتوسطة في الجيش النيجيري،وادعى بعض المراقبين للسياسات النيجيرية حول الإغبو أن هناك سياسة رسمية لتقويض الازدهار الاقتصادي،الاجتماعي والوحدوي لدولة نيجيريا،ونستنتج أن وجود العرقية ليس كافيا للتحريض على الصراع،ولكن ما يحرض على الصراعات العرقية في حقيقة الأمر هو التخلف الاقتصادي ،التهميش والرغبة الشديدة في السيطرة على الموارد

2 –الحرب الأهلية هي صراع مسلح داخل دولة بين مجموعات منظمة،تهدف إلى السيطرة على السلطة المركزية أو في منطقة معينة تهدف إلى إحداث تغيير في قرارات الحكومة،والظاهر أنه ليس هناك تعريف محددا مجمع عليه للحرب الاهلية وذلك لانحيازية الاستعمال، مما يؤدي إلى تباين في التعريف: انظر: بمبا أدم: **النزاعات الأهلية في إفريقيا قراءة في الموروث السلمي الإسلامي**، كلية الدراسات الإسلامية جامعة سونكلانكرين، مملكة تايلاند،دت ،ص 9 .

[2]– أدي،أجاي: المرجع السابق،ص 803 .

الطبيعية،كما أن إدارة المستعمرات قبل الاستقلال شجعت على الاختلافات العرقية من خلال سياسة فرق تسد.[1]

لقد أثارت هذه الأوضاع العديد من النيجيريين،وكان الخوف الأكبر أن تكون منطقتهم ستصبح مهيمنة على أخرى،فالجنوبيون يخشون من المنطقة الشرقية والغربية،والغربيون يخشون الهيمنة الشمالية،ويخشى الشماليون من الهيمنة الجنوبية ونشير أن هذه المخاوف قد برزت في انتخابات عام 1964م وعام 1965م، وكان العديد من سكان نيجيريا يعتقد أن النظام الفيدرالي كان مختلا وقد أدت هذه المواقف مباشرة إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي المدني من قبل العديد من الضباط العسكريين .[2]

وفي جانفي 1966م حاولت المنطقة الشرقية الانفصال من نيجيريا وإقامة دولة سيادية ببيافرا، وكان إقليم لاغوس قادرا على إعادة تعمير المنطقة الشرقية، وعليه فالحرب الأهلية النيجيرية جسدت أكثر المشاكل المرتبطة بالمسألة الوطنية بدلا من حلها.[3]

4-مشاكل الحدود بين بعض دول غرب إفريقيا.

من الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية،ولم تعترف بالمصالح الإفريقية،وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر.[4] وأدت إلى مشكلة الحدود،وهي حدود مبهمة غير واضحة المعالم،ومن النزاعات التي نشبت بسبب ذلك النزاعات القائمة منذ عام 1962م بين الكمرون ونيجيريا على جزيرة باكاسيBakassi.[5]

4-1مشكلة الحدود بين الكمرون ونيجيريا

بدأت قضية هذه الحدود بين جمهورية الكمرون الفيدرالية وجمهورية نيجيريا،عندما وضعت معاهدات الحدود بين المستعمرات الفرنسية والإنجليزية في غرب إفريقيا،حيث من ناحية الشرق تقع المستعمرات الفرنسية في الغابون،أو بنجي شاري(جمهورية إفريقيا الوسطى) وإلى الغرب

---

[1]- جوزيف إيبغبولم ،:الصراعات والسياسات العرقية في نيجيريا المشهد النظري،تر حسين عباس حبيب، ص ص 9-10

[2] - Toyin Falola and. M Mathew. Heaton.:op.cit . p160 .

[3] - Ibid .

[4]- حمدي عبد الرحمان،حسن: "الصراعات العرقية والسياسية في إفريقيا الأسباب، الأنماط وأفاق المستقبل." **قراءات إفريقية**، العدد 1، أكتوبر 2004، ص 46.

[5] - بمبا،أدم: المرجع السابق، ص13.

توجد مستعمرة نيجيريا البريطانية، وكانت الحدود مع فرنسا قد أتفق عليها في معاهدات عام 1885م،1894م،1901م.[1]وكانت المعاهدة الأخيرة قد وضعت الحدود على النحو التالي،من مصب نهر كامبو Campo على طول نهر كامبو في تقاطعه مع خط طول 10شرق(7.40شرق باريس) ويمتد الخط على نفس التوازي حتى تقاطعه مع خط طول 15درجة(12,40 شرق باريس) ولم يهتم الاستعماريون بشؤون الشعوب المقيمة في هذا الأجزاء، ونتيجة لذلك فإن 250 ألف من شعب الفانج Fang وجدوا أنفسهم في الكمرون، و120ألف في الغابون، و210ألف في شعب مالكا Malka في الكمرون، أما خط الحدود بين الكمرون ونيجيريا فقد تم بنفس الطريقة حيث عين على أساس نقطة من الساحل يمتد خط طولها نحو الداخل،وفي أثناء الحرب العالمية الأولى تحركت قوات بريطانية من نيجيريا،وقوات فرنسية من الغابون وأونجي بشاري إلى داخل الكمرون، وانقسمت المستعمرة الألمانية بين القوى المشتركة في الحرب،وتأسس خط حدودي بين الكمرون الفرنسية والكمرون البريطانية على خط طول التقاء قوات الدولتين.

ولكن كيف كانت صورة هذا الخط من الناحية الأنتربولوجية،يصف هذا الوضع العالم البريطاني **ميل** الذي عمل مستشارا أنتربولوجيا للحكومة البريطانية في إدارة نيجيريا الاستعمارية على الوضع التالي:

1-تقطن جماعة من قبائل هيجي Higi عددا من القرى على جانبي خط الحدود.

2-يسكن في قرى مياها، باكا،هودوا، يجورا، نجوس، نوركاوا، نديكوى في الكمرون البريطانية عدد من شعب نجاياNjai والغالبية منهم يسكنون في الكاميرون الفرنسية عبر الحدود.

3-يسكن شيكيChake في قرى موفى، مودا، كوجوا وغيرها من الكمرون البريطانية وهي أيضا عبر الحدود البريطانية الفرنسية.

4- سكان القرى في ووجا،مجو،وبويلا في الكمرون البريطانية ينتمون إلى قبيلة يسكن معظمها في الكمرون الفرنسية ولها شكل مستطيل،ويصب في جنوبها نهر سميلكي Smilky وطوله 260 كلم .[2]

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم و شوقي الجمل: تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 39.

[2] - محمد مرسى،الحريري:**جغرافية القارة الإفريقية**،دار المعرفة،الإسكندرية،1994، ص ص 441- 442 .

كما عقدت معاهدة لتسوية الخلاف بين نيجيريا والكمرون الألمانية من بولا إلى البحر،وهي معاهدة وقعت في لندن بتاريخ 11مارس 1913م،ومما جاء فيها: "إن جلالة حكومة ملك بريطانيا وحكومة الإمبراطورية الألمانية راغبة في التوصل لتسوية الحدود بين الكمرون ونيجيريا،وقد تم الاتفاق على ما يلي:

1- تبدأ الحدود عند نقطة على بعد ربع ميل(0،4كم) شمال غرب العمود الحدودي 17 على طول امتداد الخط المستقيم الذي يربط بين أعمدة الحدود 16،17.

2- من هذه النقطة تسير الحدود حتى تتقطع في منطقة ماوبولو Mao Bulo على بعد حوالي نصف ميل (0،75كم) غرب جانفادا Ganfada

3- يمتد الحد الأول على طول ثاليو مايو بولو حتى يصل إلى نقطة حوالي ميل ونصف (2،4كم) شرق تباك Tibak عندما يتبع روافده الجنوبية .

4- من مياه رأس هذا الرافد الأجنبي تمتد الحدود في خط مستقيم إلى أعلى تل يسمى دكا Wori، ومنها تمتد الحدود إلى الجنوب والجنوب الغربي من خط مستقيم حوالي ميل وربع (2كم) عندما ينضم إلى أحد روافد ماوكرم Mao Kam.

5- تمتد الحدود في خط مستقيم جنوبا وجنوب شرق إلى مسافة ثلاثة أميال(4،5كم) وصولا إلى أعلى هوسينا Schina.

6- تمتد الحدود من هذه المنطقة حتى قمة تكرورا Tukorua حتى منطقة بابونغ Pabang.[1]

وعليه أكدت الكمرون أن الإتفاق الألماني الانجليزي حدد رسم الحدود بين الطرفين في الجزيرة واضعا هذه الأخيرة في الجانب الألماني(الكمرون) ،بينما قالت نيجيريا أن صاحب الحق على هذه المنطقة هم رؤساء منطقة كالابار،والذين احتفظوا بها إلى حين استقلال نيجيريا،وردت الكمرون أنه وفقا لمعاهدة أبرمت في 10سبتمبر عام 1884م بين بريطانيا وملوك كالابار القديمة،تم إنشاء محمية استعمارية ،وأن ما جرى عليه العمل في ذلك الوقت لم يكن هناك فروق قليلة بين المحمية الاستعمارية والمستعمرات،وفضلا عن ذلك فإن العنصر الأساسي في المحمية

[1] – كان لهذه المعاهدة تأثيراتها الكبيرة في قضية الحدود النيجيرية الكامرونية أنظر:

ملاحظات الأحكام والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية

Résumé Des Arrets avis Consultatifs et Ordonnances de la Cour internationale de Justice Document non Officiel,Affaire de la Frontiere Terrestre et Maritine Entre Le Cameroun et Le Nigeria,Arrét Du 10 October2002,p263.

أن السيادة الخارجية تكون للدول الحامية مما يعطيها حق التنازل عن جزء من الأقاليم التابعة للمحمية عن طريق ابرام معاهدة دولية.[1]

4-2 مشكلة الحدود بين غانا والتوجو

تبعا لهذه التغيرات الدستورية في ساحل الذهب وتوغو تحت الوصاية البريطانية ضغط نكروما على الحكومة البريطانية ليحملها على التصريح بأن موعد استقلال ساحل الذهب بات وشيكا،وأن مسألة توغو يجب أن تحل بسرعة، إذ إن نكروما وحزبه كانا يسعيان إلى جمع المناطق الأربع (الشمالية والأشانتي ومستعمرة ساحل الذهب وترانزفولتا- توغولاند) في وطن واحد،وعليه اضطرت الحكومة البريطانية إلى إبلاغ الجمعية العامة في الأمم المتحدة ومجلس الوصاية في 23 جوان 1954 بأن ساحل الذهب هي الخطوة الأخيرة من التقدم الدستوري قبل الاستقلال .

ثم قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1954م اتخاذ خطوات متعددة في ضوء الظروف الخاصة والآراء المختلفة لتوغو تحت الوصاية البريطانية بشأن التوحيد وذلك لتحقيق مطالب سكانها بدون أي انحياز للحلول التي يختارونها وقد وضعت الجمعية العامة الحلول الاتية:-

أ-اختيار الاستقلال عن طريق إتحاد التوغو (تحت الإدارة البريطانية) مع ساحل الذهب، ومن المحتمل في وقت لاحق توحيد التوغو (تحت الإدارة الفرنسية) مع الولاية الجديدة خطوة أولية لإتحاد التوغولاندتين، وان العلاقات المستقبلية مع ساحل الذهب يجب أن تترك للشعب يعالجها بنفسه.[2]

ب-إتحاد التوغو (تحت الإدارة البريطانية) مع التوغو (تحت الإدارة الفرنسية).

ج- أو استقلال التوغو عن ساحل الذهب أو حكم ذاتي.[3]

---

[1] – لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية أنظر:

أبو الوفا،أحمد: التعليق على قضاء محمكة العدل الدولية 2001-2005،المجلة المصرية للقانون الدولي،ص81.

[2]- Brown David: "Borderline politics in Ghana The National Liberation Movement of Western Togoland. **The Journal of Modern Africa Studies**,Vol18,N04,Cambridge University Press,4Dec 1980, p581.

[3] - Ibid.p582

ثم طلبت الجمعية العامة من مجلس الوصاية أخذ التدابير اللازمة للمضي في تنفيذ القرار ، وأرسلت بعثة خاصة للإقليمين الشمالي والجنوبي للتوغو تكون مسؤولة عن أداء جميع المهام التي أوكلها المجلس لها مع دراسة المشاكل الخاصة بهم، وأوصى أيضا بإجراء انتخابات بالتصويت المباشر لإنشاء مجلس لكلا القسمين من التوغو،مع إعادة التوفيق من مجلس الوصاية بخصوص وضع مستقبلهم،ثم قدمت بعثة الزيارة تقريرها الخاص بالإقليم إلى مجلس الوصاية في عام 1955 أيضا وفيه أعطت مقترحاتها بإجراء استفتاء يختار فيه سكان الإقليم إما الدخول في ساحل الذهب المستقل، وإمّا الانفصال عنه والاستمرار تحت نظام الوصاية، وإذا اختار السكان جميعهم المسلك الثاني أو القسم الشمالي أو الجنوبي منه، فإن رغبتهم النهائية ستؤجل حتى يتحدد المستقبل السياسي لتوغو تحت الإدارة الفرنسية، أو حتى يسمح لهم بتطور سياسي أخر، ثم يجرى الاستفتاء النهائي في أي قسم من الإقليم الذي قد بقي تحت الوصاية، مع ضمان المناخ الحر والحيادي للاستفتاء.

أدت هذه المشكلة إلى تقسيم الشعب الإيوي وهم من سكان التوجو إلى قسمين،حيث أصبح نصفهم يعيش في جنوب شرق غانا،والباقي في جنوب التوجو وقبل الاستقلال طالب ممثلوا هذا الشعب بتعديل هذه الحدود لكن دون جدوى حتى استقلت الدولتان فيما بعد،وبقيت المشكلة قائمة.[1]

وعليه نستنتج أن التقسيم السياسي الحالي هو المحصلة النهائية لتاريخ اصطناعي بحت،ونمط مفروض من الخارج أو من أعلى،وليس نبتا داخليا أو انبثاقا طبيعيا من أسفل،فالدول الإفريقية في معظمها ليست نتيجة توسع تاريخي لمجتمعات سياسية في أوطان طبيعية،ولكنه نتيجة توسع قوى دخيلة في فراغات سياسية فالدول الحالية لم تحدد بالنمو من الداخل،بل بالتجزئة من الخارج.[2]

المبحث الثاني:النتائج الاقتصادية

يذكر هوبكنز أن قدوم الأوربيين إلى إفريقيا في أواخر القرن الخامس عشر ميلادي أدى إلى إدخال عدد من المحصولات التي تعتبر الآن نموذجية بالنسبة للزراعة في إفريقيا الغربية

[1] – محمد أبو عيانة،فتحي: **جغرافية إفريقيا**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2013،ص 49.

[2] – جمال،حمدان:المرجع السابق،ص395.

وكان أهمها الذرة،الكاسافا،الفول السوداني والتبغ وفيما بعد الكاكاو.[1]وأن الاستعمار في إفريقيا بداية ثورة اقتصادية،ومع ذلك فإن مستوى معيشة الفلاح العادي لم يرتفع،ولكن من ناحية اقتصادية كان للحكم الاستعماري نتائج اقتصادية هامة،ويذكر المؤرخون أن زراعة المحصولات النقدية في إفريقيا،هي نتاج الحكم الاستعماري،والواقع أن الانتقال من اقتصاد الكفاف،وهو الذي يوفر المأكل والمشرب،والسلع اللازمة للاستهلاك المحلي المباشر إلى الاقتصاد الذي يقوم على إنتاج حاصلات للبيع أو التصدير،في مقابل عملة نقدية أو في مقابل سلع مستوردة،قد بدأ يظهر في بعض المناطق بطريقة تلقائية بين الإفريقيين في القرن التاسع عشر ميلادي،وقبل دخول الأوربيين ويرجع الفضل في ذلك للتجار العرب فقد كان الأفريقيون في غرب إفريقيا ينتجون الفول السوداني،القطن، وزيت النخيل بقصد التصدير وبكميات كبيرة،و عليه يمكن القول بأن فرض الإدارة الأجنبية على الإفريقيين لم يكن سببه إنتاج الحاصلات النقدية،فكل ما فعله الاستعمار هو أنه كثف ووسع مناطق الإنتاج عن طريق فرض الضرائب،ومد السكك الحديدية،وشق الطرق مما يسر على المصدر نقل محصولاته إلى المدن الساحلية ومنها إلى الخارج.[2]

كان أرثر لويس حاضرا في احتفالات غانا عندما أصبحت مستقلة ، وعاد إليها في أكتوبر عام 1957م وعين كبير المستشارين الاقتصاديين للحكومة بدعوة من كوامي نكروما، وذكر أنا غانا بعد الاستقلال كانت أكبر منتج ومصدر للكاكاو في العالم،كما كانت تصدر عشر الذهب،وتوجد بها احتياطات النقد كما كانت بنيتها التحتية متطورة،كما كان دخل الفرد الغاني كدولة متوسطة يمكن مقارنته بدخل الفرد في كوريا الجنوبية.[3]

والواقع أن النظام الاقتصادي الاستعماري كان نظاما بدائيا،الغرض منه أساسا تموين أوروبا بالمواد الخام التي تحتاج إليها من إفريقيا،أما مصالح الإفريقيين فكانت أمرا

[1]– أ ج،هوبكنز: المرجع السابق، ص59.

[2]– أحمد،طاهر :المرجع السابق، ص ص 182–183 -

[3]- Ernest Aryeety and Ravi Kanbur: **The Economy of Ghana Sixty Years after Independence.** Oxford University Press,London,2017.p45.

ثانويا.[1] بل في حالات كثيرة تغير الاقتصاد في دول غرب إفريقيا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد أحادي.[2]

ومقابل ذلك ساعد التوسع في المجال الاقتصادي الإدارة الاستعمارية على فرض الضرائب المباشرة على السكان الوطنيين ففرضت على المنتجات المحلية،كما فرضت الرسوم الجمركية على الواردات،وبذلك توفر للإدارة الاستعمارية في ساحل الذهب المجال اللازم لتغطية نفقاتها دون تحمل الخزينة البريطانية أو الشركات العاملة في الإقليم أي أعباء مالية.[3]

ورد على هذا القول نذكر مثال حول صناعة زيت النخيل فقد كان أهالي غرب إفريقيا يعملون فيها منذ عدة قرون،و لم تتطلب إلا تغيرا طفيف في عملية الإنتاج أو عملية التجهيز،وعلى عكس ما يحاول البعض إقناعنا به فإن قطاع التصدير القائم على صغار المزارعين في هذه البلدان لم يعتمد في إنشائه إلا على القليل من المبادرات الحكومية،بل وفي بعض الحالات تطور هذا القطاع على الرغم من السياسات والممارسات الرسمية الرامية إلى تعطيله،وحتى صناعة الكاكاو في ساحل الذهب التي تفتخر بها بريطانيا أيما فخرا فإنها تطورت أساسا بفضل مبادرات الأهالي.[4]

وترجع الزيادة الكبيرة في إنتاج الكاكاو إلى الفلاح الإفريقي نفسه،فقد قام بشق الطرقات،وإقامة الجسور اللازمة لتسهيل المواصلات من مناطق الكاكاو إلى محطات السكك الحديدية التابعة للحكومة أو الطرق الرئيسية،التي أشرفت الحكومة على شقها وقد قام الإفريقي نفسه بتعديل نظام حيازة الأراضي،واستحدث ما يعرف بنظام الزارع المستأجر،حتى يستطيع أن يفي بطلبات الأسواق العالمية من الكاكاو،وقد زاد إنتاج الكاكاو في ساحل الذهب زيادة كبيرة من 13ألف طن عام 1892م إلى 118ألف طن عام 1917م،والفضل في ذلك يرجع لزارع الكاكاو نفسه،وقد عقب على ذلك الحاكم البريطاني لساحل الذهب سير هيوكليفورد Sir Hugh Cliffordفقال . [5]"هذا الرجل الذي أشيع أنه بليد قد هيأ من الغابة العذراء مساحات كبيرة من

---

[1] – أحمد،طاهر: المرجع السابق ، ص188.

[2] -Abdullahi ,Shafiu. Ibrahim : **Nigeria Economy Business Governance and Investment in Period of Crisis**.Munich Personal Repec Archive,Kano Nigeria,23Oct2018.p13.

[3] – رؤوف عباس،حامد: **تاريخ إفريقيا الحديث**،كلية الأداب،جامعة القاهرة،دت،ص 61.

[4]– أ، آدبواهن: المرجع السابق ،ص 401.

[5]– نفسه.

الأرض،حولها إلى مزارع ناجحة للكاكاو ولم يمتلك من الوسائل غير بلطة،فأس،ولواطة،وأمكنه أن يقطع الأشجار،يطهر الأرض من الحشائش،وتمكن الفلاح الإفريقي دون مساعدة من شخص أخر من تطوير إنتاجه ونقله إلى البحر،وهذا الإنجاز يجعلنا ننظر إلى الإنسان الزنجي نظرة تقدير واحترام."

والواقع أن غانا ورثت حالة من التبعية الاقتصادية فقد بحثت بريطانيا عن أسواق لسلعها في الخارج،كما احتاجت المواد الخام اللازمة للحفاظ على صناعتها، وعليه قد حولت اقتصاد غرب إفريقيا إلى اقتصاد أحادي،وجعلت من محصول الكاكاو محصول نقدي رئيسي يزرع بها.[1]

لقد نشأ نظام اقتصادي استعماري في كل إقليم من أقاليم غرب إفريقيا،وجرى تنظيم القطاع الحديث على أساس إنتاج قليل من المواد الخام،واستخدام عدد قليل من العمال المهرة، والعمل في كثير من الأحيان على هجرة أعداد كبيرة من اليد العاملة،واختفت صناعة السلع الاستهلاكية،بل وتصنيع المواد الخام،وكان رأس المال كله تقريبا وافدا من الخارج،ثم كانت أرباحه تعود إلى الخارج بينما استخدم رأس المال العام لإنشاء البنية التحتية غير الإنتاجية وفاءا للمصالح التجارية الأجنبية.[2]

وعندما قسمت القوى الأوربية إفريقيا فيما بينها،سعت إلى إقامة نوع من السيطرة على الأراضي التي استولت عليها، ودخلت دول غرب إفريقيا في حالة ركود ذلك أن صادراتها لم تمثل حاجة ملحة لأوروبا،فضلا على أن زراعتها لم تمثل سوق للصناعات الأوربية، لقد أمرت بريطانيا منذ البداية على أن يفي كل إقليم حاجاته الذاتية،وهكذا اعتمدت نيجيريا الجنوبية منذ البداية على عائداتها الخاصة من الجمارك والرسوم المختلفة، وحصلت شمال نيجيريا على قسط ضئيل من الدخل،مما اضطر لوغارد إلى أن ينشأ نظام للضريبة المباشرة.[3]

1-الزراعة

قبل عام 1950م كانت الزراعة تقدم 7 % فقط من جملة الإنتاج الحالي لأقاليم غرب إفريقيا،ودخلت زراعة الكاكاو في غانا عام 1879م،وبدأ أول تصدير للكاكاو عام 1896م،وارتفع إنتاج الكاكاو إلى 310ألف طن عام 1936م،ثم نقص وظل كذلك حتى

[1]-Charls. Adom Boateng **The Political Legacy of Kwame Nkrumah of Ghana**.The Edwin Mellen Press,U.S,A,2003. P60 .

[2] – ب. س لويد وشوقي جلال:المرجع السابق، ص 66 .

[3] – نفسه: ص 68.

أوائل الستينات حيث بلغ الإنتاج السنوي 420 ألف طن ،ثم ارتفع إلى ما يقارب 600 ألف طن في عامي 1965،1964م، وسار إنتاج نيجيريا بنفس المعدل ويرجع الفضل في التوسع في زراعة الكاكاو إلى مبادرات مزارعي إقليمي أكان Akan واليوروبا Yoruba ، وكانت الحيازات الأرضية صغيرة بوجه عام ومثال على ذلك أن نصف الحيازات لم تتجاوز نصف أكر لكل منهما،والأكر الواحد يعطي المزارع عائدا تقريبيا قدر ب 50 جنيه إسترليني،بينما سعر الطن من المنتج مائة جنيه إسترليني..[1]

لقد ورثت دول غرب إفريقيا واقعا زراعيا خاص حيث سيطر عليه إنتاج المزارع، والأرستقراطيات الحاكمة فقد كان النظام السياسي مهدد بارتفاع فئات جديدة من التجار والمزارعين مثل الأشانتي،وخلال الفترة الاستعمارية 1900 إلى 1960م ورثت فريتاون ولاغوس توسع في زراعة الغابات، واستمرار سيطرة السكان الأصليين على زيت النخيل والمطاط،وتطورت محاصيل جديدة هي الكاكاو،البن،والفواكه،وهي منتجات كانت تحقق متطلبات الأسواق الاستهلاكية في البلدان الصناعية.[2]

و أدى الكساد الاقتصادي في الثلاثينات إلى شد أزر الحركة الشعبية ضد الإمبراطورية والرؤساء التقليدين،وخلقت زراعة الكاكاو التي استأثرت بنصف سوق العالم طبقة جديدة من الفلاحين،الذين كانوا يطمحون بكفاية ونشاط في قطع من الأرض يمتلكونها،ولأنهم لا يملكون أي صلات قبلية أو مدنية فقد منحوا إنتاجهم من الكاكاو إلى عدد من تجار الجملة الأوربيين المتنافسين عن طريق مجموعة من السماسرة، وفي سنة 1929م أصبحت تجارة الصادر في أيدي شركة إفريقيا المتحدة ،والملفت للانتباه أن هؤلاء الزراع قد أخفقوا في تغيير السعر الاحتكاري للكاكاو بعد أن جربوا سلاح المقاطعة ،وفي سنة 1937م شكل تجار الجملة إتحادا للحد من المنافسة والتحكم في السعر،ونقصت أسعار الكاكاو نسبة تفوق 50 %في ظرف بضعة أسابيع.[3]

بقي الإنتاج الزراعي بمثلي صادرات غرب إفريقيا حسب بيانات عام 1961م،وجلها حاصلات أشرف على زراعتها مزارعون إفريقيون،وجاء في تقرير اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الأمم

[1] – ب. س لويد وشوقي جلال:المرجع السابق، ص 72 .

[2]- Keith Hart :**The Political Economy of West African Agriculture**. Cambridge University Press,New York,1982.p42.

[3]– ويدنر دونالد،: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء،المرجع السابق،ج2، ص ص407–408.

المتحدة عن إفريقيا الغربية عام 1962م أنه لا توجد مناطق أخرى في العالم بهذا العدد الكبير من الدويلات الصغيرة،صغيرة من حيث الإنتاج ومن حيث السكان،وان الإقليم المهم الوحيد الذي يشبهه هو أمريكا الوسطى.[1]

2- الصناعة

وقفت الدول الاستعمارية في وجه تصنيع المستعمرات،لكي تحافظ على مستوى أرباحها ذلك أنها لم تكن لها أي مصلحة في خلق صناعة حديثة في المستعمرات،فقد كان هدفها استغلال مصادر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة الأجور لخدمة آلاتها الصناعية في أوروبا،وليس لها أي رغبة في السماح للمستعمرات بإنشاء صناعة يمكن أن تكون منافسة لصناعتهم الأوربية.[2]

وسنأخذ مثال عن انعدام الصناعة في غانا بعد استقلالها عام 1957م حيث أنها كانت تصدر البوكسيت،وتستورد أدوات من الألمنيوم،تصدر زيت النخيل وتستورد الصابون،تصدر الأخشاب وتستورد المفروشات والورق،تصدر الجلود وتستورد الأحذية،ومع أنها أكثر بلدان العالم إنتاجا للكاكاو لكنها تصدره خام وتستورد كل لوح من ألواح الشوكولاطة وجميع معلبات الكاكاو،إلى جانب ذلك كانت غانا تصرف الآلاف من الجنيهات لاستيراد أكياس الخيش التي تستعمل في تعبئة حبوب الكاكاو،ومما يصعب تصديقه أن شركة بريطانية تملك مزارع الليمون في غانا كانت تعصر الليمون،تشحنه إلى بريطانيا حيث تجري تعبئته بالقناني،وبعد ذلك يتم إدخال هذه القناني المعبأة إلى غانا لتباع في المتاجر بأسعار عالية جدا.[3]

وقد زاد الإنتاج في صناعة التعدين في غانا بشكل كبير بين عامي 1912م و1931م فقد أنتجت الشركات البريطانية مليوني أوقية ذهب بقيمة ثمانية مليون جنيه إسترليني عام 1935م،وأنتجت 558الف جنيه إسترليني عام 1939م من الماس.[4]

---

[1]- عبد الهادي جمال ، مسعود محمد ورفعت و وفاء جمعة:**إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا**،مطبعة مدبولي،القاهرة،دت، ص 84.

[2]- وودس،جاك: **الاستعمار الجديد في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية**، ،ط1،ا دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، 1971،ص15.

[3]- نفسه ص 16 .

انظر أيضا: كوامي،نكروما: **على إفريقيا أن تتحد**.طبعة نيويورك، لندن، 1963، ص 27.

[4]-Charls Adom Boateng:op.cit,p61.

وتحتكر الشركات الأجنبية تقريبا عملية استخراج الثروات المعدنية في غرب إفريقيا باستثناء النشاط غير المشروع الخاص باستخراج الماس في سيراليون،وتسيطر حاليا شركة شل Chl على أغلب إنتاج الزيت الخام في نيجيريا، والمعروف أن هذه الشركة قد بدأت عمليات الاستكشاف في عام 1937م،ولم يحالفها النجاح إلا في عام 1957م،وحدث في بعض الأحيان أن حققت بعض الشركات الصغرى نشاطا مربحا ومثال ذلك استخراج خام القصدير من هضبة جوس في نيجيريا،وهي المنطقة التي يربطها خط حديدي،يصل بينها وبين لاغوس وميناء بورث هازكور،بينما أنفقت شركة شل حتى عام 1962م قرابة 70مليون جنيه استرليني في محاولات لاستكشاف الزيت الخام تم استخراجه تحت أقصى الظروف،إذ اضطرت إلى الحفر إلى عمق عشرة ألاف قدم في باطن الأرض في مستنقعات أشجار المنجروف في دلتا نهر النيجر..[1]

ويمكن القول أن السياسة البريطانية القائمة على تشجيع المحاصيل التصديرية وإنتاج المعادن كان يهدف لدعم المصانع البريطانية،وكانت دول غرب إفريقيا بما فيها نيجيريا مصدرا للمواد الخام ونمو الصناعة الأوربية.[2]

3-التجارة .

بلغت قيمة التجارة الخارجية لنيجيريا قرابة ألف مليون دولار،موزعة على 335مليونا قيمة الواردات،و591 قيمة الصادرات لعام 1968م،وتمثل هذه الأرقام نموا لا بأس به بالقياس إلى أرقام التجارة لعام 1957م،حيث بلغت قيمة الواردات 427مليون دولار والصادرات 357مليون دولار،وفي مجال الواردات نجد أن الآلات والسيارات قد بلغت قيمتها ما يوازي31،5 % من القيمة الكلية للواردات والسلع شبه المصنعة 38 % ،الكيمائيات 11،7 %،الأغذية والمشروبات 8%،البترول والزيوت المعدنية 7،6% وأخيرا الخامات الأخرى 3%.[3]

---

[1]- ب. س لويد وشوقي جلال:المرجع السابق، ص ص 73-74.

[2] - Adeyer Olusegun , and, david. Adejuwon Khinde:"The Implication of British Colonial Economic Policies on Nigerias Development**". Journal of Advenced Research in Management and Social Sciences.**vol 1.N2.August 2012.london.p2

[3]- رياض،محمد: المرجع السابق، ص 423.

والجدير بالذكر أن تراجع التجارة الخارجية لدول غرب إفريقيا يعود بالأساس للشركات التجارية الأوربية،فقد قامت هذه الشركات باستبعاد الإفريقيين من تجارة الصادرات والواردات،وذلك لافتقادهم رأس مال كبير الذي تستطيع الشركات الأوربية أن تحصل عليه بسهولة،كما فضل المنتجون الأوربيون أن يقصروا صلاتهم التجارية في التصدير والاستيراد على شركات أوربية،كذلك ساعدت المصارف على تقديم القروض إلى هؤلاء الأوربيين،أضف إلى ذلك أن هذه الشركات كانت لها الأولوية في أعمال التخزين بالموانئ،وكانت تحصل على فولون أقل من الإفريقيين،كما كانت تستأجر بشروط ميسرة السفن من شركة غرب إفريقيا للشحن،التي اشتهرت بعمليات نقل العبيد كما أن بعض مصانع أوروبا التي كانت تمون هذه الشركات بالمنتجات والسلع الأخرى اللازمة للسوق الإفريقية،كانت مملوكة لشركات قابضة يساهم فيها نفس هؤلاء التجار،ومن كل هذا أدى الكساد الذي أتى بعد عام 1920م إلى إفلاس الشركات الإفريقية القليلة التي كانت تشتغل في عمليات التصدير والاستيراد،فقد حل الكساد لدى هذه الشركات في بضائع كثيرة حصلت عليها عن طريق اعتمادات مصرفية مكشوفة،ولم تكن لديها احتياطات تكفي لتغطية الاعتمادات المصرفية في سنوات الكساد،وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية كانت شركات التجارة الأجنبية تحتكر السوق،وتتسلط على اقتصاديات غرب إفريقيا،حتى إذا ما وجدت بعض الشركات المتنافسة كانت ا تتفق فيما بينها على أثمان محددة للعمالة والمحصولات،ولعل أسوأ مثال لهذا النوع من الكارتل الشركات الأوربية العاملة في ساحل الذهب.[1]

ويلاحظ أن الشركات الأجنبية في غرب إفريقيا لم تحاول إعادة استثمار أموالها في البلاد،بل نادرا ما أنشئت حتى صناعات ثانوية لتجميع المحصولات قبل شحنها إلى أوربا ليحولوه إلى صابون،ثم يعيدوا تصدير الصابون إلى إفريقيا،وكانت الصناعات الفريدة التي عمل الاستعمار على تطويرها تلك الصناعات النشيطة للغاية مثل الزنك في نيجيريا، الذهب في ساحل الذهب،والحديد في سيراليون.[2] وكانت هذه الشركات تشتري إنتاج المزارعين المحليين بأسعار

[1]- أحمد، طاهر:المرجع السابق ص ص187-188

[2]--نفسه .

تحددها هي نفسها وفقا للأسعار العالمية وبقدر أقل للظرف المحلي،ولهذا تنعكس تقلبات أسعار السوق العالمية على المبادلات في إفريقيا.[1]

ويبدو أن التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية قد واجهت أزمة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ميلادي،من ذلك أن منتجي سلع التصدير قد تعرضوا للخسائر،التي أصابت السلع الأساسية،فالمعدل السلعي للتبادل التجاري تحول ضدهم والمحاولات التي استهدفت زيادة حجم الصادرات،إما أنها أخفقت أو أسهمت عندما أصابت قدرا من النجاح في زيادة تدهور معدلات التبادل، مما ترتب عليه أن أصبح النمو يأتي عكس المراد منه،وفي غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا،تعرض منتجو المواد الأولية والتجار لضغوط شديدة لإيجاد صادرات بديلة،وتطبيق ابتكارات تخفض التكاليف،وقد أدت الأزمة العامة في نهاية القرن التاسع عشر ميلادي إلى توترات ومظاهر سوء فهم ونزاعات بين جميع من أصبحوا من الأوربيين أو الأفارقة،معتمدين بدرجات متفاوتة على التجارة المشروعة في كسب عيشهم،فالتوسع في حجم التجارة عبر البحار في النصف الثاني من هذا القرن مقترنا بالتراجع في معدلات التبادل، أدى إلى تعديل أو إلغاء كثير من السمات المبكرة للتجارة المشروعة،التي ورثت من أيام التجارة الخارجية في الرقيق،كما أدى بالدول الأوربية إلى نبذ الافتراضات التي كانت تحكم سياستها التقليدية القائمة على التدخل المحدود في إفريقيا الغربية،ومثلما كان لفترات الرواج الواضحة تأثير ملحوظ في مسار تاريخ إفريقيا الغربية،كان الأمر كذلك بالنسبة لفترات الكساد بدورها،ومنذ بداية التجارة المشروعة كانت هناك فترتان لكل منهما عشر سنوات أو أكثر تحرك فيهما المعدل السلعي للتبادل لغير صالح منتجي سلع التصدير،كما أن المعدل إما انخفض فيهما أو ظل ثابتا،وكانت الفترة الأولى للكساد في الربع الأخير من القرن 19م وساعدت على قدوم الأوربيين إلى داخل إفريقيا،أما الفترة الثانية التي تغطي سنوات 1930م و1945م فقد ساعدت على خلق الحركة التي قدر لها أن تطردهم منها.[2]

3-1-الصادرات

---

[1] – هيلين توبور،ألميد:**إفريقيا في القرن العشرين**،تر صباح ممدوح كعدان،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،2013،ص134.

[2] – أ ج،هوبكنز:المرجع السابق، ص ص 273-274.

في إفريقيا الغربية البريطانية كانت منتجات النخيل تمثل قرابة 50 % من مجموع الصادرات عند بداية فترة الحكم الاستعماري،وهبطت إلى حوالي 33 % بحلول عام 1930م،ثم انخفضت إلى ما يقارب 15 % في العقد السادس،وقبل عام 1930م كان هذا الانخفاض يرجع كلية إلى نهوض صناعة الكاكاو في ساحل الذهب،التي اتسعت بسرعة شديدة خلال العقود الثلاثة من القرن العشرين ميلادي،ومع اقتراب نهاية العقد الثالث كانت مسؤولة عن 80 % من جميع الصادرات من المستعمرة،ومنذ ذلك الحين ظلت السيطرة للكاكاو برغم من أن الذهب و هو من أقدم الصادرات تمتع بفترة انتعاش قصيرة في العقد الرابع، وفي أعقاب ارتفاع سعره في الأسواق العالمية، وهناك حدثين هامين وقعا في العقدين الثاني والثالث هما زيادة صادرات نيجيريا من الكاكاو والفول السوداني،اللذين كانا يمثلان فيما بينهما حوالي ربع جميع الصادرات منها في أواخر العقد الثالث ،على الرغم من أن منتجات النخيل كانت لا تزال تمثل نصف المجموع،وفي النصف الثاني من الفترة الاستعمارية ظلت السلعتان الجديدتان تحققان تقدما على حساب السلع الأساسية التقليدية،وكانت نتيجة هذا التقدم أنه مع نهاية العقد السادس كان الكاكاو يمثل قرابة 20 % من الصادرات النيجيرية، ويمثل الفول السوداني وزيت الفول السوداني 20 %، ومنتجات النخيل 25 %، وفي سيراليون كان هناك تغير أكثر إثارة في العقد الرابع،فمنتجات النخيل التي كانت حتى ذلك الحين تشكل حوالي 70 % من مجموع الصادرات ،أخذت تتدهور سريعا نتيجة استغلال مناجم الماس وركائز الحديد، كما أن الصادرات المعدنية التي لم تكن لها قيمة تذكر في عام 1930م أصبحت تشكل حوالي 45 % من مجموع الصادرات في عام 1934م.[1]

ويظهر الجدول الأتي تطور الصادرات النيجيرية من المنتجات الزراعية خلال سنوات متباينة.[2]

المحاصيل(ألف طن)	عام 1954	عام 1956	عام 1958
الكاكاو	68	177	88
زيت النخيل	208	185	171
الفول السوداني	428	448	513

[1]– أ ج،هوبكنز:المرجع السابق، ص 365.

[2]– البراوي راشد: **التطور الاقتصادي الحديث في إفريقية**، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1961، ص 57.

القطن	26	28	34
المطاط	21	40	43
الموز	81	68	86

وقد كان للمعادن دائما أهمية في إفريقيا الغربية البريطانية أكثر من أهميتها في إفريقيا الغربية الفرنسية،حتى دون أن يؤخذ في الحسبان إسهام سيراليون،وفي نهاية العقد الثالث كان القصدير يمثل حوالي 10 % من قيمة جميع الصادرات النيجيرية،وكانت نسبة كل من الذهب،الماس،المنغنيز في صادرات ساحل الذهب حوالي 5 % ،وقد طرق على جميع هذه المنتجات انخفاض طفيف مع اقتراب نهاية الفترة الاستعمارية،لكن اكتشاف موارد جديدة لاسيما النفط النيجيري كان يشير إلى أنه من المؤكد أن تصبح المعادن ذات أهمية كبيرة في الخطط المقبلة للتنمية.[1]

إن النفوذ الاستعماري ليس مقصورا على صور النشاط التجاري المكشوف،وإنما أيضا له ممثلوه في المراكز الاقتصادية الرئيسية في دولة غانا الحديثة نفسها،ومن نتائج استمرار هذا النفوذ الصعوبة التي تواجهها غانا في جهودها لتحويل اقتصادها،الذي يقوم على أساس إنتاج المواد الخام أساسا الكاكاو لتصديرها إلى الدول الرأسمالية المصنعة إلى اقتصاد مستقل تماما،يقوم على أساس قطاع صناعي إلى جانب زراعة متنوعة،لا تعتمد على سوق التصدير الاستعمارية،وإنما تتجه نحو السوق الداخلية،وتستفيد أيضا من الإمكانات المتاحة لها بوجود سوق اشتراكية واسعة.[2]

صادرات الكاكاو:

ارتفع الطلب على الشكولاطة في أوروبا وأمريكا فشجع الشركات الأوربية على العمل فيه، حيث قامت ببناء السكك الحديدية في أكرا لتسهيل نقله، مما نتج عنه ارتفاع صادرات غانا من الكاكاو من 27000جنيه إسترليني عام 1900م إلى أكثر من

[1] – أ ج،هوبكنز:المرجع السابق،ص 366

[2] – وودس،جاك: **إفريقيا وصحوة الأسد**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1959،ص157.

248900جنيه عام 1913م وإلى أكثر من 822200جنيه عام 1925م وتبين أرقام الجدول هذا الاستغلال المتزايد لهذا المحصول.[1]

السنوات	الصادرات–غانا–	جنيه إسترليني
1900م	500	27000
1907م	9500	515000
1913م	51300	248900
1916م	72000	383800
1925م	218000	822200

الفول السوداني في نيجيريا.[2]

السنوات	صادرات الفول السوداني – نيجيريا–	القيمة
1905م	790	7000
1912م	2518	19000
1913م	19288	175000
1916م	50368	174000
1925م	127226	239400

3-2-الواردات

كان قطاع الصادرات والواردات السمة المركزية للاقتصاد الاستعماري،وقد زاد حجم السلع المستوردة إلى إفريقيا ببطء شديد،وباستثناء جنوب إفريقيا لم تتصدر قوائم الواردات آلات أو وحدات صناعية أو سلع استهلاكية،ذات نوعية ممتازة وكان نمو التجارة يتمثل

[1] - B. Kay Geolfrey: **The political Economy of Colonialism in Ghana**.Cambridge.1972.pp334-336

[2]- Michael Havinden. David Meredith: **Colonilalism and Development britain and its tropical colnies 1850-1960**.British Library Cataloging in Publication Data,New York,1993.p103.

عادة في امتداد خطوط إنتاج السلع،التي تميز بها منتصف القرن التاسع عشر ميلادي،ولم تختلف كثيرا عن أنماطها في عصر تجارة الرقيق.[1]

وقبل الخمسينات كانت نيجيريا تستورد سلعا استهلاكية أكثر مقارنة بالسلع الكمالية لأن البلد لم تصنع معظم السلع الاستهلاكية إلا أنها شرعت في إقامة مصانع للسلع في الخمسينات،وبدأت الحاجة إلى المواد الإنشائية لفرض إقامة مشروعات التنمية،كذلك جعل ارتفاع مستوى المعيشة للسكان الواردات،تتغير لمصلحة السلع الإنتاجية والكمالية بدلا من السلع الضرورية.[2]

ويرجع هذا الضعف في الاقتصاد الإفريقي إلى سيطرة قلة من الشركات الأجنبية الكبرى على التجارة ،فقد كانت لاغوس على سبيل المثال تضم عدد لا بأس به من رجال الأعمال الناجحين،غير أن هؤلاء عجزوا عن الصمود بفعالية في منافستهم للتجار الأجانب نظرا لافتقارهم إلى ثقة الموردين الأجانب، فضلا عن التضامن والإتحاد فيما بينهم، بينما اتجه التجار البريطانيون مثلا إلى الإتحاد عندما اشتدت المنافسة بينهم،وتعتبر شركة إفريقيا المتحدة إحدى نتائج هذا الإتحاد،وكان إجمالي ذروة رأسمالها هي،والفروع التابعة لها في السنة الواحدة أوائل الخمسينات يتراوح مابين 200مليون و300مليون جنيه إسترليني،وكانت وحدها تتولى مسؤولية ثلث واردات نيجيريا،وأكثر من خمس صادراتها المعدنية،وامتد نشاط هذه الشركة إلى المشروعات الصناعية والملاحة البحرية،وامتيازات قطع الأخشاب،وتألفت سلسلة متكاملة الحلقات،تضم وسطاء ابتداء من المؤسسة الأجنبية حتى أخر مستهلك أو منتج،وتعمل على توزيع السلع المستوردة بكميات صغيرة وتجميع محاصيل المزارعين.[3]

3-3-الإيرادات

[1] – محمد علي،القوزي:المرجع السابق،ص55.

[2]- B. Kay Geolfrey: op.cit.pp334-336

[3] – ب. س لويد وشوقي جلال:المرجع السابق،ص76.

تسبب انتشار الحكم الاستعماري في مشاكل الإيرادات،حيث تم استهلاك رأس المال الناتج عن الشركات المحلية العاملة في المستعمرات.[1] و ارتفعت إيرادات بريطانيا من شرق نيجيريا وحدها في الفترة 1896-1897م ما قيمته 109ألف جنيه إسترليني.[2]

كما ارتفعت بشكل متباين بين المستعمرات بسبب زيادة التجارة، ورسوم القيمة على مدا خيل السكك الحديدية وزيادة الرسوم على الموانئ مثل لاغوس،وقد بلغت قيمتها في أحيان كثيرة قيمة النفقات، ويبرز الجدول التالي هذا التباين في نيجيريا.[3]

السنوات	إجمالي الإيرادات	المصروفات
1918م	492663 جنيه	353296جنيه
1919	536007 جنيه	382726جنيه

ما يمكن قوله من خلال هذه الإحصائيات أن زيادة الإيرادات في مستعمرات غرب إفريقيا يبين حجم الاستغلال الاقتصادي لها،في حين كانت قيمة منحة بريطانيا بسيطة جدا ،وكانت توجه لإصلاح وصيانة السكك الحديدية من أجل ضمان زيادة الإنتاج، ولم توجه لما ينفع سكان المستعمرات، وتبرز تقارير الإدارة البريطانية في غرب إفريقيا هذا الاختلاف،وفي أحيان كثيرة كان يتم تمويل المستعمرة من المناطق التابعة لها مثلما يظهر في هذا التقرير الذي يتعلق بمستعمرة نيجيريا الشمالية.[4]

مصادر الإيرادات	1909-1908	1910.1909	1911.1910
الأرض والإيرادات الداخلية	130،054جنيه	153،436	191،236
المدفوعات مقابل خدمات ورسوم	15،658	14،030	3،711
أرباح البحرية	-	15،926	17،679
مكتب البريد والبرقيات	8،59	9،015	12،82
الرسوم الجمركية	20،255	18،602	25،434

[1]-Keith Hart: op.cit. p84.
[2]- Martin Susan:op.cit.p37.
[3] -Colonial Reports Annual.N1064.Nigeria Report for 1919,Majestys Stationery Office,London,Mars 1921,p3.
[4]- Colonial Reports Annual.N704.Northern Nigeria.Report for 1910-1911,January 1912, Majestys Stationery Office,London.p9.

إيجارات الممتلكات الحكومية	2،255	1،649	2،323
إيصالات متنوعة	1،366	755	1،160
أرباح السكك الحديدية	-	-	20،621
إجمالي الإيرادات المحلية	178،444	213،436	274،989
منحة الإمبراطورية للمساعدة	290000	237000	246000
منحة مساعدة تكميلية	-	-	29000
مساهمة من جنوب نيجيريا	70000	70000	70000
المجموع	538،444	520،436	619،989

وعليه تسجل هذه البيانات ارتفاعا متباين،لكن ما يلاحظ هو زيادة قيمة الرسوم الجمركية، وارتفاع إجمالي الإيرادات المحلية،ولا يختلف الأمر في بقية المستعمرات،ونشير أن قيمة الإيرادات ارتفعت خلال فترات الحربين إذ بلغت إيرادات غانا 1،298،674جنيه وهي الأدنى على الإطلاق منذ عام 1912،حيث سجلت 325،450جنيه إسترليني عام 1917م، وتبين هذه الأرقام الموضحة في الجدول أن انخفاض الإيرادات كان نتيجة للحرب،وبفعل نقص الإنتاج.

كما يبين الجدول الأتي قيمة الإيرادات في غانا خلال الفترة 1917-1918.[1]

الإيرادات	1917م	1918م	زيادة	نقص
الجمارك	893،785	619،973	-	273،812
مستحقات الضوء	1،501	1،315	-	186
تراخيص	63,732	45،420	-	18،312
الرسوم	60،191	71،621	11،430	-
السكك الحديدية	494،338	453،250	-	41،088
الوظائف والتلغراف	30،399	32،666	2،267	-
إيجار الأراضي	5،478	5،833	355	-

[1] -Colonial Reports Annual.N1029. **Gold Coast** , Report for 1918. Majestys Stationery Office,London,Mars 1920.p9.

بمقارنة الأرقام الواردة في الجدول لعامي 1917-1918م نجد زيادة في تكاليف الحرب أدى مزيد من الانخفاض في الجمارك على الرسوم ،مع انخفاض الواردات وتم رفع الرسوم.

لقد كانت السمة المميزة الثانية للمنافسة الإنجليزية الفرنسية هي الاحتكاك المتزايد حول إجمالي الولاية الجمركية ومستويات الرسوم الجمركية،وأدت الأزمة الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي إلى تكثيف البحث عن الإيرادات،كما دفعت الإداريين إلى مد حدود مستعمراتهم بتعليمات من عواصم دولهم،وسببت هذه التحركات نزاعات خطيرة إذ أن الإدارات المتنافسة التي كانت تتوسع جانبيا بمحاذاة الساحل،وأخذت تواجه بعضها بعض كما حدث في سيراليون وساحل الذهب،وعند الحدود بين داهومي ولاجوس،وفي نفس الوقت شرع الفرنسيون في تطبيق رسوم جمركية تمييزية في إفريقيا الغربية كوسيلة لزيادة الإيرادات ودعم تجارتها،كما أن الانتقال إلى سياسة اقتصادية أمنة أكثر كان في الأساس نتيجة لضغوط من صناعات المعادن،المنسوجات،والكيماويات التي تجد صعوبة في المنافسة مع المنتجات البريطانية في الأسواق العالمية،وكان التجار في نانت،بوردو،ومارسيليا يعارضون ذلك،ولكنهم غلبوا على أمرهم في العقد التاسع من هذا القرن،وقد فرضت الرسوم الجمركية التمييزية في السنغال في عام 1877م وفي ساحل العاج عام 1889م،واعترضت بريطانيا بطبيعة الحال على هذه الإجراءات باعتبارها منافية لمبادئ التجارة الحرة،وكان رد فعل الفرنسيين على هذا الاعتراض،أن الرسوم الجمركية في المستعمرات البريطانية لها بالفعل تأثير تمييزي لأنها كانت مرتفعة على سلع معينة فرنسية أساسا،مثل البراندى،والنبيذ ومنخفضة على المنتجات التي كانت بريطانية في الأساس.[1]

4-التسويق:

تتجلى ازدواجية الزراعة والتنمية الريفية الإفريقية الجامعة بين الطابع الاستعماري،وطابع الاستعمار الجديد في أوضح صورها في نظام تسويق الحاصلات الزراعية،والأسعار التي يواجهها المزارعون الصغار في الأسواق الرئيسية التي تحدد أجورهم،ومن ثمة تتحكم

[1]- أ ج هوبكنز:المرجع السابق، ص ص 326-327.

جزئيا في مستويات معيشتهم،ومنذ الكساد الكبير وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية،عمدت الحكومات الاستعمارية حينما اتخذت مبادرة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقاليمها الإفريقية،وكذلك الحكومات المركزية الأفريقية بعد نيل استقلالها سعيا منها إلى إتباع سياسة للتصنيع بغرض إنتاج بدائل للواردات،بما في ذلك إنشاء صناعات محلية لتصنيع الأغذية،وغير ذلك من الصناعات إلى التدخل الدائم في سوق السلع الزراعية،سواء في ذلك محاصيل التصدير،أو الأغذية الأساسية المخصصة للاستهلاك المحلي.[1]و أصبحت تجارة الصادرات المحلية بمثابة مجالس تسويق،وعمليات احتكار شراء الدولة التجارية.[2]

ومثال عن ذلك حين أصدرت وزارة الحرب البريطانية أوامرها لوزارة التموين في ساحل الذهب بأن تشتري كل المحصولات مباشرة من الزراع وهكذا أمكن التخلص من تكتل تجار الجملة بما في ذلك الشركة الإفريقية المتحدة،ولما أنهت وكالات الطوارئ عملياتها سنة 1947م أنشأت الحكومة مجلس تسويق ساحل الذهب الدائم ليحل محل الترتيبات التي كانت مطبقة في فترة الحرب،وكان على المجلس أن يشتري،يصدر كل الكاكاو،ويسهر في نفس الوقت على المحافظة على رفاهية المنتجين،وقد حاول مجلس التسويق الذي تمكن من تحطيم الاحتكار الأوربي لعمليات التصدير من وقوع تقلبات حادة في الأسعار،تلك التقلبات التي ميزت فترة العشرينات والثلاثينات،وكفل لصغار الفلاحين ثمنا ثابتا لكل محصول ورصدت الزيادة الناجمة عن بيع الكاكاو في سنوات الرخاء للموازنة في سنوات الكساد،ومع ذلك استمرت الأسعار ترتفع أثناء فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها،ونتيجة لذلك زاد حجم الفائض النقدي المدخر،وكان يعرف باسم صندوق التعادل،وظلت إدارة رأس المال ونظام التسويق بأكمله في أيدي المنتجين الإفريقيين،وكانت تدخر معظم أموال الصندوق ولكن خصص بعضها لتنمية رأس المال وتقديم المنح العلمية.[3]

كما أنشئت بريطانيا عدة مجالس تسويق في غامبيا،منها مجلس تسويق المنتجات الغامبيةThe Gambia Produce Marketing Baord والذي يملك عدة فروع منها

[1]– أ. و مزروعي ك ووندجي: المرجع السابق ،ص 357–358.

[2] -Keith Hart :op.cit.p84.

[3]– ويدنر دونالد،: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء،المرجع السابق،ج2، ص ص 408–409.

مجلس تسويق الشاي،وفي الحرب العالمية الثانية وخوفا من النتائج الاجتماعية والسياسية لانهيار أسعار السلع،قدم البريطانيين وكالة شراء وتصدير واحدة في لندن تديرها وزارة الصناعة بحيث تتعامل مع شركات المغتربين،الخاصة بتجارة السلع التصديرية في غرب إفريقيا،وكلفت هذه الشركة باحتكار تصدير الفول السوداني،ونخيل الزيت،وعليه استمرت بريطانيا في نظام التسويق القانوني معلنة قدرتها على تثبيت السعر المدفوع للمنتجين، ومدعية حماية المنتج من تقلبات الأسعار.[1]

لقد وضع جهاز وكالات التسويق القانوني ليكون تحت سيطرة الحكومة البريطانية،ثم طورت الجمعيات التعاونية للمنتجين قدرتها على إدارة منظمات التسويق ،وعليه أنشأت السلطات الاستعمارية مجلسي تسويق محلي في عام 1947 في كل من غانا،ونيجيريا،كما أنشئ فيما بعد مجلس تسويق البذور الزيتية في غامبيا عام 1948م لتأمين،شراء،تصنيف،نقل،وتصدير جميع البذور الزيتية بما فيها الفول السوداني والنخيل ونص قانون عام 1948م على أنه من واجب المجلس تأمين أفضل الترتيبات الخاصة بشراء،نقل،تصدير،وبيع بذور غامبيا والمساعدة في تطوير صناعة البذور الزيتية لصالح المنتجين.[2]

كما شجعت الأسعار العالمية المرتفعة للكاكاو في الخمسينات على زيادة الإنتاج في غانا،وبعد تراجعها بين عامي 1960م و1965م انخفضت عائدات الحكومة وأصبحت قضية المزارعين من السعر العالمي التي تحدده مجالس تسويق الكاكاو.[3]

ونشير أن نظام التسويق هذا كان يتم فيه شراء الكاكاو من المزارع بواسطة مجلس حكومة،ويتم بيعها إلى دور التجارة الدولية والمحلية،ويتم شراء الكاكاو من وكلاء خاصين مفوضين مجلس التسويق،إذ يمكنهم هذا من التحكم في الأسعار المدفوعة للمزارعين،وكانت المزايا الرئيسية لهذه الأنظمة:

-حماية المزارعين من تقلبات السوق.

---

[1]- **An Economic and Operation Analysis of The Gambia Produce Marketing Board**.U.S.Agency For International Development,Banjul,Final Revisd Version,May 1985.pp10-11.

[2] -Ibid.p12-13.

[3] – لقد استجاب المزارعون لانخفاض الأسعار عن طريق تقليل استثمار وزراعة الأراضي للمزيد أنظر:

The Cocoa Industry in West Africa A History of Exploitation,op.cit.pp8-9

-تسهيل حصول الحكومة على عائدات المنتوج من ضرائب الصادرات.
-السيطرة على المنتجات الجيدة.
-قدمت مجالس التسويق في كثير من الأحيان مدخرات للمزارعين عن طريق الائتمان.[1]
وكان من بين الأهداف المقررة لهذا التدخل الرسمي في تسويق الحاصلات الزراعية من خلال مجالس التسويق تثبيت الأسعار التي يحصل عليها المنتجون، ومن ثمة دخول صغار المزارعين، واستخدام الفوائض لمنفعة مجتمعات الفلاحين، وتحقيق التنمية العامة في البلدان الأفريقية،ومازال التسويق يشكل حتى الآن واحد من أهم الاختناقات التي تعرقل نجاح التنمية الزراعية في إفريقيا.
وترجع مشكلة التسويق في جزء منها إلى التركة الموروثة عن الاستعمار،حيث كانت دوائر الزراعة ومجالس ووكالات التسويق التي أنشئت قبل الاستقلال، تخصص الجزء الأكبر من طاقاتها لمحاصيل التصدير إلى الأسواق الخارجية،ونتيجة لذلك أصبح السوق في الاقتصاد الريفي لمعظم البلدان الإفريقية، يعتمد في الجزء الأكبر من عائداته النقدية على ظروف العرض والطلب في الأسواق الخارجية في البلدان الصناعية الرئيسية،وعلى أسعار تحدد رسميا وتتحكم فيها السلطات الرسمية.
وفضلا عن تأثيرات الضوابط الرسمية،يتأثر النمط الموروث للتسويق وحركة الأسعار لعدة عوامل أخرى،منها التدني الملحوظ في البنيات الأساسية المادية،إذ لا تزال المنتجات الزراعية في كثير من البلدان تنقل إلى السوق محمولة على الرؤوس أو في عربات تجر باليد،أو قوارب صغيرة ودراجات،وعلى ظهور الجمال،وسوء مرافق التخزين،وعدم كفاءة وسائل الحصاد،التصنيع،التعبئة،و محدودية أو انعدام فرص الحصول على الائتمان ورأس المال، وانخفاض المحصول، وقلة المعلومات عن السوق والأسعار بسبب سوء شبكة الاتصال والإرشاد،وغيرها من الشبكات المؤسسية،وكان الجزء الأكبر من هذه الشبكات والبنى الأساسية التي ورثتها الدول الإفريقية عن الحقبة الاستعمارية قد أنشئ أصلا لتسهيل حركة تجارة التصدير والاستيراد الاستعمارية،أي بغرض ربط مناطق الزراعات الكبيرة والمحاصيل النقدية بمراكز إنتاج المحاصيل النقدية لبيعها.[2]

---

[1]-Keith Hart:op.cit.p 23.

[2]- أ. و مزروعي ك ووندجي: المرجع السابق، ص358-359 .

ورغم أن الحكومات في غرب إفريقيا احتفظت بحسابات مجالس التسويق،لكن أكبر تحد واجهته هو تحدي اقتصاد التصدير الأحادي الذي ورثته عن الاستعمار.[1]

4-1-الجمعيات التعاونية

توجد هذه الجمعيات في بلدان إفريقية مثل أوغندة،غانا،نيجيريا، حيث تعتبر الزراعة الصغيرة هي أساس التنمية،و يعنى معظمها أساسا بتصدير المحاصيل النقدية،ولكن نصيبها السنوي كنسبة مئوية من مجموع الإنتاج المحصولي في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية،وما بعدها كان صغيرا، ومن ذلك مثلا أن ساحل الذهب التي كانت أكبر منتج للكاكاو في العالم كان بها في عام 1939م-1940م حوالي 395 جمعية تعاونية يبلغ مجموع أعضائها 10282 عضوا،وبلغ مجموع ما صدرته الجمعية من الكاكاو في ذلك العام 3971 طنا،أي ما لا يتجاوز 2،2 % من إجمالي محصول الكاكاو في ساحل الذهب، وفي المقابل كانت 13 شركة مغتربة تسيطر على ما يقرب من 98 % من مجموع الإنتاج.[2]وقد سيطرت هذه الجمعيات على المنتجين،والسيطرة على عمليات التسويق.[3]

وبحلول عام 1952-1953م كان نصيب التعاونيات من الكاكاو قد ازداد إلى 19،2 % فقط من إجمالي إنتاج ساحل الذهب، وبانتهاء الحكم الاستعماري أصبحت نسبة عالية جدا من جميع الصادرات الزراعية في الأقاليم البريطانية في إفريقيا بما في ذلك كل الصادرات التي ينتهجها الإفريقيون تقريبا،تتم عن طريق احتكارات تصديرية تابعة للدولة، وهي مجالس التسويق التي كانت تسيطر على شراء وبيع السلع الخاصة للرقابة.

4-2-مجالس التسويق

تراكمت لدى مجالس التسويق أرصدة فائضة ضخمة نتيجة لتزايد الطلب العالمي على السلع وارتفاع أسعارها،وخاصة في أواخر الأربعينات وإبان الخمسينات ففيما بين 1940م و1962م احتجزت تلك المجالس ما لا يقل عن 700 جنيه إسترليني من مستحقات المنتجين في شكل فوائض، وضرائب مرتفعة على الصادرات وكانت تلك الضرائب والرسوم،التي كان عبئها يقع في معظمه على كاهل صغار المنتجين من المزارعين،

---

[1]- Frederick Cooper: op.cit. p161.

[2]- أ. و مزروعي ك ووندجي: المرجع السابق، ص 360.

[3]- An Economic and Operation Analysis of The Gambia Produce Marketing,opcit.p12.

وتمثل في المتوسط ما بين ثلث ونصف القيمة التجارية للإنتاج، والواقع أن الضرائب الباهظة التي فرضتها مجالس التسويق على منتجي المحاصيل النقدية في إفريقيا في عهد الاستعمار وما بعده قد حالت دون انتشار المحاصيل النقدية وتراكم رأس المال الفردي وتطور طبقة فلاحيه تنعم بالرخاء وطبقة متوسطة مستقلة.[1]

و بعد الاستقلال استمرت الحكومات في اعتماد هذه المجالس التي ورثتها عن بريطانيا خاصة في غانا ونيجيريا.[2] حيث كان هذا أكبر تحدي لنكروما وهو تحدي الاقتصاد الأحادي واحتفاظ الحكومة بحسابات مجالس تسويق المنتوجات وخاصة الكاكاو.[3]

ولا يزال تسويق الجزء الأكبر من المنتجات الزراعية يصطدم بصعوبات لا يستهان بها في معظم البلدان الإفريقية،ورغم أن المحاصيل النقدية أو التصديرية المستقلة التي تتعامل فيها مجالس التسويق، تسوق عموما بقدر أكبر من الكفاءة بعد انتقالها ماديا إلى سيطرة مجالس التسويق،ومقارنة بالمحاصيل الزراعية فان كليهما يصطدمان بالمشكلات نفسها،وتشمل مشكلات ترتبط بنمط الإنتاج ذاته،مثل تشتت المزارع والمنتجين،و انتشارهم في مساحات واسعة.[4]

والجدير بالذكر أن معظم الإنتاج الغذائي الذي يسوق في إفريقيا يوزع عن طريق قنوات غير رسمية للتسويق،وأن المشكلات الضخمة في مجال تسويق المواد الغذائية المحلية والاتجاهات التضخمية في أسواق الغذاء الحضرية الشائعة في كثير من بلدان إفريقيا،تعتبر هي ذاتها انعكاسات الطابع ألازدواجي والمتخلف للاقتصاديات التي ورثتها الحكومات الإفريقية عن الحقبة الاستعمارية،والتي تتسم بغلبة الأنشطة المعيشية بعيدا عن الأسواق ووجود أسواق جانبية بعيدة عن المراكز الاقتصادية.[5]

---

[1]– أ. و مزروعي ك ووندجي: المرجع السابق، ص362.

[2]– لمزيد من التفاصيل حول هذه المجالس أنظر:

P,Varangis, Mcintire : **Reforming Cote d Ivoire Cocoa Marketing and Pricing System**,Washington,1999.

[3] -Frederick Cooper:op.cit.p161.

[4]– أ. و مزروعي ك ووندجي: المرجع السابق، ص 364 .

[5]– نفسه.

المبحث الثالث: النتائج الاجتماعية.

1-المظاهر الديموغرافية:

1-1-الاستيطان

من المبررات الأكثر شيوعا فيما يتعلق بحركة التوغل الاستيطاني الأوربي في القارة منذ ثمانينات القرن التاسع عشر ميلادي، القول بأن الإدارات أو الحكومات المستقرة الجديدة أدت إلى تخفيض أعداد الضحايا الذين كانت تفتك بهم الحروب بين مختلف الأثينيات وغارات الاسترقاق، ويفرط لوغارد في تأكيد هذا القول مدعيا أن مناطق نيجيريا الأقل سكانا هي دليل على ما كان يحدث من اجتياح وتخريب دوريين.[1]

وقد أدى التغلغل الاستعماري بمرور الوقت إلى زيادة سكانية كبيرة و إلى إنشاء قاعدة اقتصادية.[2] وخلال الفترة الاستعمارية لنيجيريا استقر عدد من الأوربيين في لاغوس في الساحل و الشمال حيث كانت لاغوس ذات أهمية كبيرة نظرا للتجارة التي اشتهرت بها.[3] ويفسر البعض الزيادة السكانية وتراجع معدل الوفيات.[4] إلى تطور وسائل النقل والمواصلات فبحلول أواخر ثمانينات القرن العشرين كانت معظم خطوط السكك الحديدية أنشئت،وكانت الطرق أخذة في التحسن الملموس، وكانت هناك أعداد محدودة من سيارات النقل تصل إلى جميع أجزاء القارة، وقد أتاحت هذه الشبكة للحكومات وللتجار أن يرسلوا الغذاء إلى مناطق المجاعة،كما أن وجود شبكة من وسائل النقل والمواصلات إلى جانب وجود عملة تلقى القبول في مناطق شاسعة، شجع على إنتاج فائض من الأغذية للسوق، ومنذ حوالي 1920م نجد أن حالات الوفاة بسبب المجاعة قد اتجهت إلى الانخفاض المستمر.[5]

---

[1]- أ، آدبواهن:المرجع السابق ،ص 481.

[2]-نفسه:ص486 .

[3]-Daniel Harmon: **Nigeria 1880 To The Present**.Chelsa House Publishers,South Africa,2001.p85.

[4] -من خلال دراسة معدل الوفيات والولادات في دول غرب إفريقيا نسجل ارتفاع كبير في نسبة الوفيات،فمثلا ارتفعت الولادات في فريتاون في عام 1883م إلى 1301 مولود، في حين بلغت الوفيات ما يقارب 1464متوفي أنظر:
Bonwick James: **The British Colonies Africa**. Harpers Monthly Magazine,London,sd.p5.

[5]- أ، آدبواهن:المرجع السابق،ص486.

بينما يفسر البعض هذه الوفيات المتزايدة لطبيعة الاهتمام الصحي بالإفريقيين خاصة في غرب إفريقيا،وفي تدابير الصحة العامة التي اتخذت لمكافحة الملاريا.[1]والتي كان لها بعض الأثر على العدد القليل نسبيا منهم،والذين الذين كانوا يعيشون في المراكز الإدارية الرئيسية وخاصة في لاغوس بعد التدابير التي اتخذها في السنوات الأولى من القرن الحالي الحاكم وليام ماك نحريغور، والدكتور رونالد روس الذي كان قد حدد طرق انتشار الملاريا، وكان استخدام الأساليب الأوربية في تحسين صحة الأفارقة أمر تافه الأثر، حيث يعود ذلك جزئيا إلى أن أوروبا كانت تقدم إغراءات أكبر بعد الحرب العالمية الأولى،كما يعود ذلك جزئيا إلى أن القوى الاستعمارية خفضت الإنفاق على الخدمات الصحية مع حلول أزمة 1930م الاقتصادية.[2]

ومن مظاهر الاستيطان خلال القرن 19م تجاوزت بيوت التجار الأوربيين وموظفي الحكومة في مدينتي لاغوس وفريتاون مع بيوت أبناء البلدة المحليون،واعتاد الأوربيون في الغالب الحياة في بيوت شيدها وأجرها لهم التجار المحليون،ولكن الحكومة أنشأت إبان المرحلة الاستعمارية مناطق معزولة للأوربيين،وقد أنشأ البريطانيون مناطق سكانية نائية من مراكز التجمع السكاني القائمة،ومثال ذلك المنطقة السكنية في جزيرة إيكويو في لاغوس حيث أقيمت بيوت ضخمة و مباني خاصة بموظفي الحكومة.[3]

لقد كان من نتائج السياسة الاستعمارية البريطانية في غرب إفريقيا هي زيادة عدد المستوطنين،وإن كان هناك اختلاف في عددهم بين أقاليم المستعمرة الواحدة فتشير إحصائيات السكان في سيراليون عام 1948 المتعلقة بتوزيعهم .[4] والتي تبرز من خلال الجدول الأتي:

---

[1] -عكس ما تدعيه بعض الكتابات حول تقليص تأثير هذا المرض،لكن الواقع عكس ذلك فقد سجلت وفي فريتاون سجلت عدة وفيات خلال الأشهر من ماي إلى جوان وزيادة المرض،ويرجع ذلك إلى الصرف الصحي حيث سجلت في شهر جانفي فقط 35حالة لكل 1000شخص أي بمعدل أربعة % أنظر:

Fever Yellow: **Commission West Africa** . University Library Leeds .22 Juil 1942. p36.

[2] – أ، آدبواهن:المرجع السابق ،ص 488.

[3] - ب. س لويد وشوقي جلال:المرجع السابق، ص111.

[4] – محمود بن سليمان،العقيلي :المرجع السابق،ص784. أنظر أيضا:

F Pelder **: Economic Geography of West Africa** .London,1956. p303.

الإقليم	المساحة(كم مربع)	عدد السكان الأصليين	الأجانب	الكثافة
الإقليم الغربي	848	124657	1481	149
الشمالي	35936	712212	375	20
الجنوبي	19839	659231	381	33
الشرقي	157،3	362175	245	25
المجموع	72.326	1858275	2482	226

وقدر عدد سكان سيراليون عام 1956م بحوالي 2168815 نسمة فالإقليم الشمالي كان يقدر سكانه نسبة 37%، يليه الإقليم الجنوبي بنسبة 32 %،ثم الإقليم الشرقي بنسبة 25%،وبعد ذلك يأتي الإقليم الغربي بنسبة 6% من إجمالي السكان،وقد ارتفع عدد السكان عام 1960م إلى أكثر من 2498480نسمة ، و يظهر هذا التقدير تفاوت حجم الزيادة بين الأقاليم الأربعة الرئيسية خلال الفترة 1956-1960م،بينما وصل حجم الزيادة في الإقليم إلى أكثر من 151 ألف نسمة،في حين لم تتجاوز 30ألف نسمة في الإقليم الغربي،والأرجح أن عامل الهجرة لعب دورا رئيسيا في تفاوت حجم الزيادة السكانية خلال هذه الفترة من منطقة إلى أخرى.[1]

ومن خلال دراسة الجداول الإحصائية المتعلقة بغامبيا نلاحظ أيضا تغير في تركيبة المجتمع إما بفعل الهجرات الداخلية أو الاستيطان، ويلاحظ أن معظم الجماعات الأثينية الغامبية كان لها تاريخ اجتماعي، يعتمد على نظام طبقي مما أدى إلى تضييق الخلافات بينها،ويظهر الجدول الأتي.[2] المجموعات العرقية الأكثر عددا خاصة الولوف والماندينغا، أما باثورهست فشملت العبيد السابقين الذين كانوا معروفين بالأفارقة المحررين.

سكان مستعمرة غامبيا حسب المجموعة العرقية 1881-1901م

المجموعة	باثورهست عام 1881	باثورهست عام 1891م	باثورهست عام1901

[1]- محمود بن سليمان،العقيلي: المرجع السابق، ص784.

[2]- Arnold Hughes and Perfect David: op.cit.p11.

مواطنون بريطانيون في غامبيا	2875	4072	_
سيراليون	824	ـــ	_
ولوف	829	-	-
ماند ينغا	189	412	350
جولا	757	650	493
الفولا	35	210	176
الأكو	-		819
الإيبو	-		294
مانجبو	-		83
بامبرا	-		33
أفارقة اخرون	470	240	1874

أما الجدول الأتي.[1] فيمثل سكان باثورهست، وماري كومبو حسب المجموعة العرقية من عام 1911م حتى عام 1963م.

المجموعة	1911م	1921	1944	1951	1963
الولوف	3705	3069	10130	954	11311
الماندينغا	269	425	2412	1801	3338
جولا	423	571	1710	1351	1422
أكو	749	592	2564	2552	2515
فولا	228	262	1063	1018	1021
مانجو	128	158	-	-	502
مامبرا	61	189	-	-	181

[1]- Arnold Hughes and Perfect David: op.cit.p12.

تكلور	–	97	–	–	110
إيبو	357	275	–	–	–
أفارقة أخرين	797	2335	1924	1993	6014
أوربيين وغير أفارقة	320	529	274	392	319

ومن خلال دراسة بيانات هذا الجدول، نلاحظ أن قبائل الولوف كانت أكبر مجموعة عددية داخل باثورهست حتى الاستقلال،وأن قبائل أكوAku هي ثانية أكبر مجموعة حتى عام 1963م عندما تجاوزتها قبائل الماندينغا،وتشكل هذه الأخيرة وجولا أكثر من نصف سكان كومبو سانت ماري Kombo St Mary في عام 1951م تمثل الماندينغا وحدها أكثر من ربع مجموعها.

كما نسجل:

–ارتفاع عدد الأوربيين في المقاطعتين مع اختلاف الأجناس منهم الموريون،الهنود الغربيين، وبعض المهاجرين من سوريا ولبنان.

–ارتفاع عدد البريطانيين.

ويبين الجدول الأتي.[1] التكوين الأثيني لغامبيا خلال الفترة 1911م إلى عام 1963م ، حيث ظلت المجموعات العرقية الكبيرة مسيطرة مع تراجع في عدد الماندينغا ،ويرجع ذلك إلى النمو السكاني الأسرع للمجموعات العرقية الأخرى.

المجموعة	العدد عام 1911	النسبة	العدد عام 1931	النسبة	العدد عام 1946	النسبة	العدد عام 1963	النسبة
ماندينغا	71070	51	85640	46	99206	43	122150	44
فولا	27118	20	22273	12	51542	23	40696	15

[1]- Arnold Hughes and Perfect David: op.cit.pp12-13.

ولوف	22367	16	25864	14	31714	14	27771	10
جولا	9540	7	19410	10	20636	9	19193	7
بامبرا	941	1	3261	2	5047	2	117	2

1-2-الانقسامات الإثنية والقبلية:

جلبت الفترة المحصورة بين 1952-1966م تغيرات في الثقافة السياسية لنيجيريا من حيث تحويل ثلاث مناطق إقليمية إلى ثلاث مكونات سياسية،وهكذا انتقل الصراع من أجل الاستقلال ليصبح من أجل الهيمنة العرقية، وفي هذا الوقت هددت الو لاءات العرقية وشبه العرقية،وجود كل من الشرق والغرب، بينما انقسم الشمال بدوره إلى مسلمين ومسيحيين.[1] وقد كانت هناك حروب،لكنها كانت على أساس عقلاني،يتمثل في المنافسة التجارية،الخلافات الدينية،والصدامات المرتبطة بالتوسع السياسي،وما أصبح يسمى القبلية في بداية المرحلة الجديدة للاستغلال السياسي في نيجيريا كان في حد ذاته نتاجا للأسلوب الذي تم به تجميع الشعب في ظل الاستعمار،ولكي يتم استغلاله كان نتاجا للأجهزة الإدارية،والعزلة الإقليمية،واختلاف طريقة ارتباط كل مجموعة أثنية معينة بالاقتصاد والثقافة الاستعمارية.[2]

وكانت القبائل تنظر إلى بعضها البعض بارتياب شديد، وكان اليوروبا يخشون الإيبو، ويخافون تسلطهم عليهم، والايبو يحتقرون الهوسا والفولاني ويخشون سيطرتهم، بينما كان الهوسا والفولاني يخشون إتحاد الإيبو و اليوروبا وسيطرتهم على كامل نيجيريا، ولذلك نظرت القبائل كلها بارتياب شديد إلى فكرة الوحدة التي روج لها الإيبو، بل أن هذه التنشئة القبلية وهذا التماسك القبلي،والالتفاف حول القبيلة والولاء لها مع نمو مشاعر الكراهية والبغضاء نحو القبائل الأخرى، التي أقامت العقبات والحواجز أمام التنظيم السياسي لنيجيريا كدولة قوية موحدة،وكان مصدر الكثير من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي، وقد حاولت نيجيريا أن تحتوي هذه الصراعات القبلية داخل اتحاد

[1]- ابيغبولهم جوزيف: المرجع السابق،ص3.

[2] - والتر رودني،:المرجع السابق،ص ص 334-335.

فيدرالي بين أقاليم تتمتع بقدر من الاستقلال،ولكن دون جدوى والسبب في ذلك أنه بجانب القبيلة،وارتكاز الأقاليم المكونة للاتحاد الفيدرالي على أساس قبلي كان يوجد اختلاف وتباين في درجة النمو والتطور بين الشمال والجنوب،الأمر الذي أوجد الكثير من الحساسية والمخاوف بينهما وخاصة الخوف من التسلط والسيطرة.[1]

لقد سيطرت المجموعة العرقية الإغبو، اليوروبا،والهوسا على الأحزاب الوطنية من أكثر من 250 مجموعة عرقية في نيجيريا، وربما كان هذا نتيجة أعدادها الكثيرة من حيث السكان، وعلى نفس الخط المتبع في مشاركتهم وتغلغلهم في الحكومات اللاحقة منذ تحقيق الاستقلال عام 1960م، وأن استبداد كهذا وسيطرة على ما يختاره النيجيريون لتسميته الكعكة الوطنية، أزعج وأقلق دائما المجموعات العرقية الأخرى التي تمثل أقلية في حد ذاتها، وهذه الأقليات شعرت بأنها خارج الحسابات في نيجيريا، حيث أن موقفا يتمثل بعدم الثقة والخوف، والشعور بالإحباط كان يؤثر بشكل متفاوت على الشعور بالوطنية، وعلى نفس المنوال ،الهوية والروح الوطنية، وضمن مجموعة صغيرة من المجموعات العرقية تبرز لترفع الشعور بالوطنية من الحاجة والرغبة من أجل المجموعات لتقرر مصيرها بأيديها،فهم يتساءلون عن مفهوم الوطنية في النظام النيجيري مع موقف أقل اكتراثا تجاه القضايا المؤثرة فيهم.[2]

إن تفرقة المستعمرة النيجيرية تم تعزيزها من خلال القوانين الاستعمارية التي قيدت حركة انتقال المسيحيين في الجنوب إلى المسلمين في الشمال، وهذا ما خلق استقرارا مضطربا للمواطنين غير الأصليين في الشمال، وحتى أنه تم تقييد عمليات شراء الأراضي خارج المنطقة الواحدة فأصبح الإجحاف والكره مستشريا في الأقاليم،وبدأت المجموعات العرقية المختلفة تنظر إلى بعضها البعض بشك وريبة في جميع أشكال التواصل،وبذلك أصبحت المعاملة المتباينة وغير العادلة للمجموعات العرقية مسؤولة عن ازدياد حالة التوتر في المجتمع النيجيري،وخلقت نوعا من التفاوت في المجال التعليمي،ووسعت

[1]– محمد مصطفى،الشعبيني: **نيجيريا الدولة والمجتمع**، دار النهضة العربية، جامعة عين شمس مصر. 1974، ص253.

[2]– ابيغبولهم،جوزيف: المرجع السابق، ص 3.

الفجوة الاقتصادية بين شمال وجنوب نيجيريا.[1] وكان الشمال يسيطرون على المراكز الهامة في نيجيريا أضف إلى ذلك أن المجموعات العرقية في نيجيريا سواء الهوسا ،الفولاني،أوالإيغبو لم تكن متجانسة إضافة إلى الأقليات العرقية الأخرى حيث وصلت إلى أكثر من 250 أقلية عرقية.[2] الأمر الذي أدى إلى نزاعات عرقية كثيرة .[3]

وخلال هذه الفترة كانت هناك تفرقة متميزة في جميع الأنماط،فالأمثلة كثيرة على أصعدة الحياة السياسية،الاقتصادية والاجتماعية مما أثر على التعليم،التوظيف،المشاركة السياسية وتوفير الخدمات الاجتماعية للشعب، وقد أعطى نقص تلك الحاجات الأساسية النخب البارزة القدرة على إقحام المجموعات في زيادة التوتر والتوظيف على أساس المحسوبية العرقية لتحقيق أهدافها.وفي عام 1947م قسم الدستور الاستعماري نيجيريا إلى ثلاث مناطق سياسية وهي الشرق، الغرب، والشمال، وكان عرق الهاوسا فولاني يهيمن على الشمال، وكان أكثر منطقة أهلة بالسكان، وأما عرق الاغبو فقد سيطر على الشرق، وسيطر عرق اليوروبا على الغرب.[4]

ويجب عدم تجاهل النظام القبلي في هذا الاعتبار،إذ أن الولاء للجنس والقبيلة أمر منتشر في منطقة جنوب غرب إفريقيا،كما هو الحال في كل مكان في إفريقيا، ويظهر هذا الولاء بوضوح بين الهوسا والفولاني في شمال نيجيريا واليوروبا في غرب نيجيريا، أو الأشانتي في غانا أو الموشي في فولتا العليا،الذين كانت تسندهم في الفترة السابقة قوى الاحتلال، ولكن نرى أن الاتجاه القبلي في غرب إفريقيا قد أخذ في الضعف،ويتضح هذا في الصراع الذي قام بين القبائل وغانا وبين الحكومة المركزية التي استطاعت أن تسيطر على جميع الأوضاع في البلاد،وكذلك في ذلك الصراع الذي قام في نيجيريا والذي انتهى بتثبيت الحكومة المركزية، وزيادة سيطرتها على الأقاليم الأربعة في نيجيريا.[5]

---

[1] – نفسه.

[2] - John. Sunday Ojo,and Francis. Oluyemi Fagbohun: op.cit. p17.

[3] - E Orj: **Issues on Ethnic and Govermance in Nigeria**. Fordhan International Law Journal,Vol25,issue 2,Nigeria.p2.

[4] – ابيغبولهم،جوزيف: المرجع السابق، ص 4.

[5] - Hodgkin Thomas: **Nationalisme in Colonial Afric**a . London, 1956.pp 22-23.

تاريخيا لم تستعمر نيجيريا كإقليم بريطاني موحد، بل كانت متكونة من ثلاث وحدات منفصلة تضم كل من مستعمرة لاغوس، والمحميتين الشمالية والجنوبية، كانت تدار كل منهما بشكل منفصل،وفي سنة 1914م أنشئت حدود معاصرة لنيجيريا بدمج الوحدات الثلاث في بنية واحدة لتشكيل المستعمرة النيجيرية مع تقسيم داخلي بين الشمال والجنوب،ومع استمرار الإدارة المنفصلة للمحمية الشمالية والجنوبية، وذلك تحت حكم لوغارد.[1]

وعندما اقترب نهاية الحكم الاستعماري، كانت مطالب المجموعات الأثينية الإقليمية قوية من أجل انشاء ولايات جديدة، وظهر ذلك في المؤتمر الدستوري لسنة 1957م حيث كرس المندوبون من خلاله وقتا كبيرا لمناقشة مشاكل الأقليات،وقد ولدت هذه القضايا مناقشات ساخنة بين الأطراف، وتم الاتفاق في النهاية على أن مسألة إنشاء ولايات جديدة هي مسألة معقدة،مما أدى إلى إنشاء لجنة تحقيق وهي لجنة ويلنيك Willink، وتلقت هذه اللجنة توصيات مطولة من قبل الحركات المنادية بإنشاء ولايات جديدة، وقدمت اللجنة ادعاءا يفيد بأن المجموعات الإقليمية هي مهمشة سياسيا ضمن الأقاليم، لكن هذه المشاكل لا يمكن حلها بإنشاء ولايات جديدة،لذا فقد رفضت فكرة إنشاء الولايات، وبدلا من ذلك تم وضع ضمانات دستورية لحقوق الأقليات،وإنشاء هيئة انتخابية على المستويين الاتحادي والإقليمي،كما أوصت بأن تعمل الحكومة على تعيين مرشحين من مناطق الأقليات داخل الأجهزة الحكومية.[2]

وكانت النتيجة أن أصبحت نيجيريا تتألف من إتحاد فيدرالي يضم ثلاث كيانات سياسية مستقلة،ولكل منها قاعدة إثنية مختلفة،ونمط اقتصادي مختلف،ولكل إيراداتها الخاصة،وهذا

[1] - Ojo Bmidele. A. : **Nigeria Third Republic The Problems and Prospects of Political to Civil Rule.** Nova Sience Publishers, 1998. p 18.

[2] - Orji . Powersharing Nkawachukwu: **The Element of Continuty in Nigeria Politics** Adissetation Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of doctor of Philosophy.Central University Budabedt.2008.pp91-93.

ما أنتج عنه نظام طائفي تنافسي هش،وأن الوضع لتشكيل دولة نيجرية ما بعد الاستعمار بدأ ينهار قبل أن تعزز بشكل كامل. [1].

2-التفرقة العنصرية

تعد غالبية المجتمعات الإفريقية من أكثر المجتمعات تفاوتا من حيث العرق،الثقافة،الدين وبرغم تحقيق هذه المجتمعات الاستقلال السياسي، نجد أن الاستعمار جعل هذه الجماعات العرقية متناحرة بشكل يطلب منه صياغة هوية وطنية،وبناء دولة وتحقيق بنية تحتية اجتماعية،وقد أدى هذا التفاوت الأثيني والافتقار إلى وجود هوية وطنية على تعددية سياسية وخلق العديد من التوترات والصراعات في هذه المجتمعات.[2]

لقد وضع الاستعمار فضل اجتماعي على أساس العرق،فقد ترك الزنوج دون سلطة سياسية،وقد استعملت بريطانيا سياسة فرق تسد في مستعمرة سيراليون بين السكان الأصليين، فقد كان شعارهم أن الرجل الأبيض هو من يحكم، فقد حصر السود في سيراليون في 450ميلا مربعا في فريتاون ،والمناطق المجاورة لها بهدف تقليص قوتهم السياسية.[3]

إن الحدود الاصطناعية التي رسمها الاستعمار في إفريقيا أدت إلى تقسيم عدة قبائل بين عدة دول،حيث أصبحت قبائل اليوروبا مقسمة بين دولتي نيجيريا والبنين، وقبائل الهوسا مقسمة بين النيجر،شمال غانا،ونيجيريا في حين قسمت قبائل الكانوري بين كل من مالي،نيجيريا،النيجر،السنغال وبوركينافسو.[4]

والملاحظ أن هذه التفرقة تبرز من خلال معدلات الأجور في غرب إفريقيا،ففيما ترتبط روابط الأجانب العاملين في الحكومة والمؤسسات التجارية برواتبهم،التي كانوا يتقاضونها في بلادهم الأم مع علاوات إضافية تعويضا لهم عما يعانونه،والعكس بالنسبة لغرب

[1] - O. Tenche Marietu: "The state Identity Mobilisation and Conflit a Study of Intra Ithnic Conflict in Ebira Land North Central Nigeria". **African Journal of Political and International Reltions**. Vol 3.N5. 2009.pp253-258.

[2] – محمد أحمد الفقي،عبير: **دراسة عن دور في تأجيج الصراع الداخلي في سيراليون**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،القاهرة،دت، ص2.

[3] - Louis .Gates Henry:op.cit.p48.

[4] - Wechu Raph: **Reflection on The Nigerian Civil War**. African Publishing Corporation, New York,1971.p6.

إفريقيا فإذا عمل خريج المدرسة الابتدائية ساعيا فقد يتقاضى 100 إسترلينيا في العام،أما معلم المدرسة الابتدائية الذي قضى ثلاثة أعوام في التدريب على التدريس بعد إتمام الدراسة الابتدائية فإنه يبدأ تعيينه ب120 جنيه،وحين يكمل شاب تعليمه الثانوي ويحمل كل مؤهلات تسوغ له دخول الجامعة، فإنه يتوقع أجر زهاء 200 جنيه في العام عند العمل كاتبا في الحكومة،أو معلما،وتتكرر هذه الأرقام بشكل عام في كل دول غرب إفريقيا،والجدير بالذكر أنه مع تطبيق نظام الرواتب الاستعماري،كان من العسير على الإفريقي أن يرتقي من صفوف الوظائف الدنيا إلى درجات رواتب معادلة للأجانب وخريجي الجامعات.[1]

وبجانب هذا يثير التركيب الاجتماعي في عهد الاستقلال أيضا مزيدا من المشكلات بسبب ما تضمنته الدول الحديثة كانعكاس لهذا التركيب من أقليات غير إفريقية عموما،أو أقليات إفريقية غير متجانسة ،ففي سيراليون مثلا نجد ثنائية الزنوج الخلص و الكريول الخليط،وهم نسل الرقيق المحررين من أمريكا وجزر الهند الغربية ،وقد اختلطوا مع البيض في القرن الماضي،وقد استغل الاستعمار ذلك التناقض عندما اشتد الفارق الحضاري بين الخلص في الداخل و الكريول في الساحل، متجسدا في ظهور التفرقة السياسية بين المستعمرات الساحلية والمحمية الداخلية.[2]

ونجد من المشكلات الناجمة عن عيوب التقسيم السياسي مشكلة القبيلة المقسمة في الكثير من الوحدات السياسية،ومن ذلك قبائل من الكمرون في غرب إفريقيا بين ساحل العاج وليبيريا ،والهوسا بين النيجر ونيجيريا،ومشكلة قبائل الداغومبا الذين ظلوا مدة ممزقين بين ساحل الذهب وتوجو.[3]

3-الهجرة

جاء الحكم البريطاني فألغى الرق،وساوى بين جميع الرعايا الذين يسكنون الأراضي البريطانية فكان هذان العاملان من العوامل المختلفة التي دفعت بهم للهجرة إلى الداخل،حيث وجدوا الوطنيين فدفعوا بهم إلى الخلف، ونجحوا في هذا الدفع بوساطة

[1] - ب. س لويد وشوقي جلال :المرجع السابق، ص ص 117-118.

[2] – رفاعي عبد العزيز: **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**،ط1،مكتبة القاهرة الحديثة،مصر،1970،ص34.

[3] – نفسه،ص 62.

سلاحهم الممتاز،ولذا عاشوا في المجتمع الجديد الذي كونوه على أساس الخوف الدائم من هجوم البريطانيين،والرغبة في العودة إلى ما كانوا يمارسونه قبل قدوم البريطانيين من استخدام الرقيق وعدم المساواة مع الوطنين.[1] وقد زادت الهجرة الخارجية إلى غانا ولاسيما من بقية دول غرب إفريقيا خاصة بعد استخراج كميات هائلة من المعادن،وتطور زراعة الكاكاو وما احتاجته من يد عاملة،وكان أغلب المهاجرين من بوركينافاسو،توغو،بنين،ونيجيريا.[2]

أما من الريف إلى المدينة فقد ارتفع عدد المهاجرين بسب قلة الصرف الصحي الحديث،الكهرباء ،مياه الشرب النقية، الخدمات العلاجية، والمدارس التي لم تكن موجودة في نهاية المرحلة الاستعمارية مثلما كان الحال في بدايتها،ومع ذلك كان الريف المكان الذي يزرع فيه المحاصيل النقدية،ويقدم مناصب للعمل.[3]

4-الوضعية الصحية.

كان أول من لفت نظر الأوربيين إلى ضرورة الاهتمام بالحالة الصحية للراغبين في السفر إلى إفريقيا والعمل في ميدانها المختلفة،هو دافيد لفنجستون الذي قدم إلى إفريقيا منذ عام 1840م وكان طبيبا، لذا حولت مذكراته إلى ملاحظات طبية عن الأمراض المنتشرة بين الإفريقيين،الذين زارهم وحرص على تدوينها بدقة كما كتب بيانا لسبعة وعشرين دواءا كان الأفارقة يستعملونها،كما أرسل إلى إنجلترا يطلب تقريرا عن كيفية معالجة الملاريا بعد أن أعطى تفصيلات واقية عن حالات كثيرة عن المرض والعلاج الذي باشره لها،والجهود التي بذلها والنتائج التي وصل إليها،وكان إن اهتم العالم الأوربي بالحالة الصحية في إفريقيا، وكان الهدف منها حماية أفراد البعثات من الأمراض الإفريقية،حيث

[1] – رياض زاهر: استعمار إفريقيا،المرجع السابق، ص 295.

[2] – لمزيد من التفاصيل حول هذه الهجرة أنظر:

Migration in Ghana in Country Profil, The African Building Foundation,Switzerland,2009.p30.

[3] – والتر رودني: المرجع السابق،ص 303.

قام ببحثها وفحص مكروباتها،ثم تدريب الممرضات الأفريقيات ليأخذن دورهن إلى جانبهم في العمل من الناحية العلاجية.[1]

وكانت أول بعثة طبية أرسلتها بعثة الكنيسة التبشيرية في غرب إفريقيا سنة 1892م،حيث رأت النسبة العالية للوفيات،وكانت كل هذه الجهود ضئيلة بحيث لم تؤثر جهودها شيئا إذ أرسلت بعثة ويسلان 225 مرسلا إلى الساحل الإفريقي الغربي،فيما بين عام1895م و1907م، مات منهم 62 شخصا.[2]

ونظرا للنقص الكبير في عدد الأطباء،فإن الخدمات العلاجية الواسعة النطاق كانت تعتمد على مدى إمكانية إنشاء عيادات طبية ريفية تقدم رعاية كافية بواسطة خدمات مساعدين طيبين،وعلى مدى إمكانية تنظيم مشروعات مجانية للعون الذاتي،وفي نيجيريا أفتتح مستوصف عام 1904م في مدينة أبيادان، وأعقبه في السنوات التالية افتتاح عدد أخر في مدن قبائل اليوروبا،ومع حلول عام 1910م كانت حكومة سيراليون تمنح في كل منطقة إدارية جائزتين لشيخي القريتين اللتين تحقق فيهما أكبر قدر من التحسن في المرافق الصحية العامة.[3]

وكان غرب إفريقيا مهملا غاية الإهمال،ولم تبدأ الحكومة عملها هناك من أجل الاهتمام بالحالة الصحية إلا في بداية القرن العشرين،حيث ارتفعت أصوات التجار البريطانيين هناك يطلبون من حكومتهم التدخل لأجل وقف نسبة الوفيات العالية،فكان أن أنشئت وحدات علاجية في أماكن استيطان البريطانيين،ويبدو أن جهودها كانت تافهة إلى حد أنها قررت في سنة 1902م تجميع هذه الوحدات الطبية تحت إشراف إدارة واحدة،هي الإدارة الطبية لغرب إفريقياWest Africa Medical Services .

وفي غرب إفريقيا لا توجد أية منظمة إقليمية للبحوث الطبية،طالما لا يوجد هناك مستوطنون أوربيون،ولعل هذا ما يعنيه البريطانيون لسياسة الحكم غير المباشر أي ترك الحرية للوطنيين لينتحروا بالطريقة التي يريدونها،وتعتبر المؤسسات في نيجيريا أهم

[1] – رياض زاهر: استعمار إفريقيا،المرجع السابق، ص ص 335-336.

[2] – نفسه: ص336.

[3] – أ،أدوابهن:المرجع السابق، ص 488.

المؤسسات في كل غرب إفريقيا البريطاني بحكم ثروتها من ناحية وبسبب الحكم غير المركزي فيها،إذ ترك لكل جزء منها،وهي مقسمة إلى ثلاثة أقسام لكل حكومة منذ سنة 1947م حرية تطوير العمل في حدود مقدرته وإمكاناته،ويتولى هذه الإدارة الطبية مدير بريطاني، يكون بمثابة مستشار لوزير الصحة المحلي،بينما يقوم المفتش العام بنفس المهمة لوزير الصحة المركزي،وحتى عام 1952م لم يكن عدد الأطباء في كل نيجيريا وعدد سكانها يقدر بأربعين مليون نسمة لا يتجاوز خمسمائة طبيب، أي بمعدل طبيب واحد لكل ستين ألف من السكان،ومن بين هؤلاء الخمسمائة 234 طبيبا أوربيا،كلهم موظفون في هذه الإدارة الطبية، وعدد المستشفيات 76 مستشفى حكومي،33 مستشفى تابعا للإرساليات التبشيرية،و35 مستشفى خاص،وجميع أسرتها لا تزيد عن العشرة ألف سرير أي بمعدل سرير واحد لكل أربعة ألاف نسمة، وأغلب هذه الأسرة خاصة بحالات الولادة، والى جانب ذلك أربعة مراكز صحية فردية ليس غير، اثنان منها في نيجيريا الشمالية،ومثلهما في نيجيريا الغربية،ثم إحدى عشرة وحدة متنقلة لتطعيم الأهالي في حالة انتشار الأوبئة.

أما عدد مستشفيات غانا سنة 1951م فبلغ64 مستشفى حكوميا ،33 مستشفى للمبشرين، ومجموع أسرتها 1993 سريرا أي بمعدل سرير لكل ثلاثة آلاف شخص، وقد أشارت لجنة التحقيقات الصحية في سنة 1952م إلى نقص الخدمة الطبية في غانا وأوصت بإنشاء 40 مركزا يشرف كل مركز على 6 أو 7 مراكز صغرى تابعة له.[1]

5-حيازة الأرض في غرب إفريقيا

ربما كان أدق وصف لنظام ملكية الأرض الإفريقي،هو ما جاء في الكلمة التي ألقاها أحد الزعماء النيجيريين أمام لجنة الأرض بغرب إفريقيا سنة 1912م، حيث ذكر إن الأرض فيما أرى تخص عائلة كبيرة جدا كثيرون منها توفوا، وقليلون على قيد الحياة، وعدد لا حصر له .[2] والنمط المميز لحيازة الأرض في جميع أنحاء إفريقيا هو أن الملكية تخص العائلة في بعض الأحيان الجماعة،ولكنها لا تخص الفرد مطلقا، ويقال أحيانا أن نظام

[1] - رياض ،زاهر: استعمار إفريقيا،المرجع السابق، ص336

[2] – محمود،متولي : **التطور الاقتصادي في نيجيريا ودوره في الناحية السياسية من 1914-1945**م. جامعة عين شمس، مصر، 1966،ص95.

ملكية الأرض في إفريقيا نظام جماعي، وهذا ليس صحيحا تماما لأنه داخل نظام ملكية الجماعة أو الأسرة توجد عادة حقوق ومصالح فرد متميزة تتعلق بالأرض،والأرض في الغالب لا تستعمل استعمالا مختلطا وكيفما اتفق، ولكن لها نظم استعمال خاصة لا يتعداها الفرد في ظل الجماعة،كما أن الفكرة الأوربية الغربية عن الملكية الفردية في العصر الحديث لم يكن لها مقابل في نظام الملكية الأفريقي الوطني.[1]

لقد ظلت مسألة ملكية الأرض وتوزيعها من المشكلات الحساسة،وفي كثير من الدول قامت الحكومات الاستعمارية بتشريد عدد كبير من الأفارقة الأصليين قسرا لإفساح الطريق للمستوطنين الأوربيين،وعندما أتت السلطات الاستعمارية أتت معها بمفهوم ملكية الأرض الذي كان غريبا على معظم القارة الإفريقية،وأصروا على أن تخضع الأرض للسيطرة بواسطة صك ملكية،وعندما كانت هذه الصكوك تمنح كانت تقدم فقط إلى رب الأسرة.[2]

ومن المبادئ المعروفة المتعلقة بالملكية في المجتمعات ذات النظام الزعامي أن من بين وظائف الزعيم الإدارية،أن يقوم بتوزيع الأرض في المدن،أو القرى بين جميع رؤساء العائلات المحلية،الذين يقومون بدورهم بإعادة توزيعها بين أفراد عائلاتهم، وأي فائض من الأرض يظل في حيازة الزعيم نيابة عن الجماعة إلى أن يظهر أعضاء جدد يحتاجون إلى مساحة أخرى من الأرض. [3]

ومن ناحية أخرى إذا حدث ولم تقم العائلة أو الشخص الذي وزعت عليه الأرض باستغلالها لمدة طويلة ،وبغير عذر قانوني فللزعيم الحق في استردادها، و الاحتفاظ بها لصالح أعضاء الجماعة المحليين لحين أن يطلبها أحدهم، وعلى ذلك فالزعيم أو رئيس العائلة الأقل مرتبة ليس إلا ناظرا بالنسبة للأرض، التي يشرف عليها الوصف القانوني لعلاقة الزعيم بالأرض ، هو أنه مجرد وكيل أو مدير للأرض نيابة عن الجماعة المالكة لها، فهو ليس مالكا ملكية مطلقة،ولا حائز بصفة مطلقة للأرض،التي تخص الجماعة ككل

---

[1]– محمود متولي ، رأفت الشيخ: **إفريقيا في العلاقات الدولية**،دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة، 1975، ص 261.

[2] – وانغاري ،ماثاي: **إفريقيا والتحدي**،تر أشرف محمد الكيلاني،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،الكويت،1978،ص210.

[3] - M . Fortes and E.E .Evans. op.cit. pp 96-98.

ولذلك فقد تقرر في عدد من الأحكام القضائية الصادرة من اللجنة القضائية التابعة للمجلس الخاص لصاحبة الجلالة ملكة بريطانيا،أنه عندما تتولى حكومة المستعمرة على مثل هذه الأرض للأغراض العامة طبقا لقانون الاستيلاء على الأراضي العامة،فهي تلزم بدفع تعويض كاف ومعقول إلى الزعيم،على أن يوزع طبقا لقائمة تقرها المحكمة،التي أصدره الحكم وتبين كيفية تقسيم التعويض بين جميع أصحاب الحق في الأرض.

وعندما بدأ أصحاب الامتيازات من الأوربيين يباشرون نشاطهم في أقاليم إفريقيا، نجد مثلا أن البريطانيين منذ سنة 1880م أخذوا يبحثون في ساحل الذهب عن أصحاب الملكية المطلقة،التي كانوا يرغبون في استخراج الذهب،الماس،وسرعان ما ادعى بعض الزعماء أنهم ملاكها المطلقون على حساب المألوف لدى الأوربيين في غرب أوروبا.[1].

وبذلك دفعت مبالغ كبيرة لأولئك الزعماء على شكل إيجارات وإتاوات ذهبت كلها إلى جيوبهم الخاصة،وحرمت عائلاتهم كما حرم أهالي زعاماتهم من حقوقهم الوراثية ،واستمر الحال على ذلك إلى أن قرر حاكم ساحل الذهب على أن يتدخل في الأمر باقتراح قانون الأرض المعروفة له سنة 1894م، الذي سحب فيما بعد،ثم عدل وأعيد عرضه سنة 1897م على المجلس التشريعي وأهم ما نص عليه هذا القانون هو أن لا يستمر الزعماء في منح حقوق الامتياز الخاصة بالتعدين إلى المنقبين والمعدنين الأوربيين بدون الرجوع إلى مجالسهم التقليدية،أو إلى عائلاتهم في حالة كون الأرض مملوكة لعائلة الزعيم، وفي جميع الأحوال يجب أن لا يستولى الزعماء على مقابل هذه الامتيازات، وقد اقترح الحاكم حسما للموقف أن يعتبر جميع الأرض بمستعمرة ساحل الذهب ملكا للتاج نيابة عن شعب ساحل الذهب.

وقد رأى الزعماء الذين كانوا في ذلك الحين يميلون إلى جانب الإدارة أكثر مما يميلون إلى جانب السياسيين،أن هذا التشريع اعتداء مباشر على حقوقهم، ووسيلة لحرمانهم مما أكتشف لهم أخيرا كمصدر هام للدخل،أما السياسيون الذين لم يجدوا لهم منفذا إلى المجلس التشريعي ،أو وظائف الحكومة المحلية، فقد ثاروا ضد هذا القانون الذي اعتمدوا أنه يمكن أن يؤدي إلى استيلاء الحكومة القائمة على أراضي الشعب بالجملة، وكان المثقفون

[1]– محمود متولي ، رأفت الشيخ:المرجع السابق، ص 262.

يرحبوا بأي قانون يصدر صحيحا ويهدف لمنع استيلاء الزعماء بصفة غير مشروعة على الأموال المدفوعة مقابل الامتيازات،لولا أن الإدارة اعتمدت على حقوق الجماعة كلها يجعل ملكية الأرض للتاج، وكانت النتيجة أنه لأول مرة في تاريخ المستعمرة، اتحد الزعماء مع السياسيين ضد الإدارة، التي اضطرت في النهاية إلى سحب قانون الأراضي لسنة 1897م.[1]

كان من أهم النتائج التي ترتبت على حدوث التذمر بسبب قانون الأراضي أن قامت في أكرا جمعية حماية الوطنيين ضد الاسترقاق، وتكونت لها فروع في الحال تقريبا لكل من لاغوس، فريتاون، فليس كالأرض شيء يمكن أن يثير مشاعر الإفريقيين بشدة، وتحرك عواطفهم لأنها مصدر لكل ثرواتهم ورفاهيتهم في العالم الحديث.

وقد كانت هذه الجمعيات اقتصادية في أساسها بقدر ما كانت سياسية في اتجاهها واستطاعت ببساطة،أن تحرك جميع مشاعر العداء المكبوتة لدى المهنيين ضد الإدارة، وخاصة فيما يتعلق بالشؤون السياسية، استمرت المعركة على هذا النحو لدرجة أن كل الساحل الغربي لإفريقيا بدأ عبر عن مخاوفه من نوايا الحكومة البريطانية بالنسبة للأراضي الإفريقية.

ولاشك أن الدافع الذي سيطر على الزعماء وأهالي المحمية هو حماية أراضيهم ضد العدوان الأجنبي، وقد تجددت مخاوفهم بعد ذلك بنحو ست سنوات ،بعد أن حاول أحد المستثمرين البريطانيين سنة 1904م أن يستولي على فريتاون على أمل تحويلها إلى مزرعة،أما في نيجيريا فلم يحدث شيء من ذلك.[2]حتى سنة 1926م عندما قام اللورد بفرهولم باقتراحات ملحة للاستيلاء على مساحة كبيرة من الأراضي النيجيرية وتحويلها إلى مزارعها مقابل خمسة ملايين جنيه إسترليني،وقد نشبت

---

[1] –نفسه. -

[2] –صدر قرار ملكية الأرض في شمال نيجيريا قبل هذا التاريخ أي عام 1907م،والذي أكد على ضرورة أخذ القوانين والعادات الإفريقية في الاعتبار بالإضافة إلى المحافظة على مصالح السكان الأصليين للأفارقة عند وضع القوانين الخاصة بملكية أو انتقال الأرض أنظر:

بكاي،منصف: **الاحتلال البريطاني في إفريقيا تانزانيا(تنجانيقا سابقا)نموذجا**،ط1،دار السبيل للنشر والتوزيع،الجزائر،2009،ص213.

الاضطرابات بسبب الأرض في هذه الظروف،واتخذت شكلا جماعيا غير متوقع،واختلطت مسائل الأرض بمسائل السياسة تماما، واضطرت وزارة المستعمرات لأن تشكل لجنة برلمانية للتحقيق سنة 1910م باسم لجنة أراضي غرب إفريقيا، وذلك لبحث جميع المشاكل الخاصة بالأرض والإدارة سواء في داخل الوطن، أو فيما يتعلق بالتشريعات التي صدرت في هذا الشأن بواسطة حكومات غربي إفريقيا.[1]

لقد أثرت هذه السياسة على قلة توافر الغذاء للسكان فانتشرت المجاعة، وازداد المرض وكثر موت الأطفال وبالتالي أخذ عدد السكان في التناقص،وكانت سياسة المحصول الواحد يزاولها الاحتلال في إفريقيا بشدة، حيث تخصص مناطق واسعة وأحيانا إقليم برمته لإنتاج محصول أو محصولين،فاختصت غانا بزراعة الكاكاو،وغامبيا بزراعة الفول السوداني وأوغندة بالقطن،وكينيا بالبن ونيجيريا بزيت النخيل،وهكذا تسببت هذه السياسة في إنهاك الأرض فأصبحت بعد ذلك غير قادرة على الإنتاج،كما أن سياسة انتشار المحاصيل النقدية قضى على مساحات واسعة من الغابات،وأخشابها الثمينة كما حصل في جنوب غانا ونيجيريا،حيث امتد الخراب إلى حدود السفانا فأصبحت الرياح الصحراوية الجافة تجد لها منفذا في إقليم الكاكاو في الجنوب،وتؤثر على إنتاجه.[2]

وفي سيراليون يعتبر بيع الأرض وشراؤها من الأمور التي تخالف العادات الاجتماعية،ولذلك فإنهم يحرمون ذلك ويمنعونه منعا باتا،وقد وجدت الحكومة البريطانية المركزية نفسها مضطرة إلى احترام نظام وضع اليد على الأرض حتى لا تتعرض لثورة الشعب في منطقة المحميات،وعليه لما كان معظم مصادر الثروة المعدنية موجودا في منطقة المحميات فإن الشركات البريطانية التي تستغل مناجم الحديد،الماس،والذهب لا يستطيع أن تقوم بتنفيذ خططها ومشروعاتها في أراضي هذه المناطق إلا بعد أن تستأجرها من أصحابها،وصدر قانون يمنح الحاكم العام حق الاستيلاء على أي منطقة من المحمية

[1]– محمود متولي ، رأفت الشيخ:المرجع السابق ، ص ص 263–264.

[2]– محمد علي،القوزي: المرجع السابق، ص 45

للمنافع العامة بشرط أن يكون ذلك بطريق الاستئجار من القبيلة التي تملكها،وتبقى ملكيتها للقبيلة حتى تسلمها لها الحكومة بعد انتهاء عقد الإيجار.[1]

وقد حدث عام 1947م أن أعلن الحاكم العام عزمه على تنفيذ حرية الملكية في رقعة كبيرة من الأرض،وقدم مشروع قانون يطلب الموافقة عليه، وسرعان ما قامت القبائل كلها يجمعها السخط على هذا الاتجاه الذي يعتبر مخالفة لا للتقاليد الاجتماعية فحسب بل أنه انتهاك لقداسة المعتقدات الدينية والتعاليم الروحية.[2]

[1]– عبد الواحد إبراهيم حسن: المرجع السابق، ص ص 49–50.

[2] – نفسه: ص51.

الفصل الثاني: استقلال غرب إفريقيا

تمهيد:

قاد الحركات الوطنية في العهد الاستعماري الصفوة الجديدة المتعلمة تعليما غربيا،والتي كانت على استعداد لفهم السياسة الاستعمارية،وبالتالي الرد بطريقة فعالة على الأنظمة الاستعمارية بأسلوبها،وقد تعاونا أحيانا تعاونا إيجابيا مع أعضاء الصفوة التقليدية بالرغم مما كان يحدث من احتكاكات في علاقاتهم،وقد ظهرت ملامح هذا التعاون في ساحل الذهب وفي نيجيريا.[1] وقد سبق هذه الحركات ظهور عدة مقاومات وطنية قادها بعض الحكام المحليين،الذين رفضوا توظيفهم من قبل الإدارة البريطانية ليظهر فيما بعد العمل السياسي الذي قادته النخبة المثقفة،مستفيدة من عوامل داخلية ومتغيرات دولية.

المبحث الأول: المقاومة الوطنية في غرب إفريقيا

1-في نيجيريا

1-1- في الجنوب

من الأمثلة النموذجية للحكام الذين وقفوا في وجه القناصل والمبشرين البريطانيين جاجاKing Jaja.[2] حاكم الأوبوبوOpobo.[3] فقد أصر على أن يدفع التجار البريطانيون الرسوم المفروضة،وأمر بوقف التجارة في النهر تماما،وقد أمره القنصل البريطاني

---

[1] – محمد علي،القوزي:المرجع السابق،ص96.

[2]–ولد الملك جاجا المعروف أيضا بJubo Jubogba عام 1821م في قرية Amaigboفي منطقة أورليOrlu شرق نيجيريا،وهو حاكم لمنطقة غنية بفعل تجارة الزيت أنظر:

Rotimi Kemi and Olukoya : **Jaja and Nana in The Delta Region of Nigeria Proto Nationalists or Emergent Capitalists**.Journal of African Studies.Vol2,N7,December2008,p50.

[3] –أسست أوبوبو عند مصب نهر أيموImo عام 1869م،وبدأ التدخل البريطاني في المنطقة بعد أن أرسلت بريطانيا جورج واتس George Wats إلى المنطقة لاستكشاف نهر كروس ثم أنشئت عدة شركات تجارية هناك التي لقيت رفضا كبيرا من قبل سكان المنطقة أنظر:

Monday Abasiatti: **A History of The GrossRiver Region of Nigeria**.University of Calabar Press,1990 ,p155.

جونستونJohnston أن يكف عن اقتضاء رسوم من التجار البريطانيين.[1] وفي 1جويلية عام 1884م أبرم الملك جاجا معاهدة مع بريطانيا تضمنت :

1-توضع أوبوبو تحت الحماية البريطانية.[2]

2-لا يسمح الأوبوبو بالدخول في أي معاهدات أو اتفاقيات مع أي دولة أجنبية أخرى.

3-القنصل البريطاني وحده هو صاحب السلطة القضائية على الرعايا البريطانيين.

4-يتم فض المنازعات الداخلية والخارجية وديا،ويتم إحالتها إلى القنصل.

5-يتصرف زعماء الأوبوبو وفق نصائح القنصل وتوجيهاته.

6-يسمح للارساليين بالتبشير في البلاد.[3]

وبدل أن يمتثل لهذا القرار أوفد بعثة احتجاج إلى وزارة الخارجية،وعندما أصر جاجا على رفضه رغم تهديدات جونستون بقصف المدينة بواسطة زوارق المدفعية البريطانية،استدرج الملك جاجا إلى لقاء على ظهر إحدى السفن في عام 1887م بعد أن أعطاه وعد أمان،وقبض عليه وتم نقله إلى أكرا حيث حوكم وصدر الأمر بنفيه إلى جزر الهند الغربية.[4]

وقد تزعم هذا المقاومة حاكم أخر تحدى البريطانيين هو الحاكم نانا أولومو Olomu Nana.[5] حاكم مملكة إتسيكريItsekiri فقد أصر مثله،مثل الملك جاجا على التحكم في

---

[1] – أ، آدبواهن: المرجع السابق،ص147.

[2] –طلب الملك جاجا ملك منطقة الابوبو من المندوب البريطاني هيوتHewett شرح كلمة الحماية التي فرضت على بلاده،فقال:" ان ملكة بريطانيا لم تكن راغبة إطلاقا في احتلال بلادك ولا احتلال ما فيها من أسواق،ولكنها في نفس الوقت تكون قلقة البال أن ترى دولة أخرى تحتلها تحت مسؤولية بسط يد رعايتها،وحمايتها على بلادك تضمن بقائها تحت سلطتك إلى الأبد." في حين كان جونستون صريحا حيث ذكر أن نظام الحماية البريطانية كان مبدئيا لهدف إبعاد فرنسا وألمانيا عن حلبة النزاع من أجل التوسع الإقليمي." أنظر:
J CAnene,: Southern Nigeria in Transition.Cambridge,1966,pp82-86

[3] – أموري،تالبوت:شعوب نيجيريا، المرجع السابق،ج2، ص280.

[4] – أ، آدبواهن: المرجع السابق،ص147.

[5] –ولد نانا حوالي 1852م في جاكباJakpa في منطقة أتسيكري كان والده من أغنى سكان المنطقة،وهو الحاكم الرابع لنهر بنين أنظر:

Rotimi Kemi and Olukoya :op.cit.p52.

تجارة نهر بنين فحشد البريطانيون جيشا قويا،وقد صمد هذا الملك في مواجهتهم في أفريل 1894م ،لكنهم نجحوا في محاولتهم الثانية في سبتمبر ففر نانا إلى لاغوس،حيث سلم نفسه إلى الحاكم البريطاني الذي ما لبث أن حاكمه ونفاه أولا إلى كالابار ثم إلى ساحل الذهب.[1]

ثم بدأت مرحلة أخرى من مراحل المقاومة الوطنية في جنوب نيجيريا باستياء الأهالي من سياسة شركة النيجر الملكية،التي قامت باحتكار التجارة وسلب حقوق الوطنيين مما أدى إلى مشاكل عديدة مع القبائل الإفريقية،التي وقفت في وجه الشركة البريطانية ونشاطها التجاري.[2]

حيث عبرت القبائل عن غضبها بمحاصرة مراكز الشركة التجارية،مما سبب للشركة خسائر فادحة نتيجة هذه الأعمال العدائية خاصة وأن الشركة اضطرت إلى نقل بضائعها تحت حماية القوة المسلحة،ورغم هذا لم يرهب الوطنيون هذه القوات،واستمروا في عدائهم، وتدمير مراكز الشركة،ولهذا قررت الحكومة البريطانية سنة 1899م تصفية شركة النيجر الملكية وتولي الأمر في نيجيريا،وفي بلاد اليوروبا التي خضعت لبريطانيا نتيجة لنشاط المبشرين فيها،كانت مملكة الأيجيبو هي الوحيدة التي اتخذت موقف العداء والرفض للوجود البريطاني، وذلك في الثمانينات من القرن 19م،وقد اتخذت بريطانيا إهانة قنصلها ذريعة لشن حملة وحيدة كثيرة العدد،حيث ضمت ما يقارب ألف رجل مسلحين بالبنادق والمدافع الرشاشة.[3]

1-2- في شمال نيجيريا

بعد أن تزعمت مملكة سوكوتو الجهاد ضد بريطانيا في الشمال، بقي تقدم المسيحية في واري وبنين في جنوب نيجيريا.[4] وبعد استيلاء لوغارد على مملكة سوكوتو،وإعلانه عن نهاية الخلافة وانتقال أمور المنطقة إلى السيادة البريطانية،لم تتوقف المقاومة حيث واجهت بريطانيا عدة قوات،وتوافدت جموع المسلمين إلى الخليفة المخلوع ،وهو أخر

[1] - أ، آدبواهن: المرجع السابق،ص148.

[2]- رياض،زاهر : استعمار إفريقيا ، المرجع السابق،ص 212.

[3]- شوقي ،الجمل:تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، المرجع السابق، ص572 .

[4] - Kevin Shilligton: **Encyclopedia of African History**.Vol 1.Fitzory Dearborn,London,2004.p1101.

ملوك الفولاني الطاهر بن أحمد مطالبين باستمرار المقاومة،وإخراج البريطانيين من البلاد،واتخذوا من بيماهل مكان لإعادة تجميع المسلمين،ولما وصلت أخبار هذا التجمع للمقيم البريطاني في سوكوتو،أرسل قوة عسكرية بقيادة الكابتن دودن لمطاردتهم والقبض على الخليفة السابق.[1]

وفي 16ماي 1906م بدأت المناوشات بين الطرفين،حيث لقيت القوات البريطانية مقاومة عنيفة من أتباع الخليفة في مدينة بورمي وبقيادة حاكمها موسي،حيث منع البريطانيين من دخول المدينة،واضطرت بريطانيا للانسحاب،ومع تجدد الاشتباكات خسرت القوات البريطانية أكثر من ستين جنديا من بينهم عدد من الضباط،أما قوات المسلمين فقد بلغت خسائرهم ما يقارب 250شهيد بما فيهم حاكم المدينة،ورغم هذه الخسائر إلا أنهم استطاعوا إجبار القوات البريطانية على الانسحاب بعيدا عن بورمي. [2]

وفي 27جوان تحركت القوات البريطانية نحو المدينة مرة أخرى،واحتلت الجزء الغربي منها ثم دخل البريطانيون في صراع مستميت مع سكان بورمي ودارت معركة بالقرب من مسجد المدينة،وقتل الخليفة محمد الطاهر الذي كان في المسجد أثناء الهجوم،وانتهت المقاومة في بورمي.[3]

2-ثورة ضريبة الأكواخ في سيراليون1898

ظهرت هذه الثورة في ظل عدة ظروف محلية منها النزاع الذي ظهر في شمال محمية سيراليون ضد الزعيم باي بوريهBai Bureh والتنافس بين فرنسا وبريطانيا حول هذه المستعمرة خاصة بعد أن وقع حاكم المستعمرة فرديرك كارديوFrederic Cardew اتفاقية 21جانفي 1895م السابقة الذكر،وفي ظل الانتفاضات المتكررة ضد الحكم

[1] - R Adelye : **Power Diplomacy in Northern Nigeria 1804-1906** . London.p296.
[2] -Ibid. p297
[3] - Ibid. p298.

البريطاني.[1] خاصة في منطقة بانداجوما الجنوبيةBandajuma،ثم المنطقة الشرقية من بانجوما Bandjuma وصولا إلى منطقة كارين الشمالية.[2]

وانتشرت هذه الثورة بعد اتساع نطاق الظلم الضريبي في سيراليون.[3] ورفض السلطات البريطانية الشكاوي التي قدمها رؤساء القبائل نتيجة التحيز البريطاني،ومشاعر التفوق تجاه السكان الأصليين.[4] وبعد فرض الضريبة كتب عدد من الرؤساء وعلى رأسهم بيي بوريه سلسلة من الالتماسات إلى الكابتن ولفرد شارب Wilfred Sharpeالذي تولى مسؤوليته في حي كارين،واشتكى الرؤساء من الإدارة الجديدة وذلك بعد ثلاثة أيام من إعلان مرسوم الحماية،وقد أعد الرؤساء الالتماس بعد أن حضر ممثل الحكومة إلى مدينة بورت لوكوPort loko لشرح المرسوم الجديد،وعليه اجتمع عشرة رؤساء للتشاور وفوضوا أحدهم وهو فودي يوس Fodi Yunis رئيس بورت لوكو لكتابته وتقديمه،كما قدموا التماسات أخرى إلى الحاكم البريطاني في فريتاون،وانتظروا حضوره من لندن،ولما التقى بهم حاول إقناعهم بضرورة فرض الضريبة للدفاع عنهم،وطالب الرؤساء بتخفيف ضريبة الكوخ.[5]

كما اتحد التجار ورجال الصحافة والرؤساء المحليين من أجل معارضة هذه الضريبة على اعتبار أنها قد حرمتهم من إدارتهم التقليدية،وفهم الرؤساء أن هذه الضريبة تعني أنهم لابد أن يدفعوا للحكومة عن الأماكن التي ينامون فيها،وأنهم لم يعودوا يتحكمون في منازلهم وأدركوا أن دفع الضريبة يعني حرمانهم من السيادة والسلطة في أوطانهم.[6]

لقد جاءت هذه المقاومة تعبيرا عن استياء شعبي التمنى والمندى في سيراليون من تشديد قبضة الحكم البريطاني عليهم بتعيين مفوضين للأقاليم،وتعزيز شرطة الحدود،

---

[1] -Gordon Michelle:**British Colonial Violence in Perak Sierraleone and The Sudan** . Royal Holloway,University of London,2017.p96.

[2] -Ochiai Takehiko: "Ina Grove Sierraleone 1898 Hut Tax War Reconsidered ".Asian Journal of African Studies.Vol41,February2017,pp65-66.

[3] -Harris ,David : op.cit**.** p20.

[4]- Gordon Michelle:op.cit.p96.

[5]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: "بي بوريه وثورة التمن ضد البريطانيين 1898". **مجلة الدراسات الإفريقية**،العدد 6،معهد الدراسات الإفريقية،1994، ص12.

[6] - Michael Crowder: **Colonial West Africa** .Confected Essays ,London 1978.p73.

وإلغاء تجارة الرقيق،وتنفيذ مرسوم الحماية الصادر في عام 1896م،الذي رخص للحكومة الاستيلاء على الأراضي البور،وأخيرا فرض ضريبة مقدراها خمسة شلنات سنويا على كل منزل من غرفتين، وعشرة شلنات على المنازل الأكبر في المحمية،وقد قرر زعماء التمني الامتناع عن تسديد الضريبة، وثاروا ضد الحاكم البريطاني بزعامة واحد منهم هو باي بوريه، وانضم إليهم شعب المندى ،وبذلك اشترك في الثورة زهاء ثلاثة أرباع المحمية،وكانت قوات الثوار تغير على المحطات التجارية وتنهب محتوياتها،تقتل الموظفين والجنود البريطانيين، وكل ما يشتبه في مساعدتهم للحكومة الاستعمارية.[1]

لقد كان سبب هذه الثورة إلى حد كبير المحاولة الخاطئة لمد النفوذ البريطاني في الأقاليم الداخلية بسيراليون بعد إعلان المحمية عام 1896م،وقد ظن الزعماء أن ضريبة المساكن التي فرضت في تلك الأثناء وبدأ في جمعها،إنما تعني أن الإدارة قد أصبحت المالك المطلق لأراضيهم ،وأنهم أصبحوا مستأجرين لدى التاج، ومن ثم يطالبون بدفع الإيجار مقابل شغل مساكنهم.[2] وقد دافع كارديو عن تأييده لتطبيق الضريبة بغض النظر عن العواقب قائلا. [3]" **إنه مبدأ عظيم وهو حق الحكومة في إجبار السكان على دفع الضريبة،لأن ذلك يعتبر مساهمة في دعمها وهي التي تضمن لهم حياة أفضل.**"

وعندما صار بي بورية رئيسا لكاسية،التي تبعد حوالي 25ميلا عن بورت لوكو تعهد بالإبقاء على شروط المعاهدات مع البريطانيين،والتي وقعت في عام 1871م وكان عليه أن ينفذ الاتفاقيات وقرارات المحاكم التي أصدرها الحكام السابقون،كما كان عليه أن يحفظ الطرق في ولايته مفتوحة أمام كل التجار،وأن يحول أية منازعات مع الرؤساء إلى مدينة فريتاون للتحكيم،وفي مقابل هذا يحصل على معاش سنوي قدره عشرة جنيهات من الحكومة،ولم يناقش بي بوريه شروط المعاهدة،أو السلطات المخولة له لكن بمجرد توليه السلطة ظهر له أنها لا تعني الكثير بالنسبة له،وفي أواخر عام 1888م حدث نزاع حول الأرض بين بي بورية،وزعيم مجاور له هو بي أنجا Bai Inga،وعندما وصل الحاكم الجديد استدعى الرئيسين إلى فريتاون وناقش معهما المشكلة،ووافق الرئيسان على عرض الأمر على ثلاثة

[1]–أ أدوبواهن: المرجع السابق، ص152.

[2]– محمود متولي ، رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص 264 .

[3]- Michael Crowder: Colonial West Africa .op.cit.p 104.

من الرؤساء البارزين للتحكيم،وأدرك بي بوريه أن الحكم ليس في صالحه،ورفض قرار المحكمين،وخول الحاكم في إصدار القرار النهائي،وجاء القرار مخيبا لأمال بي بوريه الذي أخذ يستعد للحرب.[1]

اضطرت الحكومة البريطانية إلى ممارسة المزيد من السلطة على المناطق الشمالية الداخلية خوفا من محاولة الفرنسيين احتلالها على أساس عدم وجود نفوذ بريطاني فعلي،واضطرت حكومة المستعمرة إلى إنشاء مؤسسات تضمن لها السيطرة على إبقاء الطرق مفتوحة لكل المسافرين،وحاولت بريطانيا منع الرؤساء من شن حروب عبر الحدود المتنازع عليها مع الفرنسيين،وفي عام 1890م اتخذت بريطانيا أول خطوة في هذا المجال بتعيين اثنان من المندوبين المتنقلين،أحدهما للجزء الداخلي الشمالي،والأخر للجزء الجنوبي،وفي نفس الوقت أنشأ البريطانيون قوة حدودية بوليسية للدفاع عن المنطقة وكانت هذه الإجراءات عاملا في تقليص نفوذ الرؤساء،الذين أعلنوا الثورة لاسترداد مكانتهم السابقة.[2]

كما تشير بعض الكتابات أن من بين الأسباب قيام الحكومة البريطانية بإنشاء ثلاثة أنواع من المحاكم،تضم محكمة لمندوب الحي،وأخرى لرئيس المنطقة،وثالثة برئاسة الزعيم الإفريقي،ووجد الرؤساء الأفارقة أن كل سلطاتهم قد سلبت منهم خصوصا في القضايا المتعلقة بالأرض،أو الصراعات القبلية،وقضايا الإجرام،السلب،والنهب.[3]

وفي ماي 1898 كانت قوات الثوار على بعد نحو 40 كم من فريتاون، الأمر الذي اضطر البريطانيين للاستنجاد بسريتين من لاغوس على عجلة للدفاع عن المدينة.[4] فقد أذهلت هذه الثورة كارديو الحاكم البريطاني في سيراليون،لما قامت به من أعمال ضد السلطات البريطانية والمتعاونين معها فأوعز أسباب تأجيج الثورة ضد بلاده إلى بروز الوعي السياسي عند الإفريقي،وإحساسه المتزايد بقيمته واستقلاله،وأضاف في وصفه لمشاعر المواطن نحو الرجل

---

[1]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم: "بي بورية وثورة التمن ضد البريطانيين 1898،المرجع السابق،ص 18.

[2]– عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: "بيي بورية وثورة التمن ضد البريطانيين 1898،المرجع السابق، ص9.

[3]- G Hageraves: **The Establishement of The Sierraleone Protectorate and The Insurrection of 1898** .Cambridge Historical Journal Xii.1956.pp63-66

[4]– عبد الله عبد الرزاق ابراهيم: "بيي بورية وثورة التمن ضد البريطانيين 1898،المرجع السابق، ص ص 153–154 .

الأبيض.[1] ويبدو أن الدافع الذي يسيطر على الزعماء وأهالي المحمية،هو حماية أراضيهم ضد العدوان الأجنبي، وقد تجددت مخاوفهم بعد نحو ست سنوات بعد أن حاول أحد المستثمرين من البريطانيين سنة 1904م أن يستولي على فريتاون على أمل تحويلها إلى مزرعة.[2]

3-حركة التوقف عن تسليم الكاكاو في غانا 1937م.

بعد أن جرمت تجارة الرقيق دوليا أخذ الاستغلال الاستعماري يأخذ أشكالا جديدة،فبدأ التجار البريطانيون يشجعون السكان في ساحل الذهب على إنتاج الكاكاو حتى أصبح المحصول الرئيسي هناك،وأهملت كافة المحاصيل الأخرى، وبدأت تجارة الكاكاو تأخذ أبشع صور العلاقات الاستعمارية،وأصبحت اقتصاديات ساحل الذهب معتمدة على الكاكاو،وصارت أقوات المزارعين متوقفة على ارتفاع أو انخفاض سعره،وكانت هناك ثلاثين شركة لشراء الكاكاو وتوريده،قامت بتكوين شركة واحدة حتى تتقدم بأقل سعر ممكن لمنتجي الكاكاو الوطنيين فيجبرون على قبول هذا السعر.[3]

لقد كان من أسباب هذه الحركة اتفاقيات الشراء الاحتكارية للشركات الأوربية.[4]والاستغلال الاقتصادي البريطاني،فقد كان الزارع في ساحل الذهب يحتاج للمال لينفق منه على المحصول،وحتى يعيش به إلى نهاية الموسم،كان المزارعون يقدمون له هذا المحصول ليبيعه حتى يتم له استرداد دينه وفوائده،أو أن تظل المزرعة في يد الفلاح حتى يسلم ثلثي محصوله للدائن، ثلثا من أصل الدين،وثلثا من مقابل الفائدة،وكانت النتيجة في كثير من الحالات أن هجر الفلاحون الأرض،واستولى عليها الدائنون، وأخذوا يستغلونها لحسابهم وفي سنة 1937م كان إنتاج محصول الفدان الواحد من الكاكاو يكلف حوالي سبعة جنيهات يحملها الفلاح إلى السوق،الذي يبعد كثيرا عن أرضه حيث يقدم له المشتري الأوربي ستة جنيهات ونصف،وبعد

---

[1]- جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص ص 146-147 وذكر كارديو في هذا الشأن:" **لن يكون بوسع الرجل الأبيض مستقبلا أن يتاجر إلى هذا الحد بسذاجته وبجهله بالعالم لما كان يفعل في الماضي**" انظر:

أ أدوبواهن: المرجع السابق، ص ص 153-154.

[2]- محمود متولي ، رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص ص 264 -265.

[3]- حافظ حمدي و الشرقاوي محمود:**إفريقيا في طريق الحرية**، دار القاهرة للطباعة،دت، ص ص 84-85.

[4] -Padmore ,George :op.cit.p56.

خصم تكاليف النقل،كان كل ما يحصل عليه الفلاح مقابل محصوله لا يتجاوز ثلاثة جنيهات،أي أنه تحمل خسارة قدرها أربعة جنيهات.[1]

وكانت الشركة تشتري طن الكاكاو من الفلاحين في ساحل الذهب بمبلغ خمسة عشر جنيه، وتقوم ببيعه في الولايات المتحدة بخمسين جنيه،بل كان ثمنه في بعض الأحيان سنة 1920م مثلا يصل إلى مئة وعشرون جنيها.[2] وقد تم تخفيض الأسعار بشكل متعمد عام 1929م.[3] ومنذ عام 1937م كانت هناك مضاربة كبيرة في أسعار الكاكاو،فرغم كثرة إنتاجه لكن قلة الطلب العالمي عليه، أدى إلى انخفاض المبيعات والأسعار بشكل حاد.[4]

ولم يكن التجار البريطانيون يستغلون الفلاح في ساحل الذهب كبائع فقط،بل كمشتري أيضا،فاعتماد البلاد على محصول واحد هو الكاكاو جعلها تعتمد على الواردات البريطانية من آلات زراعية،ملابس،وطعام،وكانت هذه البضائع تباع لهم بأغلى الأثمان،وكنتيجة حتمية لهذه السياسة الاستغلالية،والتي كانت تستهدف إفقار سكان ساحل الذهب،قام الفلاحون بأول حركة من نوعها في إفريقيا،ففي أكتوبر عام 1937م بدأت حركة التوقف عن تسليم الكاكاو،وعقدت الاجتماعات وكونت اللجان لمنع المرابين وأصحاب الأراضي الأجانب من شل حركة التوقف،كما أعلنت أيضا مقاطعة البضائع البريطانية،ونفذ هذا القرار بكل دقة ولم يكن الفلاحون وحدهم في المعركة،فقد شاركهم سكان المدن وأيدوهم تأييدا مطلقا،وكان من أثر هذه الحركة أن هبطت واردات ساحل الذهب من منسوجات لإنجلترا من 12 مليون ونصف مليون جنيه إلى ستة ملايين ونصف مليون جنيه،وكان ساحل الذهب ثاني متعامل للإنجليز،وحينما وجد منتجو النسيج بإنجلترا أن مخازنهم قد امتلأت بإنتاج لا يستطيعون تصريفه، أغلقت المصانع وتعطل ألاف العمال البريطانيين،وكانت السلطات البريطانية تعتقد أن حركة التوقف والمقاطعة سرعان ما يفشل،ولذلك لم تعط الأمر أهمية في بادي الأمر فلما رأت ما أصاب لانكشير،أرسلت الحكومة البريطانية لجنة برئاسة وليام نويل للتحقيق،وانتهت اللجنة إلى ضرورة إلغاء

[1]– حافظ حمدي و الشرقاوي محمود:المرجع السابق،ص 86 .

[2]– حافظ حمدي و الشرقاوي محمود:المرجع السابق،ص 86.

[3] - L Nike, : **Radical Nationalism in British West Africa1945-1960**. The University of Michigan,2008.p44.

[4]- Ibid .p44.

نظام الاحتكار في شراء الكاكاو من الوطنيين،ورفع سعره إلا أن الحرب العالمية الثانية كانت قد بدأت فأسست الحكومة مجلسا حكوميا،يتولى شراء الكاكاو،ولكن هذا المجلس لم يكن أقل جشعا من الشركة الاحتكارية،فقد كان يدفع ثلاثة عشر جنيه ثمنا لطن من الكاكاو فجنت من ذلك ربحا قدره 24مليون جنيه في عام واحد.[1]

ثم تنازلت الحكومة عن احتكار شراء الكاكاو لشركة إفريقيا المتحدة التي سارت في نفس الطريق.[2] وبعد هذه الحرب احتكرت الحكومة البريطانية شراء الكاكاو،ودفعت في الطن الواحد 12.5 جنيه وكانت تبيعه بما يساوي 40 إلى 50 جنيه في السوق الإنجليزية والأمريكية،وجنت من ذلك مبلغ 24مليون في الفترة مابين 1944-1947م.[3]

ويمكن الحديث هنا عن الدور الذي لعبته الشركات الأجنبية البريطانية في هذه الأزمة فقد كانت شركات التجارة الأجنبية تحتكر السوق، وتتسلط على اقتصاديات غرب إفريقيا وحتى إذا ما وجدت بعض الشركات المتنافسة كنت تجدها تتفق فيما بينها على أثمان محدودة للعمالة والمحصلات، ولعل أسوأ مثال لهذا النوع من الكارتيل الشركة الأوربية العاملة في ساحل الذهب،والتي كانت تجمع الكاكاو بين عامي 1937-1938م، فقد وافقت تسع شركات منها على توحيد سعر شراء الكاكاو،وكان أقل من السعر العالمي له.[4]

المبحث الثاني: العوامل المساعدة على تطور الحركة الوطنية في غرب إفريقيا

ساهمت عدة عوامل في نمو الوعي الوطني وتطور الحركات الوطنية في مستعمرات غرب إفريقيا،ويمكن ذكر منها:

1-المؤتمر القومي لغرب إفريقيا.

بدأ التخطيط لهذا المؤتمر في مؤتمر عموم إفريقيا عام 1900م.[5] ووصف هذا المجلس بأنه أول حركة سياسية قومية ذات بعد إفريقي، حيث أنشأ له عدة فروع في كل

---

[1]- حافظ حمدي و الشرقاوي محمود:المرجع السابق، ص 86.

[2]- نفسه: ص 87.

[3]- شوقي محمود الخشاب،: المرجع السابق، ص 64.

[4]- أحمد طاهر: المرجع السابق،ص ص 187-188 .

[5] -Adi, Hakim: **Pan A fricanism a History**. Bloomsbury A cadmic, Great Britain,2018.p48.

مستعمرة، وقد عقد الاجتماع الافتتاحي للمجلس في أكرا في 11 مارس عام 1920.[1]وقد حضره 45 مندوبا في اجتماع أكرا،،وذلك بفضل جهود ج.ب.كيسلي هيفورد .[2]والدكتور كوان دنكاه Kwane Dankah.[3] وظلت طلائع الطبقة الوسطى الجديدة بزعامة بعض المثقفين من المحامين والأطباء ورجال الأعمال هم الفئة المهيمنة على الحرب، كما كان كيسلي هيفورد عضو المجلس التشريعي لساحل الذهب العقل المحرك للمؤتمر القومي بفعل إيمانه بوحدة الشعوب الإفريقية وقدرته السياسية .[4] ومكنت حركة المؤتمر من الاستمرار في من عام 1920م إلى عام 1930م حيث أضفى على الحياة السياسية مسحة من روح الجامعة الإفريقية.[5]

و كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر جمع الأفارقة في الغرب الإفريقي، وتوحيدهم من أجل التخلص من السيطرة الأجنبية،ووردت طموحاته الواسعة والمشرعة في المذكرة التي أوصلها إلى لندن عام 1920م بواسطة شخصيات بارزة .[6] يمثلون المستعمرات الأربع في غرب إفريقيا،غامبيا، سيراليون،ساحل الذهب،و لاغوس، وعلى الرغم من فشل هذه المساعي أثناء مقابلة هذه الشخصيات لوزير المستعمرات البريطاني آنذاك اللورد ملنر

---

[1] -Ibid.

[2]– جوزيف كيسلي هيفورد عمل كمحامي، ومحرر صحفي،كما كان ولمدة أربع سنوات واحد من المنتخبين في المجلس التشريعي، توفي عام 1930م لمزيد من التفصيل أنظر: دونالد،ويدنر: المرجع السابق،ج2، ص400 .

[3]– ولد جوزيف دانكواه عام 1895 في بيبونغ Bepong بولاية كواهو Kwahu ، وله صلة قريبة بأسرة افوري اتا، درسَ بمدرسة بريطانية ثانوية تؤكد على تدريس اللاتينية واليونانية،نال الدكتوراه في القانون من لندن، وانتخب للمجلس التشريعي في عام 1946، وكان احد مؤسسي مؤتمر ساحل الذهب الموحد في أوت عام 1947،وانتخب في المجلـــس التشريعي عام 1951 وفي الانتخابات العامة لعامي 1956 و1960 كان المرشح المعارض للرئاسة ضد نكروما ، وقاد حملة ضد المقترحات الدستورية للجمهورية، أنظر:

Austin Dennis: **Ghana.** AHand-Book to the Continent, New York, 1962. p226.

[4] - وألقى هيفورد خطاب هام ذكر فيه: " **نحن لا نتعامل مع الحكومات الفردية أو مع حكام الأفراد،نحن جميعا عبيد نظام قديم تجاوزه الزمن" انظر:**

Adi, Hakim :op.cit.p48.

[5]- جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص 161.

[6] – قامت اللجنة التنظيمية في أكتوبر 1920م بتعيين الشخصيات السياسية للانتقال إلى لندن وتقديم المذكرة،ومنهم هنري فانهيمHenry Vanheim رئيس سابق لجمعية السكان الأصليين، والمحامي إجرتونEgerton،والدكتور بانكول برايتBankole Bright عضو الهيئة التشريعية وهنري جونسHenry Jones الذي مثل مستعمرة غامبيا أنظر:

Padmore ,George :op.cit.p53.

Hutton Millsلكنها أعطت صورة واضحة عن مدى الوعي الإفريقي بمصالحهم الوطنية.[1]واقترح هذا المؤتمر قيام نظام فيدرالي يتيح فرصة الحكم الذاتي،ويمنع فرض أي ضرائب دون تمثيل برلماني، كما طالب أعضاء المؤتمر الوطني بريطانيا بمجلس يختار بعض أعضائه عن طريق الانتخابات وبوضع ضوابط على الشؤون المالية والشرعية وتأسيس جامعة.[2]ويمنح حق الأفارقة في الرقابة المالية وفي التشريع،كما طالب بفصل القضاء عن السلطة التنفيذية،وإنشاء محكمة استئناف لغرب إفريقيا.[3]

ولخص هيفورد في خطابه الافتتاحي للمؤتمر الأهداف الرئيسية على النحو الآتي:

-تنفيذ الحكم الذاتي بحيث يشارك الأفارقة في حكومة بلادهم.

-إلغاء نظام الترشيح للمجلس التشريعي لأنها ليست ديمقراطية.

-حق الأفارقة في الرقابة المالية في التشريع.

-فصل القضاء عن السلطة التنفيذية.

-إنشاء محكمة استئناف لغرب إفريقيا

-ضمان محاكمة عادلة.

-إعادة تنظيم المحاكم المحلية لتمكين المحامين وتسهيل الطعن.

-يتم عزل الرؤساء وتعيينهم دون تدخل الحاكم.

-إلغاء التمييز العنصري في الحقوق المدنية والخدمات.

-يشارك السكان في خدمات الصحة.

-إدخال الحكم اللا مركزي والإدارة البلدية في غرب إفريقيا.

-تعديل قانون حيازة الأراضي لصالح السكان الأصليين.

-إنشاء جامعة لدول غرب إفريقيا.

-تنظيم هجرة غير الإفريقيين إلى غرب إفريقيا

[1]-جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص 161.

[2]– ويذنر دونالد: المرجع السابق،ج**2**،ص400.

[3] -Padmore ,George :op.cit.p48.

-تلغي المراسيم غير المتساوية في الغرامات الجماعية،القانون الجنائي،محاكم المقاطعات.[1] وإضافة إلى هذه المطالب أدانوا تقسيم الكاميرون وتوغو،ولمحوا إلى تقسيم شعب توغو طبقا لرغبات الشعب نفسه في تقرير المصير.[2]

2- مؤتمرات الجامعة الإفريقية

بدأت في أواخر القرن التاسع عشر ميلادي،وأوائل القرن العشرين تبلور فكرة الوحدة الإفريقية فيما سمي بالجامعة الإفريقية، بمعنى تجمع الزنوج ضد الرجل الأبيض،وانتشرت الفكرة بين الرقيق،والزنوج الذين نقلوا لأوربا وأمريكا، وطالبوا بمقاومة التفرقة العنصرية، والمساواة والاعتراف بالجنس الزنجي وحقوقه وسط الأوربيين.[3]

كانت حركة الجامعة الإفريقية استجابة مباشرة لمعارضة الإمبريالية الغربية والإيديولوجيات العنصرية التي كانت تعتبر الجنس الأبيض متفوقا على العرق الأسود، كما عارضت توسيع التعليم الغربي ليشمل الأفارقة.[4] وتقوم الجامعة الإفريقية على أربعة مبادئ رئيسية:

أولها: أن شعب القارة الإفريقية بأكملها له مصير مشترك، ولذلك فهو بحاجة إلى توحيد جهوده إلى أقصى درجة كي يتمكن من إيجاد الحلول لمشاكله.

ثانيا :أن إفريقيا ينبغي أن يحكمها إفريقيون وأن جميع أشكال السيطرة والنفوذ الأجنبي وجميع مظاهر الاستعمار يجب القضاء عليها.

ثالثا: ينبغي على الشعب الإفريقي إعادة بناء تاريخه، وإحياء ذكرى أبطاله الوطنيين وذكرى معاركه الكفاحية،وبعث الحياة في لغاته وثقافته وإعادة تأكيد كرامته،والاعتراف

[1] -Ibid.pp49-50.

[2]- I.Rotberg Robert: **Apolitical History of Tropical Africa, New York**: Har court, Brace and world , Inc,1965. p 344.

[3]- عبد الرزاق عادل،: **إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 13.

[4] - J Paracka. J Daniel :**The Athens of West Africa a History of International Education at Fourahbay College Freetown ,Sierraleone**. African Studies Routledge.New York and London.2005.p75

بأن له دوره الواضح المميز في تقدم المجتمع الإنساني،وتلك الأفكار تعمل على تكوين مفهوم الشخصية الإفريقية.

رابعا : بعد إنهاء الحكم الاستعماري المباشر، ينبغي أن يعاد تنظيم المجتمع الإفريقي بصورة جذرية اقتصاديا،اجتماعيا،وسياسيا.[1]

عقدت عدة مؤتمرات للجامعة الإفريقية،حيث عقد المؤتمر الأول في لندن والذي دعا إليه محام من ترينداد ه. سيلفيستر ويليامز Henery Sylvester Williams.[2] سنة 1900م، وقد وجه المؤتمر في ختام جلساته التماسا للملكة فيكتوريا من أجل مساعدة الإفريقيين في جنوب إفريقيا وروديسيا على أن تخفف حدة التفرقة العنصرية فيها،والواقع أن أول صاحب فكرة الوحدة الإفريقية،أو الوحدة الزنجية بمعنى أدق هو الدكتور أ.نور جهارت دي بوا Dubois.[3]فقد ذكر:" **أنه إذا كان للزنوج أن يصبح لهم دور فعال في التاريخ العالمي، فلا يكون ذلك إلا عن طريق حركة زنجية عالمية.**[4]

وقد سعى دي بوا لتجسيد هذه الفكرة بشدة من خلال النهضة الروحية للشعوب السوداء في البلاد، التي اتخذوها موطنا لهم بالترابط مع قارة إفريقية مستقلة متحررة، وفي عام 1920م أسس جارفي إمبراطوريته الزنجية في نيويورك، ودعا إلى اجتماع دولي

---

[1]– وودس جاك،: إفريقيا على طريق المستقبل ، المرجع السابق،ص 135.

[2]– هنري سيلفستر وليامس معلم ومحام من ترينداد ولد في 19 فيفري 1865م في أروكا،تخرج من دار المعلمين عام 1866م وعين مديرا لمدرسة ابتدائية عام 1887م ثم هاجر إلى الو م أ عام 1891م وانتسب إلى عدة جامعات لمزيد من التفاصيل أنظر:

دالار أورينو: **نشأة التيار الأفريقاني الجذور الكاريبية والأمريكية والإفريقية في القرن التاسع عشر**.ط1، تر هيثم اللمع، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان،بنغازي، 2001، ص 301.

[3]– ولد إدوارد دي بوا Dubois عام 1872م من أسرة عريقة من السود،تلقى تعليمه الأول في جامعتي برلين وهارفود،وهو مثقف ثقافة عالية أسس جمعية تقدم الشعوب الملونة كما أصدر مجلة اسمها الأزمة توفي عام 1963م أنظر: الكوت بشير: **الوحدة الإفريقية في القرن العشرين**،منشورات المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،ط1،جامعة التاريخ تونس،2004،ص16. أنظر أيضا:

Zuberi Tukufu:**African Independence How Africa Shapes The World**. Kindelle edition,London,2015.p54.

[4]– محمود متولي ، رأفت الشيخ: المرجع السابق، ص278.

كبير،أطلق عليه البرلمان الأسود الأول،وأعلن رئيسا مؤقتا لإمبراطورية عنصرية في إفريقيا.[1]وقام المؤتمر بصياغة القرارات التالية:

-إن الجمعية العامة للنخبة المثقفة من السود ستنشأ بموجب اسم الرابطة الإفريقية، يكون الهدف منها حماية وتعليم الشعوب من أصل إفريقي.

-تجتمع الرابطة كل سنتين، وذلك إما في أمريكا أو أوربا،أو عاصمة إفريقية مستقلة.

-سيتم وضع نداء يرسل إلى صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا، وذلك من أجل العدالة.

- تنسيق الجهود الدبلوماسية بهدف الوقوف ضد سياسة الإبادة التي تسود في أوروبا بالنسبة للون الأسود.[2]

و عقد المؤتمر الثاني للجامعة برئاسة الدكتور دي بوا في سنة 1919م بباريس تحت شعار إفريقيا للإفريقيين.[3] حيث أعلن أنه على إفريقيا أن تسمع شكواها للعالم، وقد ساعده في ذلك المؤتمر سير بليزديان مندوب السنغال.[4] وضم المؤتمر 57 مندوبا من الولايات المتحدة الأمريكية ، جزر الأنتيل والسنغال.[5] حيث أعلن عن ضرورة إيجاد قوانين دولية لحماية الوطنيين.[6]وطالب بحق الإفريقيين في الاشتراك في الحكم،مع البدء بالحكم المحلي،والقبلي وتوسيع ذلك بالتدريج إلى المناصب العليا في الدولة، حتى تحكم إفريقيا في النهاية بموافقة الإفريقيين،أي أنه أعلن في هذا التاريخ المبكر مبدأ الحقوق السياسية الكاملة للإفريقيين،ولو أنه كان ينظر إلى هذا المبدأ في هذه المرحلة على أساس أنه مطلب

---

[1]– كولين ليجوم: **الجامعة الإفريقية**. تر أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للترجمة والتأليف، سلسلة دراسات إفريقية،مصر، 1966،ص26.

[2] -Oruno, lara:**Naissance Panafricanisme les Racines Caraibes Amercaines et Africaines du mouvement au xixe Siecle**.Maisonneuxe et Laros. 2000 .

[3] – الكوت بشير: المرجع السابق،ص22.

[4] – لقي دي بوا دعم الكثير من الشخصيات ليس فقط في إفريقيا ولكن حتى خارجها مثل دعم ألكسندر هانت (1862–1957) وهو أمريكي من أصل إفريقي وكذلك المحامين مثل غياني وإدموند بريدريكس(1875م–1935م) الذي كان ممثلا لإتحاد التقدم الإفريقي في لندن أنظر:

Adi, Hakim: op.cit.p45.

[5] - Philippe Décraene: **Panafricanisme et Grand Puissances**. Politique étranger.24 Anne.N 4 .1959.p 21.

[6]-محمود متولي ،رأفت الشيخ: المرجع السابق ، ص 280-281.

مرتقب أكثر من مطلب عاجل،وعلاوة على ذلك لم يكن مفهوم الاستقلال الوطني ووضع السلطة السياسية في أيدي الشعب الإفريقي قد تشكل بصورة تدريجية.[1] كما طالب أن تضع الدول المتحالفة مدونة قانون لحماية مواطني إفريقيا، وأن تقوم عصبة الأمم بإنشاء مكتب دائم مكلف بتطبيق القوانين وحماية السكان الأصليين،وأن يحكم الزنوج وفقا للمبادئ .[2] وذكر دي بوا في هذا الإطار،إن الحركة الإفريقية تعني ما تعنيه الحركة الصهيونية لليهود مركزة على جهد العرق،والاعتراف بالصهيونية، لذلك اعتبر أخطر عدو زنجي في أمريكا والعالم.[3]

أما المؤتمر الثالث عقد في لندن وبروكسل على التوالي.[4] ففي البداية كان بلندن في الفترة الفترة من 28 إلى 29 أوت 1921م وحضره 130 مندوبا، منهم41من إفريقيا.[5] و35 من الولايات المتحدة الأمريكية لينتقل في الشطر الثاني من لندن إلى بروكسل.[6] كما حضره حضره 7 من منطقة الكاريبي .[7] و24مندوبا يمثلون الزنوج المقيمين في أوربا،أما باقي المندوبين من جزر الهند الغربية.[8]

لقد انتقدت قراراته النظام الاستعماري،كما طالب باحترام سيادة الدول منها إثيوبيا هايتي،وليبيريا.[9]وقد أصدر المؤتمر نداء إلى العالم جاء فيه:" **إن المساواة بين الأجناس طبيعيا، سياسيا،اجتماعيا، هي إحدى دعائم التقدم الإنساني، وأن ما من أحد ينكر**

---

[1]-وودس جاك: إفريقيا على طريق المستقبل ، المرجع السابق ، ص 132.

[2]-Adi, Hakim: op.cit.p46.

[3]- Adi, Hakim: op.cit.p44.

[4] –تأثر هذا المؤتمر ببعض الأجواء الداخلية كالصراع بين تيار الزنوج الأمريكيين ،وأولئك المرتبطين بفرنسا فيما يتعلق بالمطالب الاستقلالية،كذلك ما يتعلق بالاتهامات التي وجهها بعض الأعضاء إلى زملائهم بالشيوعية وتدخل الصحافة في ذلك،وهي أسباب مع غيرها ساهمت في تنقل المؤتمر من عاصمة إلى أخرى أنظر: بشير، الكوت: المرجع السابق،ص23.

[5]-Zuberi Tukufu:op.cit,p55

[6] - Philippe Décraene: op .cit. pp 19-20.

[7] -Adi ,Hakim : opcit.p50.

[8]– وودس جاك: إفريقيا وصحوة الأسد، المرجع السابق، ص 33.

[9] -Zuberi Tukufu:op.cit.p55.

الفوارق الناشئة بين المواهب،الثروات، وبين الأفراد التي تترتب عليها اختلافات بين الشعوب، وأن قضية المساواة بين البشر لا تمنح الحرية بقدر ما تؤكدها."[1]

ونشير أنه نتيجة لهذا المؤتمر منحت بريطانيا حق التصويت لعدد قليل من أفراد الطبقة المتوسطة من سكان المدن في غرب إفريقيا،إلا أنها لم تستجب لأي من المطالب الأخرى.[2]

وعقد المؤتمر الرابع اجتماعين منفصلين في لندن ولشبونة عام 1923م، وكان هذا أصغر من المؤتمر الثاني،غير أنه اتخذ عددا من القرارات الهامة.[3] حيث طالبوا فيها بأن يكون للإفريقيين للإفريقيين صوت في حكوماتهم الخاصة،وأن يتم تطوير إفريقيا للإفريقيين لا مجرد مصلحة للأوربيين،وأن تنظم التجارة والصناعة على أساس أن تكون الأهداف الرئيسية للعمل ورأس المال هي إسعاد الكثير بدلا من إثراء القلة.[4] وأن يعامل الجنس الأسود في العالم كله كبشر.[5]

وفي مؤتمر لشبونة ناقش الحاضرون قضية السخرة، التي تتبعها الحكومة البرتغالية في مستعمراتها الإفريقية، وكانت مشاركة وزيرين برتغاليين سابقان في هذا المؤتمر مؤشرا إيجابيا، حيث حث ببذل الجهود لإلغاء السخرة، وإدخال إصلاحات في المستعمرات البرتغالية في أقرب فرصة،ويبدو أن إنشاء مكتب الإتحاد الإفريقي ليشرف على كفاح الشعوب المضطهدة في المستعمرات البرتغالية في إفريقيا كان عنوانا مهما لبداية التلاحم الفكري بين حركة عموم إفريقيا خارج القارة وداخلها.[6]

أما عن أخر المؤتمرات التي دعا إليها الدكتور وليام دي بوا مباشرة ، ذلك الذي عقد في نيويورك عام 1927م.[7] وكان حافزا لحركات التحرر الإفريقية.[8]

و قدر جورج بادمورGeorge Padmore .[1] عدد الدول المشاركة ب22 دولة أغلبهم من أمريكا،عشر دول خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضا من غرب إفريقيا.[2]

---

[1]– محروس اسماعيل حلمي: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوفات إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2004، ص ص 716–717.

[2]– ويدنر دونالد: المرجع السابق،ج2،ص 385.

[3]- Zuberi Tukufu:op.cit.p55.

[4]– وودس جاك،: إفريقيا وصحوة الأسد، المرجع السابق،ص 34.

[5]– متولي ،محمود والشيخ ،رأفت : المرجع السابق ، ص 282.

[6]– ليجوم،كولين: المرجع السابق، ص 718.

[7]– محمود متولي ،رأفت الشيخ: المرجع السابق ، ص 282.

[8] -Zuberi Tukufu:op.cit,p25

وقد ظهرت في هذا المؤتمر بعض القيادات السياسية التي قدر لها أن تلعب دورا هاما في غرب إفريقيا فيما بعد أمثال هربرت ماكولي Herbert Macaulay[3] من نيجيريا،وإيزاك والي من سيراليون،وكيسلي هيوفاد من غانا،وقد دعا هذا المؤتمر أيضا إلى عقد مؤتمر عام لإفريقيا،كما طالب بتمثيل الإفريقيين في الأجهزة الحكومية والتمسك بمبدأ عام وهو تحرير إفريقيا بالطرق السلمية والدبلوماسية ما أمكن.[4] كما برز في هذا المؤتمر أيضا بعض القيادات السياسية الأخرى ومنها نكروما من غانا،جورج بادمور، جومو كينياتا.[5] من كينيا،جو أبياه Joe Appiah من غانا وأكينتولا Akintola من نيجيريا، والاس جونسون Wallace Johnson من سيراليون.[6]حيث طالبوا ب:

-تأكيد وحدة إفريقيا في إتحادها الفيدرالي والمطالبة باستقلالها دوليا.

-تأييد شعوب شمال إفريقيا في كفاحها ضد الاستعمار والمطالبة باستقلالها.

-تأييد الحركة الوطنية السودانية في كفاحها ضد الاستعمار البريطاني، والمطالبة باستقلال السودان ومنحه حق تقرير المصير.[7]

---

[1] -كان جورج بادمور محاميا من ترينداد،درس في الولايات المتحدة الأمريكية،شارك في حزب العمال،والحزب الثوري،ومؤتمر العمال الزنوج الأمريكي أنظر:

Zuberi Tukufu:op.cit.p56

[2] - Padmore ,George : **Panafricanisme ou Communismé la Prochaine Lutle Pour l Afrique présence Africain** . 1960 . p152.

[3] - أوليا هربرت صمويل هيلاس ماكولي ولد في 14نوفمبر 1864م ،قومي سياسي ومهندس معماري سمي بمؤسس القومية النيجيرية،أسس الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري وشارك عام 1844م مع نامدي إزيكيوي في تأسيس المجلس الوطني لنيجيريا والكمرون،توفي في 7ماي 1946م لمزيد من التفاصيل أنظر:

Yen Kinni,Fongot Kini : **Pan Africanism Political Philosophy and Socio Economic Authropology for African Liberation and Governance**.Vol2,Caribbean and African American,London,sd,pp15-17.

[4] - موسى،فيصل محمد: المرجع السابق، ص292

[5] -يعتبر من الشخصيات البارزة في إفريقيا،ولد في كينيا ودرس في جامعة أكسفورد،حيث حصل على شهادة عليا في علم الأجناس عام 1931م ثم التحق بكلية ودبروك Wood Brooke ببرمنجهام،زار موسكو في الفترة 1932-1933م،ثم التحق بجامعة لندن للدراسات الاجتماعية له عدة مؤلفات منها "مواجهة جبل كينيا Facing Mount Kenya،كما اسس جريدة المصلح وأصبح أمينا عاما لجمعية الكيكويل عام 1946.

[6] -Peter. Kwane Wonter,: **The pan African Congress of Manchester 1945**. The Outcy for Independence. London, 18 Mars 2016.p10.

[7] – موسى،فيصل محمد: المرجع السابق، ص292.

كانت المؤتمرات السابقة للجامعة الإفريقية على الرغم من الجهود التي كان يبذل منظموها اجتماعات للمثقفين، بيد أنه مع نهاية الحرب العالمية الثانية كان العالم قد تغير وكانت الحركات في إفريقيا قد قطعت أشواطا من التقدم، جعلت التنظيمات الجماهيرية والأحزاب الوطنية،ونقابات العمال على وجه الخصوص العنصر السائد في المؤتمر الخامس للجامعة الإفريقية.[1] الذي عقد في مانشستر عام 1945م .[2] ويعتبر بيان هذا المؤتمر من البيانات التي خدمت القضية الإفريقية.[3] هذا البيان الذي أعده د ي بوا ووجه إلى الدول الاستعمارية، وتبناه الإتحاد الإفريقي في مؤتمر مانشستر جاء فيه: "إن أعضاء المؤتمر الإفريقي الخامس يعتنقون الإسلام وهل يمكنهم غير ذلك وأبناء القارة الإفريقية قد أصبحوا ضحايا للقسوة،الظلم والعبودية لعدة قرون،ولكن صممنا أن نكون أحرار فنحن نطالب بحقنا في التعليم،وحقنا في الحصول على مستوى اجتماعي رفيع،وحقنا في التعبير بحرية عن أفكارنا،مبادئنا،وعواطفنا وحقنا في خلق وإبداع صور الجمال،فإذا حرمنا من كل ذلك،كان علينا أن نموت لنحيا".[4]

كما طالب نكروما بمزيد من التفوق للأفارقة في العمل السياسي.[5] ومما قاله :"**نحن لا نواجه الشرق ولا الغرب، نحن نواجه الأمام**".[6] كما حاول من خلال فكرة الجامعة الإفريقية مساعدة حركات التحرر الإفريقية بهدف خلق قوة جديدة في العالم، وطرحت هذه الفكرة كبديل للإيديولوجيات الموجودة في ظل الحرب الباردة.[7]

ما يمكن قوله، كانت مؤتمرات الجامعة الإفريقية وبصورة تدريجية من مؤتمر إلى أخر الطليعة المفكرة لحركات الشعب الإفريقي الاستقلالية،وللسياسة التي تسير عليها وللمفاهيم والإعلانات

---

[1]– وودس جاك: إفريقيا على طريق المستقبل،المرجع السابق، ص 133

[2] -Zuberi Tukufu:op.cit.p57.

[3] – يعتبر مؤتمر مانشستر عام 1945م بداية للفصل بين القضايا الإفريقية وهي المتعلقة بالاستقلال ،مع ربط القارة مع مع زنوج أمريكا في القضية المشتركة وهي قضية العنصرية أنظر:
الكوت،بشير: المرجع السابق،ص25.

[4]– عبد الواحد إبراهيم،:" دور الزنوج في المسرح الأمريكي". **مجلة نهضة إفريقية**، السنة الثانية، العدد 20،دار أخبار أخبار اليوم للتوزيع،القاهرة، 1959، ص 54.

[5] -Zuberi Tukufu:op.cit.p57.

[6]- Fuller ,Harcourt: "Father of Nation Ghanian Nationalism Internationalism and The Political Political Iconography of Kwame Nakrumah1957-2010".i**n African Studies Quarterly**,Volume16,Issue1,December2015,London,p33.

[7]- Mattoo Grilli: op.cit.p3.

المقدسة في بحر عدد من السنين ،ولبرامج المنظمات الوطنية الإفريقية التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية،كما كانت تتضمن أيضا كثيرا من المبادئ الأساسية التي أعلنها مؤتمر شعوب كل إفريقيا بالإضافة إلى ذلك فإن عدد من المندوبين الموفدين إلى مؤتمرات الجامعة الإفريقية،قد عادوا فيما بعد إلى بلادهم ليصبحوا زعماء لحركات التحرر الوطني.[1]

3- مؤتمري التضامن الافروأسيوي باندونغ(1955-القاهرة 1957)

نشأ تضامن حقيقي بين القارة الأسيوية والقارة الإفريقية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ميلادي،حيث أدت هزيمة اليابان إلى انحصار الاستعمار في أسيا ذلك لأن اليابان عندما أخلت الأراضي التي احتلتها خلال الحرب العالمية الثانية، منحتها استقلالها لخلق الصعوبات أمام الدول الأوربية،التي كانت تود احتلال هذه المناطق مرة أخرى.[2]

كما كان لاستقلال الهند عام 1948م بالرغم من المذابح التي رافقته أثرا كبيرا على الإفريقيين وبخاصة أولئك الذين يخضعون للاستعمار الإنجليزي،وظهور شخصية المهاتما غاندي التي هزمت قوته الأدبية بريطانيا،قد أشاعت في إفريقيا طريقة النضال الذي لا ملجأ فيه إلى العنف، كما أن لهزيمة فرنسا في معركة ديان بيان فو عام 1954م صدى بالغ العمق في القارة الإفريقية ،ذلك بسبب عشرات الألوف من السود،الذين حاربوا الفيت منه في الفيتنام تحت إمرة الفرنسيين.[3]

وبدأ الحديث عن التعايش السلمي في ظروف استثنائية،وفضل العالم الثالث الظهور كمؤثر سياسي،حيث بدأ في اعتماد مفردات السلام العالمي،التنمية الاقتصادية والاجتماعية،التعاون الدولي، وجاءت المبادرة من اندونيسيا ففي مؤتمر عقد في كوالالمبور بين 28أفريل إلى 2ماي 1954م، والذي شمل كل من اندونيسيا،الهند،الباكستان،بورما حيث اقترح العمل المشترك من أجل إنهاء الحرب في الهند الصينية،كما اعتبر الاستعمار انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية،وخيانة ضد السلام في العالم،والحق في تقرير المصير،والمرتبط ارتباطا وثيقا باحترام

---

[1]- وودس جاك: إفريقيا على طريق المستقبل ،المرجع السابق،ص 132.

[2]- كي زاربو،جوزيف: **تاريخ إفريقيا السوداء**،القسم الثاني،تر يوسف شلب الشام،منشورات وزارة الثقافة،سوريا،1994،ص837.

[3] - Laurens Henry: **Les –Afro-asiatique Acteurs ou Enjeux de la Science Politique Internationale Politique Etrengére65éme année** .N 3-4.2000.p893.

السيادة الوطنية،كما دعا إلى نزع السلاح النووي.[1] ثم اجتمعت هذه الدول في بوغور بأندونيسيا في أواخر سبتمبر عام 1954م،وأطلقت دعوات إلى مؤتمر باندونغ،وكان الهدف المعلن من المؤتمر:

-التشجيع على حسن النية والتعاون بين دول أسيا وإفريقيا.

-دراسة الآثار الاجتماعية،الاقتصادية، والثقافية الناجمة عن التعاون بين الدول المستقلة.

-دراسة القضايا ذات الأهمية الخاصة لشعوب أسيا وأفريقيا، وهذا يعني تلك التي تتعلق بالسيادة الوطنية،العنصرية، والاستعمار.

-النظر في موقف أسيا وإفريقيا وشعوبهما في عالم اليوم، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها لقضية السلام العالمي.

وفي نهاية المطاف عقد مؤتمر باندونغ في أفريل 1955م حيث ضم 29 دولة بلدا الأعضاء الدائمون في الهيئة الأممية، و22دولة هي أفغانستان،السعودية،كمبوديا،الصين،ساحل الذهب،مصر،إثيوبيا،العراق،ايران،اليابان،الأردن،لاووس،ليبيريا،نيبال، الفلبين، تايلاند، السودان، سوريا، تركيا،فيتنام الشمالية والجنوبية، واليمن.[2]

لقد نص المؤتمر على ما يلي:

-احترام حقوق الإنسان الأساسية،أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

-الاعتراف بالمساواة بين الأجناس والوحدة الإقليمية للأمم جميعا.

-الاعتراف بمساواة كل الأجناس، ومساواة الأمم جميعها صغيرها وكبيرها.

-الكف عن التعرض أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

-احترام حق كل أمة في الدفاع عن نفسها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

-الكف عن استعمال الترتيبات الموضوعة من أجل الدفاع الجماعي لخدمة المصالح الخاصة لأي دولة من الدول.

-كف أي دولة عن ممارسة الضغوط عن الدول الأخرى.

---

[1] - Henry ,Laurens : op.cit .p894.

[2] - Laurens Henry: op.cit .p894.

-الامتناع عن أعمال العدوان،أو التهديدات بالعدوان أو استعمال القوة ضد الوحدة الإقليميـــة،أو الاستقلال السياسي لأي دولة.

-حسم جميع المنازعات الدولية بالوسائل السلمية،مثل المفاوضات أو المصالحات أو الـــتحكم أو التسوية القضائية،وكذلك الوسائل السلمية الأخرى التي تختارها الأطراف المعنية طبقا لميثـــاق الأمم المتحدة.

-إنماء التعاطف والتعاون المشترك.

-احترام العدالة والالتزامات الدولية.

كما يعلن المؤتمر الأفروآسيوي عن يقينه بأن التعاون الودي طبقا لهذه المبادئ سيساهم مساهمة فعالة في صيانة وتدعيم التعاون في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وفي جلب الرخاء العام والرفاهية للجميع.[1]

مؤتمر التضامن الأفرو أسياوي الثاني(القاهرة 1957م)

انعقد هذا المؤتمر في 26 ديسمبر عام 1957م.[2] وحضره 500 مندوب قدموا من 38 دولة،أغلبيتهم من أسيا، ويبدو أن فكرة التضامن الأفروآسياوي لم ترق كثيرا لنكروما وشخصيات عموم إفريقيا في مؤتمر باندونغ عام 1955م،بيد أنه سرعان ما أصبح من المستحيل تجاهل قوة الرابطة الأفروآسياوية بقيادة القاهرة المدعومة من موسكو،إضافة إلى أن أفكار نكروما ،وكجزء من نضال الحركة في القضاء على أخر بقايا السيطرة الاستعمارية أصبحت أكثر إقناعا.[3] وهو الذي كان يقول. [4]" **نحن في غانا لا معنى لاستقلالنا إذا لم يرتبط ارتباطا وثيقا مع التحرير الكامل لإفريقيا، نحن مع إخواننا وعلينا تحمل النضال في كل شبر من تربة إفريقيا.**"

4- مؤتمر أكرا 8ديسمبر 1958م

لم يكن المؤتمر الإفريقي للدول الإفريقية المنعقد بأكرا مؤتمرا إقليميا بالمعنى الضيق بل كان مؤتمر عاما،يرى القارة كلها على ضوء الظروف العالمية والمحلية للأسباب التالية، أنه عقد في

---

[1]- ليجوم كولين: المرجع السابق، ص 216.

[2]- صبري ابو المجد: **ثورة إفريقيا**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960،ص65.

[3] - Décraene Philippe: op. cit . p32.

[4] - Naylor, Rachel : op.cit. p20.

ظل ظروف الانتصارات العظيمة والمكاسب التي تحرزها حركات التحرير ضد الاستعمار العالمي، ولأنه عقد عقب مؤتمر القاهرة الذي يعتبر أكثر من خطوة بعد باندونغ،وأنه قفزة رائعة في سبيل الحرية والسلام لشعوب أسيا وإفريقيا بل للعالم كله،وأنه يرى التهديد الاستعماري في قلب القارة مرتبطا بالمراكز العسكرية الاستعمارية على حدودها وفي كل أرجاء العالم.[1]

لقد كان الاتفاق العام في وجهات النظر الرئيسية واضحا كذلك فيما يتصل بالمشكلات الإفريقية الجوهرية، التي تمخض عنها تحكم الاستعمار أو نعني بها مشكلات التفرقة العنصرية والنزاعات القبلية،ورجعية الحكام المتعاونين مع الاستعمار،والحدود المصطنعة التي رسمتها خريطة المطامع الأوربية،و عليه كان المؤتمر فرصة للتعارف بين ممثلي أقاليم متباعدة تفصل فيها حواجز استعمارية حدودية،وسوف يترتب على هذا التعارف مزيد من التفاهم، التعاون وتنسيق الجهود تمهيد للقضاء النهائي على الاستعمار.[2]

5- دور الحركة العمالية في غرب إفريقيا

لم تعترف بريطانيا في مستعمراتها بغرب إفريقيا بحق التنظيم النقابي للقطاعات الاقتصادية،إلا في عام 1930م بسبب منع سياسة التصنيع على الأفارقة،واستبعادهم من الشغل في القطاعات الحساسة كالمناجم،بداعي أن التنظيم النقابي في مثل هذه القطاعات،يتصف مناضلوها بالسمعة التخريبية باعتبار أن الإضراب وشل القطاع من أدواتهم الأولى،بينما التنظيم النقابي للقطاعات الأخرى كالتعليم مثلا كان مسموحا به.[3]

وعليه تأسست عدة نقابات منها نقابة عمال السكك الحديدية في سيراليون،ونقابة الميكانيكيين النيجيريين اللتين تشكلتا في عام 1919م،وكانت الأسلحة المعتادة التي استخدمتها تلك النقابات هي الإضرابات،حركات المقاطعة،تعطيل العمل. [4] وقد وقعت أول سلسلة من حركات الإضراب

---

[1]- عبد الخالق الشهاوي،: "دور إفريقيا في حصار إسرائيل". **مجلة نهضة إفريقية**،السنة الثانية، العدد 14، دار أخبار اليوم للتوزيع، جانفي 1959، ص46 .

[2] - محمد عبد العزيز إسحاق: "ماذا حدث في أكرا". **مجلة نهضة إفريقية**،السنة الثانية، العدد 14، دار أخبار اليوم للتوزيع، جانفي 1959، ص ص 4-6.

[3] - سليماني، يوسف:"دور النقابات العمالية في الحركات الوطنية".**مجلة الدراسات الإفريقية**،العدد 6،مخبر الدراسات الإفريقية، الجزائر،20 ماي 2018،ص ص 77-78.

[4]- محمد علي القوزي: المرجع السابق، ص 219.

بين عمال السكك الحديدية والمناجم في سيراليون عام 1919م،حيث أظهر العمال نضالا استثنائيا، وذلك للمطالبة بتغيير سياسة التمييز بين العمال الأفارقة وأرباب العمل في الصناعة بحيث أن معظمهم كان من البيض.[1] وإضراب عمال مناجم الذهب في ساحل الذهب عام 1924م،وكانت هذه الإضرابات تطالب بزيادة الأجور،وتحسين ظروف الخدمة.[2]

وأثناء الحرب العالمية التي كانت هي النواة الأولى لبروز القومية في نيجيريا، كانت هناك بعض الاضطرابات نتيجة لتكاليف المعيشة،أدت إلى تضاعف أسعار السلع إلى أربعة أضعاف دون زيادة في الأجور، وكان القانون البريطاني لعام 1940م يؤكد على ضرورة إنشاء إتحاد تجاري لنيجيريا، وفي عام 1945م أصبح في نيجيريا حوالي سبعة عشر إتحادا نقابيا، يتكون من ثلاثين ألف عامل، حيث قاموا بإضراب لمدة 37 يوما، يشمل خطوط السكة الحديدية، ومكاتب البريد طالبوا فيه بزيادة الأجور.[3]وعندما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، تضاعف الطبقة العمالية بسرعة حيث زاد عدد النقابات حتى أصبح في نهاية الحرب العالمية الثانية، وما بعدها حوالي 91 نقابة عمالية، تضم عددا أكبر من العمال حيث انتظموا داخل هذه الاتحادات، والتي انتشرت بين عمال المطابع والمناجم، وعمال الحقوق الزراعية فكان لها أثر واضح في دفع الحركة الوطنية إلى الأمام.[4]

ونشير أن الحركة العمالية وقفت جنبا إلى جنب مع الأحزاب السياسية ففي نيجيريا وقفت إلى جانب المجلس الوطني لنيجيريا والكمرون الذي تكون في 1944م من أجل توحيد شعب نيجيريا ضد الاستعمار والمطالبة بالحكم الذاتي فورا،وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي،وأعلن العمال عام 1945م بالاشتراك مع المنظمات الشبابية، وبقية جماهير نيجيريا بإضراب عرف باسم الإضراب الكبير،احتجاجا على محاولة الحاكم العام البريطاني إصدار قوانين توسع من سلطات الحكومة على الأراضي الزراعية والمناجم.[5] كما كانت الحركة العمالية أهم داعم ضروري لحركات النضال في إفريقيا على المستوى العام،و نشأت هذه القوة

[1] -C. L. R. James : **A History of Pan African** . Merlin Press,Chicago,2012.p67.

[2] - محمد علي القوزي،: المرجع السابق، ص 219

[3] -Toyin Falola and Matthew Heaton: op .cit.p144.

[4] - أبوزيد، أحمد: "الحركة النقابية والتحرر الإفريقي". **مجلة السياسة الدولية.** العدد 4. أفريل 1966. ص78.

[5]– حسين عبد الرزاق: "العمال طليعة المعركة". **مجلة نهضة إفريقية**، العدد 52–53،مارس وأفريل 1962، ص ص 18–19.

الجديدة .[1]التي أخذت الإضرابات العامة تقوي من حركة التحرر،ووحدتها في المطالبة بالحكم الذاتي.[2]

وفي عام 1949م حدث إضراب دعا إليه العمال في نيجيريا،رفضوا فيه دفع الضرائب، ومنهم عمال المناجم، وكان رد فعل الحكومة البريطانية هو إطلاق النار عليهم، وقتل 21 شخصا، مما أثار غضب العمال وزاد من أعمال الشغب في أبا، كالابار،أونيتشا،وبورت هاركورت.[3]

لقد كانت الحركة العمالية والنقابية مرتبطة ارتباطا وثيقا بحركة التحرر الوطنية ضد الاستعمار.[4] وكان الهدف واحد وهو التخلص من الاستعمار، فقد بدأت تحتل مكانة طليعية في صفوف المناضلين وزادت قوتها عندما بدأ التطور الصناعي والتعدين في إفريقيا.[5] فالحركة العمالية يدفعها شعور وطني صادق نشأ نتيجة للموقف السياسي،الذي أملته الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في نيجيريا، فكانت كل الحركات العمالية تدعم جهود المؤتمرات الوطنية من أجل الاستقلال والحكم الذاتي، وبالفعل بدأت تحقق انتصاراتها في جميع أنحاء القارة.[6]

وفي هذا الإطار عقد زعماء النقابات في إفريقيا الغربية اجتماعا في مدينة كوتونو عاصمة داهومي بنين سنة 1957م، تمخض عن ذلك تأسيس الإتحاد العام لعمال إفريقيا

---

[1] - نستطيع القول أن هذه الحركات العمالية والنقابية كانت نوعا من أنواع التصدي للاستعمار البريطاني في إفريقيا على وجه العموم، ونيجيريا على وجه الخصوص،لأن نيجيريا كانت القوة الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت لها رغبات وأمال في التحرر وبناء دولة مستقلة بعيدة عن الاستعمار أنظر:

عودة، عبد المالك: "المنظمات السياسية والإفريقية". **مجلة نهضة إفريقيا**، القاهرة، العدد 52-53 ،مارس 1968،ص27.

[2] -Toyin Falola and Matthew Heaton: op .cit.pp144-145.

[3]- Michael Crowder: Colonial West Africa, op.cit.pp248-249.

[4] - أ. مزروعي و ك ووندجي: المرجع السابق ،ص ص 205-206.

[5]– حسين عبد الرزاق:المرجع السابق، ص18 .

[6]– وودس جاك: إفريقيا وصحوة الأسد،المرجع السابق، ص ص 46-47.

السوداء، فكان ذلك تطورا محسوسا داخل المستعمرات، وكان قد أخذ عدة قرارات، أهمها النضال ضد الاستعمار في إفريقيا.[1]

6-انتشار القومية.

يبدو أن أول عامل فجر القومية الإفريقية هو الاستعمار، فيمكن أن نضع قاعدة عامة أن الوعي بالذات وبالجماعة Ethno Centrism لا يبدأ جديا،إلا حينما تجد الجماعة نفسها فجأة وجها لوجه أمام جماعة أجنبية مختلفة كل الاختلاف، ونجد أن المقاومات المبكرة التي سجلها تاريخ القارة لبعض القبائل أو المجموعات القبلية أو الشعوب،هي أول إرهاصات القومية.[2] ثم أخذت فكرة القومية تتهيأ وتجد بيئتها أولا بين أظهر طبقات المجتمع الأكثرا تطورا،وهم المثقفون لشعورهم بالحرمان من الوظائف،التي احتكرها الاستعمار ولما بداوا يعملون لتحقيق اتجاهاتهم ،من خلال المبدأ القومي كان لصرختها هذه صدى أخذ يتردد بين الطبقات الصامتة،وقد تطور ذلك الشعور القومي بقدر تطور المجتمع التقليدي إلى المجتمع القومي الحديث،إذ نتج عن تحرر الفرد أن أخذ يبحث عن الوجود الكريم لنفسه من خلال المبادئ التي سكبتها فيه الثقافة،ووجد العقبة أمامه هي الاستعمار،ومن ثم كانت بداية التحرر القومي الاتجاه نحو المطالبة بالحرية السياسية،حيث أخذ شعور المرارة يسري بين المثقفين إلى بقية الطبقات المحرومة من خيرات البلاد،ومن الوظائف التي كانت مقصورة على الاستعمار،وأعوانه من الإقطاعيين، وقد رأى هؤلاء أن علة الحرمان أساسها إبعادهم عن العمل السياسي.[3]

ونلمس هذا في أغلب مستعمرات غرب إفريقيا، حيث فقد شعر الشباب المثقف بالقيود الجائرة التي فرضها المستعمر في ميدان التعليم،والاقتصاد لتحطيم الروح المعنوية ولإذلال الأهليين.

غير أن العامل الذي أسهم بأعظم قسط في الاندفاعية الكبرى للقومية،كانت مشاعر الغضب والخيبة والإحباط التي ولدتها الظروف الاقتصادية،الاجتماعية المتفاقمة،وقصور ما أجرته

---

[1]- أبو المجد،صبري: المرجع السابق، ص 187.

[2]جمال – حمدان ،: المرجع السابق، ص 352.

[3]- محمود متولي،و،رأفت الشيخ : المرجع السابق ، ص ص 208-209.

دول الاستعمار من إصلاحات عموما،والبريطانيون بوجه خاص بعد الحرب فقد شهدت الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة نقصا فادحا وأسعار باهظة للسلع الاستهلاكية،حملت الحكومات الاستعمارية مسؤوليتها،وكانت مشاعر الغضب بين مشاعر أخرى،هي التي عبرت عنها إضرابات العمال في نيجيريا بين سنتي 1945م وعام 1948م،والمظاهرات التي قام بها المحاربون القدامى في غانا سنة 1948م ،وأعقبها مقاطعة السلع الأوربية مما أدى إلى تقوية العداء للاستعمار،وتوسيع دائرة انتشاره،وعلى الصعيد الاجتماعي أدى إلى إقرار السلطات الاستعمارية البريطانية الاكتفاء بإنشاء جامعة واحدة لكافة أقاليم غرب إفريقيا البريطانية بدلا من جامعة لكل مستعمرة، وفقا لتوصيات اللجنة التي شكلتها تلك السلطات ذاتها إلى زيادة مشاعر العداء حدة،كما أن التغيرات الدستورية التي أدخلت بعد الحرب لم تف مجال تطلعات الصفوة المتعلمة،وخاصة في أنحاء غرب إفريقيا البريطانية ويتضح ذلك من تحليل الدساتير التي أقرت لنيجيريا،غانا،وسيراليون في عامي 1946م،و 1947م على التوالي،فقد كان القاسم المشترك بين تلك الدساتير هو أنه ولئن كانت ثلاثتها استخدمت أغلبية إفريقية غير رسمية في الجمعيات التشريعية،وكانت أكثر الأعضاء الجدد إما معينين من قبل الحكام البريطانيين،أو اختارهم الحكام التقليدين، وفي سيراليون ونيجيريا كانت تلك الاقتراحات الجديدة تعني أيضا غلبة المناطق الشمالية من البلاد على مناطقها الجنوبية الأخرى إلى أساليب الحياة الغربية،وكما هو متوقع أثارت تلك الدساتير الجديدة غضب الصفوة المتعلمة.[1] في جميع مستعمرات غرب إفريقيا البريطانية،وقوت عزيمتها على وضع حد للنظام الاستعماري.[2]

7-تأثير الحربين الإمبرياليتين الأولى والثانية.

شكلت الحرب الإمبريالية الأولى عاملا مهما من حيث أنها أطلعت المشاركين فيها من سكان المستعمرات كمحاربين في جبهات القتال،أو كعمال في المصانع والمعامل،وأنها منحتهم الفرصة لأن يطالبوا بتطبيق مبادئ الديمقراطية والحرية التي دافعوا عنها.[3]

---

[1] - لقد برزت أفكار القومية في خطابات الزعماء الأفارقة فقد ذكر نكروما:" **ليكن الهدف في مناقشتنا الإقناع العقلي والمساهمة في البناء،ولتكن هذه المناقشات في نطاق الأمة لا الطائفة،وفي سبيل الوطن،لا في سبيل حزب من الأحزاب.**" أنظر: إسحاق، محمد عبد العزيز: "من أفكار نكروما"، المرجع السابق، ص 3.

[2] – و مزروعي أ. ك ووندجي: المرجع السابق ،ص 191.

[3] - زوزو ،عبد الحميد: المرجع السابق،ص12.

وكانت الدول الأوربية قد جندت الكثير من أبناء إفريقيا في الحرب العالمية الأولى مقابل أجور زهيدة،وكان البعض منهم غير قادر على حمل السلاح،وقد أجبر على المساهمة في الحرب وأصبحت القارة حلبة للصراع الأوربي،وبعد انتهاء الحرب ارتبطت كل الدول الإفريقية بالدول المنتصرة في الحرب،فقد كان للمستعمرات الإفريقية دورا كبيرا من خلال دعم الحرب عن طريق المواد الخام،والأموال، حيث دفعت نيجيريا لبريطانيا من ميزانيتها حوالي 100ألف جنيه إسترليني.[1]

كما برز استغلال المستعمرات في غرب إفريقيا بعد زيادة استغلال القصدير لتصنيع الأسلحة،حيث قامت بريطانيا بحظر الصهر المحلي وتسليمه لشركة النيجر الملكية مع زيادة عدد العاملين في مناطق إنتاجه،حيث كان هناك حوالي 80ألف عامل إفريقي في هضبة جوس لإنتاج القصدير.[2] ورغم زيادة الإنتاج في غرب إفريقيا حيث شهدت فترة ما بعد الحرب انتعاشا في الصادرات،لم يساهم ذلك في تحسن مستويات المعيشة لعدم رفع أجور العمال،والسيطرة على الإنتاج المحلي،وزيادة الضرائب مما خلق عدة أزمات في هذه المستعمرات.[3]

وشهدت نيجيريا عددا من الاحتجاجات،وصعود متزايد للإيديولوجيات المعادية للاستعمار بسبب سيطرة البريطانيين ومحاولة لوغارد التفريق بين الشمال والجنوب،وكذلك الاستغلال الاقتصادي المتزايد الذي أضر كثيرا بالنيجيريين.[4]

وفي هذه الحرب شارك الكثير من أبناء سيراليون إلى جانب الحلفاء، وظهر التقارب بينهم.[5] الذي تحول إلى رد فعل سياسي وحد جميع القوى الوطنية ضد الاستعمار الغربي،

---

[1]– أوليفر، رولاند و جون، فيج: **موجز تاريخ إفريقية**، تر أحمد الصادق،الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، 1965م، ص 213.

[2]- Falls Ceder: **Welcome To Nigeria**.Departement of Geography,Nigeria,2000.pp180-181

[3]- عرفت هذه المرحلة ضعف كبير في الاقتصاد المحلي وانخفاض في الدخل الفردي مما أدى إلى زيادة الحركات الاحتجاجية لمزيد من التفاصيل أنظر:

Africa and The Second World War,Report and Paper of The Synpoisum Organised ,UNESCO,Press Universitaires de France,1980.p144.

[4]- Kevin Shilling: op.cit.p1099

[5] –تجاوز هذا التضامن حدود المستعمرات،فقد تضامن زعماء نيجيريا السياسيين والزعماء في بلدان أخرى مثل غامبيا،وسيراليون أنظر:

دفي جيمس ، و مانزر، روبرت: **إفريقيا تتكلم**، تر عبد الرحمان صالح، ص 45.

ومناهضة التمييز العنصري،وأنشئت في عام 1918م هيئة لتنظيم أول مؤتمر للأفارقة في سيراليون،وتمت تسميته بالمؤتمر الوطني لغرب إفريقيا البريطاني الذي عقد في 1920م.[1] وعندما عاد الجنود النيجيريون من الحرب العالمية الثانية بعدما شاهدوا العالم وتكوينه الحديث،أخبروا أهل القرى والمدن في نيجيريا عن الأفكار الجديدة للديمقراطية والحكم الذاتي،وخاصة بعدما كانت دول الحلفاء تعطي وعودا بالحرية والاستقلال لكسب الرأي العام وكسب الحرب،وبعد فوز الحلفاء في الحرب تغيرت السياسة داخل المستعمرات البريطانية،حيث طالب السياسيين البريطانيين فيما بعد بأن يطوروا علاقاتهم بالمستعمرات من الحكم المباشر إلى الحكم الذاتي،وبعد ذلك إلى الاستقلال في ظل الكومنولث البريطاني.[2]

المبحث الثالث: استقلال دول غرب إفريقيا

1-استقلال ساحل الذهب

يجدر بنا قبل الحديث عن تطور الحركة الوطنية في ساحل الذهب،أن نشير إلى بداية العمل السياسي المبكر الذي تزعمته جمعية ساحل الذهب لحماية حقوق الوطنيين الأصليين،

الذين سلبوا أراضي الأفارقة.[3] وهي ثاني جمعية وطنية تتكون في إفريقية البريطانية،وقد بذل أعضاؤها جهود جبارة في مقاومة القانون الذي كان يقضي بتمليك معظم أراضي ساحل الذهب لرعايا بريطانيين.[4] وكانت تهدف إلى حماية حقوق سكان غانا من الذهب،وتعزيز وحدة العمل بين جميع السكان الأصلين.[5]

تأسست هذه الجمعية عام 1897م،وكانت من أنشط الجمعيات في غرب إفريقيا وكان من أبرز أعمالها تقديمها احتجاجا على مشروع قانون الأراضي لعام 1896م،الذي كان يهدف إلى إطلاق يد الحكومة البريطانية في السيطرة على كافة الأراضي البور،وأرسلت

---

[1]– محمود بن سليمان،العقيلي :المرجع السابق،ص739.

[2] - Michelson Lois: **Nigeria New Est Nation**. London , 1960.p78.

[3] - Padmore ,George : The Gold Coast Revolution ,op.cit. p36.

[4]– قؤاد دوارة: "دكتور أجراي رائد من رواد التربية في إفريقية." **مجلة نهضة إفريقية**،السنة الثانية،العدد 18،دار أخبار اليوم للتوزيع،القاهرة، ماي 1959، ص 42.

[5] - Padmore, George : The Gold Coast Revolution ,op.cit. p37.

وفدا إلى لندن عام 1898م،حيث قابل وزير المستعمرات البريطاني وأقنعه بإجحاف هذا القرار وضرورة إلغائه،وقد استجابت الحكومة البريطانية لهذا الاحتجاج،وقررت سحب المشروع وعدم تنفيذه،ومن حينها دأبت الجمعية على إرسال العرائض،الاحتجاجات،والوفود إلى الإدارة البريطانية أو إلى وزير المستعمرات كأسلوب للمطالبة بالحقوق الوطنية.[1]

ويعد تشكيل هذه الجمعية الخطوة الأولى نحو العمل المنظم،على الرغم من أن دستورها قد نص صراحة على الولاء للبريطانيين،إلا أنه شمل بعض البنود التي تطالب بمشاركة الوطنيين في حكم البلاد،ونتيجة لتحركاتها ومواقفها المعارضة لبعض إجراءات الحاكم العام،الذي يعتقد الأهالي أنها ضد مصالحهم مما قاد إلى احترام الجمعية،وتأييد مواقفها من قبل الزعماء الأفارقة الوطنيين.

ولقد كان لالتفاف المواطنين حول الجمعية،وزيادة عدد أعضائها عاملا قويا دفع الإدارة البريطانية للبحث عن أساليب لتفتيت وحدة أعضائها،وإفشال أساليبهم النضالية وذلك بإدخال نظام الإدارة الأهلية الحكم غير المباشر،فكسبت هذه الإدارة إلى صفوفها عددا من أعضاء الجمعية،مما أدى إلى اضمحلال دورها ليحل بدلها **مجلس المديريات للزعماء البارزين في ساحل الذهب** منذ عام 1952م،والذي مثل المديريات الثلاث فأبعد عن التنظيم الجديد للإدارة المتعلمون وبذلك لم يتمكنوا من إيصال أصواتهم إلى بريطانيا.[2] وحين نتحدث عن استقلال غرب إفريقيا لابد من الإشارة إلى دور كوامي نكروما متزعم الحركة التحررية نظرا لبعده الوطني والقومي.

1-1-دور كوامي نكروما

كان نكروما أحد دعائم القومية الحديثة في إفريقيا بأسرها وهو من مواليد 1909م في قرية نكرو الفقيرة.[3] في مقاطعة أنزيما Nzema على بعد 220ميلا من أكرا من قبيلة نوى وهي فرع من قبيلة أنتي،حيث تخرج من كلية أشيموتا سنة 1931م،ثم سافر إلى

[1]- أ، آدبواهن: المرجع السابق ،ص 157.

[2] - جاسم ظاهر،: المرجع السابق، ص ص 161-162.

[3]- عبده بدوي،: " نكروما كوامي "، **مجلة نهضة إفريقية**، العدد الأول، أفريل، 1958، ص 7.

الولايات المتحدة الأمريكية،والتحق بجامعة لنكولن في بنسلفانيا.[1] وعمل هناك في المقاهي وفي مصنع للصابون.[2] وقد بدأ نشاطه السياسي في الولايات المتحدة بتنظيمه "إتحاد الطلبة الإفريقيين" في أمريكا وكندا، ولما كان هذا الإتحاد جمعية صغيرة لا يقوى أعضاؤها الطلبة على القيام بأي نشاط فعال، نجح نكروما بإدخال عناصر إفريقية من غير الطلاب فيه، وانتخبه الجميع رئيسا للإتحاد، واحتفظ بهذا المركز لحين سفره إلى بريطانيا[3].وبعد تخرجه سافر إلى لندن لدراسة الاقتصاد .[4] وأنشأ في لندن أول منظمة سياسية مع بعض الغانيين المعتمدين في لندن،كما اشترك في كثير من المؤتمرات السياسية التي جمعته مع عدد من القادة الإفريقيين أمثال الدكتور ساندا ،وجومو كينياتا.[5] كما تعرف على المثقفين المعارضين للاستعمار مثل جورج بادمور و ودي بوا.[6] ثم التحق بكلية يونيفرستي لدراسة الفلسفة ولكنه ترك موضوع أطروحته في فلسفة الأجناس البشرية، وقرر تأليف أطروحة بعلم جديد وهو علم الإيجابية المنطقية.[7]

قاد نكروما النضال الوطني في ساحل الذهب عندما شكل حزب ساحل الذهب المتحد The United Gold Coast Convention عام 1947م .[8] للاحتجاج على دستور 1946م الذي حصل لأول مرة على أغلبية في انتخابات المجلس التشريعي،وطالب بالحكم

---

[1]– صبري ،صلاح: المرجع السابق، ص 335.

[2] -Meredith Martain: **The Fate of Africa a History of The Contiment Since Independence**. Publicaffairs,New York,2005.p30.

[3] – نكروما،كوامي: **حياتي وكفاحي**، ترجمة رشيد الأشقر، مراجعة نسيب وهيبة الخازن، منشورات دار المجاني للطباعة والنشر، بيروت د.ت، ص ص 70– 71.

[4]– بدوي، عبده: **شخصيات إفريقية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دت ، ص 69.

[5]–صبري، صلاح: المرجع السابق ، ص 335.

[6] -إلتقى هناك بـ جورج بادمور واكوادجي الذي كان حينها يدرس الحقوق هناك زميله في صحيفة "المترجم الإفريقي" التي كان اصدراها سنويا في أمريكا أنظر:

Nkrumah Kwame:**Revolutionary path** .Panaf Book , London, 1973. p42.

[7] – نكروما،كوامي: حياتي وكفاحي، المصدر السابق،ص80.

[8] -Meredith Martain: op.cit.p29.

الذاتي في أقرب وقت ممكن.[1] ومع زيادة الدعم الشعبي بدأ حزب نكروما حملة العمل الإيجابي وذلك في جانفي 1950م.[2]

وهو حملة عصيان مدني يبدأ بموجة من الاحتجاجات الجماهيرية .[3] وينتهي بالمقاطعة وعدم التعاون مع البريطانيين،ونجح هذا العمل في شل حركة المصالح البريطانية، توقف الحياة الاقتصادية،وانعزال وسائل النقل والمواصلات في غانا.[4] كما يعني إجبار بريطانيا على الموافقة الفورية على الحكم الذاتي. [5] ويهدف إلى التحريض على نطاق واسع للإضرابات والمقاومة السلمية.[6] وعليه أعلن الحاكم كلارك Arden Klarke اعتقال نكروما حيث أدين أمام المحكمة الجنائية بثلاث تهم، منها التحريض والفتنة وحكم عليه بثلاث سنوات سجن .[7]

وقد تمخضت عن محاكمته نتائج عكسية غير مرجوة،إذ أن أنصار حزب مؤتمر الشعب باتوا يؤمنون بشدة أن العدالة البريطانية أصبحت مجرد أداة للسلطة،ولم توضح حكومة المستعمرة أن الحكم الذي أصدرته كان عقابا للعنف فقط،واعتقدت الجماهير أن نكروما مجرد سجين سياسي، وبذلك أصبح في نظرهم بطلا شعبيا راح ضحية عدم عدالة الاستعمار.[8] و مقابل ذلك اعتبرت بريطانيا أن إضراب عام 1950م كان منفصلا،وأن نكروما فقد السيطرة على الجماهير.[9] كما أودع معظم القادة الوطنيين في السجن،ولكن الحزب انتصر في الاحتجاجات العامة في فيفري 1951م، وطالب بتحقيق الاستقلال.[10]

أصبح نكروما واحد من السياسيين الأفارقة الذين صار لهم دورا كبيرا في عملية إنهاء الاستعمار،وقد كانت لحركته بعد إفريقي فقد ذكر في إحدى خطاباته أنه لا معنى لاستقلال

---

[1] - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، شوقي الجمل: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ص 177.

[2]– Arden Clarke:" Eight Years of Transition in Ghana". **African Affairs** 57.N 226,London,1958 .p32.

[3] -Zuberi Tukufu:op.cit.p72.

[4] - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ،ص 177 .

.

[5]- Meredith Martain: op.cit.p30.

[6] - Laveral Berry: op.cit. p29.

[7] -Meredith Martain:op.cit.p30.

[8]– ويدنر دونالد،: المرجع السابق،ج2، ص413.

[9]- Arden Clarke: op.cit .pp 31-32

[10]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ،ص 177.

غانا،إذا لم تتحرر كافة المستعمرات الإفريقية،ولذلك سعى فيما بعد لتشكيل إتحاد مع غينيا،لقد تأثر نكروما بأفكار جورج بادمور وصياغة إيديولوجية جديدة خاصة بإفريقيا في ظل ظهور عدة منظمات مثل حركة عدم الانحياز.[1] وكانت فكرته إثارة حركات التحرر في إفريقيا الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور الولايات المتحدة الإفريقية مستقبلا.[2]

لقد أدرك نكروما مفهوم الاستعمار، وفي مقدمة كتابه الموجز أوضح استحالة التوفيق بين نظريته والسياسة الاستعمارية إذ ذكر. [3]"**إن المستعمرين يبررون الاستعمار بالقول انـــه جاء لتحسين أحوال المستعمرات، وهذا تمويه لغايات تدفعهم إليها حاجاتهم الاقتصادية، ويجب على إفريقيا النضال في سبيل التحرر**".

1-2-دور الأحزاب الوطنية في غانا

1-2-1-حزب ساحل الذهب المتحدUnited Gold Caost Convention

تأسس حزب سياسي يدعى حزب ميثاق ساحل الذهب الموحد United Gold Coast Convention. في سالتبوند في 4 أوت 1947 .[4] من طرف مجموعة صغيرة من المحامين ورجال الأعمال.[5] منها السير جورج غرانت Mr,George Grant .[6] و جرافت جونسون Graft Johnson.[7] ويشير الاسم إلى إتحاد الشعب في ساحل الذهب من من أجل المصالح الوطنية.[8] و كان شعاره الحكم الذاتي في أقرب وقت ممكن.[9] ونشير هنا

---

[1]-Mattoo Grilli:op.cit.p2.

[2]- Tukufu Zuberi:op.cit.p80.

[3] – نكروما،كوامي: حياتي وكفاحي، المصدر السابق،ص ص 62- 65.

[4] - عقدت منظمة شبابية للأشانتي في الشهر نفسه، الذي تشكل فيه حزب U.G.C.C. اجتماعها الافتتاحي في كوماسي كوماسي تحت اسم "رابطة شباب الأشانتي"Asante Youth Association التي تعرف ب A. Y. A لمزيد من التفاصيل أنظر:

[4]- -, Austin Dennis:op.cit. p281.

[5]-Charls. Adom Boateng: **The Political Legacy of Kwame Nkrumah of Ghana**.The Edwin Mellen Press,U.S,A,2003.p66.

[1]– من الشخصيات الرأسمالية وكان معروفا بلقب "الأب العظيم" "Pa Grant" و "أبو سياسة ساحل الذهب"، فقد كان عضوا في الجمعية التشريعية، ثم أصبح أول رئيس للجنة عمل حزب الـــ U.G.C.C.،

[7] –ولد جونسون غرافت في 28 جوان عام 1893 في بلدة الفانتي الساحلية ، ويعتبر من الشخصيات السياسية القومية القومية والثقافية، ودرس المحاماة في بريطانيا عام 1927 لتؤهله للمشاركة الفاعلة في السياسة لدى عودته إلى الوطن. وألف كتابا بعنوان " **نحو الأممية في إفريقيا الغربية**"

[8]- Padmore ,George : The Gold Coast Revolution ,op.cit.p58..

[9]- Harris,David :op.cit. p194.

هنا إلى دور جورج غرانت Mr,George Grant الذي كان يرى أن بعض المثقفين كانوا متعطشين للسلطة،ويفتقرون إلى القدرات التنظيمية،وأنهم قضوا وقتهم فقط في إصدار البيانات وبقيت المنظمة ورقية فقط،وعليه دعا نكروما الذي كان طالبا في لندن للعودة وتولي الأمانة العامة

للإتحاد.[1] بعد أن عرضها على أكو أدجايAko Adjei.[2] لكنه حث بدوره على اختيار نكروما بدلا عنه الذي كان حينذاك في بريطانيا.[3]

و كان هذا الحزب تحت التأثير القوي لنكروما والدكتور كوان دنكاه،حيث حاولا استغلال أزمات المنطقة،واعتماد خط حماسي مناهض للاستعمار.[4] كما كانت هذه الحركة تعارض تعارض السير في طريق العمل المباشر مع الجماهير لأنها كانت تخشى تعبئتهم في حركات سياسية، وأرادت أن تكون وسيلة ضغط لدفع المستعمر للتفاهم معها بضرورة تقديمه بعض التنازلات الدستورية.[5] وهدفها كان تهيئة الوسائل الدستورية والقانونية جميعاً جميعاً لوضع الإشراف وانتقال القيادة الحكومية للشعب والزعماء.[6]

1-2-2-حزب المؤتمر الشعبي.

تمثل الانقسامات التي حدثت في حزب إتحاد ساحل الذهب المتحد مرحلة حاسمة في التاريخ السياسي للمنطقة،وإذا كانت التنظيمات السابقة مثل الإتحاد أو جمعية حقوق

---

[1] -Padmore ,George : The Gold Coast Revolution ,op.cit.p61.

[2] – ولد اكو ادجاي عام 1916 في لابادي Labadi، وتعلم في أكاديمية اكرا حتى عام 1938، ثم ذهب إلى الولايات المتحدة الامريكية والتقى نكروما هناك، وواصل دراسته في علم الاجتماع في جامعتي فرجينيا وكولومبيا ، ثم غادر إلى انكلترا لدراسة القانون، عاد إلى ساحل الذهب في ماي عام 1947، إذ قام بدور هام في تأسيس حزب U.G.C.C. ثم انضم في عام 1952 إلى حزب C.P.P.، وفاز مرشحا للحزب في انتخابات عام 1954انظر:

l RonaldSega,: **Political Africa: A Who's Who of Personalities and Parties**, Stevens and Sons Limited London , 1961.p7.

[3]- I.RotbergRober, **Apolitical History of Tropical Africa.** Har court, Brace and world , **New York**,1965. p354.

[4]- Adebiyi,Nike,L:**Radical Nationalism in British West Africa1945-1960**.University of Michigan,U.S.A,2008 .p97.

[5]- Basil, David :**Modern Africa A Social and Political History**. 2nd , Longman, London sd. sd. pp140-141.

[6]– إيتاليندر، رولف:**عشرة رجال من افريقية حياتهم أعمالهم أهدافهم** ، ترجمة احمد عبد القادر ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ، د.ت، ص ص 159– 160.

السكان الأصليين اعتمدت على المحامين والطبقات الأخرى،فقد اعتمد هذا الحزب على الجماهير العامة من العمال،الحرفيين،الصيادين والمعلمين.[1]وقد انظم إليه غالبية أعضاء مؤتمر ساحل الذهب المتحد،وتمكن نكروما عام 1949م من تشكيل التنظيم السياسي للحزب برئاسته،واختار السيد كوجو بوتشيو Kojo Botsio سكرتيرا عاما له،وامتاز نكروما بحماسه الشديد عن بقية زملائه أعضاء حزب مؤتمر ساحل الذهب المتحد،على الرغم من اشتراك الجميع في الأهداف،وظهرت حماسته في المواضيع التي كان ينشرها في الصحف،مؤكدا فيها على ضرورة منح بلاده الحكم الذاتي دون انتظار.[2] وهذه الأفكار ساهمت في إقناع عدة شخصيات منها كوبلا جبديما Kobla Gbedemah وزير التجارة والصناعة،السيد كوجو بوتشيو Kojo Botsio وزير التعليم والشؤون الاجتماعية، والسيد كوسي بلانج Kwesi Plange وكيل الوزارة للشؤون المحلية بدخول الحزب.[3]

وكان أبرز أهداف هذا الحزب :

– مطالبته بالحكم الذاتي الفوري،واستعمال كل الوسائل الدستورية وأن هذا الحكم يحل جميع المصاعب التي تسبب فيها الحكم الاستعماري.[4]

–أن يكون هذا الحزب بمثابة طليعة سياسية واعية ونشيطة لإزالة كل أشكال القهر، وإقامة حكومة ديمقراطية.

–الحفاظ على الوحدة الكاملة لأهالي المستعمرة ،الأشانتي،الأراضي الشمالية.

–العمل لمصلحة الحركة النقابية في البلاد.

–إعادة البناء وتحقيق حرية الأشخاص في ساحل الذهب.[5]

–العمل من أجل وحدة واستقلال جميع الدول الإفريقية.[6]

لقد أدرك نكروما الوسيلة التي يجب التعامل على ضوئها مع البريطانيين فاستغل مناسبة وجود لجنة كوزي ،التي أوفدتها الحكومة البريطانية لكتابة تقرير حول الأوضاع في ساحل الذهب،وأعلن صراحة أنه سيدعو المواطنين إلى المطالبة السلمية بحقوقهم من

[1] -Padmore ,George : The Gold Coast Revolution ,op.cit.p67

[2] – جاسم ظاهر:المرجع السابق، ص ص 165–166.

[3]- Padmore ,George : The Gold Coast Revolution ,op.cit.p71.

[4] - Meredith Martain:op.cit,p30.

[5]- Padmore ,George : The Gold Coast Revolution ,op.cit.p72.

[6]- Charls. Adom Boateng:op.cit.p67.

خلال الإضرابات التي يدعو إليها ،في حال إذا ما خلا تقرير هذه اللجنة من التوصية بتحقيق الحكم الذاتي،وبالفعل كان تقريرها خال من أية إشارة لذلك،مما كان مبررا لنكروما لدعوة مؤيديه إلى إعلان الإضراب العام فقامت مظاهرات سلمية في أنحاء البلاد،وشلت الحركة التجارية وأعلنت سلطات الاحتلال حالة الطوارئ،وأصدرت أوامرها بمنع جريدة نكروما من الصدور،واعتقاله مع عدد من أعضاء حزبه البارزين بتهمة التحريض على الإضرابات غير المشروعة .[1]

وحقق حزب المؤتمر الشعبي الأهم حينما فاز بالأغلبية الساحقة في الانتخابات العامة التي جرت في فيفري 1951م لانتخاب المجلس التشريعي، حيث كسب الحزب ثلثي عدد المقاعد في المجلس التشريعي،وحصل نكروما في العاصمة أكرا على 98،5 % من أصوات الناخبين على الرغم من كونه سجينا،وكان هذا دليل على وعي المواطنين بأحقية مطالبهم الوطنية التي أغضبتها سلطات الاحتلال.[2]

إن حكمة نكروما ودهاءه السياسي كانا عاملين واضحين لمسك العصا من وسطها وذلك بتعامله الهادئ مع الحاكم البريطاني،وفي الوقت نفسه توجيه نشاطه السياسي نحو تحقيق الاستقلال،وهذا لم يكن سهل المنال لأنه كلما طالب بتحقيق الاستقلال، كلما برزت عناصر المعارضة لسياسته من قبل الزعماء المحليين سواء منها في منطقة الأشانتي أو في المقاطعة الشمالية،وظهر من هؤلاء أحزاب معارضة لسياسة نكروما مثل حزب حركة التحرير الوطني في الأشانتي،وحزب الشعب الشمالي الذي كان من أبرز أهداف هذه الأحزاب إنشاء نظام فيدرالي للبلاد.

استمر حزب المؤتمر الشيعي في نشاطه من خلال تماسك أعضائه،فحقق نصرا كبيرا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في جويلية 1956م،حينما حصل على 57 % من الأصوات وبذلك شغل 70 مقعدا برلمانيا من أصل 104 مقعد،وفي أول اجتماع عقده البرلمان في 3أوت 1956م،قرر وبإجماع الأصوات تخويل الحكومة في المطالبة بالاستقلال ضمن إطار دول الكومنولث البريطاني،وجاء هذا تماشيا مع إعلان حكومة بريطانيا موافقتها على طلب الاستقلال،إذ صدر عن المجلس النيابي وبثلث الأعضاء. .

[1] – جاسم ظاهر:المرجع السابق، ص 166.

[2] – نفسه: ص ص 166-167.

وفي 3أوت 1956م وافقت الجمعية التشريعية على اقتراح، يأذن للحكومة بطلب الاستقلال داخل الكومنولث البريطاني وكان التصويت بالإجماع واستمر نكروما كرئيس للبلاد وبموجب قانون 1960م تم إلغاء الحاكم العام وأعلنت جمهورية غانا.[1]

حقق كوامي نكروما في حملته نحو الاستقلال المزيد من المكاسب دبلوماسيا لشعبه وخلال السنوات التي تلت مارس 1957م، أصبحت مستعمرة ذات سيادة على الرغم أنها بقيت داخل الكومنولث البريطاني،و استوحت المستعمرات البريطانية الأخرى النجاح من كوامي نكروما، وقد علق رئيس الوزراء البريطاني هارولد مكميلان Harold Macmillan الذي قام بجولة في إفريقيا أوائل عام 1960م. [2]" لقد مثل نكروما وعي إفريقي قوي بين الشعوب الأصلية، لقد فشل القادة السود الذين طالبوا بالحكم الذاتي في هذه البلدان عكس نكروما في بلاده لأنها لم تتمتع بنفس المستوى من الرخاء فمثلا كانت هناك صعوبات عديدة في نيجيريا، حيث كانت هناك نزاعات خطيرة بين المسلمين في الشمال، والسكان السود في الجنوب وفي عام 1957م قسمت بريطانيا نيجيريا إلى ثلاث مناطق جغرافية رئيسية لكل منها درجة محددة من الحكم الذاتي،وفي ذلك الوقت القادة السياسيين في الشمال لم يناضلوا بدقة من أجل الاستقلال الوطني لأنهم كانوا يخشون قادة الجنوب يسيطرون على البلاد."

2- استقلال غامبيا

ظهر العمل السياسي في غامبيا بعد أن أسس إتحاد باثورهست التجاري عام 1928م، وهي النقابة التي طالبت بحقوق العمال، ثم تشكل حزب سياسي بعدها بوقت قصير بعد انتخابات المجلس التشريعي لعام 1951م، وبعدها ظهرت عدة أحزاب وطنية منها الحزب الديمقراطي، حزب المؤتمر الإسلامي،والحزب المتحد لكن الحزب الأكثر تأثيرا هو حزب الشعب التقدمي Protectorte Peoplés Party .[3]بقيادة بيطري اسمه دافيد جاوار David Jawara.[4]

---

[1] - Laveral Berry: op.cit. p30.

[2] - Daniel Harmon,: op.cit.p87-88.

[3]-Emma Gregg and Trillo Richard: op.cit.p266.

[4] – ولد السير دافيد جوارا في 16ماي 1924م في جزيرة مكارتي سياسي وطبيب بيطري،كان رئيس وزراء من عام 1962 حتى 1970م،وهو ابن تاجر تلقى تعليمه الأول في المدرسة الميثودية،أصبح جراحا بيطريا عام 1953م اطيح به في انقلاب عام 1994م أنظر:

للإشارة،فقد سيطرت مجموعة من المثقفين في باثورهست وكومبو على الحركة الوطنية في غامبيا،ومنهم جون فايGone Faye زعيم أول حزب غامبي وهو الحزب الديمقراطي فضلا عن حزب المؤتمر الإسلامي بزعامة جاربا جاهامباGarba Jahumpa والحزب المتحد بزعامة نجاي المحامي المشهور،وبعدها انتقلت الزعامة إلى أيدي المتعلمين،وصار دافيد جاوارا David Jawara زعيم حزب الشعب التقدمي هو الشخصية البارزة في المجال السياسي،وكانت بريطانيا عام 1946م قد سمحت من قبل لكل من باثورهست وكومبو باختيار ممثل واحد في المجلس التشريعي،كما أدخل الدستور الجديد غالبية غير رسمية من بين أعضاء مجلس تشريعي من 13عضوا،وفي عام 1951م زاد عدد الأعضاء غير الرسمين في المجلس التنفيذي إلى أربعة أعضاء،وكانت هذه الإصلاحات سببا في ظهور الأحزاب السياسية السابقة الذكر التي ساعدت على تغير الأحوال في غامبيا.

وفي عام 1954م صدر دستور جديد سمح بزيادة ممثلي المستعمرة إلى 7 أعضاء ينتخب منهم أربعة بشكل مباشر،وثلاثة بطريقة غير مباشرة كما أن المحمية بها 7 أعضاء يختارون من المثقفين من خلال جهاز انتخابي،ورغم كل هذا فقد انتقد الزعماء هذا الدستور خاصة أنه يساوي بين عدد الأعضاء لسكان المحمية والمستعمرة،رغم أن المحمية تضم خمسة أضعاف سكان المستعمرة.[1]

وفي أواخر عام 1958م طالب زعماء كل الأحزاب في مؤتمر بريكاما Brikama بضرورة إصلاح دستور 1954م،وبناءا عليه دعا الحاكم الجديد إلى عقد مؤتمر لكل الجماعات السياسية في باثورهست والمحمية لمناقشة الموقف،ووافق المؤتمر على مقترحات بعيدة الأثر، مثل إنشاء وزارة تحت إشراف وزير رئيسي،ومجلس تشريعي ينتخب حسب مبدأ الاقتراع العام للبالغين في كل الدولة.[2]

Encyclopidia Britannica,2021

[1] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ،ص 182.

[2] – نفسه.

وعليه تم إصدار دستور عام 1959م الذي ألغي بموجبه المجلس التشريعي، وفي الفترة التي سبقت انتخابات عام 1960م اندمجت الأحزاب الوطنية باسم تحالف الكونغرس الديمقراطي Democratic Congress Alliance، وحصل هذا التجمع فيما بعد على ثلاث مقاعد وحصل حزب ديفيد جواره على ثمانية مقاعد، والذي عرض عليه منصب رئيس وزراء لكنه رفض ذلك وأصبح وزيرا للتعليم.[1]

وفي عام 1960م صدر الدستور الجديد الذي وسع من عضوية المجلس التشريعي،وشكلت حكومة من الحكام وأربعة أعضاء بحكم وظائفهم،وعدد أخر لا يزيد عن 6أعضاء،ونتيجة لإضراب عمال إتحاد غامبيا في مارس 1961م،قامت الحكومة بعقد اجتماعات في لندن و باثورهست لمناقشة مستقبل الدولة ،وفي ماي عام 1961م أجريت الانتخابات وحصل حزب الشعب التقدمي على 17مقعدا من إجمالي 25مقعدا في المحمية،وصار دافيد جواره رئيسا للوزراء،وكان عليه التفاوض لتصفية الاستعمار،ولكنه وجد الأوضاع الاقتصادية سيئة وبالتالي لم يتعجل الاستقلال،وفي جوان 1964م عقد مؤتمر بلندن.[2] ووافق على أن تحصل غامبيا على استقلالها داخل الكومنولث في 18فيفري 1965م.[3]

3-استقلال سيراليون

لم تختلف سيراليون عن غيرها من الشعوب الإفريقية في حركة التحرر فجماعة الكريول الطبقة البرجوازية في المجتمع كانت تمثل الطبقة المثقفة التي تأثرت بالأفكار الأوربية الغربية،وكان أفرادها ينظرون إلى مواطنيهم نظرة استعلاء لكن هذه النظرة سرعان ما تبددت نتيجة الاحتكاك العملي والاختلاط الاجتماعي فكانوا ينظرون إلى قضايا وطنهم نظرة جديدة،ويعملون على توحيد الشعب لمجابهة سلطات الاحتلال الأجنبي باعتبارهم أبناء شعب واحد تربطهم مصالح مشتركة،ومما يميز هذا الشعب عدم تأثير النزعة القبلية تماما على المجتمع،مما هيأه للسرعة في اختيار أفكار التخلص من السيطرة الأجنبية.[4]

---

[1] -Emma Gregg and Trillo Richard: op.cit. p267.

[2]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ص 182

[3]- Emma Gregg and Trillo Richard: opcit. p 267.

[4] – جاسم ظاهر،: المرجع السابق ، ص 148.

قادت هذه الأقلية المتعلمة في سيراليون النضال من أجل الحرية،وحتى أواخر الأربعينات برزت بينها عدة شخصيات منهم الدكتور بانكول برايت Bankole Bright.[1] وقد شكل هؤلاء الحزب الوطني لسيراليون،والذي قدم برنامجا معتدلا يهدف إلى تصفية الاستعمار تماما،ومنذ أواخر الأربعينات انتقل النضال في الحركة الوطنية إلى جماعة أخرى معظمهم من مدرسة بو Bo الحكومية في المحمية،وكان من بينهم رجال أمثال الدكتور ميلتون مارجيا MiltonMarigai .[2] كما برز أخوه ألبرت مارفاي وهو محامي وعضو المجلس التنفيذي لعام 1951م وكان هو الأخ غير الشقيق، حيث عاد إلى سيراليون عام 1948م بعد أن درس القانون في بريطانيا،ثم انسحب من الحزب الشعبي السيراليوني عام 1958م عقب أعمال الشعب على الضريبة عام 1956م، لكن الشخصية البارزة هي ستيفن Stevens الذي ولد في منطقة موياميا حيث درس في الثانوي ،ثم عمل بالشرطة قبل أن ينتقل إلى مناجم مارامبا حيث كان يشارك في الأنشطة النقابية،و أصبح مؤسسا لمنظمة عمال المناجم المتحدة،وصار مسؤولا في الحزب الشيعي السيراليوني عام 1958م.[3]

وفي عام 1951م شكل الكريول جبهة مشتركة من كل الزعماء في المحمية،وبدأ تشكيل حزب سياسي جديد هو حزب شعب سيراليون Sierreleone Peoples Party .[4] وقد اتخذ هذا الحزب من ورقة النخيل رمزا له،وهو رمز يدل على الارتباط بمقاومة بوريه واعتمد ذلك لكسب ولاء القبائل الأخرى، ونشير أن هذا الحزب كان غير متحمس لترقية الشباب

---

[1]– أسس هاربرت عدة منظمات من الكر يول، وفاز رفقة المجلس الوطني في انتخابات عام 1951م، ثم خسر في انتخابات عام 1958م لأنه أصبح لا يحظى بشعبية بين الكريول لمزيد من التفاصيل أنظر:

Fyle, Magbaily : **Historical Dictionary of Sierraleone**. The Scarecrow Press.Toronto oxford. 2006,p139.

[2]–كان ميلتون ميرفاي أول رئيس وزراء عام 1958م وقد ولد عام 1895م في مقاطعة موياميا في الجنوب ،وكان أول إفريقي يتخرج من مركز الكريول التعليمي حيث درس الطب عام 1927م ثم أصبح عضو في مركز الخدمات الطبية عام 1947م وهو حفيد ميلتون مندي بارامونت، وبعد تقاعده من الخدمة الحكومية دخل السياسة عام 1950 لمزيد من التفاصيل أنظر: Harris, David : op.cit. p39.

[3]- Harris, David : op.cit. p41.

[4] - عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ، ص 181

السيراليوني إلى مناصب السلطة.[1] كما ركز هذا الحزب على برنامجه السياسي ببناء دولة قومية.[2]

وقد كسب هذا الحزب الانتخابات حسب دستور 1951م،وتشكلت أول حكومة نيابية في سيراليون وكان الطريق نحو الاستقلال هادئا،حيث تم ذلك من خلال عدة تعديلات دستورية. وقد صدر دستور جديد في عام 1953م أعطى للوزراء الأفارقة المسؤولية عن بعض الأعمال التنفيذية في المحمية،وصار الدكتور مارجيا يحمل اسم الوزير الرئيس،وفي عام 1956م حدث تعديل جديد وأصبح الدكتور مارجيا رئيسا للوزراء،وفي عام 1958م تم تعين وزير إفريقي كوزير للمالية ولأول مرة ،رغم أنه لم يكن مسؤولا بشكل مباشر عن السياسة المالية حتى عام 1959م وبعد زيارة وزير المستعمرات البريطانية لفريتاون في جوان 1959م اتفق زعماء سيراليون على إجراء محادثات دستورية في أوائل عام 1960م لبحث الاستقلال،وانعقد مؤتمر لندن في الفترة من 20أفريل حتى 4ماي 1960م ،وتم الاتفاق بين كل الوفود عدا سيكا ستيفنزSiaka Stevenus الذي أصر على إجراء انتخابات قبل الاستقلال مثلما حدث في ساحل الذهب ونيجيريا .

وفي بداية المؤتمر الدستوري العام جمع الدكتور مارجيا الأحزاب المتنافسة مثل الحزب التقدمي المتحد وحزب الشعب الوطني في تحالف واحد أطلق عليه اسم الجبهة الوطنية المتحدة،وبعد المؤتمر شكل الدكتور مارجيا حكومة وطنية من أعضاء هذه الجبهة،ورغم كل هذا فإن جهة معارضة من عمال فريتاون وبعض المدن الأخرى حملت اسم حزب كل الشعبAll People Congres، وبدأت تعد لحملة عسكرية ضد الاستقلال قبل الانتخابات العامة،وفي أواخر فيفري 1961م حدث تصادم عنيف بين هذه المعارضة والجبهة الوطنية المتحدة ،وألقي القبض على 15عضوا من المعارضة، كما تم القبض على الزعيم سيكا ستيفنز وبعض المعارضين قبل إعلان الاستقلال في شهرين وفي 27أفريل 1961م استقلت سيراليون.[3]

---

[1] -Harris,David : op.cit. p39.

[2] -Daron Acemoglu.Isaias Cheves.Philip Kwaako.James Robinson : **Indirect Rule and State Weakness in Africa Sierraleone in Comparative Perspective**.Institute of Technology and Candian,Cambridge,2014.p12.

[3]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ، ص 181 .

4- استقلال نيجيريا:

تشكلت الأحزاب السياسية في نيجيريا مبكرا نتيجة لظروف مختلفة،و كان خليفة لوغارد هو هيوكليفورد Hugh Clifford.[1] وهو ارستقراطي حصل على تقدير بعد حكمه لساحل الذهب،حيث كان يدرك أن سكان الشمال سيحضرون له الكثير من المشاكل وعليه اضطر لتركيز حكمه في الجنوب، فعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية وتشجيع الشركات من قبل الجنوبيين المهاجرين إلى الشمال،كما عارض تمديد القضاء والسلطة التي يحتفظ بها الشمال،كما ركز على التعليم واعتبر أن النخبة المتعلمة في المدارس يجب أن تكون على الطريقة الأوربية، وبعد صدور دستور عام 1922م المعروف بدستور هيوكليفورد تم تأسيس مجلس تشريعي للمناطق الجنوبية لتحل محل المجلس التشريعي للاغوس،وجرت انتخابات مباشرة الأمر الذي شجع على ظهور الأحزاب السياسية في نيجيريا.[2]

وعليه فمنذ عام 1930م ظهر جيل جديد من المثقفين المناهضين للاستعمار،دعوا إلى مزيد من المشاركة النيجيرية في الحكم، وظهرت في شكل حركات قومية جديدة حيث مارست ضغوطا متزايدة على الاستعمار البريطاني مما أجبره على وضع خطط للتنمية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية،وذلك بزيادة الإنفاق على البني التحتية التعليم والمرافق العامة، وأدت هذه الضغوطات إلى إصلاحات دستورية التي زادت من تمثيل النيجيريين، ورغم ذلك تباينت أهداف القوميين النيجيريين بشكل كبير فالبعض منهم دعا إلى مقاطعة العمل مع البريطانيين، والبعض الأخر دعا إلى العمل معهم لتحقيق بعض المطالب للشعب النيجيري.[3]

وقاد النضال الوطني في نيجيريا رجال الطبقة المثقفة رغم وجود بعض رجال الأعمال والعناصر الراديكالية،لكن رجال الصفوة المثقفة تلقوا تعليمهم في الخارج،وعادوا ليتولوا مناصب المحامين،المدرسين،الأطباء،الصحفيين،وكان بعضهم يتمتع بثروة مالية من أمثال نامدي إزيكوى الذي قاد النضال في الأربعينات،وكانت له استثمارات ضخمة في

---

[1] –ولد في لندن في 5مارس 1856م وهو من العائلات الكاثوليكية،كما كان كاتبا روائيا شغل عدة مناصب عسكرية حتى أصبح حاكما عاما لنيجيريا بين 1919–1924م أنظر:

Wynn Andrew Rudyerd Williams:**Sir Hugh Clifford and Imperial**.University of British Colombia,1993,pp1-4.

[2] - Helen .Chapin Metz: op.cit.pp37-38.

[3] -Toyin Falola andMatthew Heaton: op.cit.pp136- 137

صحافة زيك،كما عارض الزعيم أوجا فيمي أولو أسلوب العنف لإجبار الحكومة البريطانية على منح تنازلات دستورية.[1]

4-1-نامدي إزيكويNamdi Izakui ودوره في استقلال نيجيريا

ولد سنة 1904م في مدينة زونجورو Zunguru ،وهو ينتمي إلى قبيلة الإيبو حيث تعلم في مدارس لاغوس.[2]وينتسب إلى شعب إيبوفي شرقي نيجيريا هاجر وهو لا يزال شابا إلى الولايات المتحدة الأمريكية،حيث كان أول طالب يفد إليها من بلاده،وهناك انتسب إلى جامعة لنكولن في بنسلفانيا التي سيدرس فيها نكروما فيما بعد،وقد تأثر هو الأخر بنظريات ماركوس غارفيMarkusGarvey.[3] وبنضال الأمريكان السود ضد التمييز العنصري،وعندما عاد إلى وطنه عام 1934م أصدر سلسلة من الصحف،ساهمت كلها في حملة وطنية ذات اندفاع نادر،وقد ذهب إلى حد التنبؤ بأن كل من لندن ونيويورك ستدمرهما في يوم من الأيام طائرات الشعوب السوداء،كما أنشأ حركة الشباب النيجيري التي أثرت تأثيرا قويا على الشباب الذين تخلصوا من انتمائهم القبلي في المراكز المدنية الكبرى مثل لاغوس،وكانت وجهة نظره تدعو بوضوح ناصع إلى الجامعة الأفريقية،وإلى نبذ الانتماء القبلي.[4] وقد بدأ إزيكيوى يستغل الخطابات الحماسية للحديث عن الأمة فأصدر عدة صحف كمحرر في صحيفة Morning Poste مع والاس جونسون من سيراليون،ومايكل إيمودو Michael Imodu من نيجيريا كما كان له إطلاع في الأدب والحركات الراديكالية بما في ذلك الشيوعية عندما كان طالبا في الولايات المتحدة الأمريكية،وحضر اجتماعات مجلس الشعوب ضد الإمبريالية في لندن عام 1949م وكان ضد دستور 1946.[5]

---

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق، ص 178

[2]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: **ثوار إفريقيا**، دار نون، القاهرة، 2009، ص153.

[3] -ماركوس غارفي 1887-1940م ولد في جاميكا،وأسس عدة منظمات ذات طابع زنجي منها عصبة الزنوج التي رفعت شعار إفريقيا للإفريقيين،ثم الرابطة العالمية لتقدم الزنوج في عام 1904م،ثم الكنيسة الكاثوليكية الإفريقية،وجمعية ممرضات الصليب الأسود ،كما أصدر صحيفة العالم الزنجي عام 1910م أنظر:زوز،عبد الحميد:المرجع السابق،ص16.

[4]- كي زاربو،جوزيف: المرجع السابق، ص ص 878-879 .

[5]- ,Nike. Adebiyi :op.cit.p130.

والملاحظة التي يمكن استخلاصها هو أن هذه الفترة قد أوضحت لنا أهم معالم الحياة السياسية في البلاد،ورغبة الأحزاب السياسية كافة في التفاوض مع بريطانيا من أجل تغيير النظام الدستوري للبلاد حسب مصالحها وأهوائها لا بحسب مصلحة البلاد،لذلك تركز نشاطها السياسي على الفوز بالانتخابات والحصول على العضوية في المجالس التشريعية في الأقاليم،والتنافس فيما بينها للحصول على المكاسب الشخصية بدلا من توحيد الجهود للتصدي للاستعمار البريطاني،ومما زاد الأمور سوءا وخدم المستعمرين ظهور الحركات الانفصالية في أقاليم البلاد الثلاثة.

لقد فشل البرلمان في دورته الأولى التي باشرت أعمالها في جانفي 1952م في تطبيق الدستور الجديد لمعارضة حزب المؤتمر الوطني له،وحدث الانشقاق في صفوفه حينا طلب رئيسه من أعضائه الوزراء الاستقالة في أواخر العام نفسه،فرفضوا ذلك الطلب وانفصلوا عن الحزب،وأعلنوا تأسيس حزب الاستقلال الوطني برئاسة أيواتا،وهذا ما دفع وزير المستعمرات في 21ماي 1953م الإعلان عن إجراء تعديل جديد على الدستور النيجيري وهدفه من ذلك هو زيادة سلطات الحكومات الإقليمية لتنفيذ سياستها في الأقاليم،ثم تطبيق الدستور الجديد في عام 1954م وأصبحت بموجبه الأقاليم الثلاث ولايات.

وقد عانى المجتمع النيجيري من السياسة الاستعمارية الأوربية كغيره من المجتمعات الإفريقية الأخرى من الظلم،القهر،والاستغلال،لكن انتشار التعليم المقنن قد ساهم بصورة غير مباشرة في نمو الوعي الوطني القومي لدى شباب نيجيريا،المتحمسين للتخلص من السيطرة الاستعمارية في مجتمع يعاني من الانشقاقات القبلية،فظهرت التنظيمات السياسية فيها ومنها:[1].

4-2- دور الأحزاب الوطنية في نيجيريا.

4-2-1-الحزب الوطني النيجيري:

أسس هذا الحزب هاربرت مكاولي Herbetrt Macauliy في لاغوس عـــام 1923م.[2]

وتضمن برنامج الحزب أثناء انتخابات المجلس التشريعي في لاغوس،تحقيق الحكم الذاتي

[1]- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر،المرجع السابق،ص 178

[2]- منصور سامي: **نيجيريا عملاق إفريقيا النائه**، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص 81.

المحلي،وتنمية التعليم العالي،وتطبيق التعليم الإلزامي في جميع أنحاء نيجيريا،الخدمة المدنية، منح حرية التجارة، وحرية التنمية الاقتصادية لموارد نيجيريا الطبيعية..[1]

أسس هاربارت صحيفة لاجوس ديلي نيوزLagos Daily Newsالتي نقد فيها الاستعمار بأسلوب لاذع، حتى أطلق عليه اسم أبو القومية النيجيرية وقد شجع أهالي البلاد للانضمام إلى الحكومة الوطنية،والمشاركة في الإدارة المحلية،كما وجه نصائح للنخبة المتعلمة في نيجيريا.[2]

حقق الحزب فوزا كبيرا في لاغوس على التوالي في الأعوام 1923م،1928م، 1932 م وتركزت نشاطاته على تنظيم الوفود لمقابلة الحاكم العام البريطاني،ومنه إيصال مطالبه إلى الحكومة البريطانية،كما فعل في عام 1930م حين أكد على مناقشته أمور الكساد التجاري في البلاد،وظل الحزب يمارس أنشطته في الحياة السياسية حتى هزم من قبل حركة الشباب النيجيري في الانتخابات التي جرت في لاغوس عام 1938م،وعلى الرغم منذ ذلك فقد واصل هذا الحزب نشاطه السياسي حتى عام 1946م ،حينما توفي زعيمه فظهر الخلاف على الزعامة مما أدى إلى ظهور أحزاب أخرى إلى جانب هذا الحزب،لكنها اشتغلت بالخلافات الشخصية والتنافس على المقاعد البلدية،وعضوية المجالس التشريعية وخوض المعارك الانتخابية أكثر من انشغالها بالقضايا الوطنية،ومن أمثلة ذلك الأحزاب التي ظهرت في لاغوس مثل حزب الإتحاد الشعبي برئاسة الدكتور راندل،وحزب إتحاد شباب نيجيريا بزعامة الدكتور أوباسا.[3]

4-2-2 -حزب حركة الشباب النيجيري:

عاد إزيكيوى إلى نيجيريا عام 1937م بعد إتمام دراسته العليا في الولايات المتحدة الأمريكية،وفي ظرف كان الشعور الوطني فيها متأججا وكان الرأي العام في كثير من أنحاء البلاد متهيئا لنقل حركات أكثر تطرفا،وكانت العاصمة لاغوس تحتكر النشاط السياسي،كما أن هذا النشاط يكاد يكون متوقفا على أبناء قبيلة اليوروبا،انظم إزيكيوي إلى حركة شباب

[1]- جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص ص 172-173.

[2]-Toyin Falola and Matthew Heaton: op.cit .p130.

[3] - جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص ص 172-173 .

نيجيريا،واتبعه الكثير من أبناء قبيلته الإيبو،حتى بلغ عدد أعضائها عشرة الألف عضوا ينشطون ضمن عشرين تنسيقية في أنحاء نيجيريا.[1]

أطلق عليها على هذه الحركة أيضا اسم حركة شباب لاغوس،وكان الهدف الواسع لها هو تمثيل نشاط شباب نيجيريا المتعلم،ليدرك التزاماته تجاه شعبه ومن أجل أن يكون هذا الحزب أكثر شمولية،غير اسمه إلى حركة شباب نيجيريا عام 1937م،وكان أهم أهدافه هو إعادة بناء الوطن النيجيري على أسس أوسع من الفهم الديمقراطي،الفلسفة السياسية والاجتماعية،والعمل على إقرار نظام الحكم الذاتي ،وإيمانه بمبدأ وحدة القبائل على أساس التعاون،والأهداف المشتركة والارتقاء فوق النزاعات القبلية.[2]

فازت هذه الحركة بالانتخابات سنة 1938م على الحزب الديمقراطي الذي أسسه هاربرت.[3]

لكن ارتباط إزيكيوي بحركة شباب نيجيريا لم يستمر طويلا فقد أدت كثرة خلافاته مع زعماء الحركة إلى استقالته عام1941م،ولما خلا مقعد في المجلس التشريعي باستقالة رئيس الحركة تقدم للترشح لهذا المنصب كل من أرنست أكولي من أبناء قبيلة إجوى Ljawa وصمويل أكينسانيا من أبناء قبيلة إيجبة Ljeba إحدى بطون اليوروبا،وهو نائب رئيس حركة الشباب،واختار قادة الحركة أكولي ليتولى المقعد الشاعر وعندئذ حدث خلاف شديد داخل صفوف حركة شباب نيجيريا،وثار إزيكيوي ومعه أبناء قبيلته واتهم أعضاء الحركة بالتفرقة العنصرية ،والتحيز القبلي.[4]

ولم يستمر الركود السياسي الذي أعقب مسألة أكولي وأكينسانيا طويلا فقي عام 1942م تكونت جماعة إعادة بناء نيجيريا برئاسة إزيكيوي،وكانت تضم الكثير من المثقفين وصفوة المتعلمين،وحاولت الجماعة تكوين جبهة وطنية تدعو إلى الوحدة،وتنوير الرأي العام.[5]

4-2-3-المؤتمر الوطني لنيجيريا والكامرون:

يمثل هذا الحزب المنطقة الشرقية المجاورة للكامرون الجنوبي والمطلة على المحيط الأطلسي،وهو حزب تقدمي يدعو للاستقلال،الوحدة الكاملة لجميع المناطق النيجيرية

---

[1] - James. S Coleman: **Nigeria Background to Nationalism**. New York. p 225.

[2] – جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص 174

[3] – منصور سامي: المرجع السابق . ص ص 81-83 .

[4] - Sklar Richard: **Nigerian Political Parties.**London**,** p55.

[5] -Nnamdi, Azikiwe : **The Development of Political Parties in Nigeria**. London,1957.p9.

والامتزاج التام لشعوبها وقبائلها.[1] وقد ركز أعضاءه على تكوين قاعدة من العمال والقوى الاجتماعية حتى أصبحت له قاعدة إقليمية خاصة في شرق نيجيريا.[2]

استغل قادة الحركة الوطنية ظروف الحرب العالمية الثانية وتأثيراتها فازداد نشاطهم مطالبين بحقوقهم، وفي عام 1943م قدم إزيكيوي إلى الحكومة البريطانية يطالب فيها بإنهاء نظام المحمية،وإقامة حكومة منتخبة من الشعب،وتحديد فترة انتقال يمنح نيجيريا والكمرون عضوية دول الكومنولث،مؤكدا على تحقيق بعض المطالب الإصلاحية في الجوانب الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية.

تطور الوعي الوطني والسياسي في البلاد،وأدى ذلك إلى ظهور منظمات أخرى منها إتحاد الطلبة النيجيري الذي تأسس في عام 1944م،ودعا إلى عقد ميثاق وطني لتحقيق مستقبل البلاد،وتوجت دعوته هذه بتأسيس المجلس الوطني لنيجيريا والكمرون The National Council Of Nigeria and The Cameron وكان هدفه توحيد جميع أهالي نيجيريا في وحدة واحدة للعمل من أجل الحصول على الحكم الذاتي.[3]وسرعان ما أصبح هذا المجلس المنظمة القومية الأكثر بروزا في نيجيريا،وتمثلت مهمتها بالأخص في تغذية ونشر الهوية القومية النيجيرية،وتأمين الحكم الذاتي لكل نيجيريا.[4]

يمثل هذا المجلس امتدادا للحزب الديمقراطي النيجيري.[5] حيث طالب بتطبيق مبادئ الديمقراطية،إتباع الوسائل المناسبة لتدريب الشعب النيجيري للوصول بهم إلى الحكم الذاتي،ضمان الحرية السياسية، التطور الاقتصادي،والعدالة الاجتماعية.[6] كما دعا هذا المجلس إلى تأسيس نظام إتحادي يستند إلى تشكيل صارم من الوحدة القبلية.[7] وقد شعرت بريطانيا بنشاط الحركة الوطنية واندفاعها ومشاعرها القومية المتأججة،لذلك أسرعت لمجاراتها والعمل على احتوائها،قبل أن تتفاقم مطالبها وتزداد تشعبانها،فأسرعت

---

[1]– محمد عبد العزيز إسحاق: "نيجيريا على عتبة الاستقلال". **مجلة نهضة إفريقية**، السنة الأولى، العدد الأول، نوفمبر 1957م، ص 4.

[2]- Adebiyi,Nike,L :op.cit.p30.

[3]– جاسم ظاهر. المرجع السابق ،ص 174

[4] - Toyin Falola,andMatthew Heaton: op.cit. p145.

[5]–عودة ،عبد المالك: **سنوات الحسم في إفريقيا**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1969، ص ص 178–179.

[6]– عبد الله عبد الرزاق إبراهيم ، الجمل شوقي: ثوار إفريقيا ،المرجع السابق، ص ص 158–159.

[7]- Paul Udofia: op.cit.p7.

إلى تقديم بعض التنازلات لإرضائها ولإقناع الشعب أنها تهتم بمشاكله ومطالبه،ولذلك أصدرت في عام 1946م دستورا جديدا للبلاد.[1] كان يتضمن تقهقرا أمام المطالب الوطنية من ناحية أنه سمح لحكام الشمال المسلمين بالاشتراك في الحكومة المركزية.[2] كما نص على تكوين جمعية في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وأن يقوم أبناء هذه الأقاليم باختيار أعضائها من بين أعضاء مجالسها إلى جانب الأعضاء المعينين من قبل الحاكم العام،وبعضهم يمثلون أصحاب المصالح الخاصة،فضلا عن ذلك تم تشكيل مجلس من الزعماء في الإقليم الشمالي، وفي الحقيقة لم تتمتع هذه الجمعيات بسلطات تشريعية، بل كانت عبارة عن هيئات استشارية شكلية لخدمة الاستعمار البريطاني في هذه البلاد، والتي أحكمت سيطرتها عليها بهذه الإجراءات والتشكيلات،كما تم تشكيل مجلس تشريعي لجميع نيجيريا مكون من الحاكم العام رئيسا و13عضوا من كبار المواطنين بحكم وظائفهم و3مواطنين بالتعيين و28 من غير الموظفين ،تختارهم مدينة لاغوس وكالابار، وأربعة منهم يتم اختيارهم من قبل الحاكم العام، أما بقية الأعضاء فيختار مجلس الزعماء أربعة منهم، وتختار الجمعيات الإقليمية الثلاث العدد الأخر،ويعين الحاكم اثنين منهم وعضو ثالث يمثل المستعمرة، ويمثل ثلاثة أعضاء لتمثيل بعض أصحاب المصالح الخاصة،أما المجلس التنفيذي للمستعمرة فقد ظل على ما كان عليه ماعدا إضافة أربعة نيجيريين إليه.

كان هدف بريطانيا من توزيع عدد الأعضاء في المجالس والجمعيات إحكام سيطرتها على البلاد،ولإقناع السكان بأن بلادهم تنقسم إلى ثلاثة أقاليم تختلف في العادات والتقاليد، في الجنس،والدين حتى تنمي النزعة الإقليمية وتثير الخلافات والصراعات فيما بينها لتتدخل وتفرض سيطرتها عليهم باسم حماية العادات والتقاليد الوطنية، والحفاظ على وحدة كل إقليم من هذه الأقاليم،ومنحه الحرية لإدارة شؤونه وممارسة شعائره الدينية دون تدخل بقية الأقاليم.[3] ونتيجة لذلك قامت العناصر الوطنية بإضرابات واسعة وسافر وفد نيجيري إلى لندن برئاسة الدكتور إزيكيوى في العام التالي أي عام 1947م ليحتج لكن وزير

---

[1]- جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص 175.

[2]- محمد عبد العزيز إسحاق: نيجيريا على عتبة الاستقلال،المرجع السابق،ص 8.

[3]- جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص ص 175-176 .

المستعمرات البريطاني كريتش جونز رفض الاحتجاج، ونصح الوفد بالعودة فورا إلى بلاده وانتشرت في البلاد حركة مناهضة للبريطانيين فاضطرت الحكومة لإعادة النظر في ذلك الدستور،وسحب الحاكم العام مرة أخرى هذا الدستور،وأوفد جون مكفرسون عام 1949م.[1]

وقد عقد هذا المجلس مؤتمر في سبتمبر 1951م قرر فجأة أعضائه التخلي عن النظام الفيدرالي،والتحول إلى موقف أحادي لاعتقادهم أن الحكومة تستخدم هذا النظام لتجزئة نيجيريا.[2]

4-2-4-حزب إتحاد العمال:

تأسس هذا الحزب عام 1950م على يد المحامي سيرالاكيجا Siralkige عضو المجلس التنفيذي في نيجيريا،ثم أصبح أوولو رئيسا لهذا الحزب،وكان يهدف لجعل التعليم الابتدائي إجباريا ومجانيا في جميع أنحاء نيجيريا،وأن تلعب نيجيريا دورا أكبر داخل الكومنولث وأيضا رفع أجور العمال.[3]ويقوم هذا الحزب على المذهب الرأسمالي ويتكون أعضاءه من قبائل اليوروبا المسيحيين، والمسلمين المغلوب على أمر دينهم.[4] و إلى جمعيات خريجي المدارس الثانوية،التي كانت تجتمع تحت اسم مؤتمر ثقافي يدعى مؤتمر شعب الشمال،ومن أبرز أهدافه محاربة الجهل والكسل،وكان معظم أعضاءه من موظفي الإدارة الأهلية وهو شبيه بنادي الخريجين في السودان الذي تأسس عام 1918م، وتحول المؤتمر الثقافي إلى حزب سياسي في عام 1950م وأصبح لا يحق لأعضائه الارتباط بأية جمعية ثقافية عداه مهما كانت مواصفاتها لذلك انفصلت بعض الجمعيات الثقافية،التي كانت منضوية تحت اسم مؤتمر شعب الشمال الثقافي،وسبب هذا الانفصال خروج العديد من الزعماء كالحاج أمينو كانو،الذي كان رئيسا لإحدى الجمعيات الثقافية فأسس حزب

[1]– محمد عبد العزيز إسحاق: نيجيريا على عتبة الاستقلال، المرجع السابق، ص 8.

[2]- Paul Udofia: op.cit.p7.

[3]– صوار أحمد،: **استقلال نيجيريا**، الدار القومية للطباعة والنشر،دم ، 2008، ص44 .

[4]– أدم عبد الله الإلوري: المرجع السابق،ص224.

معارض أطلق عليه اسم حزب إتحاد العناصر التقدمية،وبهذا أصبح الطريق مفتوحا أمام سيطرة أحمد أوبلو على الحزب رئيسا وأبوبكر تفاوا نائبا.[1]

والجدير بالذكر أنه برز في عام 1951م منافس جديد لإزيكيوى وهو الدكتور أولوOlo المحامي خريج جامعة لندن،الذي أسس إتحاد العمال وكان أولو في سياسته أكثر اعتدالا من إزيكيوى، ثم أسس حزب جماعة العمل معتمدا في تشكيله على أبناء قبيلته اليوروبا في غرب البلاد،في حين كان إزيكيوي يعتمد على قبيلة الإيبو في الشرق،أما في الشمال الذي كان محتفظا بطابعه الإسلامي،وتولى إدارته الأمراء المحليين والسلاطين فحافظ على وحدته السياسية،وسادت فيه تنظيمات حزب مؤتمر شعب الشمال،الذي يمثل شعب الهوسا والفولاني.

لقد استطاع الاستعمار أن يفرض وجوده حينما أصبح لكل إقليم حاكم، رئيس وزراء وقضاة ولم يعد في إقليمي الشرق والغرب موظفون بريطانيون في مجلسها التنفيذي،بل من أبناء البلاد الذين يخدمونها أكثر من البريطانيين،وعندما أجريت الانتخابات فاز حزب المؤتمر الوطني بالأغلبية في كلا الإقليمين الشرقي والغربي،وشكلت حكومة ائتلافية من حزب المؤتمر الوطني لإقليمي الشرق والغرب ومؤتمر شعب الشمال،في حين قاد حزب العمل المعارضة ضد هذه الحكومة.[2]

نجح هذا الحزب بتنظيمه المتقن وبرنامجه الشامل،وحملته الدعائية الواسعة النطاق في ضم قبائل اليوروبا إليه،وترك الغرب تحت سيطرة أولوو،وكان واضحا أن هذا الأخير يؤمن بأن النجاح في إقليم بارمو،لا يكون إلا بالطريق المباشر إلى السلطة السياسية القومية،ولذلك فإنه استطاع أن يستفيد من نظام الحزب بطريقة أكثر فعالية وواقعية من خصومه واستطاعت جماعة العمل أن تطالب بتحقيق الحكم الذاتي،اعتمادا على مركزها الثابت في الإقليم الغربي،وكان نجاح أولوو عاملا في تغليب الاتجاه الفيدرالي الذي ساد نيجيريا في النهاية.[3]

---

[1]– جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص 176.

[2]– جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص 176.

[3]– ويدنر دونالد: المرجع السابق،ج2، ص 429.

كان هذا الحزب قد طالب بتحديد موعد للحكم الذاتي في نيجيريا عام 1956م.[1]وقد نظرت هيئة الأمم المتحدة في موضوع الاستقلال المبكر لنيجيريا في هذا العام ،إلا أنها رفضت الفكرة بشدة بحجة أن هذه الأقاليم لم تتمتع بالرقي الاقتصادي،الاجتماعي والثقافي كما رفضت فكرة انفصال الكاميرون الجنوبي عن نيجيريا كونه يمثل جزء من إتحاد نيجيريا مشددة على نفس السبب الأول.[2]

4-2-5-حزب الشعب الشمالي

تأسس هذا الحزب عام 1951م.[3] ويعد من أكبر الأحزاب السياسية في نيجيريا،حيث اعتمد في تكوينه على أبناء الهوسا والفولاني وهم أغلبية سكان الإقليم الشمالي،وكان يهدف إلى أخذ السلطة من الرؤساء التقليدين لتوطيد سلطته،ومد يد العون لباقي الشعوب الأخرى وتوحيد الصداقة بينهم،كما كان يهدف إلى تحقيق استقلال نيجيريا في ظل الكومنولث وإصلاح الحكم المحلي، والإبقاء على النظام التقليدي للأمراء والرؤساء،وقد فاز في انتخابات مجلس الجمعية عام 1951م، كما فاز في الانتخابات الثانية عام 1956م وفاز بأغلبية 106 مقعد من أصل 131 ليفوز في عام 1959م بأكبر نصيب من المقاعد في مجلس النواب إذ حصل على 89مقعدا .[4] وبسبب نجاح هذا الحزب ذكر وزير الخارجية البريطاني ليتيليون Lyttelton أن رؤساء السلطات المحلية كانوا يسعون لتقييد قدراته بعد أن أصبح القوة الأولى سياسيا في شمال نيجيريا،بينما اعتبرته الصحافة البريطانية حركة متطرفة وسعت بريطانيا لوضع شروط أكثر تعقيدا في وجه الحزب في المشاركات السياسية والتمثيل النيابي.[5]

موقف بريطانيا وصدور دستور ماكفرسون:

صدر هذا الدستور في 29جوان 1951م وقد حول نيجيريا إلى إتحاد فيدرالي أقوى مما كان ريتشارد يرغب في تحقيقه،ويرسم الدستور خطى النظام الكندي في خلق حكومة مركزية

---

[1]- شاكر، محمود: المرجع السابق، ص 86

[2]- لمزيد من التفاصيل أنظر قرار الأمم المتحدة في التقرير السنوي العام 1955-1956م في الدورة الحادية عشر،رقم الوثيقة ج ع 3137 ،نيويورك،1956م،ص 91.

[3]- مادهور بانيكار،: **الثورة في إفريقية**، تر روفائيل جرجس، المؤسسة المصرية العامة للتأليف الطباعة والنشر،مصر، 1964م، ص 66.

[4]- منصور سامي: المرجع السابق، ص ص 90-93.

[5]- l Nike, Adebiyi :op.cit.261

تتمتع بكل السلطات بهدف حماية الأقاليم،والقضاء على الاتجاهات الانفصالية،وقد أثبت هذا النظام أنه لا يناسب نظام الأحزاب الإقليمية،وبذلت جهود بهدف تمثيل كل الاتجاهات إلا أن الاقتراحات التي قدمت لتحقيق ذلك،كانت غريبة وغير علمية فتحولت الآمال إلى سخط ثم إلى خلاف جدلي،و خيبة أمل مرة.[1]

كما سمح هذا الدستور بتكوين مجلس نواب مركزي للمناطق الثلاث،ولكنه احتفظ بالمجالس التشريعية والتنفيذية لتلك المناطق،ومنحها اختصاصات من شأنها أن تزيد هوة الانقسام فيما بينها،كما أنشأ بمقتضاه مجلس وزراء مركزي يتكون من البريطانيين، وبعض من يتخيرونهم من الإفريقيين.[2]

طرح دستور 1951م شكلا اتحاديا شديد اللامركزية،ولم يترك للسلطة إلا الاختصاصات البارزة وكان لهذا الدستور ما يسوغه، إذا أن الأحزاب كانت أحزابا إقليمية فأكد إقليمية البلاد التي كان الحاكم ريتشارد قد قام بتجزئتها،وكانت الآراء السياسية متنافرة يحاول كل منها أن ينتصر على الأخر،فأحزاب الجنوب مثلN C N C في الشرق وجماعة العمل في الغرب،كانت تطالب بأن يتم الاستقلال في عام 1956م،بينما كان الشمال يعارض في ذلك لخوفهم أن يخضعوا لسلطة الجنوبيون.[3]

لقد أعطى هذا الدستور التجمع الكامل الذي يسيطر عليه السود،وإثر ذلك تم تقسيم نيجيريا بشكل خطير بين المسلمين في الشمال والسود في الجنوب حيث سيطر حزب N C N C في الشرق ومجموعة العمل في الغرب.[4] وحينما جرت الانتخابات العامة فاز حزب المؤتمر الوطني لنيجيريا والكمرون بالأغلبية في إقليم الشرق،في حين فاز جماعة العمل في الإقليم الغربي،وفاز في الشمال مؤتمر شعب الشمال،الذي كان يتزعمه أحمد أوبلو الملقب بسلطان سوكوتو،ويعتمد على أمراء الفولاني والإمارات الحاكمة.[5]

لقي هذا الدستور شجبا من قبل أعضاء حزب الشمال نظرا لأوجه القصور الموجودة فيه،كما انتقد الحزب الطريقة التي تم فيها إصدار الدستور،وعارضت النظام الفيدرالي

---

[1]– ويدنر دونالد: تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء،ج2، ص 430.

[2]– محمد عبد العزيز اسحاق: نيجيريا على عتبة الاستقلال، المرجع السابق، ص 8.

[3] – كي زاربو،جوزيف: المرجع السابق،ص 884 .

[4]- E Danirl . Harmon : op.cit.p82.

[5] – جاسم ظاهر: المرجع السابق ، ص 177.

الذي كان غير مناسب لظروف نيجيريا،واقترحت بدلا من ذلك نظام شبه فيدرالي كما كان يمارس في كندا.[1]

ما يمكن قوله،فقد تبلور التيار الوطني في نيجيريا متأثرا بعوامل خارجية منها نمو حركات التحرر الوطني القومي في العالم،ولاسيما في إفريقيا وحصول العديد من الدول المستعمرة على استقلالها،لذلك تبنى البرلمان الاتحادي في جلسته المنعقدة في 26مارس 1959م قرارا بالإجماع،أوصى فيه ممثلي البلاد خلال المؤتمر الدستوري على المطالبة بمنح الاستقلال للبلاد.

و اتخذ المؤتمر الدستوري هذا توصيات عدة منها،أن يصبح إقليما الشرق والغرب مستقلين فيما يتعلق بالشؤون الداخلية،ولا يشمله حق الفيتو المتمتع به سابقا الحاكم البريطاني العام،وأن تكون الحكومة الاتحادية حكومة يمثلها أبناء البلاد،ويرأسها وزراء اتحاديون، والدعوة إلى تشكيل مجلس شيوخ فيدرالي، ومنح الحكومة الاتحادية صلاحيات أوسع بحيث يسمح لها بممارسة مهامها في العلاقات الخارجية، والقيام بشؤون الدفاع،التجارة الخارجية العملة،وكل ما يتعلق بشؤون البلاد.[2]

وحين جرت الانتخابات العامة في البلاد في ديسمبر عام 1959م فازت الأحزاب الرئيسية الثلاثة في إقليمها،في حين كان للبرلمان الاتحادي أكثر مقاعده لحزب مؤتمر الشمال،ثم يليه المؤتمر الوطني،وتم كليف أبوبكر تافاوا بتأليف الوزارة أما المعارضة فكانت من نصيب حزب العمال،وتوج نضال شعب نيجيريا بإعلان استقلاله في أكتوبر 1960م.[3] وأصبحت دولة مستقلة كونفدرالية تحت الكومنولث البريطاني،حيث تولى منصب رئيس الوزراء الاتحادي الدكتور نامدي إزيكيوي.[4]

---

[1]- l Nike, Adebiyi :op.cit.p265.

[2]– جاسم ظاهر: المرجع السابق، ص ص 178–179.

[3]– نفسه.

[4]- .S .Coteman James: **Nigeria Background To Nationalism** . California University Press,1965,p377.

خاتمة :

من خلال دراسة نتائج الأبواب والفصول أمكن الوصول إلى عدة نتائج منها:

1-مثل الإحتلال البريطاني في غرب إفريقيا نموذج عن طبيعة الإستعمار الأوربي في إفريقيا،ذلك أنه سعى إلى تأسيس المستعمرات،وجعلها في خدمته،والقضاء على مقوماتها الحضارية والسياسية،وإنهاك الإقتصاد المحلي.

2- اعتمدت بريطانيا على كتابات المستكشفين حيث برزت شخصية ليبارت للتعرف على مناجم الذهب في غامبيا،وجسد هذا الأمر من خلال المعاهدات الأوربية كمعاهدة أتراخت،وعلى نشاط المبشرين،كما إعتمدت أيضا عقد الصفقات التجارية مع رؤساء القبائل في غرب إفريقيا، تمهيدا لإقامة حصون ومراكز تجارية.

3-يبرز الاستغلال الاستعماري البريطاني من خلال زيادة مساحة زراعة الكاكاو، وارتفاع أسعاره بهدف إضعاف الإنتاج المحلي خاصة تطور تجارة الذهب ،الماس، والتعدين، التي كانت موجودة قبل التواجد الأوربي والدليل اكتشاف الذهب في غرب إفريقيا الذي يعود للقرن 14م، ومن خلال دور الإمبراطوريات والممالك القديمة مثل غانا والأشانتي.

4-حاولت بريطانيا التأثير على الوضع القبلي في غرب إفريقيا من خلال تشجيع الصراعات القبلية بين الأشانتي، الفولاني، اليوروبا،وعلى القضاء على الموروث الحضاري لغرب إفريقيا من خلال الصناعات الحرفية،التي اشتهرت بها مثل صناعة السلال،الأواني الفخارية،رداء الريجا،رداء الأجبادا.

5-ركزت الإدارة البريطانية على استغلال منتجات غرب إفريقيا كبدائل للمنتجات المستوردة من أسيا.

6- سعت بريطانيا إلى القضاء على مملكة الفولاني في شمال نيجيريا لإخضاعها،وهي مملكة إسلامية تزعمها الشيخ عثمان بن فودي الذي وسع مملكته حتى صارت تهدد الممالك الأخرى مثل الهوسا.

7- ظلت مسألة الحصون في غرب إفريقيا محور صراع أوربي بعد الفترة 1673-1720م وانتقال الحصون في غانا من دولة إلى أخرى،حيث كانت خلافاتهم تجارية،وليست نزاعا إقليميا وسياسيا.

8-طبقت الإدارة البريطانية سياسة فرق تسد لإضعاف نفوذ القبائل،فلجأت لمساندة قبائل الفانتي ضد الأشانتي،الأمر الذي أسهم في بروز نزاعات كبيرة بينها، أمام قوة قبائل الأشانتي لجأت بريطانيا لتغيير سياستها فتحولت إلى عقد اتفاقيات وقد كلفت الشركة البريطانية للتجار المغامرين بهذه المهمة.

9-سعت بريطانيا لإخلال التوازن في ساحل الذهب و إضعاف الأشانتي ،التي كانت تتطلع للوصول إلى الشاطئ للتجارة مع الأوربيين ،عكس مملكة الفانتي التي كانت واقعة على الساحل مما جعلها تستفيد من دعم بريطانيا كالبارود، من أجل الحصول على الرقيق،وعليه ظهر الصراع الأشانتي البريطاني بعد أن امتلكت مملكة الأشانتي قوة عسكرية ،وبعد أن كانت تقوم بعملية تبادل منتظمة للذهب مقابل أسلحة نارية مع الهولنديين مما استنفر حلفاء بريطانيا وهم الفانتي.

10-اقترحت لجنة عام 1865م إلى ساحل الذهب تقريرا لتوحيد الإدارة البريطانية في سيراليون، وقدمت اقتراحا بضرورة التخلي عن كل المستعمرات في غرب إفريقيا، ماعدا سيراليون لكن هذا القرار رفض من قبل صانعي السياسة البريطانية،واعتبر بعض زعماء إفريقيا مثل دي بوا أن الهدف من هذه اللجنة،هو تشجيع المواطنين على ممارستهم إدارتهم، فقد أصبحت إفريقيا مصدرا هاما للمواد الخام، كما كان هدف هذه اللجنة هو إضعاف الزعماء الوطنيين ومنحهم الرغبة في الاعتماد على بريطانيا، رغم أنها أقرت علنية أنها تضمن نقل إدارة الوظائف الحكومية لهم.

11-مثلت معاهدة فومينا مظهرا في بداية ضعف الأشانتي ،بعد أن قدمت تنازلات كبيرة في مراكز الأشانتهيين مثل الدانكيرا والحصون وانسحابهم من عدة مناطق مثل أبولينا،دكسكوف،سكوندي مقابل منح حرية التجارة وتنقل الأشخاص.

12- أسست بريطانيا مستعمرة لاغوس في غرب إفريقيا بهدف إبعاد التوغل الفرنسي،وباعتبار لاغوس هي المنفد الوحيد إلى داخل منطقة اليوروبا الغنية بالذهب،ولبسط السيطرة التجارية على زيت النخيل،ويمكن القول أن الهدف البعيد لتأسيس مستعمرات غرب إفريقيا هو حماية البعثات التبشيرية ،ومراقبة نشاط فرنسا خاصة في منطقة بورتونوفو، وهجمات مملكة الداهومي.

13- مثلت المعاهدات الموقعة بين حكام سيراليون وبريطانيا منطلقا لبسط النفوذ الاستعماري في المنطقة، ومنها معاهدة 10جويلية 1807م التي بينت بشكل أساسي أنه سيتم التخلي عن جميع الأراضي الواقعة إلى الغرب من المستعمرة ،وأثبتت مدى توظيف بريطانيا لشركة سيراليون من أجل حيازة جزء من الإقليم لصالحها.

14- لا يمكن إخفاء مسؤولية الحكام المحليين في توقيع الحماية البريطانية على لاغوس، والدليل معاهدة 1جوان 1884م بين الشركة الوطنية الإفريقية، وملك سوكوتو أمورو مقابل الحفاظ على عرشه.

15- اعتمد نظام الحكم البريطاني في ساحل الذهب على إقامة المجلس التشريعي- القضائي لعام 1874، الذي كان تحت إدارة الحاكم البريطاني وبمثابة هيئة تشريعية- استشارية يقتصر العمل فيها على المسؤولين البريطانيين.

16- توضح بعض الأحداث البسيطة،أن الصراعات المحلية بين الأمراء كانت في بعض الأحيان من العوامل التي ساعدت البريطانيين على بسط نفوذهم التدريجي على أملاك الدولة،ولم يحاول الخليفة في سوكوتو إنقاذ هذه الإمارات، لعدم وجود جيش مركزي عنده،ولأن الإمارات الجنوبية لم تكن متعاونة،بل كان التنافس شديد فيما بينها،وهذا ما سهل مهمة لوغارد والبريطانيين في السيطرة التدريجية على أملاك المسلمين في دولة الخلافة الإسلامية،وكان سقوط هذه الإمارات قد أعطى البريطانيين فرصة إقامة حصون جديدة في المناطق التي تم الاستيلاء عليها.

17--سارعت بريطانيا لتكوين شركة إفريقيا المتحدة ، التي عرفت فيما بعد بشركة النيجر الملكية، التي نجحت في اختيار ساحل نيجيريا ميدانا لنشاطها، واستطاعت أن توصد الطريق

أمام ألمانيا ، فأضطر الألمان لاختيار ساحل توغو قاعدة لنفوذهم وتولت شركة النيجر التجارة في هذا الجزء من الساحل، أما بريطانيا فقد ظلت مترددة في غزو الأشانتي ولم يُعجل تدخلها إلا الخوف من أطماع فرنسا.

18- تم دمج مستعمرة ومحمية نيجيريا عام 1906 حيث كان الشمال يدار كإقليم منفصل،وكان هذا التقسيم يهدف إلى السيطرة الإدارية بين المقاطعات،التي تشمل مقاطعات الشمال،وهي سوكوتو،كانو، كاتسينا،بورنو، باواتشي، زاريا،بولو،كونتاجور،لورين،نصراوة،و مونشي، أما المقاطعات الجنوبية فكانت تضم أبيوكوتا، بنين، أوندو، أويو، ووري، أما الغرب فيضم،أوبري،أونيتشا،أوجوجا،كل هذه المقاطعات وضعت تحت إدارة المقيم البريطاني.

19- أدت إجراءات الحكومة إلى ظهور حركة نشيطة للمعارضة، تمثلت بمؤتمرات النقابات والاتحادات العمالية والشبابية وإضراباتها، ومن الأمثلة على ذلك عقد أول مؤتمر لإتحاد الشباب والطلبة في ساحل الذهب في كلية أكيموتا في أفريل عام 1930 بمبادرة من القادة السياسيين، أمثال هيفورد، وأفوري اتا، ونانكا بروسNanka Bruce وآخرين برئاسة جوزيف دانكواه .

20- حاولت بريطانيا التوسع مرارا في المناطق الداخلية من سيراليون، ومد نفوذها إلى الداخل لصد التغلغل الفرنسي، وتأمين أنهار سيراليون التي تنحدر من الداخل صوب المحيط الأطلنطي.

21- أدت الاضطرابات في سيراليون،وخاصة في المناطق الداخلية إلى قلق الحكومة البريطانية،وكتبت الصحف البريطانية عن حدوث ثورة في ساحل غرب إفريقيا،مما اضطر وكيل المستعمرات إلى الدفاع عن موقف الإدارة في سيراليون متهما الصحف بالمبالغة في الأمر،وأن كل ما حدث هو خلاف بين التجار على الساحل..

22-يمكن تبرير تصرفات الضباط الفرنسيين في غامبيا،وإصرارهم في كثير من الأحيان على تخطي مناطق النفوذ الفرنسي، وتوقيع معاهدات مع الزعماء الوطنيين إلى أن فرنسا كانت لديها الرغبة حتى ذلك لمبادلة غامبيا،وظلت هذه الرغبة قائمة حتى أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، واستمرت الفرق الفرنسية تغزو الأراضي المحيطة بغامبيا، وقد ناقش مجلس العموم البريطاني هذه المشكلة في عام 1888م، وطالبت الحكومة باتخاذ إجراءات حازمة لسحب الفرق الفرنسية، وأكد جيمس فرجسون بأن هناك مناقشات بين الدولتين لتسوية مناطق الحدود بينهما.

23-اهتمت بريطانيا بغامبيا بعد أن أصبحت مستعمرة للتاج عام 1888م،و بعد اتفاق فرنسا وبريطانيا كمدخل إلى المناطق النائية في غرب إفريقيا بهدف الاستغلال الاقتصادي ولأغراض تجارية، ونظرا لموقعها الجغرافي،فقد استخدمت كمنطقة شحن إلى الأمريكيتين خلال تجارة الرقيق.

24- كان مؤتمر برلين 1884-1885 قد اعترف للبريطانيين بحق المطالبة بمحمية نيجيريا،وتم تحويلها إلى إدارة منفصلة تحت سيطرة وزارة الخارجية،وأصبحت تسمى بمحمية أنهار النفط وفيما بعد بمحمية ساحل النيجر،ووفقا لإلغاء ميثاق شركة النيجر،تم دمج الجزء الشمالي من محمية نيجيريا الشمالية،والجزء الجنوبي في 1جانفي 1900م،والأهم هو أن الدول الاوربية إعتمدت على مبدأ مناطق النفوذ، الذي ارتبط به مفهوم هو الأراضي الخلفية أو الداخلية Hintorland ،والذي أصبح يفسر بأن امتلاك الساحل يعني امتلاك الأراضي الواقعة خلفه إلى مساحة تكاد تكون غير محدودة.

25-مثل اقليم بورجو في غرب إفريقيا محور تنافس بين بريطانيا،ألمانيا،فرنسا باعتباره يمثل الأراضي الداخلية لكل من مستعمرة لاجوس البريطانية، وداهومي الفرنسية،وجزءا من توجو الألمانية،ويحيط به النيجر،وتصل حدود هذا الإقليم الجنوبية الشرقية إلى الأجزاء الصالحة للملاحة في نهر النيجر الأدنى.

26- اعتمدت الإدارة البريطانية على نظام الحكم غير المباشر،وهو تعبير عام عن عدة سياسات اتخذت السلطات البريطانية في مختلف المناطق التي استعمرتها،وهذا النظام ظهر بشكل واضح عندما قام اللورد لوغارد بتطبيقه في شمال نيجيريا،وكان هدف هذا النظام هو تقليل النفقات،ومتاعب الإدارة الحكومية البريطانية،وتقليل عدد الموظفين البريطانيين، رغم أنه في الظاهر يرى السلطة في أيدي الملوك والرؤساء والأمراء،واستطاع هذا النمط من الحكم أن يجعل سكان غرب إفريقيا يتدربون عمليا على الأعمال الإدارية الصعبة والمعقدة،وتحولوا إلى موظفين حكوميين.

27-عملت بريطانيا على استغلال الموارد المحلية وخاصة زيت النخيل لتطوير الرأسمالية البريطانية،وخلال السنوات الأولى للاستعمار البريطاني عملت بريطانيا على إدخال المعالجة التقليدية لزيت النخيل دون القضاء عليها.

28- يمكن القول أن النظام النقدي عمليا كان امتداد للنظام النقدي في الدولة الرئيسية،وكان ارتباطه بنظام هذه الدولة وثيقا بدرجة تضمن عدم تعرض التجارة الدولية للاضطراب نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف ،وفي الوقت نفسه كان النظام النقدي الاستعماري عن طريقه احتفاظه باحتياطات خاصة به،يتمتع بقدر من الاستقلال يكفي لتجنب تورط الاقتصاد الأم في أنه مسؤوليات نقدية إضافية.

29-اعتمد التنصير على وسيلة التعليم ،الذي سخرته البعثات التنصيرية لخدمة أغراضها،وقد بدأ النشاط المكثف للمؤسسات الكنسية التعليمية في غرب إفريقيا،عندما توقفت تجارة الرقيق عام 1807م في مناطق غرب إفريقيا البريطانية،وقد نجحت هذه المؤسسات في إعداد جيل من السود القادرين على أداء مهمة تنصير الأفارقة،كما ركزت البرامج التعليمية الغربية ركزت على تعليم الأفارقة كل ما يتعلق ببريطانيا، حيث أصبح الطالب في نيجيريا يعرف وليم الفاتح، والملكة فيكتوريا، ولا يعرف الكثير عن الحضارات الإفريقية مثل الحضارة المصرية.

30- عانت دول غرب إفريقيا من إشكالية بناء الدولة نظرا لطبيعة الحكم الموروث عن الاستعمار فقد ورثت أنظمة الحزب الواحد،وهذا النظام لا يسمح بوجود أشكال بديلة للتنظيم السياسي، وبمعنى أخر لا يسمح وضع الحزب الواحد بتحقيق الشرط الديمقراطي الذي يتطلب وجود نظام الأحزاب السياسية وتقاليد يختار الشعب بينها،حيث تقتصر هذه الانتخابات على مجرد اختيار بين أفراد، وليس بين قيم سياسية متنافسة ونظم حكم مختلفة.

31-إن تفسير الانقلابات العسكرية في دول غرب إفريقيا ومنها نيجيريا يعود إلى عدة عوامل منها الإقليمية،أزمة الانتخابات في غرب نيجيريا عام 1965م، وقبلها الانتخابات الفيدرالية لعام 1964م ومخلفات الاستعمار نتيجة التفرقة العرقية في نيجيريا.

32- كان الانقلاب في غانا مدفوعا من القوى الغربية ،و أن نكروما طرح مشروع عموم إفريقيا بهدف بعيد وهو إخفاء رغبته في حكم إفريقيا بأكملها،وأنه كان متناقضا وقد عارض بشدة منظمة الوحدة الإفريقية،المنظمة الوحيدة التي يعتبرها هؤلاء تجسيدا للوحدة الإفريقية.

33- مثل التفرقة العنصرية في دول غرب إفريقيا،التي تم تعزيزها من خلال القوانين الاستعمارية التي قيدت انتقال المسيحيين في الجنوب إلى المسلمين في الشمال،وهذا ما خلق استقرارا مضطربا للمواطنين غير الأصليين في الشمال،حتى أنه تم تقييد عمليات شراء الأراضي خارج المنطقة الواحدة،فأصبح الكره مستشريا في الأقاليم،وبدأت المجموعات العرقية

المختلفة تنظر إلى بعضها البعض بشكل وريبة وهذا ما مثل أهم اسباب الحرب الأهلية في نيجيريا.

34-ورثت دول غرب إفريقيا بعد الاستقلال إشكالية كبيرة في وضع دستور خاص بها ،فقد وجدت نفسها تعتمد على الدساتير الاستعمارية السابقة منها دستور ريتشارد الذي وضع أسس لنظام عرقي،حيث لم تمثل كل الأقليات النيجيرية،وكانت مجالس النواب في هذا الدستور استشارية فقط،وبالتالي يمكن للحاكم أن يتجاهل جميع النصائح من مجالس الدولة،وأدى ضعف مجالس الدولة إلى تفاقم الانقسامات داخل نيجيريا بدلا من خلق الوحدة،وعليه أصبحت السلطات التشريعية نقطة خلاف كبيرة بين الأحزاب السياسية ودوائرها الانتخابية، ويمكن القول أن هذا البناء الدستوري كان بريطانيا ولم يكن نيجيريا.

35-كان يتم تحويل مناطق بأكملها إلى إنتاج واحد أو اثنين من المحاصيل سعيا وراء الربح السريع مما أحدث نقصا هائلا في إنتاج المواد الغذائية الضرورية،وهذه ظاهرة غريبة في بلد مثل غانا يصنف كبلد زراعي وهو في حد ذاته يعتمد على استيراد أبسط الحاجات الغذائية.

36- وقفت الدول الاستعمارية في وجه تصنيع المستعمرات،لكي تحافظ على مستوى أرباحها ذلك أنها لم تكن لها أي مصلحة في خلق صناعة حديثة في المستعمرات،فقد كان هدفها استغلال مصادر المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة الأجور لخدمة آلاتها الصناعية في أوربا،ولم يكن لها أي رغبة في السماح للمستعمرات بإنشاء صناعة.

37- ترجع مشكلة التسويق في جزء منها إلى التركة الموروثة عن الاستعمار،حيث كانت دوائر الزراعة ومجالس التسويق،ووكالات التسويق التي أنشئت قبل الاستقلال تخصص الجزء الأكبر من طاقاتها لمحاصيل التصدير إلى الأسواق الخارجية،ونتيجة لذلك أصبح السوق في الاقتصاد الريفي لمعظم البلدان الأفريقية، يعود إلى الاعتماد في الجزء الأكبر من عائداته النقدية على ظروف العرض والطلب في الأسواق الخارجية في البلدان الصناعية الرئيسية،وعلى أسعار تحدد رسميا وتتحكم فيها السلطات الرسمية.

38- إن النفوذ الاستعماري ليس مقصورا على صور النشاط التجاري المكشوف،وإنما أيضا له ممثلوه في المراكز الاقتصادية الرئيسية في دولة غانا الحديثة نفسها،ومن نتائج استمرار هذا النفوذ الاستعماري الصعوبة التي تواجهها غانا في جهودها لتحويل اقتصادها الذي يقوم على

أساس إنتاج المواد الخام أساسا الكاكاو لتصديرها إلى الدول الرأسمالية المصنعة إلى اقتصاد مستقل تماما.

39- كان من أهم النتائج التي ترتبت على حدوث التذمر بسبب قانون الأراضي أن قامت في أكرا جمعية حماية الوطنيين ضد الاسترقاق، وتكونت لها فروع في الحال تقريبا لكل من لاغوس، فريتاون، فكانت الأرض تثير مشاعر الأفارقة بشدة، وتحرك عواطفهم لأنها مصدر لكل ثرواتهم ورفاهيتهم في العالم الحديث.

40-إن الحدود الاصطناعية التي رسمها الاستعمار البريطاني في إفريقيا الغربية ،أدت إلى تقسيم عدة قبائل بين عدة دول،حيث أصبحت قبائل اليوروبا مقسمة بين دولتي نيجيريا والبنين، وقبائل الهوسا مقسمة بين النيجر،شمال غانا،ونيجيريا في حين قسمت قبائل الكانوري بين كل من مالي،نيجيريا،النيجر،السنغال وبوركينافسو.

41- وفي بلاد اليوروبا التي خضعت لبريطانيا نتيجة لنشاط المبشرين فيها، كانت مملكة الأيجيبو هي الوحيدة التي اتخذت موقف العداء والرفض للوجود البريطاني، وذلك في الثمانينات من القرن 19م،كما تزعمت مملكة سوكوتو الجهاد ضد بريطانيا في الشمال.

42- تمثل ثورة ضريبة الأكواخ في عام 1898م تعبيرا عن استياء شعبي التمنى والمندى في سيراليون بعد تشديد قبضة الحكم البريطاني عليهم بتعيين مفوضين للأقاليم، وتعزيز شرطة الحدود، وإلغاء تجارة الرقيق والرق وتنفيذ مرسوم الحماية الصادر في عام 1896م،الذي رخص للحكومة بالاستيلاء على الأراضي البور، و فرض الضرائب، وتزعم هذه المقاومة بيي بورية.

43-كانت حركة الجامعة الإفريقية استجابة مباشرة لمعارضة الإمبريالية الغربية والإيديولوجيات العنصرية التي كانت تعتبر الجنس الأبيض متفوقا على العرق الأسود، وكانت مؤتمرات الجامعة ملهما لحركات التحرر في غرب إفريقيا.

44-مثلت مطالب الأفارقة في مؤتمرات الجامعة الإفريقية تطور الوعي السياسي من المطالبة ب الاشتراك في الحكم،مع البدء بالحكم المحلي، والقبلي، وتوسيع ذلك بالتدريج إلى المناصب العليا في الدولة حتى تحكم إفريقيا في النهاية بموافقة الإفريقيين.

45-ناد مؤتمر مانشستر بإلغاء التفرقة العنصرية وإقامة اتحادات فيدرالية تنتهي بقيام إتحاد فيدرالي لدول غرب إفريقيا،وقد ظهرت في هذا المؤتمر بعض القيادات السياسية التي قدر لها أن تلعب دورا هاما في غرب إفريقيا، فيما بعد أمثال هربرت ماكولي من نيجيريا،وإيزاك والي من سيراليون،وكاسلي هيوفاد من غانا.

46-لقد كانت مؤتمرات الجامعة الإفريقية الطليعة المفكرة لحركات الشعب الإفريقي الاستقلالية وللسياسة التي تسير عليها وللمفاهيم،والإعلانات المقدسة ،ولبرامج المنظمات الوطنية الإفريقية التي تطورت بعد الحرب العالمية الثانية،كما كانت تتضمن أيضا كثيرا من المبادئ الأساسية التي أعلنها مؤتمر شعوب كل إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك فإن عدد من المندوبين الموفدين إلى مؤتمرات الجامعة الإفريقية ،قد عادوا فيما بعد إلى بلادهم ليصبحوا زعماء لحركات التحرر الوطني التي بدءوها هم أنفسهم في كثير من الحالات ومن بينهم دكتور كوامي نكروما ،ودكتور إزيكيوي.

47- اعتمد الكفاح الوطني في دول غرب إفريقيا على النخب الوطنية فبرز نكروما في غانا وإزيكيوي في نيجيريا، وبانكول برايت في سيراليون، وديفيد جواره في غامبيا.

48-وسعت بريطانيا مصالحها التجارية والإمبريالية إلى ما وراء أتيسكري لتعويض خسائرها في منطقة غرب دلتا النيجر.

49- يمكن فهم أن الهدف تأسيس لجنة عام 1865 هو إضعاف الزعماء ومنحهم الرغبة في الاعتماد على بريطانيا،وقد أقرت اللجنة أن أهم ما يمكن تقديمه هو تمديد إضافي للأراضي،وتولي الحكومة البريطانية في غرب إفريقيا، كما أقرت أن هدف السياسة البريطانية يجب أن يكون لتشجيع السكان على ممارسة مختلف الوظائف،وأن تضمن بريطانيا نقل إدارة الوظائف الحكومية إليهم.

50- استطاعت بريطانيا بموجب معاهدة فومينا أن تلغي كل إدعاءات ومطالب ملك الأشانتي على الساحل خصوصا قلعة المينا،أهم مصدر له لتوريد الساحل،وهذا يعني في المقام الأول أن بريطانيا قلصت نفوذ هذا الملك على الساحل،الذي صار تابعا للسيادة البريطانية،وبالطبع أدى هذا إلى حرمان الأشانتي من الوصول للساحل،وانحسار نفوذهم في الداخل، فتحت هذه المعاهدة الطريق أمام التجارة البريطانية نحو الداخل،وأدى هذا التوسع التجاري إلى مرحلة جديدة من

مراحل الاستعمار البريطاني،حيث حاولت بريطانيا حماية تجارتها في الداخل أمام المنافسة من جانب الشركات الأوربية الأخرى،ومهدت هذه المعاهدة التوغل البريطاني في المنطقة.

51- برز التنافس الفرنسي البريطاني حول منطقة بورتونوفو باعتبارها همزة وصل بين لاغوس ومنطقة اليوروبا الغنية بالذهب،و بهدف حماية التدفق الحر للسلع التجارية في غرب إفريقيا ، وقد كثرت النزاعات الحدودية بين فرنسا وبريطانيا وتم تعديل الاتفاقيات بين الدولتين بشأنها بعد اتفاق عام 1889م وتم وضع حدود المحميتين في منتصف نهر أجيرا Agiera River ،وتم الفصل بين بورتونوفو وبوكرا،حيث تركت بورتونوفو لفرنسا وبوكرا لبريطانيا،وبهذا أصبحت لاغوس محاطة غربا بمحمية فرنسية،أما من الشمال والشرق فحدت بمحميات بريطانية،ومن الجنوب البحر،وبمقتضى ذلك أصبح للمستعمرة توغل داخلي كبير حيث تمتد إلى أكثر من 20إلى 30ميلا من الساحل،وعليه سعت بريطانيا فيما بعد إلى عقد معاهدات أخرى مع إيجبا، أبيوكوتا ومناطق أخرى لتوسيع مساحة المستعمرة.

-تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في:

- فهم حقيقة نظام الحكم غير المباشر،الذي يبدو في ظاهره أنه طبق بهدف تطوير هذه المستعمرات،وإدخال الأنظمة السياسية والاجتماعية الأوربية على المجتمعات الإفريقية، وفي باطنه تحقيق مزيدا من التوسع والنفوذ الاستعماري.

-تركيز بريطانيا على المنطقة كان بهدف إبعاد النفوذ الفرنسي المتزايد في المنطقة خاصة في المناطق ذات الأهمية الإقتصادية خاصة مزارع الكاكاو،وجود الذهب،الماس.

-ركز الإحتلال البريطاني على السلطات الوطنية،وتطويرها كأساس للحكم المحلي،والقضاء على الأنظمة الإقتصادية،الإجتماعية، والسياسية التي وجدت قبل ذلك عند قبائل الأشانتي،الفانتي وغيرها.

الملاحق:

1-الخرائط:

الملحق رقم 1: خريطة الساحل الغربي لإفريقيا عام 1870م(بين فرنسا وبريطانيا)

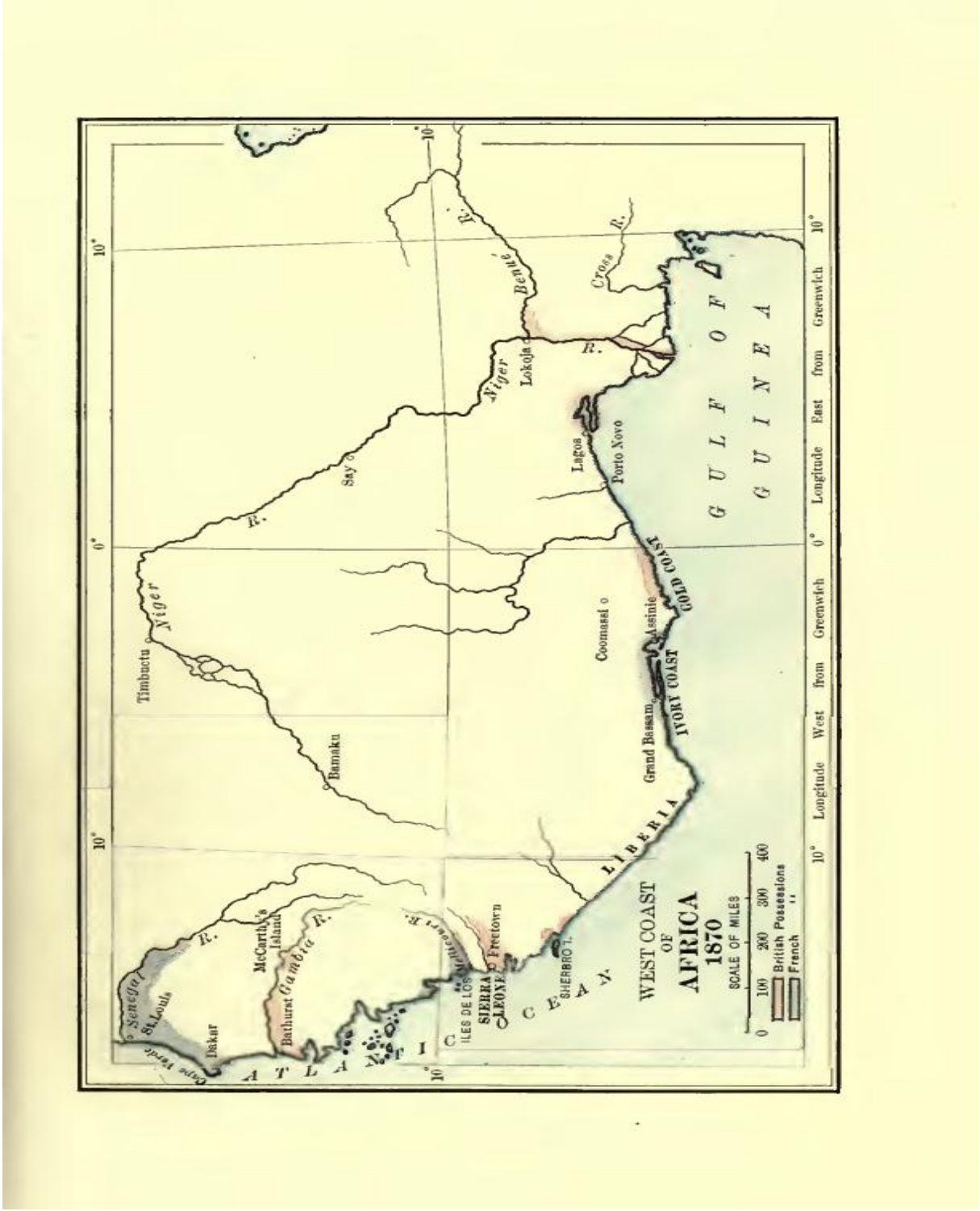

Source : Dwight Orman :op.cit.p107.

الملحق رقم 2 : مراحل خضوع ساحل الذهب للاستعمار البريطاني

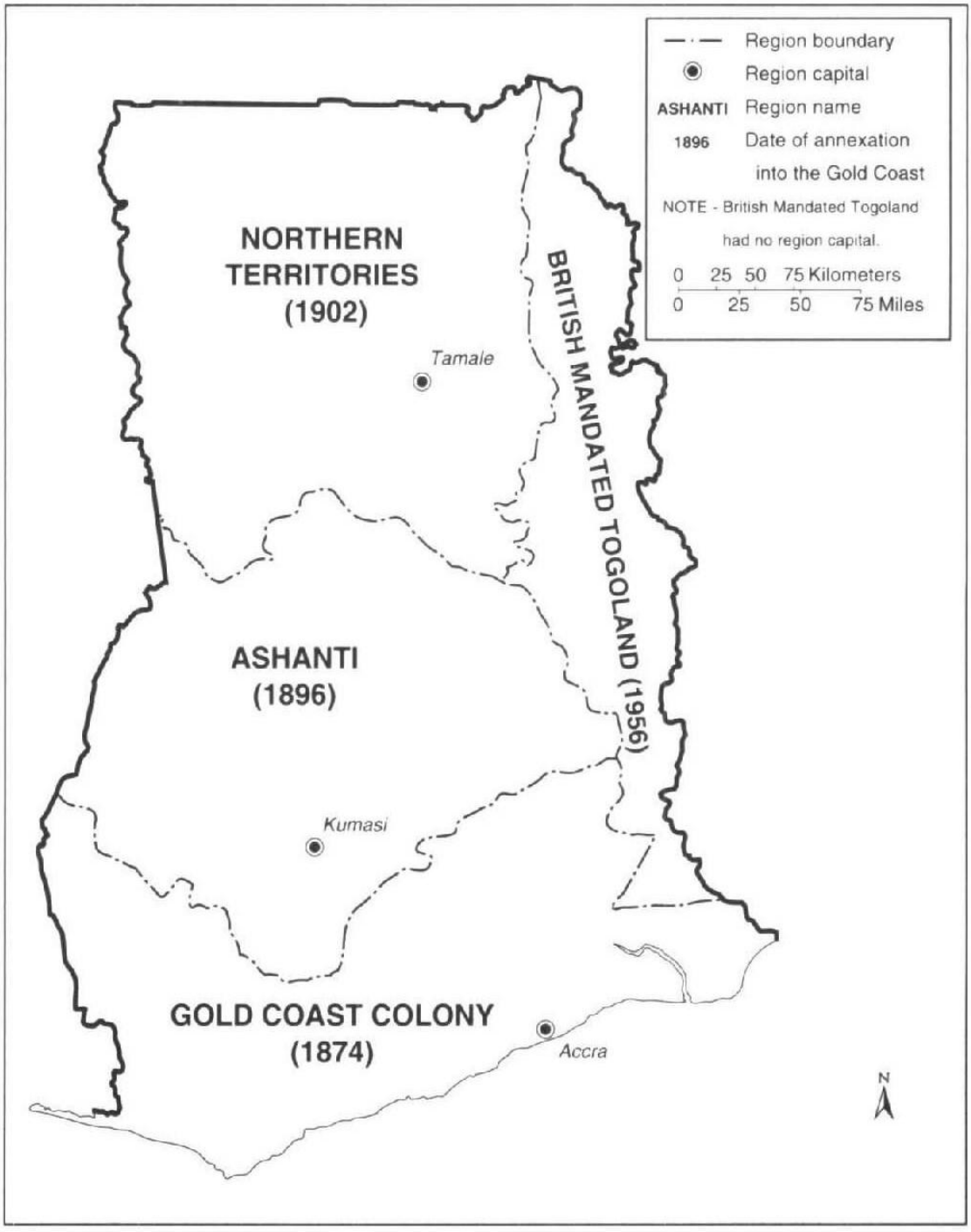

Source: Laverle Berry: op.cit.p18.

1-تأسيس مستعمرة ساحل الذهب 1874م
2-مملكة الأشانتي 1896م
3-المناطق الشمالية 1902م
4-الحدود البريطانية مع توغلاند 1956م

ملحق رقم 3: موقع منطقو بورتونوفو

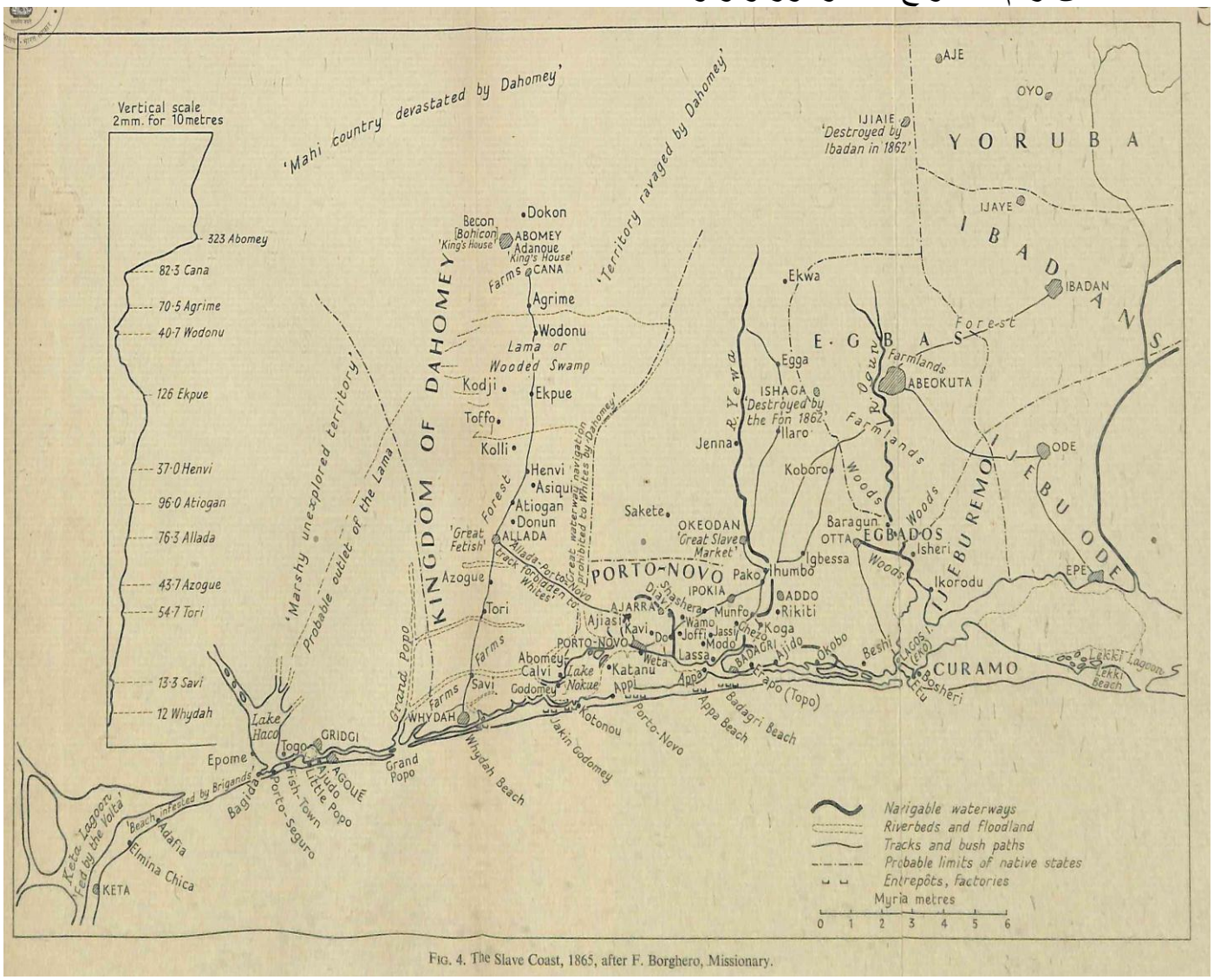

FIG. 4. The Slave Coast, 1865, after F. Borghero, Missionary.

Source : C,W Newbury:op.cit.p76.

ملحق رقم4: جزيرة باساكي ومشكلة الحدود بين نيجيريا والكمرون

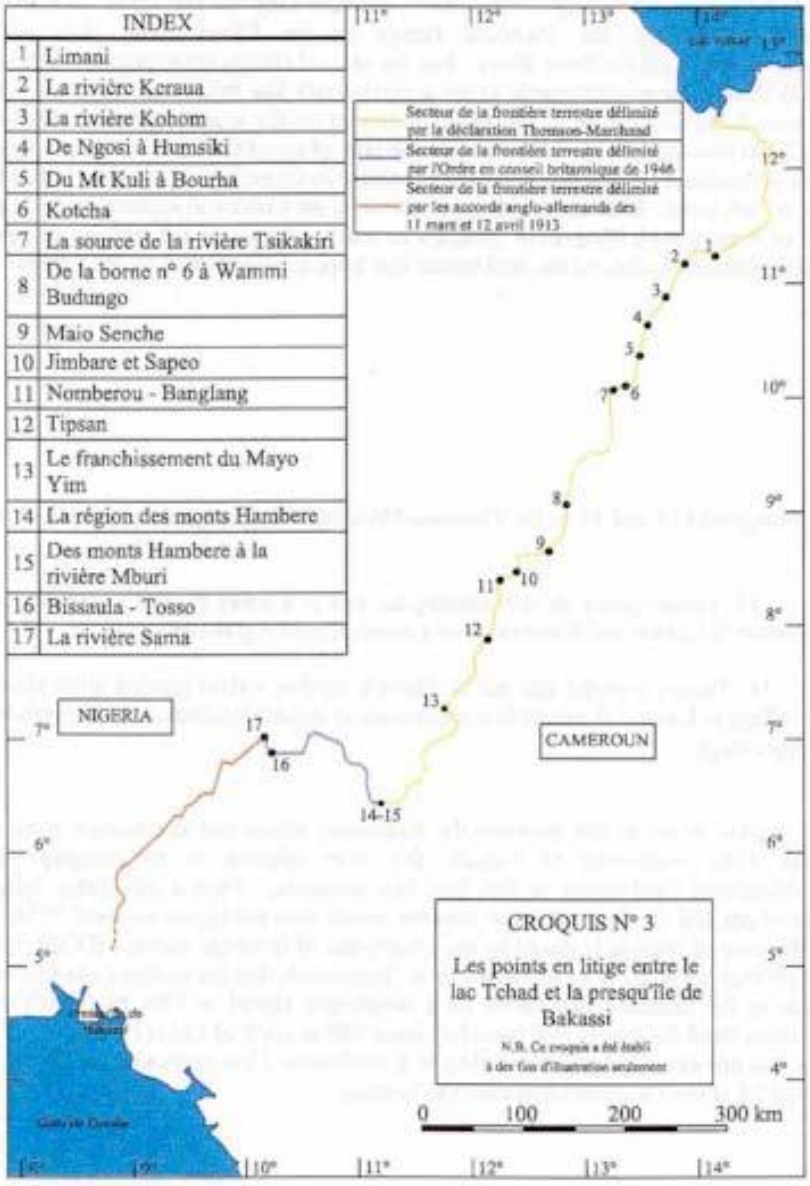

المصدر: مجموعة الأحكام والفتاوى والأوامر الصادرة عن محكمة العدل الدولية1997-2002،ص277

الملحق رقم:5 تقسيم محمية سيراليون عام 1896م

Map 1 Districts in the Protectorate of Sierra Leone (1896)

Source : Ochiai Takehiko :op.cit.p63.

2-ملاحق المعاهدات:

ملحق رقم1: معاهدة 1جوان 1885 بين بريطانيا وسوكوتو

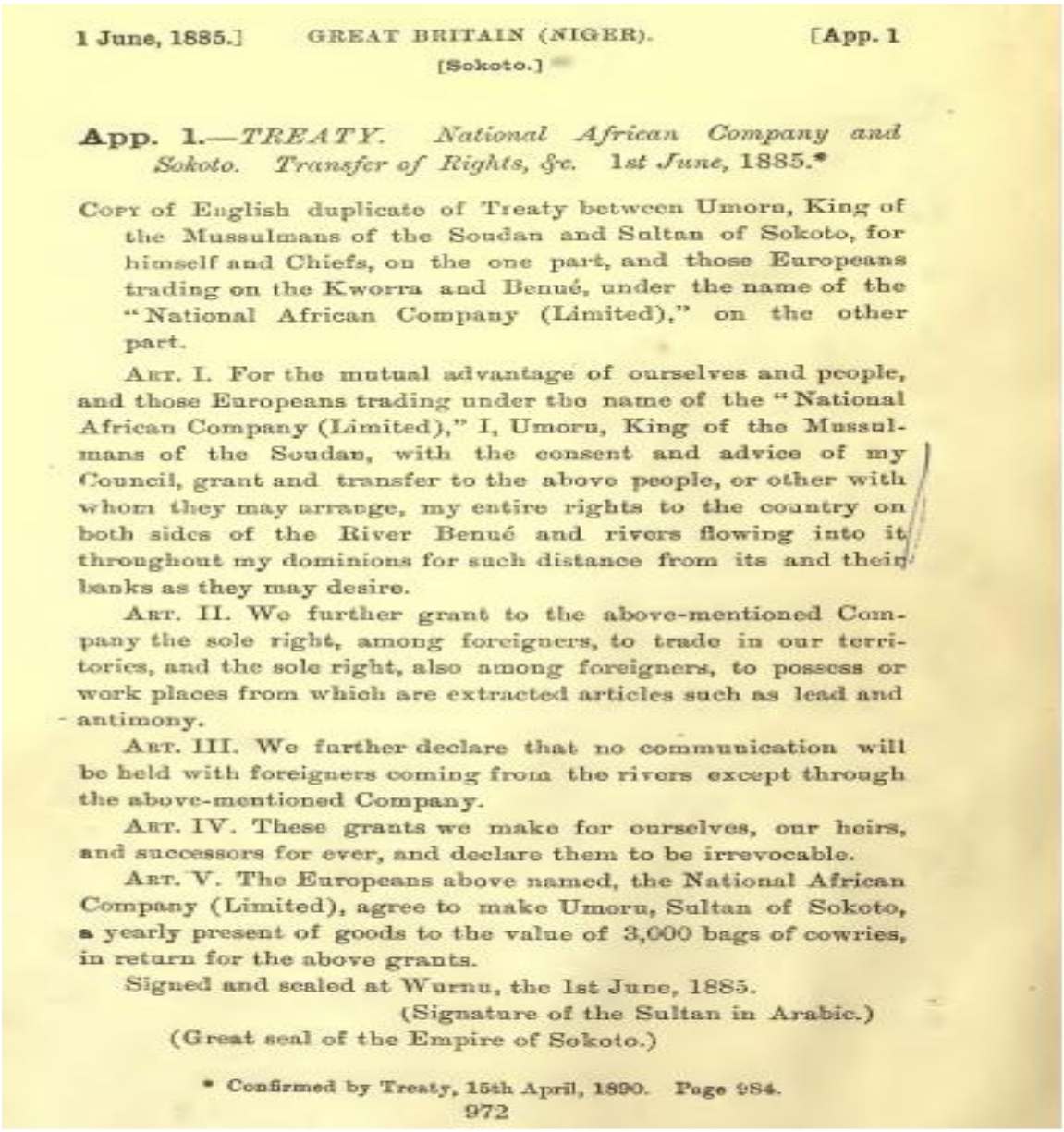

1 June, 1885.] GREAT BRITAIN (NIGER). [App. 1
[Sokoto.]

App. 1.—*TREATY. National African Company and Sokoto. Transfer of Rights, &c. 1st June, 1885.**

COPY of English duplicate of Treaty between Umoru, King of the Mussulmans of the Soudan and Sultan of Sokoto, for himself and Chiefs, on the one part, and those Europeans trading on the Kworra and Benué, under the name of the "National African Company (Limited)," on the other part.

ART. I. For the mutual advantage of ourselves and people, and those Europeans trading under the name of the "National African Company (Limited)," I, Umoru, King of the Mussulmans of the Soudan, with the consent and advice of my Council, grant and transfer to the above people, or other with whom they may arrange, my entire rights to the country on both sides of the River Benué and rivers flowing into it throughout my dominions for such distance from its and their banks as they may desire.

ART. II. We further grant to the above-mentioned Company the sole right, among foreigners, to trade in our territories, and the sole right, also among foreigners, to possess or work places from which are extracted articles such as lead and antimony.

ART. III. We further declare that no communication will be held with foreigners coming from the rivers except through the above-mentioned Company.

ART. IV. These grants we make for ourselves, our heirs, and successors for ever, and declare them to be irrevocable.

ART. V. The Europeans above named, the National African Company (Limited), agree to make Umoru, Sultan of Sokoto, a yearly present of goods to the value of 3,000 bags of cowries, in return for the above grants.

Signed and sealed at Wurnu, the 1st June, 1885.

(Signature of the Sultan in Arabic.)

(Great seal of the Empire of Sokoto.)

* Confirmed by Treaty, 15th April, 1890. Page 984.

972

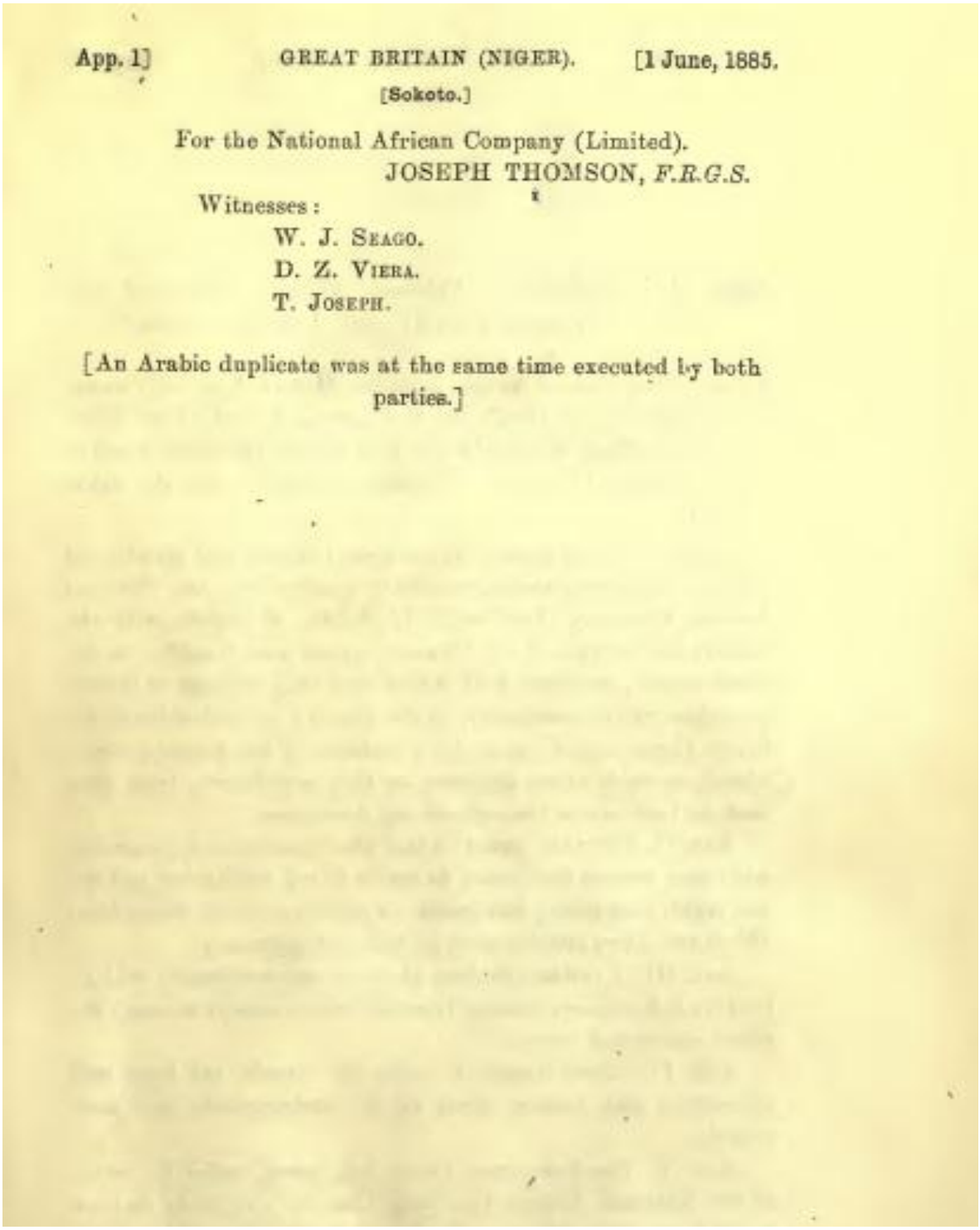

App. 1] GREAT BRITAIN (NIGER). [1 June, 1885.

[Sokoto.]

For the National African Company (Limited).

JOSEPH THOMSON, *F.R.G.S.*

Witnesses :

W. J. SEAGO.

D. Z. VIERA.

T. JOSEPH.

[An Arabic duplicate was at the same time executed by both parties.]

Source : Hertslet ,Edward ,: The Map of Africa by Treaty.Vol3,op.cit.pp972-973.

ترجمة المعاهدة:

1-أنا ملك السودان وملك سوكوتو أتعهد بمنح كل حقوقي في البلاد على جانبي نهر بينو والأنهار التي تتدفق إلية إلى هذه الشركة.

2-أمنح كذلك للشركة المذكورة أعلاه الحق الوحيد بين الأجانب في التجارة في أراضينا وامتلاك حق العمل، واستخراج المواد مثل الرصاص.

3-لايتم عقد أي اتفاق مع الأجانب القادمين إلينا إلا من خلال الشركة المذكورة.

4- تقدم هذه المنح سنويا دون رجوع في ذلك.

5-توافق الشركة الإفريقية الوطنية على جعل أمورو سلطان سوكوتو وتمنح له هدية سنوية من البضائع قيمة ثلاثة ألاف كيس من الجبن مقابل المنح المذكورة

توقيع سلطان العرب والسلطان الأعظم للسوكوتو
عن الشركة الملكية البريطانية جوزيف طومسن

الملحق رقم 2: معاهدة 14جوان 1898م المتعلقة بمستعمرات غرب إفريقيا

[N.B.—*The maps referred to are not reproduced, but the frontiers will be found on the map in this book.*]

CONVENTION BETWEEN THE UNITED KINGDOM AND FRANCE FOR THE DELIMITATION OF THEIR RESPECTIVE POSSESSIONS TO THE WEST OF THE NIGER, AND OF THEIR RESPECTIVE POSSESSIONS AND SPHERES OF INFLUENCE TO THE EAST OF THAT RIVER.

Signed at Paris, June 14, 1898.

[*Ratifications exchanged at Paris, June* 13, 1899.]

THE Government of Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, and the Government of the French Republic, having agreed, in a spirit of mutual good-will, to confirm the Protocol with its four Annexes prepared by their respective Delegates for the delimitation of the British Colonies of the Gold Coast, Lagos, and the other British possessions to the west of the Niger, and of the French possessions of the Ivory Coast, Sudan, and Dahomey, as well as for the delimitation of the British and French possessions and the spheres of influence of the two countries to the east of the Niger, the Undersigned, his Excellency the Right Honourable Sir Edmund Monson, Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary of Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, accredited to the President of the French Republic; and his Excellency M. Gabriel Hanotaux, Minister for Foreign Affairs of the French Republic; duly authorised to this effect, confirm the Protocol with its Annexes, drawn up at Paris the 14th day of June, 1898, the text of which is as follows :—

Protocol:

The Undersigned, Martin Gosselin, Minister Plenipotentiary and Secretary of Her Britannic Majesty's Embassy at Paris; William Everett, a Colonel in Her Britannic Majesty's land forces and an Assistant Adjutant-General in the Intelligence Division of the War Office; René Lecomte, Minister Plenipotentiary, Assistant Sub-Director in the Department of Political Affairs in the Ministry for Foreign Affairs; Louis Gustave Binger, Colonial Governor, unattached, Director of African Affairs at the Ministry of the Colonies; delegated respectively by the Government of Her Britannic Majesty and by the Government of the French Republic in order to draw up, in conformity with the Declarations exchanged at London on the 5th August, 1890, and the 15th January, 1896, a draft of definitive delimitation between the British Colonies of the Gold Coast, Lagos, and the other British possessions to the west of the Niger, and the French possessions of the Ivory Coast, the Sudan, and Dahomey, and between the British and French possessions and the spheres of influence of the two countries to the east of the Niger, have agreed to the following provisions, which they have resolved to submit for the approval of their respective Governments :—

ARTICLE I.

The frontier separating the British Colony of the Gold Coast from the French Colonies of the Ivory Coast and Sudan shall start from the northern terminal point of the frontier laid down in the Anglo-French Agreement of the 12th July, 1893, viz. the intersection of the thalweg of the Black Volta with the 9th degree of north latitude, and shall follow the thalweg of this river northward up to its intersection with the 11th degree of north latitude. From this point it shall follow this parallel of latitude eastward as far as the river shown on Map No. 1, annexed to the present Protocol, as passing immediately to the east of the villages of Zwaga (Soauga) and Zebilla (Sebilla), and it shall then follow the thalweg of the western branch of this river up stream to its intersection with the parallel of latitude passing through the village of Sapeliga. From this point the frontier shall follow the northern limits of the lands belonging to Sapeliga as far as the River Nuhau (Nouhau), and shall then follow the thalweg of this river up

or down stream, as the case may be, to a point situated 2 miles (3,219 metres) eastward of the road which leads from Gambaga to Tenkrûgu (Tingourkou), *viâ* Bawku (Baukou). Thence it shall rejoin by a straight line the 11th degree of north latitude at the intersection of this parallel with the road which is shown on Map No. 1 as leading from Sansanné-Mango to Pama, *viâ* Jebigu (Djebiga).

ARTICLE II.

The frontier between the British Colony of Lagos and the French Colony of Dahomey, which was delimited on the ground by the Anglo-French Boundary Commission of 1895, and which is described in the report signed by the Commissioners of the two nations on the 12th October, 1896, shall henceforward be recognised as the frontier separating the British and French possessions from the sea to the 9th degree of north latitude.

From the point of intersection of the River Ocpara with the 9th degree of north latitude, as determined by the said Commissioners, the frontier separating the British and French possessions shall proceed in a northerly direction, and follow a line passing west of the lands belonging to the following places, viz: Tabira, Okuta (Okouta), Boria, Tere, Gbani, Ashigere (Yassikéra), and Dekala.

From the most westerly point of the lands belonging to Dekala the frontier shall be drawn in a northerly direction so as to coincide as far as possible with the line indicated on Map No. 1 annexed to the present Protocol, and shall strike the right bank of the Niger at a point situated 10 miles (16.093 metres) up-stream from the centre of the town of Gere (Guiris) (the port of Ilo), measured as the crow flies.

ARTICLE III.

From the point specified in Article II., where the frontier separating the British and French possessions strikes the Niger, viz. a point situated on the right bank of that river, 10 miles (16,093 metres) up-stream from the centre of the town of Gere (Guiris; the port of Ilo), the frontier shall follow a straight line drawn therefrom at right angles to the right bank as far as its intersection with the median line of the river. It shall then follow the median line of the river, up-stream, as far as

its intersection with a line drawn perpendicularly to the left bank from the median line of the mouth of the depression or dry water-course, which, on Map No. 2 annexed to the present Protocol, is called the Dallul Mauri, and is shown thereon as being situated at a distance of about 17 miles (27,359 metres), measured as the crow flies, from a point on the left bank opposite the above-mentioned village of Gere (Guiris).

From this point of intersection the frontier shall follow this perpendicular till it meets the left bank of the river.

ARTICLE IV.

To the east of the Niger the frontier separating the British and French possessions shall follow the line indicated on Map No. 2, which is annexed to the present Protocol.

Starting from the point on the left bank of the Niger indicated in the previous Article, viz. the median line of the Dallul Mauri, the frontier shall follow this median line until it meets the circumference of a circle drawn from the centre of the town of Sokoto with a radius of 100 miles (160,932 metres). From this point it shall follow the northern arc of this circle as far as its second intersection with the 14th parallel of north latitude. From this second point of intersection it shall follow this parallel eastward for a distance of 70 miles (112,652 metres); then proceed due south until it reaches the parallel of 13° 20′ north latitude, then eastward along this parallel for a distance of 250 miles (402,230 metres); then due north until it regains the 14th parallel of north latitude; then eastwards along this parallel as far as its intersection with the meridian passing 35′ east of the centre of the town of Kuka, and thence this meridian southward until its intersection with the southern shore of Lake Chad.

The Government of the French Republic recognises, as falling within the British sphere, the territory to the east of the Niger comprised within the above-mentioned line, the Anglo-German frontier, and the sea.

The Government of Her Britannic Majesty recognises, as falling within the French sphere, the northern, eastern, and southern shores of Lake Chad, which are comprised between the point of intersection of the 14th degree of north latitude, with the western shore of the lake and the point of incidence on the shore of the lake of the frontier determined by the Franco-German Convention of the 15th March, 1894.

ARTICLE V.

The frontiers set forth in the present Protocol are indicated on the annexed Maps, which are marked 1 and 2 respectively.

The two Governments undertake to appoint within a year as regards the frontiers west of the Niger, and within two years as regards the frontier east of that river, to count in each case from the date of the exchange of ratifications of the Convention which is to be concluded between them for the purpose of confirming the present Protocol, Commissioners who will be charged with delimiting on the spot the lines of demarcation between the British and French possessions, in conformity and in accordance with the spirit of the stipulations of the present Protocol.

With respect to the delimitation of the portion of the Niger in the neighbourhood of Ilo and the Dallul Mauri, referred to in Article III., the Boundary Commissioners shall, in determining on the spot the river frontier, distribute equitably between the two Contracting Powers such islands as may be found to interfere with the delimitation of the river as defined in Article III.

It is understood between the two Contracting Powers that no subsequent alteration in the position of the median line of the river shall affect the ownership of the islands assigned to each of the two Powers by the *procès-verbal* of the Commissioners, after being duly approved by the two Governments.

ARTICLE VI.

The two Contracting Powers engage reciprocally to treat with consideration ("bienveillance") the native Chiefs who, having had treaties with one of them, shall, in virtue of the present Protocol, come under the sovereignty of the other.

ARTICLE VII.

Each of the two Contracting Powers undertakes not to exercise any political action in the spheres of the other, as defined by Articles I., II., III., and IV. of the present Protocol.

It is understood by this that each Power will not, in the spheres of the other, make territorial acquisitions, conclude Treaties, accept sovereign rights or Protectorates, nor hinder nor dispute the influence of the other.

ARTICLE VIII.

Her Britannic Majesty's Government will grant on lease to the Government of the French Republic, for the objects, and on the conditions specified in the form of lease annexed to the present Protocol, two pieces of ground to be selected by the Government of the French Republic in conjunction with Her Britannic Majesty's Government, one of which will be situated in a suitable spot on the right bank of the Niger between Leaba and the junction of the River Moussa (Mochi) with the former river, and the other on one of the mouths of the Niger. Each of these pieces of land shall have a river frontage not exceeding 400 metres in length, and shall form a block, the area of which shall not be less than 10 nor more than 50 hectares in extent. The exact boundaries of these pieces of land shall be shown on a plan annexed to each of the leases.

The conditions upon which the transit of merchandise shall be carried on on the Niger, its affluents, its branches and outlets, as well as between the piece of ground between Leaba and the junction of the River Moussa (Mochi) mentioned above, and the point upon the French frontier to be specified by the Government of the French Republic, will form the subject of Regulations, the details of which shall be discussed by the two Governments immediately after the signature of the present Procotol.

Her Britannic Majesty's Government undertake to give four months' notice to the French Government of any modification in the Regulations in question, in order to afford to the said French Government the opportunity of laying before the British Government any representations which it may wish to make.

ARTICLE IX.

Within the limits defined on Map No. 2, which is annexed to the present Protocol, British subjects and British protected persons and French citizens and French protected persons, as far as regards their persons and goods, and the merchandise the produce or the manufacture of Great Britain and France, their respective Colonies, possessions, and Protectorates, shall enjoy for thirty years from the date of the exchange of the ratifications of the Convention mentioned in Article V. the

same treatment in all matters of river navigation, of commerce, and of tariff and fiscal treatment and taxes of all kinds.

Subject to this condition, each of the two Contracting Powers shall be free to fix, in its own territory, and as may appear to it most convenient, the tariff and fiscal treatment and taxes of all kinds.

In case neither of the two Contracting Powers shall have notified twelve months before the expiration of the above-mentioned term of thirty years its intention to put an end to the effects of the present Article, it shall remain in force until the expiration of one year from the day on which either of the Contracting Powers shall have denounced it.

In witness whereof, the undersigned Delegates have drawn up and signed the present Procotol.

Done at Paris, in duplicate, the 14th day of June, in the year of our Lord 1898.

(Signed) MARTIN GOSSELIN.
WILLIAM EVERETT.
RENÉ LECOMTE.
G. BINGER.

ANNEXES 1 AND 2.

*Maps Nos. 1 and 2.**

ANNEX 3.

Although the delineation of the lines of demarcation on the two maps annexed to the present Protocol are supposed to be generally accurate, it cannot be considered as an absolutely correct representation of those lines until it has been confirmed by new surveys.

It is therefore agreed that the Commissioners or local Delegates of the two countries, hereafter appointed to delimit the whole or part of the frontiers on the ground, shall be guided by the description of the frontier as set forth in the Protocol.

They shall, at the same time, be permitted to modify the said lines of demarcation for the purpose of delineating them with greater accuracy, and also to rectify the position of the watersheds, roads, or rivers, as well as of towns or villages indicated on the maps above referred to.

* Not reproduced.

Any alterations or corrections proposed by common consent by the said Commissioners or Delegates shall be submitted for the approval of their respective Governments.

(Signed) MARTIN GOSSELIN.
WILLIAM EVERETT.
RENÉ LECOMTE.
G. BINGER.

ANNEX 4.

Form of Lease.

1. The Government of Her Britannic Majesty grants in lease to the Government of the French Republic the piece of land situated of the Niger River, having a river frontage in length, and forming a block of hectares in extent, the exact boundaries of which are shown on the plan annexed to this lease.

2. The lease shall run for thirty years uninterruptedly, commencing from the , but in case neither of the two Contracting Powers shall have notified twelve months before the expiration of the above-mentioned term of thirty years its intention to put an end to the present lease, it shall remain in force until the expiration of one year from the day on which either of the Contracting Powers shall have denounced it.

3. The said land shall be subject to the laws for the time being in force in the British Protectorate of the Niger districts.

4. A portion of the land so leased, which shall not exceed 10 hectares in extent, shall be used exclusively for the purposes of the landing, storage, and transhipment of goods, and for such purposes as may be considered subsidiary thereto, and the only permanent residents shall be the persons employed in the charge and for the security of such goods, their families, and servants.

5. The Government of the French Republic binds itself—

(*a*) To fence in that portion of the said land referred to in Article 4 of this lease (with the exception of the side which faces the River Niger) by a wall, or by a stockade, or by any other sort of continuous fence, which shall not be less in height than 3 metres. There shall be one door only on each of the three sides of the fence.

(*b*) Not to permit on the said portion of land the receipt

or exit of any goods in contravention of the British Customs Regulations. Any act in violation of this stipulation shall be considered as evasion of customs duties, and shall be punished accordingly.

(*c*) Not to sell nor allow the sale of any goods in retail in the said portion of land. The sale of quantities less in weight or measure than 1,000 kilog., 1,000 litres, or 1,000 metres is held to be sale in retail. It is understood that this stipulation shall not apply to goods in transit.

(*d*) The Government of the French Republic, or its sub-lessees or agents, shall have the right to build on the said portion of land, warehouses, houses for offices, and other buildings necessary for the operations of landing, storing, and transshipping goods, and also to construct on that part of the foreshore of the River Niger comprised in the lease, quays, bridges, and docks, and any other works required in connection with the said operations, provided that the designs of all works so to be constructed on the foreshore of the river are furnished to the British authorities for examination, in order to ascertain that these works would not in any way inconvenience the navigation of the river, or be in conflict with the rights of others or with the Customs system.

(*e*) It is understood that the shipping, landing, and storing of goods on the said portion of land shall be conducted in all respects in accordance with the laws for the time being in force in the British Protectorate of the Niger districts.

6. The Government of the French Republic binds itself to pay annually to Her Majesty's Government, on the 1st January of each year, a rent of 1 fr.

7. The Government of the French Republic shall have the right to sublet the whole or any portion of the land passing under this lease, provided that the sub-lessees shall not use the land for any other purposes than those stipulated in this lease, and that the said Government shall remain responsible to the Government of Her Britannic Majesty for the observance of the stipulations of this lease.

8. The Government of Her Britannic Majesty binds itself to fulfil towards the lessee all duties incumbent upon it as owner of the said land.

9. At the expiration of the term of thirty years specified in Article 2 of this lease, the French Government, or its sub-lessees, may remain in possession and in the enjoyment for a

period of time which, together with the said terms of thirty years, shall not exceed ninety-nine years, of the constructions and installations which shall have been made on the leased land. Nevertheless, the Government of Her Britannic Majesty reserves to itself, on the expiration or determination of the lease, in accordance with the conditions specified in Article 2, the right of purchasing such constructions and installations at a valuation to be determined by experts who will be appointed by the two Governments, on the understanding that notification of their intention be furnished to the French Government ten months, at latest, before the expiration or determination of the lease. In case of disagreement between them, the experts shall choose a referee, whose decision shall be final.

In calculating the value of the above-mentioned constructions and installations, the experts shall be guided by the following considerations :—

(*a*) In the event of the lease expiring at the end of the first thirty years, the purchase value of the property to be sold shall be the full market value.

(*b*) In the event of the lease being determined at any time after thirty years, the value of the property to be sold shall be the full market value less a fraction, whose numerator shall be the number of years the lease has run, minus thirty, and whose denominator shall be sixty-nine.

10. The land comprised in the lease shall be measured and marked out without delay.

11. If a difference of opinion should arise between the two Governments as to the interpretation of the lease, or as to any matter arising in connection therewith, it shall be settled by the arbitration of a jurisconsult of third nationality, to be agreed upon by the two Governments.

(Signed) MARTIN GOSSELIN.
WILLIAM EVERETT.
RENÉ LECOMTE.
G. BINGER.

The present Convention shall be ratified, and the ratifications exchanged at Paris within the period of six months, or sooner if possible.

In witness whereof the Undersigned have signed the present Convention and have affixed thereto their seals.

Done in duplicate, at Paris, the 14th June, 1898.

(Signed) EDMUND MONSON.
G. HANOTAUX.

Source : Ferryman, Augustus. Ferryman, Mockler:op.cit.pp325-334.

ترجمة المعاهدة:

وقعت اتفاقية 14جوان 1898م بين بريطانيا وفرنسا حول الامتيازات في غرب النيجر وترسيم المستعمرات البريطانية لساحل الذهب،لاغوس والمستعمرات الفرنسية لساحل العاج في السودان والداهومي،وتعيين الحدود البريطانية والفرنسية ومجالات النفوذ البلدين في شرق النيجر وقعت هذه المعاهدة بين ألربت أرابل Right Honourable إدموند مونسون Edmund Monson وRight Honourable عن بريطانيا ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية الفرنسية غابريل هانوتو Gabriel Hanotaux في باريس في 14 جوان 1898م نصت على ما يلي :

المادة 01 : تتعلق بحدود المستعمرات الفرنسية في ساحل العاج والسودان حيث تبدأ من الحدود الشمالية المنصوص عليها في الاتفاق الأنجلو فرنسي المؤرخ في 12 جويلية 1893م حيث تبدأ من خط العرض الشمالي 9^0 إلى خط العرض شرقا،على أن تمر هذه الحدود إلى الشرق إلى زوانغا Zwaga وسوغا Soouga وزبيلا Zebilla وتمتد إلى غاية تقاطعهما مع خط العرض الذي يمر عبر قرية Sapeliga ومن هذه النقطة الحدودية يجب إتباع الحدود الشمالية حتى نهر نهاو.

المادة 02: الحدود بين مستعمرة لاغوس البريطانية ومستعمرة داهومي الفرنسية التي تم تحديدها على الأرض من قبل لجنة الحدود الإنجليزية فرنسية لعام 1895م وفي التقرير الذي وقعه المفاوضون للدولتين في 12 أكتوبر 1896 م يتم الاعتراف بها باعتبارها حدود فاصلة بين البريطانيين والممتلكات الفرنسية من البحر إلى درجة العرض الشمالية 9° ومن نقطة التقاطع من نهر أوكبارا River Ocapara ،يجب أن تستمر الحدود الفاصلة بين بريطانيا وفرنسا في اتجاه الشمال إلى غاية الخط الذي يمر غرب الأراضي التابعة للأماكن تابيرا Tabira، أوكوتا Okuta، بوريا Boria، تيري Tere ،غياني Gbani، أشيغير Ashigere ، ياسيكيرا Yassikera ، وديكالا Dekala ،ومنها يتم رسم الحدود في اتجاه الشمال للجهة اليمنى .

المادة 03: من النقطة الحدودية في المادة 02 حيث الحدود تصل الممتلكات البريطانية والفرنسية في النيجر،وهي نقطة تقع على الضفة اليمنى لهذا النهر بمقدار 10 ميل ، 16093 متر من وسط بلدة جوريس في ميناء إينو ترسم حدود على زاوية قائمة على الضفة اليمنى إلى خط تقاطعهما مع خط الوسط من النهر،كما تتقاطع مع خط دارا بشكل عمودي.

المادة 04 : تفصل الحدود البريطانية والممتلكات الفرنسية إلى الشرق من النيجر على الخط المبين في الخريطة 02 المرفقة،بدءا من النقطة على الضفة الأخرى من النيجر المشار إليها في المادة السابقة يجب على الحدود أن تتبع هذا الخط حتى تجتمع في محيط دائرة مرسومة من وسط مدينة سوكوتو مع دائرة نصف قطرها 100ميل أي 160932 م إلى حدود تقاطعها مع خط عرض 14° شمالا ومن هذه النقطة الثالثة يجب أن تتبع خطا موازيا شرقا لمسافة 70 ميلا (112652 م)ثم يتجه شمالا حتى يصل إلى دائرة 13 ° شمالا ،ثم شرقا لمسافة 250ميلا (402230م) ثم يعود إلى الشمال حتى الدائرة 14 ° شمالا ثم تتقاطع في مدينة كوكا Kuka وصولا إلى تقاطعها مع الجنوب في شاطئ بحيرة تشاد .

تعترف الحكومة الفرنسية بذلك ضمن المجال البريطاني والأراضي من الشرق إلى النيجر والحدود الأنجلو ألمانية ،وتعترف الحكومة البريطانية على النحو التالي الذي يقع في المجال الفرنسي في الشمال الشرقي للشواطئ الجنوبية لبحيرة تشاد،والتي تتكون في بعض نقطة التقاطع درجة 14° شمالا مع الشاطئ الغربي للبحيرة،التي يحددها الاتفاق الفرنسي الألماني الموقع في 15مارس 1894.

المادة 05: تتعهد الحكومتان بتعيين حدود في غضون عام فيما يتعلق بالحدود الواقعة غرب النيجر،وفي غضون سنتين فيما يتعلق بالحدود الشرقية لهذا النهر.

المادة 06: تتعامل الدولتان المتعاقدتان معاملة متبادلة ،يكون الاتفاق مع الحكام المحليين وفق الاتفاق الحالي .

المادة 07 : تتعهد الدولتين بعدم القيام بأي عمل سياسي في مجالات أخرى كما حددتها المادة 1،المادة 2 ، المادة ، المادة 3 ، المادة 4، من هذا الاتفاق.

المادة 08: تمنح الحكومة البريطانية منحة إيجار للحكومة الفرنسية على الشروط المحددة وفقا لهذا الاتفاق قطعتين من الأرض يتم اختيارهما من الحكومة الفرنسية ،واحدة منها تقع على الضفة اليمنى من النيجر بين ليبا Leaba،وتقاطع نهر موشي River Mochi والأخرى على واجهة النهر على طول 400 متر وعلى مساحة 10 أو أكثر من 50 هكتار ويتم عرض ذلك لاحقا على أن يسمح بعبور البضائع والأثرياء على النيجر، وتلتزم الحكومة البريطانية بتقديم إخطار للحكومة الفرنسية بأي تعديلات لمدة 4 أشهر .

المادة 09 : يحق للمواطنين الفرنسيين والبريطانيين ضمن الحدود المرسومة،التمتع بحرية التنقل لمدة 30 عاما من تاريخ تبادل التصديق على الاتفاق المذكور في المادة 05 ،وبنفس المعاملة في جميع مسائل الملاحة النهرية،التجارة،التعريفة الجمركية،والمعاملة الضريبية بجميع أنواعها وفي حالة عدم وجود إخطار بين الدولتين لمدة 12 شهر تضل سارية المفعول حتى انقضاء سنة واحدة.

توقيع المعاهدة: مارتن غوسلن

وليام ايفارت

روني لوكمت

ج.بنجر

1-قائمة المصادر:

1-1-المصادر العربية :

1- البكري أبو عبد الله بن عبد العزيز:**المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب**،نشرهراندون،الجزائر،1857.

2- ــــــــــــــ

1. 2-باللغة الإنجليزية:

2. Arthur Berriedale, Keith . .**: The Belgian Congo and The berlin Act** . Oxford at The Clarendon press , Oxford , 1919.
3. Bart Dalrymple, Hay : **Ashanti and the Gold Coast and what we know of it**. Edward Stanford Charing Gross,London, 1874
4. Board : **How Nigeria is Governed.**Research Publications in Social Siences,India,sd.
5. Bonwick James: **The British Colonies Africa**. Harpers Monthly Magazine,London,sd.
6. Bourret, F.M: **Ghana The Road To Independence**, **1919-1957**, London: Oxford University Press, 1960 .
7. Bourret, F.M:**The Gold Coast a Survey of The Gold Coast and British Togoland1919-1946**.Stanford University Press ,California,1949.
8. Burns A,C .: **The Nigeria Handbook1922-1923**.Government Printer,Lagos,1922 .
9. Bury :Huyshe, Bracken. **Fanti and Ashanti**.William Blackwood and sons, Edinburg and London,1873
10. Caldecott Alfred, : **English Colonization and Empire**.Charles Scribners Sons, New York,1891.
11. Carrington E., : **The British Overseas** .Cambridge ,1950.
12. Clavert Albert,F.: **Nigeria and Its Fields**. Edward Stanford,London,1910.
13. Crowder Michael,: **A Short History of Nigeria**. Frederick Praeger London,1966.
14. ——————: : **Colonial West Africa** .Coffected Essays Chapter 4 ,London 1978
15. ——————**:West Africa Resistance**,London ,1973.
16. Dane Edmund ,:**British Campaings in Africa and The Pacific1914-1918**.Haddor and Stonghton,London,1919.
17. David Kimble: **A Political History of Ghana The Rise of Gold Coast Nationalisme1850-1928**. Oxford University Press,1963.
18. David, Mills, Hon: **The English in Africa**, George Morang Company Limited.Toronto, 1900.
19. Dike Onwuka: **Trade and Politics in Niger Delta**. Oxford,1959.
20. Dudgeon ,C. D and Gerald.C : **The Agriculture and Forest Products of British West Africa** . Second Edition, Imperial Institute Han books London,1922.
21. Edward ,T. Bowdich,: **Mission From Cape Coast Castle To Ashantee**. Glibert And Rivington Printers,London, 1819.

22.Ellis A ,B : **History of The Gold Coast of West Africa** .Champan and Hall Ld, London,1893.
23.Erie, Crowe .S : **The Berlin West Africa Conference 1884-1885** .London , 1941.
24.Fay G: **a History of The Gambia**. Cambridge,London, 1940.
25.Ferryman Augustus. Ferryman Mockler- : **Imperial Africa The Rise Progress and Future of The British Possessions in Africa**.Vol1,The Imperial Press Limted,London,1898.
26.——————: **British Nigeria A Geographical and Historial Description of The British Possessions Adjacen To The Niger River and West Africa**. Cassell and Company Limited, London,sd.
27.Fever Yellow: **Commission West Africa** . University Library Leeds .22 juil 1942.
28.Fyle Christopher: **A History of Sierraleone** .Oxford University Press,1962.
29.Gaunt Mary: **Alone in West Africa**. Werner Lavrie Elifford, London.1912
30.George, Padmore : **The Gold Coast Revolution**.Dennis dobson Ltd.london.1953
31. Graham Ingham, Ernest. and Thomas Clarkson**: Sierraleone after A hundred Years**. Seeley and Go Limited,London,1894.
32.Hageraves, G: **The Establishement of The Sierraleone Protectorate and The Insurrection of 1898** .Cambridge Historical Journal Xii.1956.
33.Hallet Robin: **Africa To 1875**.London,1875.
34.Hambly Wilfrid, D: **Culture Areas Of Nigeria** .Vol XXI, Departement of Anthropolgy, Chicago, 1935.
35.Henery:Johnston **Britain Across a History and Description of The British Empire in Africa**. National Society s d epository,london.
36.Henry.Fenwick, Reeve.: **The Gambia Its History Ancient Medieval and Modern**. Delhi University Library.London,1912.
37.Hertslet Edward ,: **The Map of Africa by Treaty**.**Vol1**,Majastys Stationery Office,London,1896.
38.——————: **The Map of Africa by Treaty**.**Vol2**,Majastys Stationery Office,London,1896.
39.——————: **The Map of Africa by Treaty**.**Vol3**,Majastys Stationery Office,London,1896
40.Hoskins **: European imperialism in Africa.**london**,** 1928. Halford,
41.Joe,A .D . Alie,: **Anew History of Sierraleone**. Macmillan Publishers Ltd,London,1990 .
42.John Williams, Blake :**Europeans in West Africa1450-1560**.Vol2,Hakluyt Society,London,1942.
43.Johnson Samuel : **The History of Yorubas From The Earliest Times To The Beginning of The British Protectorate**. Nigeria Bookshops,Lagos,1921.
44.Keltie Scot, John : **The Scremble After Years of Preliminary Activity** Complited by Raymond Betts,London.

45.———————— : **Africa**. The H .W ,Snow and Son Company,Chicago,1907.
46. Lethbridge, Banburg,.G.A: **Sierralone Or The White Man"s Grave**.Swan Sonnenschein Co Paternoster,London,1889.
47. Lucas,B .A : **Historical Geography of West Africa**.Vol 3,Charendon Press,London,1894.
48. Martin ,R .M. : **The British Colonies** . The Library of University of California,USA.1868.
49. Mercer W ,H and Collins,A.E :**The Colonial Office List For 1901 colonial Dependencies of Great Britain**. Ordinary To Hertate Majesty,London.1901.
50. Metcalfe, G.E: **Great Brirain and Ghana** , Documents of Ghana History 1807 1957, Ispwich Book, London,1964.
51. Michelson Lois : **Nigeria New Est Nation**. London , 1960.
52. Nnamdi, Azikiwe : **The Development of Political Parties in Nigeria**. London,1957
53. Norman Dwight, Harris,.: **Intervention and Colonization in Africa**. Ribersibe Press Cambridge,USA,1914.
54. Orr, C.W .J : **The Making of Northern Nigeria** .Macmillan ad Co Limited,London,1911.
55. Owen W.F .W :**Narrative of Voyages Africa ,Arabia,and Madagascar**.Vol2 ,Richard Bentey We Wbolington,London,1833.
56. Pelder, F **: Economic Geography of West Africa** .London,1956.
57. Reade Winwood: **The Story of The Ashantée Campaign**.Carnell University Library,London,1874.
58. Reclus Elisée: **The Earth and Its Inhabitants Africa** .Vol 3,West Africa. Applrton and Company,New York, 1892.
59. Reeve,H. : **The Gambia**. London, 1912.
60. Robert Sutherland ,Rattray : **Ashanti Law and Consitution**,North western University Libraries,London,1929.
61. Robinson Henery Charles : **Nigeria our Latest Protectorate** . Library of The University of California ,1900.
62. Segal Ronald: **Political Africa: A Who's Who of Personalities and Parties**, Stevens and Sons Limited London , 1961.
63. Shaw Flora: **Atropical Dependency**. James N isbet CO . London ,1903 .
64. Thakur : **A History of Education in The Gambia From1903 To The Present Day**. Thesis submitted for The Degree of Master of Education in The University of Durham,1969.
65. Thomas, Hodgkin : **Nationalisme in Colonial Afric**a . London, 1956.
66. Thompson A: **Lugard in Africa.** London, 1959.
67. Tucker : **Abbeokuta or Sunrise Within The Tropics**. Robert Carter Brothers,New York,1855.

68. William Whilaker, Shereeve : **Sierraleone The Principal British Colony on The Western Africa Coast of Africa.** Sirmonds and Co Colonial Magazine Office,London,1817.
69. Wilson Leighton: **The Destruction of Lagos**. James Ridgway Piccadilly,London,1852.
70. Zola Dee, Birch.: **Sierraleone Facts Figures Faith**. Wesley am Methodist Publishing House,London,1949.

1-3-باللغة الفرنسية:

1. Baillaud Emile: **La Politique Antigène de L'Angleterre en Afrique Occidentale**.Hachett C,Paris,1912.
2. George Padmore : **Panafricanisme ou Communisme la Prochaine Lutle Pour l Afrique présence Africain** . 1960 .
3. Guernier E :**Afrique Occidentale**.Paris,1904 .
4. Hanotaux G, : **Histoire Des Colonies Française et De Léxpansion De L France Dans Le Monde**,Paris,1929 .

2-المراجـــــــع

2-1-العـــــــــــــربية:

1. -إبراهيم عبد الله عبد الرزاق ، شوقي الجمل: **ثوار إفريقيا**، دار نون، القاهرة، 2009.
2. -إبراهيم عبد الله عبد الرزاق ، و شوقي الجمل: **دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر**.مكتبة الإسكندرية،مصر،1998 .
3. -ابراهيم عبد الله عبد الرزاق:**المسلمون والاستعمار الأوربي لأفريقيا**،المجلس الوطني للثقافة الكويت،1989.
4. -أبو المجد صبري: **ثورة إفريقيا**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1960.5
5. -أبو منقة الأمين: **كتاب تعريفي عن لغة الهوسا** ،ط1، جامعة الخرطوم، السودان ، 1998.
6. -أجاي أدي : **تاريخ إفريقيا العام**، مجلد 6، اليونسكو، باريس، 1996.
7. -أحمد مهدي رزق الله: **حركة التجارة والإسلام والتعليم الإسلامي في غربي إفريقية قبل الاستعمار وأثارها الحضارية**،ط1،مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية،الرياض،1998.
8. -أحمد نجم الدين ، فليحة: **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية د ت.
9. -أحمد، صوار: **استقلال نيجيريا**، الدار القومية للطباعة والنشر،دم ،2008.

بيـــــــ

24. -باري عثمان،برايما: **جذور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي**،ط1،دار الأمين للطباعة، جمهورية مصر العربية2000.

25. -باري محمد فاضل ، وكريدية إبراهيم سعيد: **المسلمون في غرب إفريقيا تـــاريخ وحضارة** ،ط1،دار الكتب العلمية،بيروت،2007.

26. -بدوي عبده : **شخصيات إفريقية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دت .

27. -تالبوت أموري. ب ـــ: **شعوب نيجيريا الجنوبية**، مج2، ط1، تر عبد الرحمان عبد الله الشيخ،المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

28. -تالبوت أموري. ب : **شعوب نيجيريا الجنوبية**، مج1، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2015.

29. -جاك وودس ـــــ: **إفريقيا على طريق المستقبل**،تر أحمد فؤاد بليغ،الدار القوميـــة للطباعة والنشر،1966.

30. -جاك وودس ـــــــ: **إفريقيا وصحوة الأسد**، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، 1959.

31. -جاك وودس: **الاستعمار الجديد في أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية**، ،ط1،ا دار الحقيقة للطباعة والنشر، بيروت، 1971

32. -جاك وودس: **جذور الثورة الإفريقية**، تر أحمد بلبع،الهيئة العامة المصرية للكتاب،القاهرة،1971.

33. -جان فرانسو بايار: **سياسة ملء البطون سوسيولوجية الدولة في إفريقيا**،تر حليم طوسون،ط1،دار العالم الثالث،القاهرة،1989.

34. -جمال عبد الهادي محمد مسعود و وفاء جمعة رفعت:**إفريقيا يراد لها أن تموت جوعا**،مطبعة مدبولي،القاهرة،دت.

35. -جون هاتش: **تاريخ إفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية**، تر عبد العليم سيد منسي، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1996.

36. -جون: جنتر **داخل إفريقيا**، ج2،مكتبة الأنجلو مصرية،دت.

37. -جيمسي دفي و مانزر روبرت: **إفريقيا تتكلم**، تر عبد الرحمان صالح،دت.

38. -حافظ حمدي و محمود الشرقاوي:**إفريقيا في طريق الحرية**، دار القاهرة للطباعة،دت.

39. -حامد رؤوف عباس: **تاريخ إفريقيا الحديث**،كلية الأداب،جامعة القاهرة،دت.

40. -حسن، إبراهيم حسن: **انتشار الإسلام في القارة الإفريقية**،ط2،مكتبة النهضة المصرية،القاهرة، 1964.

41. –حمدان جمال: **إفريقيا الجديدة دراسة في الجغرافية السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

42. –حميدي جعفر عباس: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1، دار الفكر للطباعة، عمان، 2002.

43. –خليل عماد الدين: **أحفاد وأطماع التبشير في إفريقيا المسلمة**، ط2،المختار الإسلامي للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م.

44. –خولة الدوري تقي الدين. شاكر الدجيلي: **تاريخ المسلمين في إفريقية**،هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة، دار الكتب الوطنية، 2014.

45. –دافيدسون بازل: **إفريقيا تحت الأضواء**، تر محمد محمد أحمد، دار العلم للملايين، بيروت ، 1962.

46. –دافيدسون بازل:**إفريقيا القديمة تكتشف من جديد** ، ترجمة نبيـــل بـــدر ، وســـعد زغلول ،الدار القومية للطباعة والنشر .

47. –دنرش عصمت عبد اللطيف: **دور المرابطين في نشر الإسلام في غرب إفريقيا 430-515ه 1038م-1121م**،ط1،دار الغرب الإسلامي،بيروت ، 1988.

48. –دنيس بولم: **الحضارات الإفريقية**، تر علي شاهين، دار مكتبة الحياة، لبنان، 1974.

49. –دونالد ويدنر،: **تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء**، ج1،تر البراوى،دا رالجيل للطباعة،العجالة،2001.

50. –ذهني إلهام محمد علي: **جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي 1850-1914م**، دار المريخ للنشر،الرياض، 1988.

51. –راشد البراوي: **التطور الاقتصادي الحديث ثي إفريقية**، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1961

52. –رودني والتر : **أوربا والتخلف في إفريقيا**،تر أحمد القصير،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،الكويت،1988.

53. –زاهر رياض ــ : **تاريخ غانة الحديث** ، ط1، دار المعرفة، القاهرة، 1961.

54. –زاهر رياض: **استعمار إفريقيا**، الدار القومية للطباعة والنشر،القاهرة،،1965.

55. –زوكة محمد خميس،: **إفريقيا دراسة في الجغرافية الإقليمية**،ط1،دار المعرفة،الإسكندرية،2008.

56. –سعودي محمد عبد الغني: **قضايا إفريقيا**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،الكويت،1990.

57. شاكر محمود: **التاريخ الإسلامي** التاريخ المعاصر لغربي إفريقيا،ج 15، بيروت ،1997.

58. شاكر محمود: **نيجيريا**،ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، لبنان، 1971.

59. شاكر محمود:**سيراليون**،ط1،المكتب الإسلامي ،دمشق،1979.

60. -شوقي الجمل :**تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها**،القاهرة، 1972.

61. -صبري صلاح: **إفريقيا وراء الصحراء**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1960.

62. -طاهر أحمد: **إفريقيا فصول من الماضي والحاضر**،دار المعارف، القاهرة، 1979.

63. -طرخان إبراهيم علي: **إمبراطورية غانا الإسلامية**. الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر، مصر، 1970.

64. -عادل عبد الرزاق: **إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية والإتحاد الإفريقي**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.

65. -عايدة العزب موسى: **تجارة العبيد في إفريقيا**،ط1،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2007.

66. -عبد الحميد زوزو:**تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2009.

67. -عبد الرحمان حمدي: **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل**،مكتبة مدبولي،القاهرة،2007.

68. -عبد الرزاق عبد الله، و شعبان ماهر عطية: **التاريخ الحربي لإفريقيا** ،دار المشرق العربي،ط1،مصر،2014.

69. -عبد الرزاق مطلك الفهد : **تاريخ العالم الثالث** ، طبعت بمطابع الموصل ، مديرية دار الكتب ، بغداد ، 1989.

70. -عبد الظاهر حسن عيسى: **الدعوة الإسلامية في غرب إفريقيا وقيام دولة الفولاني**، ط1،الزهراء للإعلام العربي،مصر،1991.

71. -عبد العزيز الكحلوت: **التنصير والاستعمار في إفريقيا السوداء**. ط2،منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1992.

72. -عبد العزيز رفاعي: **مشاكل إفريقيا في عهد الاستقلال**،ط1،مكتبة القاهرة الحديثة،مصر،1970.

73. -عبد القادر زبادية: **دراسة عن إفريقيا جنوب الصحراء في مأثر ومؤلفات العرب والمسلمين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

74. –عبد القادر مصطفى المحيشي وعبد العباس،فضيح الغريري و سعدية الصالحي: **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها** ،ط1 ،الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ،ليبيا ، 2000.

75. –عبد المالك عودة: **سنوات الحسم في إفريقيا**، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1969.

76. –عبد الهادي جمال: **المجتمع الإسلامي المعاصر إفريقيا**،ج2،ط1،دار الوفاء،1995.

77. عبد الهادي جمال: **قصة سفر في نيجيريا**، ج1،ط1،مكتبة الملك فهد الوطنية، المملكة العربية السعودية، 1995.

78. عطا الله شوقي: **الأزهر ودوره السياسي والحضاري في إفريقيا**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1988.

79. علي تسن هريدي فرغلي : **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،مراجعة ميلاد المقرحي، منشورات الجامعة المفتوحة،1997.

80. غلادنت شيخو أحمد سعيد : **حركة اللغة العربية وأدابها في نيجيريا**، دائرة المعارف، القاهرة،دت.

81. فتحي محمد أبو عيانة: **جغرافية إفريقيا**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 2013-

82. فليجة نجم الدين أحمد: **إفريقيا دراسة عامة وإقليمية** ،مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،دت

83. فياض هاشم، نعمة: **نيجيريا دراسة في المكونات الاجتماعية الاقتصادية** ، ط1،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،بيروت، 2016.

84. فيج جي يدي،: **تاريخ غرب إفريقيا**، تر يوسف نصر،ط1، دار المعارف ،القاهرة ،1982.

85. –فيصل محمد موسي:**موجز تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**،منشورات الجامعة المفتوحة،بنغازي،1997.

86. –قداح نعيم: **إفريقيا الغربية في ظل الإسلام**، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، كوناكري،1960.

87. –قداح نعيم: **حضارة الإسلام وحضارة أوربا في إفريقية الغربية**، ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر

88. -كام جوزفين: **المستكشفون في إفريقيا**،تر يوسف نصر،دار المعارف،القاهرة،1983م.

89. -كي زاربو جوزيف: **تاريخ إفريقيا السوداء**،القسم الثاني،تر يوسف شلب الشام،منشورات وزارة الثقافة،سوريا،1994.

90. -لويد ب س و جلال شوقي: **إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي**،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب الكويت،1990.

91. -ليجوم كولين: **الجامعة الإفريقية**. تر أحمد محمود سليمان، الدار المصرية للترجمة والتأليف، سلسلة دراسات إفريقية،مصر، 1966.

92. -ماثاي وانغاري: **إفريقيا والتحدي**،تر أشرف محمد الكيلاني،المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب،الكويت،1978.

93. -مادهور بانيكار: **الثورة في إفريقية**، تر روفائيل جرجس، المؤسسة المصرية العامة للتأليف الطباعة والنشر،مصر، 1964م.

94. -ماكيفيدي كولين: **أطلس التاريخ الإفريقي**،تر مختار السويقي، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1987.

95. -محمد عتريس: **معجم بلدان العالم**،ط1،الدار الثقافية للنشر، مصر،2002.

96. -محمد علي القوزي:. **في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر**، ط1،دار النهضة العربية، بيروت،2006.

97. -محمد مصطفى الشعبيني: **نيجيريا الدولة والمجتمع**، دار النهضة العربية، جامعة عين شمس مصر، 1974.

98. -محمد نبيلة حسن: **في تاريخ الحضارة الإسلامية**. دار المعرفة الجامعية، السويس، دت.

99. -محمد،رياض و كوثرعبد الرسول :**إفريقيا**،مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر،2012 .

100. -محمد،عوض: **الشعوب والسلالات الإفريقية**،الدار المصرية للتأليف والترجمة،القاهرة،1965.

101. -محمود السيد: **تاريخ إفريقيا القديم والحديث**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2006.

102. -محمود متولي ، رأفت الشيخ ـــ: **التطور الاقتصادي في نيجيريا ودوره في الناحية السياسية من 1914-1945**م. جامعة عين شمس، مصر، 1966.

103. –محمود متولي ، رأفت الشيخ: **إفريقيا في العلاقات الدولية**،دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة، 1975.

104. –مزروعي أ. و ك ووندجي: **تاريخ إفريقيا العام(إفريقيا منذ عام 1935م)، المجلد 8** ،اليونسكو، لبنان، 1998.

105. –مسعود جمال عبد الهادي محمد ابن علي: **المجتمع الإسلامي المعاصر إفريقيا**،دار الوفاء للطباعة والنشر،القاهرة، 1994.

106. –منصف بكاي: **الاحتلال البريطاني في إفريقيا تانزانيا(تنجانيقا سابقا)نموذجا**،ط1،دار السبيل للنشر والتوزيع،الجزائر،2009.

107. –منصور سامي : **نيجيريا عملاق إفريقيا التائه**، دار المعارف، القاهرة، 1966.

108. –نصرالدين إبراهيم أحمد: **دراسات في العلاقات الدولية الإفريقية**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2011.

109. –هربرت فيشر ألبرت: **تاريخ أوربا في العصر الحديث**،تر أحمد نجيب وهاشم وديع الصع،دار المعارف، القاهرة،1984.

110. –هوارد س : **أشهر الرحلات إلى غرب إفريقيا**، ج1،تر عبد الرحمان عبد الله الشيخ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996.

111. –هوبكنز أ ج : **التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية**، تر أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1998.

112. –ياغي اسماعيل أحمد و محمود شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر قارة إفريقيا**،ج2 ،دار المريخ، الرياض،1993..

113. –يحي جلال: **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** . المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1999.

2-2-باللغة الإنجليزية

1. Acemoglu Daron. Cheves Isaias.Philip Kwaako. Robinson James : **Indirect Rule and State Weakness in Africa Sierraleone in Comparative Perspective**.Institute of Technology and Candian,Cambridge,2014.
2. Adelye ,R : **Power Diplomacy in Northern Nigeria 1804-1906** . London.
3. Adom Boateng,Charls. : **The Political Legacy of Kwame Nkrumah of Ghana**.The Edwin Mellen Press,U.S,A,2003.
4. Anderson Jchn ,: **West Africa,East Africa in The Nineteenth and Twentieth Centurie**s.London,1972.

5. Anderson, J.D and Obaro,Ikime : **West Africa and East Africa in the Nineteenth and Twentieth Centuries**. London, Heine Mann Educational Books , 1978.
6. Anene,J,C : Southern Nigeria in Transition.Cambridge,1966.
7. Arkipo O : **The devlopment of Modern Nigeria** .london, penguin books. 1967.
8. Aryeetey Ernesa, and Kanbur Ravi, : **The Economy of Ghana Sixty Years after Independence**. Oxford University Press, U.S.A,2017.
9. Austin Dennis,: **Ghana.** AHand-Book to the Continent, New York, 1962.
10. Austin Gareth, **: Labour,Land and Capital in Ghana from Slavery to Free Labour in Asante 1809-1956**. University of Rochester Press.USA .2005 .
11. Berry Laverle: **Ghana a Country Study**,Library of Congress,U.S .A,1994.
12. Bmidele A.Ojo ,: **Nigeria Third Republic The Problems and Prospects of Political to Civil Rule**. Nova Science Publishers, London, 1998.
13. Bmidele. A. Ojo : **Nigeria Third Republic The Problems and Prospects of Political to Civil Rule.** Nova Sience Publishers, 1998.
14. Brick S.k. Panter, :**Nigeria Military Prelude to Civil War**. The Athlane Press,London, 1970.
15. Cajetan Ifemyi, Nnaocha. :**Impect Assessment of British Colonial Economic Activities in The Gambia1816-1994**.London,2015.
16. Chapman Graham, and Baker Kathleen : **The Changing Geography of Africa and The Middle East**. British Library Cotaloging, New York and London,1992.
17. Christian Reindorf, Carl ..:**The History of the Gold Coast and Asante**, **Accra Ghana.** University Press, London,1966.
18. Cogneau Yannick, Dennis.. and Dupraz Sandrine, and Mesplé Sompus,: **African States and Development in Historical Perspective Colonial Public Finances in British and French West Africa**.Paris Jourdam Sciences.Paris,2018.
19. Coleman, James. S : **Nigeria Background to Nationalism**. New York.
20. Curtin P: **African History.** London, 1978 .
21. Daimes Seddon,David. and Seddon Daniel, : **A Political and Economic Dictionary of Africa**.Routhedge,London,2005.
22. Daniel Harmon,: **Nigeria 1880 To The Present**.Chelsa House Publishers,South Africa,2001.
23. Daniel, Paracka, .J : **The Athens of West Africa a History of International Education at Fourab**. Bay College Freetown Sierraleone. Library of Congress Cataloging in Publication Data. New York.2003.
24. Daron Acemoglu , and. Isaias Cheves. And Philip Kwaako and. James Robinson : **Indirect Rule and State Weakness in Africa Sierraleone in Comparative Perspective**.Institute of Technology and Candian,Cambridge,2014.

25. David Basil, :**Modern Africa A Social and Political History**. 2nd , Longman, London sd
26. David Conrad: **Empires of Medieval West Africa Ghana Mali and Songhay**.Library of Congress,New York,2005
27. David Dorward and C. Alan, Butler: **Government Publications Relating To Sierraleone 1808-1861**. Microform Academic Publishers, United Kingdom ,1976.
28. David, Harris : **Sierraleone a political History**.Oxford University Press,New York,2014.
29. Decker Stephanie , : **The Impact of Colonial Development Debates on The Policies of Imperial Business in Ghana and Nigeria1940-1960**. Aston Business School,London,s.d.
30. Deshamps Hubert: **Peuples et Nations d outre Mer(Afrique,Islam,Aiase du Sud)** . Librairie Dalloz,Paris,1954 .
31. Dorward D .C: **Annual Départemental Reports Relating to The Gambia 1881-1966** .Government Publication Relating to Africa in Microform,Ep Microform Ltd,London,sd
32. Ekundare Olufumi : **An Economic History of Nigeria 1860-1960**. Methuem Col td.London.1973.
33. Ernest Aryeety, and Ravi Kanbur: **The Economy of Ghana Sixty Years after Independence.** Oxford University Press,London,2017.
34. Fage J.D: **A History of West Africa an Introductory Survey**. Cambridge University Press,1969.
35. Falola Toyin and Heaton Matthew : **A History of Nigeria**. Cambridge University Press,New York,2008.
36. Forstener Kenya:**The Conquest of The Western Sudan**.Cambridge,1969.
37. Forsyth F: **The Biafra Story**. Fenguin books,London,1974.
38. Frederic Miller and Vandome Agens. Mcbrewster John :**History Of Ghana**.Alphascript Publishing,USA,2009.
39. Frederic, Miller. Johnm , brewster **: History of Ghana** . Alphascript Publishing , New York, 2009.
40. Frederick Cooper: **African Since 1940 The Past of The Present**. Cambrifge University Press, New York,2002
41. Fyee Christopher: **A History of Sierraleone**.Oxford University Press,Oxford,1962.
42. Gann L:**Colonialism in Africa1870-1960** .Cambridge,1969.
43. Gin Williams and Sutherland Kimberly Donaldand Cartwright,: **Sierraleone Diamound Policy Study**.Robertson Mineral Service Limited,Sierraleone,2002.
44. Gocking,Roger, S . : **The History of Ghana**.Library of Congress Cataloging in Publication Data.USA,2005 .
45. Gomez,Michael : **African Dominion** . University Press Oxford,New York,2008 .

46. Gordon Michelle :**British Colonial Violence in Perak Sierraleone and The Sudan** . Royal Holloway,University of London,2017.
47. Green Toby: **African Kingdoms a Guide of The Kingdoms of Songhay ,Kongo,Benin ,Oyo and Dahomey C1400-C1800**.Adivision of Combridge Assessement. London.2015.
48. Hageraves G: **Prelude To The Partition of West Africa** .London,1968.
49. Hakim Adi: **Pan A fricanism a History**. Bloomsbury Acadmic, Great Britain,2018.
50. Harcourt Fuller, : **From Cowries ,Money and Colonialism in The Gold Coast and British West Africa in The Early 20th Century**. History Faculty Publication,Georgia State University,2009.
51. Hayford Casely: **Gold Coast Native Institutions**. Sweet and Maxwell Limited.London.1903.
52. Helen Chapin, Metz. : **Nigeria a Country Study**,Library of Congress, USA,1991.
53. Hill,J.N.C : **Nigeria Since Independence Forever Fragile**. Palgrave Macmillan,New York,2012.
54. Hogben J:**An introduction To The History of Northen Nigeria**. Ibadan.1967.
55. Hughes Arnold , , and David Perfect: **The Political History of The Gambia 18161994**. University of Rochester Press.U.S.A. 2006.
56. Hymer Stephen:**The political Economy of The Gold Coast and Ghana**.Centre Discussion Paper nd,yale University,September1969.
57. Ibrahim Abdullahi ,Shafiu. : **Nigeria Economy Business Governance and Investment in Period of Crisis**.Munich Personal Repec Archive,Kano Nigeria,23Oct2018.
58. James .S .Coteman : **Nigeria Background to Nationalism** . California University Press,1965.
59. James C. L. R: **A History of pan african** . Merlin Press,Chicago,2012.
60. James, Park, Matthew : **Heart of Banjul,The History of Banjul The Gambia1816-1965** .Michigan State University,USA,2016.
61. John , Clarke and Leszek A, Kosinski : **Redistribution of Population in Afric**a. Heinemann Educational,London,1982.
62. John Anderson: **West Africa East Africa in The Nineteenth and Twentieth Centuries**.London.1972.
63. John, Lang : **The Land ofT he Golden Trade(West Africa)**. R,Clark Limited, Edinburgh .
64. John, Oriji : **Political Organization in Nigeria Since The Late Stone Age a History of The Igbo People**, Palgave MacMillan, New York, 2011 .
65. Johnson ,Graft : **Towards Nationlhood in West Africa.** 2nd , Frank Cass and Co. Ltd.,London, 1971.
66. Joseph ,Thomson : **Mungo Park and The Niger**. Dodd Mead Company Publishers,New York,sd.

67. Joseph E Harris.: **Africans and Their History**. The NewEnglish Library Limited,London, 1979.
68. Kani A . M . : **The Intllectual Origin of Sokoto Jihad** . Imam Publication. Ibadan,Nigeria.
69. Kay Geolfrey. B.: **The political Economy of Colonialism in Ghana**.Cambridge.1972.
70. Keith Hart , :**The Political Economy of West African Agriculture**.Cambridge University Press,New York,1982.
71. Kwane Wonter, Peter. : **The pan African Congress of Manchester 1945**. The Outcy for Independence. London, 18 Mars 2016.
72. Lafia Mai : **Nigerian Government and Politics**,Department of Political Sciences,University of Gos,Nigeria,sd.
73. Lois Mtchlson: **Nigeria New Festnation**. London.
74. Louis Gates, Henry.: **Africa Its Geography people and products Africa its place in Modern History**,The Oxford University Press,2007.
75. Loyd P,C.: **Ethnic Background to The Nigerian C rsis in Nigeria Politics and Military Rule Prelude to Civil War** ,London,1969.
76. Macdonald George: **The Gold Coast Past and Présent**, longmas green .london,sd.
77. Magbaily Fyle : **Historical Dictionary of Sierraleone**. The Scarecrow Press.Toronto oxford. 2006..
78. Mann Kristin : **Slavery and The Birth of an African City ,Lagos1760-1900** .Indian University Press.Usa.2007.
79. Martin Montgomery, R: **History of The British Possessions in The India Atlantic Oceans**. Whittaker Co Ave Maria,London,sd.
80. Mattoo Grilli: **Nkrumaism and African Nationalism Ghana pan African Foreign policy in the age of decolonization**,Library of Congress,2018.
81. Mcintire,Varangis,P : **Reforming Cote d Ivoire Cocoa Marketing and Pricing System**,Washington,1999.
82. Meredith Martain : **The Fate of Africa a History of The Contiment Since Independence**. Publicaffairs,New York,2005.
83. Michael Havinden, . David Meredith, : **Colonilalism and Development britain and its tropical colnies 1850-1960**.British Library Cataloging in Publication Data,New York,1993.
84. Naylor Rachel **Ghana**. An Oxfam Country Profile. Accra. 2003
85. Newbury C.W : **The Western Slave Coast and Its Rulers**.The Clarendon Press,Oxford Studies in African Affaies,1961.
86. Nike,L Adebiyi:**Radical Nationalism in British West Africa1945-1960**.University of Michigan,U.S.A,2008 .
87. Nike,L : **Radical Nationalism in British West Africa1945-1960**. The University of Michigan,2008.
88. Nuru Zahra : **Development Co Operation The Gambia**. United Nations Development Programme.London.1997.

89. Oliver Ronald , and Antony Atmore: **Africa Since 1800**. London,1967.
90. Oluesegun Obusenjo, :C**onstitition For National Integration and Development.** Friends Toundation Publishers LTD . 1ed.1989.
91. Orj E: **Issues on Ethnic and Govermance in Nigeria**. Fordhan International Law Journal,Vol25,issue 2,Nigeria.
92. Ozoigbo Bonsenture L .: **Federal Balancing in Nigeria A pardingm for Saistaimble Democrary.** Reading on Federalism,London,sd.
93. Paracka J .Daniel J :**The Athens of West Africa a History of International Education at Fourahbay College Freetown ,Sierraleone**. African Studies Routledge.New York and London.2005.
94. Perham Margery: **Nigeria Civil War**. African Contemorary Record,London.1968-1969
95. Philipe Anne: **The Enigma of Colonialism British Policy in West Africa**. Indiana University Press,London,1989.
96. Powersharing Nkawachukwu , Orji : **The Element of Continuty in Nigeria Politics** Adissetation Submitted in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of doctor of Philosophy.Central University Budabedt.2008.
97. Rabaand Ceesay Hassoum Ceesay, : **Historic Sites of The Gambia**. National Council For Arts and Culture, Banjul,1998.
98. Raph ,Wechu : **Reflection on The Nigerian Civil War**. African Publishing Corporation, New York,1971.
99. Richard L and . Whitaker Sklar. : **in Political Parties and National Integration in Tropical Africa**, James s Colerman and Carl Roberg , Berkley, 1966.
100. Robin Brooke, Smith . : **The Scramble For Africa**. Macmilan Education .London, 1987.
101. Robinson Ronald,:**Africa and The Victorins**.London,1973.
102. Roonoy D.**: The Building of Modern Africa.** London, 1967.
103. Rotberg Robert I., **Apolitical History of Tropical Africa, New York**: Har court, Brace and world , Inc,1965.
104. Rudyerd Williams Wynn Andrew :**Sir Hugh Clifford and Imperial**.University of British Colombia,1993
105. Sahin Mamdowh,: **Hydrology and Water Resources of Africa**.Vol 41, Water Science and The Technology Library,U.S.A ,2002.
106. Saleh Hanna, Viviane.. and Chukwuma Ume,: **An Evolution of The Penal System Criminal Justice in Nigeria**,chapiter 3 in Colonial Systems of Control,University of Ottawa Press,2008.
107. Schwarb P **: Biafra,Library of Congress**.New York ,1971
108. Segal Ronald: **Political Africa: A Who's Who of Personalities and Parties**, Stevens and Sons Limited London , 1961.
109. Shillington Kevin : **History of Africa**.StMartins Press,New York,1989.

110. Shokepka S ,A and Odigwe Nwaokocha : **British Colonial Economic Policy in Nigeria** ,The Example of Benin Province 1914-1954. Département of History, Nigeria,2009.
111. Sklar Richard, : **Nigerian Political Parties.**London**.**
112. Susan Martin : **Palm Oil and Protest An Economi History of Ngwa Region South East Nigeria1800-1980**.Cambridge University Press,New York,1988.
113. SWAC Csao : **Land Agricultural Change and Conflict in West Africa**. Sierraleone liberiry and Cote divoire. 2007 .
114. Tcho Mbaimba, Caulker: **The African British Long Eithteenth Century**. Lexington Books,New York,2009.
115. Udofia Paul , : **Nigeria in The United States Potentialities and Grises**. William Monore Trotter Institute,Boston,1996.
116. Vdo R.K, : **The Migrant Tenant Fermer in Eastern Nigeria Africa**. vol xxxlv,London,sd.
117. Yen Kinni , Kini Fongot : **Pan Africanism Political Philosophy and Socio Economic Authropology for African Liberation and Governance**.Vol2,Caribbean and African American,London,sd.
118. Yusufu Hakeem ,: **Nigeria The Colonial Legacy and Transitional Justice**.Centre for The Study of Violence and Reconciliation .South Africa.2017.
119. Zuberi Tukufu:**African independence How Africa shapes The World**. Kindelle edition,London,2015.

2-3- باللغـــة الفرنسية:

1. Brunschwig H, :**Histoire Générale de L'Afrique Noire** .Tome 2 ,Paris.
2. Cutru P .: **Les Origines De L'Afrique Occidentale**, Paris,1963.
3. David Hum,: **Histoire d'Angleterre** . Tome 2.Libraires Lurne .Paris.
4. Décraene Philippe: **Panafricanisme et Grand Puissances**. Politique étranger.1959.
5. Deshamps Hubert :**Histoire Générale de l Afrique Noire.**Tome **2,**Paris, 1970 .
6. lara Oruno,:**Naissance Panafricanisme les Racines Caraibes Amercaines et Africaines du mouvement au XIXe Siecle**.Maisonneuxe et Laros. 2000 .
7. Laurens Henry : **Les –Afro-asiatique Acteurs ou Enjeux de la Science Politique Internationale Politique Etrengére65éme année** .2000.
8. Legendre P.: **La Conquête De La France Africaine**.Libririe Mondiale,Paris,1974.
9. Robert Cornevin, : **Histoire De L'Afrique Précoloniale 1500-1900**.Tome 2, Payot, Paris, 1960.

10.Robert Cornevin: **Histoire Du Dahomey**.Paris,1962.
11.Simon Alain, Bachi Oloude r : **Porto Novo Ville Afrique Noire**.Parenthéses Orston,Benin,sd

3-الأطروحات:

3-1-العـــــــــــــــ

2. ـــــــــــــــــــــــ

16. فايل، ماجبايلي س :" الجيش والمجتمع المدني في سيراليون انقلاب 1996م العسكري". **مجلة الحكم والسياسة في إفريقيا**. تر هالة جمال ثابت،ج1، ط1،العدد 496، المجلس الأعلى للثقافة،القاهرة، 2003.

17. فؤاد دوارة: "دكتور أجراي رائد من رواد التربية في إفريقية." **مجلة نهضة إفريقية**،السنة الثانية،العدد 18،دار أخبار اليوم للتوزيع،القاهرة، ماي 1959.

18.محمد الهادي أحمد أبوسن ،: "غامبيا ".**مجلة الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**، مجلد 2،جامعة بن سعود،السعودية،1999.

19. محمد عبد العزيز إسحاق ــ: "ماذا حدث في أكرا". **مجلة نهضة إفريقية**،السنة الثانية، العدد 14، دار أخبار اليوم للتوزيع، جانفي 1959.

20. محمد عبد العزيز إسحاق ــ: "من أفكار نكرومة". **مجلة نهضة إفريقية**، العدد 8، 1958.

21. محمد عبد العزيز إسحاق ــ: "نيجيريا على عتبة الاستقلال". **مجلة نهضة إفريقية**، السنة الأولى، العدد الأول، نوفمبر 1957.

22. مصطفى إيبكن موسى وعبد السلام:"الغزو الفكري الاستعماري على التراث العربي الإسلامي في غرب إفريقيا"، **مجلة القسم العربي** العدد21،جامعة بنجاب لاهور باكستان،2014.

23.منصف ،بكاي :"ساحل العاج بين بناء الدولة الحديثة ومقاومة الإمبريالية الفرنسية". **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد15، سنة 2010.

24. نور الدين شعباني: "الديولا ودورهم في نشر الإسلام في منطقة الغابات الإستوائية" .**مجلة الحكمة للدراسات التاريخية**، العدد 27 ، السداسي الأول ،مؤسسة كنوز الحكمة ، 2011.

25. وانياندى بيتر: "الديمقراطية ودولة الحزب الواحد، الخبرة الإفريقية". **مجلة الحكم والسياسة في إفريقيا**، ج1، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003.

26.يحيى بوعزيز: "الاستعمار الحديث في إفريقيا " .**مجلة المؤرخ العربي** ، العدد 31 ، المركز الوطني للدراسات التاريخية وزارة الثقافة والسياحة ، الجزائر، 1987 م .

27. يوسف سليماني:"دور النقابات العمالية في الحركات الوطنية".**مجلة الدراسات الإفريقية**،العدد 6،مخبر الدراسات الإفريقية، الجزائر،20 ماي 2018.

4-2-الأجـــــــــــــــــنبية:

1. Adeyer Olusegun and Adejuwon Khinde, david :"The Implication of British Colonial Economic Policies on Nigerias Development**". in Journal of Advenced Research in Management and Social Sciences.**vol 1.N2.August 2012.london.
2. Aghalino S .O .:Dynanics of Constitational Development in Nigeria 1914-1999. **Indian Journal of Politics**.Vol 4.N2.April 2006.

3. Arden Clarke:" Eight Years of Transition in Ghana". **African Affairs** 57.N 226,London,1958 .
4. Bonny Ibhawoh :" Cultural Neogtiations and Colonial Trraty Making in Upper and British West Africa 1840-1900". **Ife Journal Histor**y,Vol6,N1,2013.
5. Catherine Bolten :" A Great Scholer is an Overedacated Person Education and Paracticesof Unicertainty in Sierraleone".**Journal of Anthropological Research**.Vol71,March 2015,University of New Mexico.
6. Church. Harrison.R.J:"West Africa A study of Environment and of Man"**. a chapter on soils Mangement** 7ed, Advanced study,London, 1974.
7. David, Brown: "Borderline politics in Ghana The National Liberation Movement of Western Togoland. **The Journal of Modern Africa Studies**,Vol18,N04,Cambridge University Press,4Dec 1980
8. Dominick Ekpete, Mbah. : Forgiveness Among The Igbo people of Nigeria at Theilogical and phychological Examination. **a Thesis Submitted of The Faculty of Regis** College and the department of the Toronto School of Theology,Tornto,2013.
9. Falode Adewunmi : A Reconstructor and Nation Builder General Yakubu Gowon Political Development in Nigeria1955-1975.**Article in SSRN Electronic Journal,**April2019.
10. Harcourt Fuller: "Father of Nation Ghanian Nationalism Internationalism and The Political Iconography of Kwame Nakrumah1957-2010".i**n African Studies Quarterly**,Volume16,Issue1,December2015,London.
11. Hussein Solomon: ” The African state and the faiture of U .S counter terrorism initiatives in Africa the cases of Nigeria and Mali” . **In South African journal of international of Affairs**, Vol 20, no 3. 2013.
12. Ibhawoh Bonny :" Cultural Negotiations and Colonial Treaty Making in Uppe Canada and British West Africa1840-1900" **.Ife Journal of History,**Vol6,N1,2013.
13. Koponen Juhani":The partition of Africa Ascramble for a Mirage"**. Nordic Journal of African Studies** , University of Helsinki , Finland , 1993,N2
14. Mansary Huang , Lamin, Jing Feng and Alimamy Alie. Kamara : Mapping
15. Mitsuko Matsumoto,:"Young People Eduction and The New Wars The Case of Sierraleone".**Infancia Contemporànea**.Issn2254-5565,N6,Madrid,2016.
16. Nkrumah Kwame :**Revolutionary path** .Panaf Book , London, 1973.
17. Preye Adekoya :"The Succession Dispute To Thone of Lagos and The British Conquest and Occupation of Lagos**"**.**African Research Review**.Vol10,Serial N42,Isnn 2070-0083,June 2016,University of Nigeria
18. Raji Aoy, and ABejide T.S:" The British Mining Oil Regulations in colonial Nigeria C 1914-1960".**An Assessment .Singapoream Journal of Business Economics ,and Management Studies** ,Vol2.N10.Nigeria 2014.
19. Sulaiman Folasade .R :" Internationalization in Education The British Colonial Policies on Education in Nigeria 1882-1926". **Journal of Sociological Research**. Vol 3. N2. London.2012.

20. Sunday Ojo, John. and Oluyemi Fagbohun ,Francis. : Military Governance and Civil War Ethnic Hegemony as Constructive Factor in Nigeria.**Global Journal of Human Social Science**,vol14,Issue 4,version 1, Nigeria,2014.p18
21. Takehiko Ochiai: "Ina Grove Sierraleone 1898 Hut Tax War Reconsidered ".**Asian Journal of African Studies**.Vol41,February2017
22. Tenche Marietu O: "The state Identity Mobilisation and Conflit a Study of Intra Ithnic Conflict in Ebira Land North Central Nigeria". **African Journal of Political and International Reltions**. Vol 3.N5. 2009.

5-الموسوعات

5-1-العربية:

1-محمود بن سليمان العقيلي:" **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي** ،السعودية،1999

2-مسعود الخوند :**الموسوعة التاريخية الجغرافية**،ج11،لبنان،.1998

3- عبد الغني سعودي محمود: **الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي**،المجلد الثاني،جامعة الأمير محمد بن سعود،السعودية ،1999

5-2-الأجنبية:

1. Girling D.A,**: New Age Encyclopedia**. Vol. 2, 7th ed, Sydney Bay Book, 1983.
2. Emma Gregg and Richard Trillo:**The Rough Guide To The Gambia**. New York,2006
3. Shilligton Kevin: **Encyclopedia of African History**.Vol 1.Fitzory Dearborn,London,2004
4. Ochemi Stephen and Nwankwo Basil: **Analysis of Colonialism and Its Impect in Africa**. Cross Cultural Communication.Vol8,N3,2012.

6- التقارير

1. Africa and The Second World War,Report and Paper of The Synpoisum Organised ,UNESCO,Press Universitaires de France,1980.
2. An Economic and Operation Analysis of The Gambia Produce Marketing Board.U.S.Agency For International Development,Banjul,Final Revisd Version,May 1985
3. Annual Colonial Reports.**N 1197**.Nigeria .His Majesty s Stationery Office.London.1923
4. **——————.N1029**. Gold Coast , Report for 1918. Majestys Stationery Office,London,Mars 1920.
5. **——————.N704**.Northern Nigeria.Report for 1910-1911,January 1912, Majestys Stationery Office,London.

6. . ——————— **N1064**.Nigeria Report for 1919,Majestys Stationery Office,London,Mars 1921.
7. Education in Sierraleone Present Challenges Future Opportumities,Africa Human Development, The World Bank,Washington,2007
8. Sierraleone Eduction Sector Plan a Road Map To a Better Future2007-2015,Ministry of Education,Sience and Technologie,2007.
9. Supplement to Commerce Reports, **Annual Series N 67** a British West Africa, Washington Government Printing Office,11october 1915.
10. The Coca Industry in West Africa a history of exploitation , Anti Slavery International, The Ruffor Maurice Laing Foundation ,2004.
11. The Economist Intelligence Unit : **Nigeria Country Profile** 1990-1991.London1990.
12. The Europa World years books. Europa publication. London. New York. 2012.
13. Utuk Fiong Isaac : Britains Colonial Adminstrations And Dévelopments1861-1960. An Analyseis of Britains Colonial administration and Developments in Nigeria. Portland State University.1975.

7-المنشورات:

7-1-العربية

1-قرار الأمم المتحدة في التقرير السنوي العام 1955-1956م في الدورة الحادية عشر،رقم الوثيقة ج ع 3137 ،نيويورك،1956م.

2-موسى حيدر هجو : تطور التعليم الإسلامي والغربي في غامبيا في الفترة 1965-1995. **أشغال المؤتمر الدولي الإسلام في إفريقيا** ، جامعة إفريقيا العالمية، ليبيا، 26 و27 نوفمبر 2006

7-2-الأجنبية:

1-Résumé Des Arrets avis Consultatifs et Ordonnances de la Cour Internationale de Justice Document non Officiel,Affaire de la Frontiere Terrestre et Maritine Entre Le Cameroun et Le Nigeria,Arrét Du 10 October2002

2-Dwaune Latimer : The People Products of Colonization,Expedition,Vol57,N1,London.

الفهرس

مـــقـــدمـــة..... 1

الباب الأول : المنطلقات التاريخيةوالجغرافية..... 8

الفصل الأول: مدخل إلى غرب إفريقيا.....8

تمهيد.....8

المبحث الأول: غرب إفريقيا بشريا.....8

1-التركيبة القبلية.....8

2-اللغات في غرب إفريقيا.....17

3-المدن.....19

4-الحياة الاجتماعية.....23

المبحـــــــــــــث الثـــــــــــــاني: غـــــــــــــرب إفريقيـــــــــــــا إقتصاديا.....25

1-الزراعة..... 25

1-1 زراعة الكاكاو.....26.

1-2 -زراعة القطن.....28

1-3 -زراعة الفول السوداني.....28

1-4 -زراعة النخيل الزيتي.....30

1-5 -زراعة الفستق.....32

1-6 زراعة الأرز.....32

1-7 -المطاط.....32

1-8 -الكولا.....33

2-الصناعة.....33
2-1 التعدين.....33
2-2-الصناعات الحرفية.....36
3-تربية الماشية.....37
الفصل الثاني: أوضاع غرب إفريقيا قبل الاحتلال البريطاني.....38
تمهيد.....38
المبحث الأول: أوضاع نيجيريا.....38
1-صراع الممالك القديمة.....**38**
2- بروز مملكة الفولاني في الشمال 1808م-1903م.....42
المبحث الثاني :أوضاع ساحل الذهب 45
1-بروز إمبراطورية غانـــا.....
45
2-الاستعمار البرتغالي في ساحل الذهب.....49
3-الصراع بين مملكة الأشانتي والفانتي(1697-1825م).....52
4-الحروب بين الأشانتي وبريطانيا.....59
5-معاهدة فومينا وإعلان المستعمرة.....67
المبحث الثالث: أوضاع سيراليون.....71
1-تجارة الرقيق في سيراليون.....71
2-معاهدات بريطانيا الأولى مع ملوك سيراليون 73
المبحث الرابع: أوضاع غامبيا.....77

1-الاهتمام الأوربي بغامبيا.....77

2- مقاطعة السنغال وغامبيا1765-1783م 80

الباب الثاني: غرب إفريقيا تحت السيطرة الاستعمارية البريطانية.....83

تمهيد.....83

الفصل الأول :تأسيس مستعمرات غرب إفريقيا 85

المبحث الأول: مستعمرة لاغوس1851-1906م.....85

1-الاهتمام البريطاني بلاغوس1851-1906.....85

2-التنافس الفرنسي البريطاني في حدود لاغوس(بورتونوفو).....93

3-إخضاع سوكوتو.....101

4-دمج المستعمرة والمحمية في نيجيريا.....102

المبحث الثاني :مستعمرة ساحل الذهب.....106

1-إخضاع الأشانتي.....108

2-إدارة مستعمرة غانا.....111

المبحث الثالث: مستعمرة سيراليون.....115

1-تأسيس المستعمرة.....115

2-ترسيم الحدود في سيراليون 116

المبحث الرابع:مستعمرة غامبيا.....119

1-فشل إدارة باتي في غامبيا 1866م-1869م.....121

2-مسألة المبادلة الفرنسية البريطانية بخصوص غامبيا.....122

3-تسوية الحدود في غامبيا.....126

الفصل الثاني: السياسة البريطانية في غرب إفريقيا في ظل التنافس الأوربي ...129

تمهيد.....129

المبحث الأول: انعقاد المؤتمر1884-1885.....132

المبحث الثاني :الصراع على حوض النيجر1884-1892.....136

1-اتفاقية 15أوت 1890م. بين فرنسا وبريطانيا.....143

2- التنافس حول نيكي وبورجو.....145

المبحث الثالث:معاهدة 14جوان 1898م بين فرنسا وبريطانيا حول مستعمرات غرب إفريقيا...147

المبحث الرابع : إقامة الإدارة البريطانية في غرب إفريقيا.....152

1-المجالس التشريعية.....152

2-نظام الحكم غير المباشر.....155

3-السياسة الاستعمارية البريطانية في غرب إفريقيا.....162

3-**1** –الجانب الاقتصادي.....162

3-2 –الجانب الثقافي(التعليم).....182

3-3-الجانب القضائي.....193

3-4-الجانب الديني.....195

الباب الثالث: نتائج الاحتلال البريطاني واستقلال غرب إفريقيا.....197

تمهيد.....197

الفصل الأول:نتائج الاحتلال البريطاني لغرب إفريقيا.....197

المبحث الأول: النتائج السياسية.....197

1-مشكلة البناء الوطني في غرب افريقيا.....197

2-الانقلابات العسكرية.....204

2-1- في نيجيريا.....204

2-2- في غانا 1966.....210
2-3- في سيراليون1967م 211
3-الحرب الأهلية في نيجيريا 1967-1970م.....213
4-مشاكل الحدود بين بعض دول غرب إفريقيا.....215
4-1-1- مشكلة الحدود بين الكمرون ونيجيريا.....215
4-2-2مشكلة الحدود بين غانا والتوجو.....218
المبحث الثاني: النتائج الاقتصادية.....219
1-الزراعة.....222
2-الصناعة.....224
3-التجارة.....225
3-1-الصادرات.....227
3-2-الواردات.....230
3-3-الايرادات.....231
4-التسويق.....234
المبحث الثالث: النتائج الاجتماعية.....240
1- المظاهر الديمغرافية.....240
1-1-الاستيطان.....240
1-1-الانقسامات الاثنية والقبلية.....245
2-التفرقة العنصرية.....248
3-الهجرة.....250
4-الوضعية الصحية.....251
5-حيازة الأرض في غرب إفريقيا.....253
الفصل الثاني: استقلال غرب إفريقيا.....258
المبحث الأول: المقاومة الوطنية في غرب إفريقيا.....258

1-في نيجيريا.....**258**

1-1-في الجنوب.....258

1-2-في شمال نيجيريا.....260

2-ثورة ضريبة الأكواخ في
سيراليون1898.....261

3-حركة التوقف عن تسليم الكاكاو في غانا 1937م.....265

المبحث الثاني: العوامل المساعدة على تطور الحركة الوطنية في غرب إفريقيا.....267

1-المؤتمر القومي لغرب إفريقيا.....267

2-مؤتمرات الجامعة الإفريقية.....270

3- مؤتمري التضامن الأفروأسياوي (باندونغ 1955-القاهرة 1957)
.....277

4-مؤتمر أكرا 8ديسمبر 1958 279

5- دور الحركة العمالية في غرب إفريقيا 280

6- انتشار القومية. 283

7- تأثير الحربين الإمبرياليتين الأولى والثانية
.....284

المبحث الثالث: استقلال دول غرب إفريقيا 286

1-استقلال ساحل الذهب. 286

1-1- دور كوامي نكروما
.....287

1-2- دور الأحزاب الوطنية في غانا.....290

1-2-1-حزب ساحل الذهب المتحد.....290

1-2-2-حزب المؤتمر الشعبي 291
2-استقلال غامبيا 294
3-استقلال سيراليون.....296
4-استقلال نيجيريا.....299
4-1-إزيكوي ودوره في استقلال نيجيريا.....300
4-2-دور الأحزاب الوطنية.....301
4-2-1- الحزب الوطني النيجيري.....301
4-2-2- حزب حركة الشباب النيجيري.....302
4-2-3- المؤتمر الوطني لنيجيريا والكامرون.....303
4-2-4- حزب اتحاد العمال.....306
4-2-5- حزب الشعب الشمالي.....308
خاتمة.....311
الملاحق.....321
البيبلوغرافيا.....
342